وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الأمة والمواطنة في عصر العولمة

(من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة)

تأليف

ريتشارد مينش

(أستاذ علم الاجتماع في جامعة بامبرغ - ألمانيا)

ترجمة: عباس عباس

مراجعة: علي خليل



الأمة والمواطنة
في عصر العولمة

الأمة والمواطنة في عصر العولمة

(من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة)

تأليف

ريتشارد مينش

(أستاذ علم الاجتماع في جامعة بامبرغ - ألمانيا)

ترجمة : عباس عباس

مراجعة: علي خليل

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

دمشق - ٢٠١٠

تمهيد وشكر

يعتبر هذا الكتاب جزءاً من سلسلة دراسات تاريخية ومقارنة كُلفتُ بها على مدى السنوات العشرين الماضية، وتتعلق بنشوء الحداثة الغربية وتطورها. وتشتمل على بحوث تتناول الأفكار الجوهرية من مثل مذهب الفعالية الذرائعي والعقلانية والحرية والمساواة والديمقراطية وتنظيم المجازفات التكنولوجية إن الدراسات المتعلقة بالتحول والاندماج الأوروبي والعولمي تعتبر جزءاً من منهج البحث وقد تم تكريس الكتاب لمسألة النشوء التاريخي للمواطنة والسيادة القومية وتحولهما المعاصر إلى اتحاد قابل للتغيير. كما أنه يعاين تصحيح نمط المواطنة القائمة على القومية وتحويلها إلى روابط مدنية انتقالية بطريقة تاريخية أصيلة ونسبية

إن الفصول الثلاثة الأولى مستوحاة من نسخ ألمانية أقصر وأقدم كانت قد نُشرت في كتابي "مشروع أوروبا" (مينش b 1993)، ولكنها خضعت للتحديث والتنقيح والتوسع في طبعتها الانكليزية هذه. أما الفصل الرابع فيستند إلى نص أقصر بكثير نشر في ألمانيا بعنوان "أوروبا في القرن العشرين"، تحرير بيرتل هورلين (1996). والفصل المتضمَّن في هذا الكتاب أطول إلى حد كبير. أما الفصل الخامس بطبعته الألمانية فكنت ضمنتُه في كتابي "ديناميكية العولمة وعوالم الحياة المحلية" (مينش 1998)؛ لكنني حدّثته ونقحته في هذه الطبعة الانكليزية

أعبر عن شكري لسوزان سي ماديدو على ترجمة النسخة الأقدم والأقصر من الفصل الأول والثاني والثالث والخامس، وإلى بريجيت مينزل على المساعدة في التحرير.

إن النسخ الأولى لفصول هذا الكتاب قد خضعت لنقاشات مثيرة في مؤتمرات عديدة تشجع على المضي في بعض الحجج وتطالب بتعديل حجج أخرى، وإني لآمل

أن تكون هذه النقاشات قد ساعدت أخيراً في تحسين هذا الكتاب كما أتوجه بالشكر إلى جميع الزملاء الذين ساهموا عبر النقاش العلني أم بصورة شخصية في عملي المعرفي هذا.

وكم كان مفيداً ما تلقيته من دعم مميز على يد زميلي فريدريك هيكمان وفريقه في المنتدى الأوروبي لدراسات الهجرة، جامعة أوتو . فريدريك، في بامبرك.

ريتشارد مينش

المقدمة

تشكل الأمم والهويات الجمعية والمواطنة وتحولها

تخضع الروابط المدنية إلى تغييرات هائلة في عصر العولمة المستجد على الساحة الدولية. فقد جاءت الحداثة بالدولة الأمة بوصفها الوحدة الاجتماعية التي توحد الناس أساساً بواسطة روابط مدنية قائمة على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة. وبدورها هذا أوجدت دولة الأمة تجانساً من نوع ما بين الاختلافات القائمة على أساس طبقي أو عرقي أو ثقافي أو ديني أو إقليمي. ففي أفضل الحالات خلقت عملية التجانس هذه مساواة في تشاطر حقوق المواطنة، وفي أسوأها قلّصت هذه الاختلافات من خلال الاستعمار الداخلي (مارشال ١٩٦٤، بارسونز ١٩٧١، تورنر ١٩٩٠، كوهين وأراتو ١٩٩٢، شنابر ١٩٩٤، هيثر ١٩٩٩).

في بداية القرن الواحد والعشرين بدأت قدرة دولة الأمة على الدمج الاجتماعي تفقد مرتكزاتها. فنحن ننتقل إلى " العضوية ما فوق قومية " (سويسال ١٩٩٤، إسين ووود ١٩٩٩، هو في ١٩٩٩)، والاقتصاد العولمي آخذ في تحطيم روابط التضامن وتوسيع الفجوة بين الرابحين والخاسرين من الحداثة ضمن إطار دولة الأمة. وسيفتح التكامل الأوروبي ثغرة جديدة بين النخبة المتحركة التي تنتقل باتجاه هوية أوروبية وأولئك الأقل حراكاً، الذين يتمسكون بالتضامن القومي. فدولة الأمة لم تعد قادرة بمفردها على مدّ التكامل الاجتماعي بأسباب

الحياة. كما أن عقدها آخذ في الانفراط والتحول إلى النزعة الخصوصية للجماعات على امتداد خطوط التماس الطبقية والعرقية والدينية والإقليمية إلى حد لم يكن بالإمكان تخيله أيام ذروة عطائها. وتحاول الحركات القومية إعادة إحياء التماسك القومي؛ إلا أنها لا ترجع إلى حالة الحقوق المتساوية ضمن حدود دولة الأمة، بل تتقهقر عائدة إلى روابط عرقية بدائية أصلية على حساب إقصاء الناس من المجتمع المدني الذين لا تنطبق عليهم معايير الانتماء المحددة تحديداً ضيقاً، قبل أن يتخلى عنها الفهم التعددي الحديث للمواطنة بزمن طويل. وتكمن نتيجة هذه الإستراتيجية ذات التوجه التراجعي في زيادة سخونة الصراعات الاجتماعية وليس التكامل الاجتماعي (ماركس وآخرون ١٩٩٦، زيرن ١٩٩٨، هلد وماك كرو وغولد بلات وبراتون ١٩٩٩).

يُفترض أن يتم البحث عن مسار الدمج الاجتماعي في ما وراء تخوم دولة الأمة، إلا أن هذا المسار صعب ومليء بالمنعرجات والعوائق التي ينبغي التغلب عليها. وتبدأ المصاعب بنفور الناس من التحرك إلى ما وراء روابط المواطنة القومية القائمة تاريخياً، وإفساح المجال لمزيد من تغاير الخواص العرقية ضمن حدودهم وتجسير الفجوات بين حالات التماسك القومي. كما تستمر مع ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على إمداد الدمج الاجتماعي بأسباب الحياة مقارنة مع مستوى الدمج الذي أنجزته دولة الرفاه. وهذه المصاعب تجد استكمالاً لها في روابط التضامن التي ما تزال أضعف على المستوى العولمي. فالنظام المتجاوز للحدود القومية لن يكون قادراً إلا على ضمان الإنصاف في التعاملات الاقتصادية والحد الأدنى من معايير البقاء الاجتماعي، وليس الرفاه للجميع بالمستوى الذي حققته معظم الدول القومية المتقدمة. وعلى هذا الأساس سيبتعد الدمج الاجتماعي عن المساواة في النتائج والثمار بالمعنى المطروح في دولة الرفاه الأوروبية، وينزاح باتجاه تكافؤ الفرص القائم في الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون الإنصاف هو القاعدة الضمنية التي تفسح مجالاً أوسع بكثير لعدم المساواة في جني الثمار. وهذه العملية سيصعب تعلمها من قبل أناس معتادين على

مستوى عام من العيش في دول الرفاه الأوروبية. أما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مناطق العالم الأقل ثراءً حتى الآن فإن تحول المواطنة هذا سيتيح لهم فرصاً لم يتمتعوا بها من قبل. إلا أن الفرص الجديدة ينبغي أن تُفهم بوضوح في إطار عالم المنافسة الضارية التي تؤدي دائماً إلى إيجاد رابحين وخاسرين.

تحاول هذه الدراسة أن تبين الصعوبات والتوترات في عملية تحول المواطنة بالنسبة للدول القومية الأوروبية. وسأبدأ بوصف المسارات المختلفة التي اتخذتها هذه الدول القومية لدى انتقالها إلى الهوية القومية والمواطنة القومية التي كان لها التأثير الأكثر ديمومة على ظهور الثقافة الغربية الحديثة: بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (انظر مينش ٢٠٠١). وسينتقل تفسير الحالة في كل بلد إلى بحث المصاعب التي واجهها في تحول المواطنة إلى مزيد من التغاير العرقي الذي سببته الهجرة في ظل العولمة. وسؤالنا هو كيف تتغلب الدول القومية على تحديات التعددية الداخلية والدمج الذي يتخطى الحدود القومية. وهناك تحديان يمكن طرحهما كحالتي اختبار: دمج المهاجرين والاندماج في صيغة تعاونية (في أوروبا: أوروبية) متخطية للحدود القومية (دوف وآخرون ١٩٩٤، مايلز وترينهاردت ١٩٩٥، راسموسين ١٩٩٦). ولسوف نرى أن كل بلد قد أكد تأكيداً خاصاً على طريقة دمج معينة: المجتمع المدني في بريطانيا، والدولة في فرنسا، والسوق في الولايات المتحدة الأمريكية والقانون في ألمانيا. وغايتنا هي أن نبين كيف تعمل أساليب الدمج المختلفة ويكون لها جدواها. وفي نهاية استعراض الحالة في كل بلد، سنشير إلى فكرة الدمج الأساسية، وميزة شبكة الفاعلين الذين ينظمون عملية الدمج، والقواعد الدستورية الأساسية التي تسير العملية على هديها والآراء المعلنة التي اقتضتها، ومعها الرؤى العالمية والمبادئ العقلانية الخاصة بها وأفكار الشرعية المؤسسة لها (انظر مينش وآخرين ٢٠٠١).

تستند فرضيتي المحورية على أن المفاهيم المحددة للقوميات والهويات الجمعية، التي برزت في كل بلد، مرتبطة بالأساليب المحددة لدمج المهاجرين ودمج أوروبا بالإضافة إلى دمج البلد في أوروبا، وأن أساليب الدمج تلك لها في كل بلد نتائج توحيدية وأخرى تفكيكية، كما لها بدورها رجع صدى على الأمة. وما أعنيه

بكلمة مرتبطة هو أن أنماطاً معينة من المفاهيم القومية والهويات الجمعية تتلاءم مع أساليب دمج معينة. وتستمد أساليب الدمج هذه، بدورها، شرعيتها عن طريق نمط من المكونات المتوافقة بعضها مع بعض على نحو متبادل: الفكرة الأساسية، وشبكة الفاعلين، والقواعد الدستورية، والاعتراف المتبادل، وأفكار الشرعية. وتؤدي مفاهيم القومية والهويات الجمعية وأساليب الدمج إلى إيجاد نمطٍ يبرز ويتطور في ظل التوتر القائم بين قوتي التجديد والعطالة الدستورية المتعارضتين. وفيما بين هاتين القوّتين المتعارضتين، يكون بناء اللحمة المتماسكة، الهادفة إلى تقليص انعدام الأمن، مهمة كبرى من مهمات تعزيز الدستور. إن بناء التماسك هذا في مسار التغيير الدستوري هو العملية المحورية التي تمضي بالمجتمعات ذات النمط القومي، الذي برز بروزاً تاريخياً محدداً، والهوية الجمعية وأسلوب الدمج، إلى طريق محدد في وجه تحديات دمج المهاجرين نفسها، والتكيف مع التعددية الثقافية والعرقية مختلفة المنشأ، والدمج الذي يتخطى الحدود القومية. فهي تتغلب على هذه التحديات بطرق مختلفة وتنتج بذلك أنماطاً مختلفة من الدمج القومي، والعابر للقوميات، المتكيف مع هذه التحديات. وفي حين توصف مسارات بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جوانبها الأساسية المميزة، فإن المسار الألماني يدرس بمزيد من التفصيل. وسبب تركيزي الخاص على ألمانيا يعود إلى مصاعبها وتعرجاتها المميزة ضمن مسار عملية التحول هذه وفشلها التاريخي المبكر في بناء قومية تعددية حديثة.

بعد الحديث عن المسار الذي اتخذته أربع دول قومية من التشكل القومي إلى الدمج العابر للقومية، سننظر إلى هذه العملية نفسها من وجهة نظر تشكل جماعة مواطنين أوروبيين ذوي هوية أوروبية مجتمعة في السياق الأوسع للعولمة والتمايزات ما دون القومية. وسنركز على البناء التاريخي للأمة وتفكيك هذا البناء في سياق الدمج ما فوق القومي، وتشكيل الروابط المدنية وتحولها في الطريق إلى تشكيل روابط مدنية متخطية للقومية.

فكلما ازداد الاتحاد الأوروبي انفتاحاً بل، وأكثر من ذلك، كلما أصبحت أوروبا الموحدة أكبر في سياق الاعتراف المتنامي بحقوق المواطنين وحقوق الإنسان

لكافة أهل هذه الأرض، داخل أوروبا وخارجها. كلما فُرض على الناس أن يعتادوا أكثر على تشاطر حقوق المواطنين فعلياً مع أناس من أصول شديدة التباين في الحياة اليومية. إلا أن بُنى التضامن والآراء المسبقة تقف حائلاً في طريق هذا التطور.

إن فهم الجماعات المجتمعية والمواطنة المستقلة تماماً عن أصل المرء وفصله لم يتطور ويرتقي حتى الآن في معظم الدول القومية الأوروبية. وحتى بالرغم من أن بريطانيا العظمى وفرنسا تشيران إلى وجود شروط تاريخية في هذا الميدان أفضل مما هو الحال في ألمانيا، فإن لكل من هذه الدول الأوروبية الثلاث مشاكل جمة في التعامل مع تباين الخواص العرقية والمهاجرين الجدد وفي المضي قدماً بالدمج الأوروبي العابر للقومية، المتجسد في فهمها المحدد للمواطنة والسيادة القومية. ويجدر بنا أن نلقي نظرة على هذه الشروط التاريخية التي طورت في ظلها كل دولة من هذه الدول القومية الثلاث فهمها الخاص للأمة والهوية القومية. حينئذ يمكن أن نعرف المزيد عن أسباب مشاكلها في تعاملها مع تعددية تركيبتها العرقية ودمجها العابر للقومية في سياق الانفتاح الأوروبي العولمي والواسع على العيش المجتمعي المشترك. ولسوف نصبح أيضاً على دراية أكبر بأسباب مشاكلها من خلال ملاحظة التطور المختلف اختلافاً تاماً في الولايات المتحدة الأمريكية (بريبكر ١٩٩٠، همر ١٩٩٠، تورنر ١٩٩٠، بروبيكر ١٩٩٢، هكمان ١٩٩٢، هيلبرونر ١٩٩٢، بوس ١٩٩٣، بوبوك ١٩٩٤، سويسال ١٩٩٤، تود ١٩٩٤، بوس ١٩٩٧، بيهر ١٩٩٨، بومس ١٩٩٩، جوبكي ١٩٩٩).

بالنظر إلى المزاعم المتكررة، بل والشكوك الكثيرة، التي شهدتها مناقشة ما عرف بالـ " sonderweg" (الطريق الخاص)، سوف نرى أن الطريق الألماني إلى القومية مختلف فعلاً عن المسارات التي اتخذتها بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ولسوف ندرك أيضاً أن فكرة الأمة فُهمت فهماً مختلفاً. لكن الأمم الأربع مجتمعة قد تشكلت بطريقة خاصة. وبالتالي لا بد من التمييز ليس فقط بين ألمانيا والأمم الغربية الأخرى، بل أيضاً بين هذه الأمم الأخيرة نفسها. وعلينا أن لا نتبنى مفهوماً غربياً واحداً عن تشكل القومية.

ومعمماً على أنه أنموذج معياري ينحرف عنه النموذج الألماني بوصفه نمطاً خاصاً. يُفترض بنا فقط أن نتعرف على الفروقات ونلقي نظرة على الكيفية التي بواسطتها يمكن للأفكار المختلفة عن الأمة أن تصوغ شكل وإمكانية الدمج الاجتماعي الداخلي والخارجي، وأن تنشئ المواطنة الشاملة، إلى حد ما، وتحولها ضمن إطار الحدود القومية وخارجها.

ينبغي علينا أيضاً أن ندرك أن هناك مستويين للتحليل، وهما تحديداً مستوى البناء النموذجي – المثالي لما يميز فكرة مشكّلة تاريخياً حول الأمة عن الأفكار الأخرى، ومستوى الممارسة المجتمعية الملموسة التي تنحرف دائماً عن النموذج المثالي وتستعير عناصر من الأنماط والنماذج الأخرى. وفي هذا الخصوص، لا تكون العناصر الثقافية العرقية لإدراك الذات القومية موجودة فقط في ألمانيا، بل أيضاً في بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه هناك عناصر تعددية مجتمعية - مدنية وسياسية وتوحيدية في الممارسة الألمانية المعاصرة للمواطنة قائمة على التعلّم التاريخي. وهذا هو السبب في أن الأمم الأربع مجتمعة تعاني واقعياً من مشاكل متماثلة وتفرز صراعات متماثلة فيما يتعلق بالسيطرة على الهجرة المتزايدة، وتعدد الأصول، والدمج المتخطي للقومية. فكل واحدة منها تعاني من التأرجح بين الهدف المتصوَّر عن مفهوم تعددي ومنفتح للمواطنة وميل المجتمعات القائمة، من ناحية، إلى إغلاق الأبواب والنظر إلى هويتها الجمعية بوصفها هوية الأمة التي أصبحت، في الواقع، أكثر تنوعاً، وبين ميل الأقليات، من ناحية أخرى، إلى الحفاظ على هوياتها الجمعية والكفاح من أجل الاعتراف بها. وتتكشف نتائج ذلك عن صراعات يخوضها أفراد الجماعة في مجتمعات يُفترض أنها مشكَّلة من مواطنين أفراد خلفوا وراءهم كل روابطهم الأصلية مع المجموعات التي انحدروا منها. أما ردم هذه الفجوة بين المتصوَّر والواقع فهو مهمة المستقبل المحورية لكل مجتمع من المجتمعات قيد الدراسة. مع ذلك، فإن الاختلاف في التاريخ والأفكار المتشكلة تاريخياً عن القومية لدى هذه المجتمعات يحدد إطاراً معيناً لكل منها بغية إيجاد

حلول محددة للمشكلة، التي يفترض، على الأقل، أن تتخذ موقفاً من، وربما تغير المفردات القائمة حول، القومية والمواطنة (انظر بروبيكر ١٩٩٢: ٢ – ٣).

على هذا الأساس يكون موقفنا من الجدل الدائر حول " الطريق الخاص " الألماني هو موقف قائم على فرضية " الطريق الخاص" المتمايز، أي أن كل قومية اختطت " الطريق الخاص " المميز لها. فالـ " الطريق الخاص " يبين بوضوح كيف يصبح الطريق إلى القومية وفكرة القومية مميزين بشكل مبالغ فيه. ولكن علينا، على نحو متكامل، أن نقر بالانزياحات الحقيقية للممارسة المجتمعية عن " الطريق الخاص " المثالي بحيث تشتمل كل ممارسة واقعية على عناصر من الأنماط والنماذج المثالية الأخرى. كما ينبغي علينا أن نأخذ في الحسبان أن على كل أمة أن تعالج المشاكل المحورية نفسها: (١) النزاع بين الأكثرية والأقلية، بين المنتمين واللا منتمين، بين السكان الأصليين والمهاجرين، (٢) ميل كل من الأكثرية والأقليات إلى التمسك بجماعاتها بدلاً من بناء جماعة مجتمعية لمواطنين مستقلين متخطين لروابط المجموعة. ومرة أخرى يحدد " الطريق الخاص " المميز لكل أمة الإطار الثقافي الذي يفترض أن يتم في إطاره تسويغ الحلول المطروحة لهذه المشاكل ومناقشتها. وهكذا لا يمكننا أن نتتبع فرضية " الطريق الخاص " بشكل محض، ولا أن نرفضها رفضاً تاماً (انظر فيهلر ١٩٧٣ / ٩٤، ١٩٨٧، ١٩٩٥)؛ وحول المقالات النقدية (انظر بلاكبورن وإيلي ١٩٨٤؛ نيبردي ١٩٨٦، ١٩٩٠ / ١٩٩٢؛ إيلي ١٩٩٢، ١٩٩٦؛ بلاكبورن ١٩٩٧؛ انظر أيضاً مينش ٢٠٠١: ١٨٢ – ٢٢٢).

المقاربة التي تم تبنيها في هذه الدراسة لفهم وتوضيح تشكل وتحول القومية والمواطنة في الطريق إلى الدمج المتخطي للقومية هي المقاربة المنهجية – التأويلية، التطويرية – التاريخية في جوهرها (مينش b ١٩٩٣). ويجري التركيز الرئيسي في تحليلنا على بناة الأمم وهوياتهم الجمعية، وتحديداتهم للحالة ومواقفهم في المجتمع: الممثلون الفكريون للمجتمع المدني المنخرطون في الممارسة السياسية في بريطانيا، لاسيما خلال ثورة عام ١٦٨٨ المجيدة، والمثقفون الراديكاليون في فرنسا، خصوصاً خلال الثورة الكبرى عام ١٧٨٩، والمقاولون المثقفون في الولايات المتحدة

الأمريكية، لاسيما خلال سني تأسيس الجمهورية، من ١٧٧٦ إلى ١٧٨٩، والمفكرون ورواد الأدب – الكتاب والفلاسفة والمؤرخون في ألمانيا، ولاسيما في العهد التأسيسي من ١٧٧٠ إلى ١٨٧٠. فهؤلاء المثقفون حددوا إطاراً لفهم القومية تمخضت عنه تطورات وتغييرات لاحقة. وقد حدث تأطير الأفكار عن الأمة في سياق تشكل حقيقي للأمة يستدعي عمليات أساسية لـ:

* تعيين الحدود الخارجية لمواجهة الدول القومية المنافسة.

* تحقيق التجانس الداخلي عن طريق احتكار الدولة للقوة، وعن طريق المركزة، والتوحيد القانوني، والبقرطة، وتقسيم العمل والتعليم الجماهيري، ووسائل الاتصال العامة.

* التمييز بين المركز والأطراف والربط بينهما مع إعطاء الأولوية للمركز ووضع الأطراف في أوضاع دنيا، تابعة للمركز من جهة ومتعارضة معه من جهة أخرى.

* تخفيض التوترات والتفاوتات عن طريق سياسة الرفاه.

ولسوف نحلل مسارات التشكل القومي في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من هذا المنظور التأويلي – المنهجي والتطوري التاريخي (انظر دوتش ١٩٥٣ / ٦٦، بنديكس ١٩٦٤، دوتش ١٩٦٩، آيزنشتادت وروكان ١٩٧٣، تيللي ١٩٧٥، أندرسون ١٩٨٣، غلنر ١٩٨٣، سميث ١٩٨٦، بروبيكر ١٩٨٩، مومسن ١٩٩٠، هوبسباوم ١٩٩٠، غيسن 1991b، ١٩٩٣، آيزنشتادت ١٩٩١، شيدر ١٩٩١، سميث ١٩٩١، بروبيكر ١٩٩٢، سنغهاس ١٩٩٢، شولتز ١٩٩٤، سويسال ١٩٩٤، بروبيكر ١٩٩٦، بهر ١٩٩٨، بوميس ١٩٩٩، غيسن ١٩٩٩، يويكي ١٩٩٩). ولسوف نستفيد أيضاً من أداة التحليل التي أوجزنا خطوطها العريضة لاحقاً في بحثنا المتعلق بتشكل المجتمع المتخطي للقومية وتشكل الهوية الجمعية في الاتحاد الأوروبي (هاس ١٩٦٤، ١٩٦٨، هابرماس ١٩٩٢: ٦٣٢ – ٦٠، هالر وريختر ١٩٩٤، زيترهولم ١٩٩٤، ديلانتي ١٩٩٥، بريستون ١٩٩٧، هابرماس ١٩٩٦، ١٩٩٨، دافيس وسوبيستش ١٩٩٧، هيثر ١٩٩٩: ١١٥ – ٥٤، جوت ١٩٩٧، مورافسيك ١٩٩٨).

إن التحليل الكامل لما يجري يحتاج إلى معاينة ما هو داخل الدول القومية وما فوق الدول القومية على حد سواء، أي أوروبا كحالة جمعية في مسار التشكل. وعلينا أن ننظر إلى التشكل التاريخي والتحول المعاصر للأمم وتشكل الروابط الأوروبية المتخطية للقومية لكي نصل إلى فهم كامل للعملية. ولهذا السبب ننتقل من تشكل الأمم إلى تحولها وإلى تشكل أوروبا في نهاية المطاف. والمواضيع قيد الدراسة هي التالية:

* القوميات بوصفها، حتى هذه النقطة، الجماعات القوية الأكثر وعياً التي تشترك في ماضٍ تاريخي وتتحرك باتجاه مستقبل مشترك.

تتشكل القوميات من خلال أربعة عناصر أساسية:

- الأفكار القومية بوصفها بنيات فكرية تحدد التخوم الخارجية والعناصر المكونة لتلك الجماعات؛
- الهويات الجمعية بوصفها المدركات الذاتية المشتركة بوجه عام للقوميات في حدود تخومها الخارجية وقوامها الداخلي؛
- المواطنة باعتبارها عضوية في مجتمع يوزع حقوق المواطنين وينسقها؛
- الدولة القومية بوصفها صلة وصل بين المجتمع القومي واحتكار الدولة للقوة على رقعة محددة من الأرض.

نحن نفترض أن المفكرين هم في المقام الأول من يحددون فكرة القومية والهوية الجمعية، وهذا هو الجانب الرمزي في بناء القومية. أما الجانب المادي للدولة القومية والمواطنة فتنتجه عمليات تحديد التخوم الخارجية، وعملية التجانس الداخلية، والتمييز بين المركز والأطراف والربط بينهما، وتقليص التفاوتات. إن فكرة القومية والهوية الجمعية من ناحية، والدولة القومية والمواطنة من الناحية الأخرى، تؤدي إلى نشوء نموذج من أجزاء مستقلة، مركب قومي يرتبط بأسلوب محدد من أساليب الدمج الداخلي والخارجي، ومن أسلوب الدمج هذا، تنتج تأثيرات دمجية وتفكيكية داخلياً وخارجياً لها انعكاسها على المركب القومي (فارن هالر ١٩٩٤).

ويقوم تحليلنا على دراسة المصادر التالية:

* النصوص الأولية للمفكرين الذين أطروا فكرة القومية؛

* الوثائق المتوفرة لدى الوكالات والفاعلين في مجالات دمج المهاجرين ومجالات دمج أوروبا؛

* معطيات وإحصائيات استطلاعات الرأي؛

* نشرات البحث الثانوي.

إن مقاربتنا هي التوضيح المنهجي – التأويلي لعملية تشكُّل وتحوُّل تاريخية. ومن خلال ذلك نعمل في ما بين قطبين: التعميم باتجاه القوانين المجردة من جهة، وتمييز الخصائص الفردية للظواهر التاريخية المحسوسة من جهة ثانية. فنحن لسنا إلى جانب العلم الطبيعي ولا إلى جانب التاريخ. بل نفكر في علم الاجتماع بوصفه مقاربة منهجية – تفسيرية للحقيقة التاريخية، تهدف إلى فهم وشرح العملية التاريخية في دلالتها الثقافية كما يعبر عنها ماكس فيبر (١٩٧٣: ١٧٨ – ٨٢). والمشكلة المحورية التي ينكب عليها هذا الكتاب يمكن تكثيفها، بإيجاز، في سؤال كيف، وبأي شكل، وبأية نتائج مرافقة، يكون الدمج الاجتماعي ممكناً في عالم المسافات الآخذة في الانكماش، والفضاءات المفتوحة، وتجانس الجماعات والثقافات، وتغير الهويات وتكاثرها، في الطريق من دولة الأمة إلى التشكل المجتمعي العولمي والما فوق قومي. ولكي نجد جواباً على هذا السؤال، سنبدأ ببحث مقارن في تشكل الدمج في دولة الأمة، ونتساءل عن أشكال دول الأمة كل على حدة وإمكانياتها لدمج الناس المنحدرين من أصل متغاير والاندماج في مجتمع (أوروبي) عابر للقوميات. ثم نعود إلى سؤال كيف، وبأي شكل وأية نتائج تبرز هوية جمعية أوروبية متخطية الهويات القومية بوصفها عنصراً من عناصر الدمج الاجتماعي العابر للقوميات. وستوجز الخاتمة نتائج دراستنا.

الفصل الأول

بريطانيا: أمة منبثقة من المجتمع المدني

حين نتحدث عن تطور القومية بوصفها مجتمعاً مدنياً في بريطانيا العظمى، فإننا نقصد بذلك في المقام الأول التطور في إنكلترا والتطور، بعدئذ، في المملكة المتحدة برمتها، بعد الاتحاد مع ويلز (١٥٣٦) وسكوتلندا (١٧٠٧) وإخضاع أيرلندا أيضاً (١٦٠١). ولهذا السبب أشير إلى اسم إنكلترا في البداية وإلى بريطانيا العظمى لاحقاً. ففي إنكلترا اتحدت الأرستقراطية والطبقة الوسطى ضد الاستبدادية الملكية، وبذلك أصبحتا معاً رافعة القومية. وانبثق عن اتحادهما مجتمع المواطنين. وترعرعت الطبقة العاملة ضمن مجتمع المواطنين هذا، ولكن بشكل تدريجي لا يخلو من المواجهة، إلا أنها فعلت ذلك بصورة أكبر وأسرع وأكثر عمقاً مما جرى في فرنسا، وبذلك أصبحت هي الأخرى رافعة قومية. وفي العام ١٦٨٩ حصر البرلمان دور التاج بالتمثيل الرمزي للأمة. وقدم الفلاسفة الفكرة التشريعية القائلة بأن جذور السلطة السياسية وأسسها قائمة في مجتمع المواطنين الذي انبثق من أفراد مستقلين يدخلون طواعية في عقد. وكان ذلك، بالنسبة لهوبز المحافظ (١٦٥١ / ١٩٦٦)، نقل السلطة الذي لا مناص منه إلى مرجعية سياسية مسؤولة، طالما كانت الحكومة قادرة على ضمان النظام. أما الليبرالي جون لوك (١٦٩٠ / ١٩٦٦)، فلم يكن ذلك سوى نقل محدود، مع توزيع السلطات المهيمنة على الحكومة في وقت واحد. ومن وجهة نظر ثقافية نقدية، طُرحت في وقت لاحق مسألة إدراج المزيد من المجموعات المجتمعية وتجديد العقد

الاجتماعي على التوالي (بخصوص التطور العام في إنكلترا، انظر: مارشال ١٩٦٤، كلوكسين ١٩٦٨، ستشولين ١٩٧١، سميث ١٩٨٤، نيومان ١٩٨٧، غرابس ١٩٩١، هيل ١٩٩١، أوملبغ ١٩٩١).

الجذور التاريخية

في إنكلترا، وإلى حد ما في بريطانيا العظمى، تطورت القومية في سياق إدراج قطاعات أوسع فأوسع من السكان في المجتمع السياسي مع حقوق متساوية في الحياة الاجتماعية. ففي أعقاب الفتح النورماندي عام ١٠٦٦، قسمت البلاد إلى طبقة حاكمة نورماندية ناطقة بالفرنسية وجمهور شعبي ناطق بالأنغلو-ساكسونية. إلا أن الاعتراف بالإنكليزية كلغة رسمية في المعاملات العامة عام ١٣٦٢ كان بداية تطور انبثقت منه أمة كانت متمايزة في البداية على أساس الممتلكات، ولاحقاً على أساس الطبقة الاجتماعية، ثم تحولت شيئاً فشيئاً إلى قومية موحدة ذات هوية موحدة. فبالمقارنة مع جيش الفرسان القروسطي، شملت حرب المائة عام مع فرنسا قطاعاً أوسع من السكان، وأصبح رماة السهام البسطاء العمود الفقري للجيش. لقد أطلقت ترجمة الإنجيل إلى الإنكليزية، المنشورة عام ١٣٦٤، عملية الإدراج الثقافي لقطاعات أوسع من الشعب. وشكلت ثورات القرن السابع عشر، التي اتحدت فيها الأرستقراطية والطبقة الوسطى ضد الاستبدادية الملكية، ذروة هذا التطور. ومن هذه الثورات وعقب ثورة ١٦٨٨ المجيدة، برز البرلمان الذي انتخبه مواطنون مستقلون وأحرار بوصفه القوة الحاكمة المحورية. وأدى فرض القانون العادي باعتباره قانون الإنكليز جميعاً، الذي يخضع له الملك أيضاً، إلى إيجاد الأساس القانوني لتطور ونشوء مجتمع قومي يتخطى حدود التملك والطبقات الاجتماعية. وتشكلت فكرة القومية البريطانية على أيدي المشتغلين في حقل الفكر الذين كانوا منخرطين انخراطاً مباشراً بالسياسات العملية. فهم لم يشيدوا أي شيء جديد كل الجدة يتعارض مع السلطة المطلقة والامتيازات الأرستقراطية، مثلما فعل مفكرو عصر التنوير والثورة. ولم يكن ما جاؤوا به سوى وصف يعكس ما كان يجري بصورة فعلية في بريطانيا، وتقديم

النصيحة العملية لتشكيل ذلك المسار العملي. وقد تم تكييف تعيين التخوم الخارجية بحيث يتلاءم مع الوقوف في وجه القارة الأوروبية، وفي وجه البابوية في روما وفي وجه فرنسا الكاثوليكية، في حرب المائة عام (١٣٣٩ – ١٤٥٣) في المقام الأول. أما التجانس الداخلي فقد تحقق عن طريق المؤسسة البروتستانتية (شيلينغ ١٩٩١) وعن طريق مركزة السلطة في البرلمان المستقل. وأصبحت إنكلترا هي مركز الأمة البريطانية التي اتصلت بها سكوتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية بوصفها أقاليم أطراف. وكان فرض اللغة الإنكليزية المركزية وإزاحة اللغتين الطرفيتين، الويلزية والغالية جزءاً رئيسياً من هذه العملية (شولتز ١٩٨٠، إيتشيسون وكاتر ١٩٩٤). وتم طرح موضوع تقليص التباين الطبقي بوصفه عملية إدراج للطبقة العاملة في المحاصصة المنصفة للثورة والسلطة. وكانت المشكلة الكبرى هي التوسع في إدراج الجماهير الشعبية في مجال ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية حسب تعبير ت.هـ. مارشال ١٩٦٤. فعملية الإدراج لا بد أن تتمخض عن وجود جماعة من المواطنين المثقفين ثقافة جيدة تمكنهم من الانخراط في الشؤون العامة، والذين يزدادون ثقافة من خلال المشاركة، كما يعبر جون ستيوارت ميل (١٩٧٧: ٤٦٩ – ٧٠) عن ذلك بطريقة تمثيلية نموذجية. إن مركز الأمة ينبغي أن يكون مجتمعاً مدنياً مؤلفاً من أناس لديهم إحساس بالمصلحة العامة (سميث ١٩٨٤، تورنر ١٩٨٦، كولي Colley ١٩٩٢، مارشال وبوتومور ١٩٩٢، بلمر وريس ١٩٩٦، فولكس ١٩٩٨).

ومع حلول عصر التنوير الفرنسي والثورة الفرنسية، أضحى تحديد تخوم الهوية الإنكليزية في مقابل الهوية الفرنسية ذا دلالة مرة أخرى في الفترة الواقعة بين ١٧٤٠ و١٨٣٠. وتم تأطير " الصدق " بمكونلته من البراءة والنزاهة والأصالة والصراحة والاستقلال الأخلاقي بوصفه العلامة البارزة التي تميز الهوية القومية الإنكليزية، بحدودها الواضحة، عن " سطحية " الهوية الفرنسية (نيومان ١٩٨٧: ١٢٩ – ٤٥: لانغفورد ٢٠٠٠). وقد أدى التوحد مع ويلز وسكوتلندا، علاوةً على استعمار أيرلندا، إلى خلق دولة أمة فسيحة الأرجاء ذات هوية قومية ظلت في حالة تناقض وتأرجح، وما تزال ملأى بالتوتر حتى يومنا هذا. وكان لبروز امة

بريطانية أهمية خاصة في تعزيز قواها في مواجهة فرنسا. فالهوية البريطانية هي، بالتالي، ذات دلالة بالنظر إلى تحديد التخوم الخارجية، في حين أنها داخلياً ليست سوى عملية ربط فضفاضة بين الهويات الويلزية والاسكتلندية والأيرلندية والإنكليزية. أما من ناحية اللغة والمؤسسات، فهناك سيطرة إنكليزية. لكن بسبب هذه السيطرة وحدها، لم تتلاش الهويات والمشاعر الأيرلندية والاسكتلندية بل ظلت قائمة كردة فعل على ذلك (براد شوو روبرتس ١٩٩٨، سبك ١٩٩٤). ولم يتمكن الأيرلنديون من الفوز بشيء سوى الاستقلال الجزئي في جمهورية أيرلندا (هتشنسون ١٩٨٧). وفي أيرلندا الشمالية، يعيش الأيرلنديون الكاثوليك في صراع طويل الأجل مع أولئك المتحدرين من أصول بروتستانتية إنكليزية واسكتلندية. ويعتبر إرهاب الجيش الجمهوري الأيرلندي التعبير المتطرف عن هذه الحالة (بيشوب ومللي ١٩٨٧، مولثلوبت ١٩٨٨).

لقد طرح التصنيع مشكلة الطبقة العاملة واستيعابها. وقد حلت المشكلة عن طريق الاستعمار الخارجي والمنح التدريجي لحقوق المشاركة في الرفاهية المكتسبة بالقوة وفي السلطة السياسية. وبهذه الطريقة، طورت الطبقة العاملة البريطانية إيماناً قومياً راسخاً وواضحاً نسبياً، واعتزازاً قومياً خاصاً قائماً على مكانة بريطانيا العظمى في العالم وعلى دور الطبقة العاملة الخاص في العمل من أجل هذه المكانة. إن الاعتزاز القومي البريطاني المميز هو بصورة مطلقة قضية الطبقات الاجتماعية كلها. فما بين ٨٢,٢ إلى ٩١,٨% من البريطانيين عبروا عن أنهم فخورون ببلدهم في استطلاعات للرأي جرت بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٨. وهناك جزء من السكان كبير نسبياً يصنف نفسه باعتباره ينتمي إلى الوسط السياسي، أما في العام ١٩٧٢ فإن ٤٢,٩% فقط قدموا أنفسهم ضمن هذا التصنيف، وفي الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٠ تفاوت ذلك بين ٥٥,٨ و٦٦,٤% (تومبسون ١٩٦٢، مارشال ١٩٦٤، هوبكنز ١٩٧٩، كولي ١٩٨٦، دينويدي ١٩٨٨، جويس ١٩٩١، برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٥١، ٥٦٤، جويس ١٩٩٤).

إن نهايــة الإمبراطوريــة الاســتعمارية البريطانيــة والانحــدار الاقتــصادي لبريطانيا العظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية (كاهلر ١٩٨٤، غامبل ١٩٨٥) أضعف هذا الاعتزاز القومي وما رافقه من حس تضامني. ففي الاستطلاعات آنفة الذكر، وصل الاعتزاز القومي في عام ١٩٨٨ إلى قيمته الدنيا وهي ٨٢,٢%. وازداد مقدار الإجابات السلبية على سؤال الاعتزاز القومي بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨ من ١٠ إلى ١٥,٧%. لكن بالمقارنة مع المستوى العالمي، ما تزال قيمة الاعتزاز القومي مرتفعة جداً. وهذا ما يوثقه، مثلاً، تقرير البرنامج الاجتماعي الدولي لاستطلاعات الرأي (ISSP) الذي أجري عام ١٩٩٥ (جويل وآخرون ١٩٩٨: ١ — ١٧). فبدلاً من العمل معاً من أجل الازدهار والرفاه وتوزيعه إلى حصص عادلة، سحقت الإضرابات طويلة الأجل، والنزاعات في السبعينيات حول توزيع الرخاء الاقتصادي، كل ما كان باقياً من الازدهار السابق. فقد وصلت الإضرابات وحالات الإغلاق التعجيزية في العام ١٩٦٠ إلى ما مجموعه ٢٨٤٩ حالة مع ضياع ١٣٨ يوم عمل لكل ١٠٠٠ عامل، وهذا ما ازداد حتى العام ١٩٧٠ ليصل إلى ٢٩٤٣ حالة، بخسارة ٤٨٩ يوم عمل لكل ١٠٠٠ من العمال، وليصل ذلك عام ١٩٧٥ إلى ٢٢٨٢، مع خسارة ٢٦١ يوم عمل لكل ١٠٠٠ عامل، وفي العام ١٩٨٠ كان ما يزال هناك ١٣٣٠ حالة مع خسارة ٥١٢ يوم عمل لكل ١٠٠٠ عامل (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٠٩). وفي العام ١٩٧٩، حين بدأت مارغريت تاتشر بتحطيم سلطة نقابات العمال، كان الإجماع القومي قد ضاع منذ زمن طويل. فسياساتها الهادفة إلى لَبْرلة الصناعة وتفكيك ضوابطها حسنت من فرص التطور الاقتصادي للبلد وألغت رسمياً، بالمقابل، وعن سابق قصد وتصميم، الإجماع القديم دون أن تكون قادرة على إحلال إجماع جديد بديل عنه. ففي العام ١٩٨٧ انخفض عدد الإضرابات وحالات الإغلاق التعجيزية إلى ١٠١٦ مع فقدان ٣٢٢ يوم عمل لكل ١٠٠٠ عامل. وفي مسوح العام ١٩٨٥، فقط ٣٨,١% أجابوا بأن المرء يمكن أن يثق بمعظم الناس بعد أن كان ٤٢,٢% قد أجابوا على هذا النحو في العام ١٩٥٩. وكانت النسب في العامين ١٩٨١ و١٩٩٠: ٤٣ و٤٤، ما تزال أعلى من المعدلات في ألمانيا وفرنسا، لكنها كانت أخفض من المعدلات في هولندا والبلدان

الاسكنديناڤية، التي كانت قائمة في الخمسينيات والستينيات. وبحلول العام ١٩٩٧ تقلص عدد الناس الواثقين إلى ٣٠% ليس إلاّ، وكان أدنى من المستوى الموجود في ألمانيا الغربية الذي وصل حينئذٍ إلى ٤١%، لكنه كان أعلى من المستوى الفرنسي الذي وصل إلى ٢٤% (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٠٥، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٧، ٥٥٠، إيمرفول ١٩٩٧: ٤٨، إنغلهارت ١٩٩٩: ١٠٢). وفي ضوء التطور ثنائي الفروع، بقيت سياسات مارغريت تاتشر مثيرة للجدل (كفناغ ١٩٨٧). لقد أدخلت الحراك إلى المجتمع، لكنها أيضاً أثارت صراعاً طبقياً جديداً. فخطوط النزاع لم تعد قائمة بين رأس المال والعمل، بل بالأحرى بين الرابحين والخاسرين من الحداثة على جانبي جبهتي النزاع القديمتين كلتيهما. وتنعكس حالة الصراع هذه في معطيات استطلاع تظهر رغبات أقوى في تقليص فروقات الدخل من قبل الحكومة وتبايناً أكثر حدّة بين مجموعات الدخل العالي والدخل المنخفض بهذا الخصوص في بريطانيا أكثر مما في ألمانيا: ففي بريطانيا العام ١٩٩٦ أقرّ بذلك ٥٥% من ذوي الدخل المنخفض مقابل ١٤% من ذوي الدخل العالي، بالمقارنة مع ٤٥ و١٥% على التوالي في ألمانيا. وتم التوصل إلى نتائج مماثلة بخصوص أسئلة حول مسؤولية الحكومة عن مستوى العيش اللائق للعاطلين عن العمل: بشكل عام، تم الإفصاح عن حاجة أكبر في بريطانيا، في حين أن التباين بين مجموعتي الدخل العالي والدخل المنخفض كانت نفسها تقريباً هذه المرة. وبقدر ما يتعلق الأمر بأسئلة أخرى، تم أيضاً الإفصاح عن حاجة لموازنة حالات عدم المساواة في بريطانيا أكثر مما تم ذلك في ألمانيا من قبيل مستوى الحياة اللائق للشيوخ والمرضى والعاطلين عن العمل، والإنفاق الاجتماعي المرتفع، وخلق المزيد من فرص العمل وحمايتها، ومسؤولية حكومية أكبر في الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية (جويل وآخرون ١٩٩٨: ٤٤ – ٤٩، ٦٢ – ٦٨). والمعطيات تعكس التوترات الاجتماعية في المجتمع البريطاني في الثمانينيات والتسعينيات. وبذلك يكون المجتمع البريطاني قد مرّ بأزمة إدماج في السبعينيات والثمانينيات لدرجة أنها حدّت من قابليات الدمج المتعلقة بإدراج المهاجرين في المجتمع، كما سنرى في الجزء التالي.

إن المدى الذي يسود فيه الفهم التعددي للأمة في بريطانيا هذه الأيام بوصفها مجتمع من المواطنين الأفراد الأحرار بغض النظر عن أصلهم الثقافي العرقي يتضح من خلال القيمة العالية نسبياً المرتبطة بحقوق الأفراد وبالحد الذي يتم فيه التسامح مع الأقليات الوافدة. وفي مقارنة شملت تسع بلدان أوروبية في العام ١٩٨١، أعطى ٦٢% من البريطانيين الأهمية الأعلى للتسامح مع الآخرين واحترامهم، في حين أن ٥٩% من الفرنسيين و٤٢% من الألمان فقط فعلوا ذلك. لكن في العام ١٩٩٠، بالكاد تبوأ البريطانيون مركز الصدارة. والمسألة الأخرى هي مسألة الاعتراف بالحقوق. فوفقاً لأحد المؤشرات الاستطلاعية لعام ١٩٨١ بهذا الصدد، والمؤلفة من مجموعة من الأسئلة، جاء البريطانيون بنقاطهم الـ ٢٦٢، تقريباً في نفس مرتبة الألمان، أي دون المتوسط الأوروبي، وبعد الفرنسيين الذين جاؤوا في المقدمة بنقاطهم البالغة ٣١٧ نقطة. وفي العام ١٩٩٠، كان البريطانيون فوق المتوسط تماماً وبشكل واضح بعد الألمان، الذين أصبحوا أكثر ليبرالية. وفي خريف ١٩٩٧، كان البريطانيون تحت متوسط الاتحاد الأوروبي في قبول طالبي اللجوء: إذ أن ١٠% فقط كانوا على استعداد لقبولهم دون قيود، و٥٤% يفعلون ذلك بوجود قيود معينة، و٢٥% لا يقبلونهم على الإطلاق. لكن في الاستطلاع نفسه، ادّعى ٨٦% أن لا مشاكل لديهم مع الناس من قومية أو عرق آخر، وهذا ما كان فوق متوسط الاتحاد الأوروبي الذي يتراوح بين ٨٢ و٨١%. وفيما يتعلق بمنح حقوق التصويت في الانتخابات المحلية للمقيمين من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، نلاحظ تحفظاً في بريطانيا أكبر من المتوسط في الاتحاد الأوروبي: ٤٢% كانوا مع حقوق التصويت، و٣٥% مع حقوق الترشيح، مقابل ٥٢ و٤٣% في المتوسط الأوروبي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٧a: ١٧ – B١٦، ١٩٩٧b: ٧٧، ٧٥، B٧١).

يعبر قانون منح الجنسية البريطاني عن فهم للجماعة المدنية مستقل نسبياً عن الأصل الثقافي – العرقي. إنه قانون الولادة ius soli المشروط. فطبقاً للقانون

البريطاني يمكن التقدم بطلب الجنسية بعد إقامة خمس سنوات. ويمكن لأزواج المواطنين البريطانيين القيام بذلك بعد ثلاث سنوات فقط. أما الأطفال من أبوين أجنبيين يحملان إذناً غير مقيد بالإقامة في البلاد فإنهم يصبحون مواطنين بصورة تلقائية إذا ما ولدوا على أرض بريطانية. وفي حال لم تكن هذه الشروط قائمة لدى ولادة طفل في بريطانيا العظمى، فإن للطفل الحق في المطالبة بالمواطنة البريطانية بمجرد أن يحظى أحد الأبوين بإذن الإقامة غير المقيد. وإذا ما قضى الطفل سنواته أو سنواتها العشر الأولى في المملكة المتحدة، فإن له أو لها بذلك الحق في الجنسية (مالانجوك ١٩٨٥: ٩٦٨، كوهن – بنديت وشميد ١٩٩٢: ٢٢١ – ٣٩). وقد تمثَّل رد فعل الحكومة البريطانية على موجات الهجرة في عدة خطوات تشريعية تضع قيوداً على الجنسية وتضيق تعريفها. فقد هدف مرسوم الغرباء للعام ١٩٠٥ بصورة خاصة إلى ضبط هجرة اليهود، التي تزايدت بشكل هائل منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. وأرسى أسس الضوابط الأخرى في العام ١٩١٤. وبعد الحرب العالمية الثانية شجعت حكومة حزب العمال الهجرة من أوروبا الشرقية لتتغلب على النقص في سوق العمل، ولكن رفض الهجرة بدأ مع القدوم المتزايد للمهاجرين الملونين من جزر الهند الغربية. وقد منَح قانون الجنسية البريطانية للعام ١٩٤٨ رعايا الإمبراطورية الآفلة البالغ عددهم ٨٠٠ مليون الحق في الاستقرار في بريطانيا. وكلما ازداد عدد المستفيدين من هذا الحق، ازداد تطلع السياسات البريطانية إلى تخفيض عدد كهذا من المهاجرين إلى الصفر. فقد كان هدف الفهم السخي للمواطنة في قانون الجنسية لعام ١٩٤٨ هو تسهيل حركة الناس جيئة وذهاباً بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، وليس فتح الأبواب لجماهير المهاجرين، ولا سيما المهاجرين السود. ومع تصاعد الهجرة، فقدَ هذا الفهم واقعيته إلى درجة أن الصراع بين جماعة الكومنولث الشاملة للجميع والجماعة القومية البريطانية الحصرية الإقصائية القائمة على الجذور الثقافية والعرقية المشتركة قد أصبحت جلية وتطلبت تسوية من نوع ما. كما أن قيود الهجرة من المستعمرات السابقة والكومنولث الجديد قد وضعت على الأجندة السياسية

واستكملت شيئاً فشيئاً حتى شارفت على الإقصاء في عدة قوانين للهجرة. فقد فتح قانون عام ١٩٤٨ أبواباً تمَّ إغلاقها لاحقاً وبالتدريج في مراسيم عام ١٩٦٢، ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٨٨. إن مرسوم العام ١٩٨١ يخصص المواطنة الموروثة من العام ١٩٨٦ فصاعداً فقط للأطفال البريطانيين بالولادة من أبوين بريطانيي المولد أو أبوين اكتسبا الجنسية البريطانية (دونيت ونيكول ١٩٩٠، ليتون-هنري ١٩٩٢، كوهن ١٩٩٤، فلدمان ١٩٩٤، سزاراني ١٩٩٦: ٦٧، سبنسر ١٩٩٧: ١٢٩ – ٥١، جوبكي ١٩٩٩: ١٠٠ – ٣٧).

إن الضبط الصارم للهجرة في بوابات الدخول القليلة إلى بريطانيا وتقييد الأسباب المعترف بها للحصول على الجنسية، بالإضافة إلى المعالجة المقيدة لطلبات اللجوء وهجرة العائلة التحاقاً بأحد أفرادها، ساهم ذلك كله في إبقاء الهجرة غير المرغوب فيها منخفضة. فقد انخفض قبول الاستقرار في بريطانيا للقادمين من الكومنولث الجديد من ٦٥٠٠٠ في العام ١٩٧٦ إلى ٢٨٠٠٠ سنة ١٩٩٠ (سبنسر ١٩٩٧: ١٤٦). أما بالنسبة للمهاجرين الذين كانوا قد استقروا في البلاد، فإن سياسة الدولة لم تعتزم استيعابهم صراحة، بل هدفت إلى التسامح معهم باعتبارهم مواطنين من أصل ديني وثقافي وقومي مختلف. وقد تم تشجيعهم على المحافظة على ثقافتهم الأصلية، ولم يكن يُتوقع منهم أن يتبنوا الثقافة الناجزة تاريخياً لبلد سكناهم طالما بقي امتثالهم للقانون مضموناً. إن هذه السياسة الليبرالية تجاه المهاجرين تعكس سياسة الإمبراطورية التقليدية القاضية بعدم تثقيف رعاياها كي يصبحوا مواطنين إنكليز، بل على الأرجح كي يصبحوا ممثلين لثقافتهم بصورة أفضل. وهذا ما يتباين تبايناً صارخاً مع الحكم الاستعماري الفرنسي الاستيعابي ونظام الهجرة الفرنسي. فبناء الإمبراطورية الاستعمارية كان ينطوي على نطاق عريض من الانتماء بالمعنى السياسي، والناس في المستعمرات كانوا جميعاً رعايا للتاج، إلا أنه لم ينظر إليهم بوصفهم بريطانيين، وبالتالي، بوصفهم جزءاً من القومية البريطانية أيضاً. وعلى هذا الأساس حافظ تحديد القومية البريطانية على نواة ثقافية – عرقية. وقبل كل

شيء لم تكن هناك نية بوجوب استيعاب رعايا التاج في المستعمرات من غير البيض في الثقافة البريطانية (بول ١٩٩٧).

إذن يمكن بأية حال أن تحدد خاصية الأمة البريطانية بالصورة الواقعية الملموسة التي تحدد بها خاصية الأمة الفرنسية. فهي إلى حد ما أمة قوميات، تسود فيها القومية الإنكليزية، مصحوبة بعناصر حيوية اسكتلندية وويلزية وأيرلندية – ما تزال المساهمة الأيرلندية غير محسومة بسبب الصراع بين البلدان الست. وإلى حد أبعد بكثير من الفكرة الفرنسية عن الأمة الجمهورية القوية والفكرة الألمانية عن الأمة الثقافية – العرقية، فإن خاصية التعدد القومي هذه، المعترف بها للأمة البريطانية، تفسح في المجال للتسامح مع الجماعات القومية والعرقية المختلفة بأساليب عيشها المختلفة ضمن إطار أمة واحدة تحتضن الجميع، ولو أنها مندمجة اندماجاً فضفاضاً. إن القومية البريطانية لا تستلزم وجود رسالة كتلك التي يمكن التعرف عليها في فكرة الجمهورية الفرنسية بمتطلب الاستيعاب القوي لديها، أو الفكرة الأمريكية عن أمة جديدة من المهاجرين تضرب مثلاً في خصوصيتها للعالم برمته. إنها فكرة أقل صرامة عن إطار للعيش معاً في حالة يكون فيها تعميم الروح الانكليزية هي الثقافة السائدة، والتي هي، مع ذلك، واعية لذاتها بالقدر الكافي لجعل الآخرين يشاطرونها إنجازاتها وتركهم يتدبرون ما يشاؤون تدبره للحفاظ على ثقافتهم الأصلية. ويمكن ملاحظة مدى اختلاف بريطانيا عن فرنسا بهذا الخصوص في المعالجات المختلفة للممارسات الدينية الإسلامية (باولتر ١٩٨٦، ١٩٩٠). ففي حين تم في فرنسا حظر ارتداء الفتيات للحجاب الإسلامي في المدارس عن طريق طردهن من المدارس، مما عجل في نشوب الجدل، فإن المسألة في بريطانيا ظلت مسألة معالجة محلية براغماتية. فغطاء الرأس، مثلاً، مسموح به طالما أنه يتوافق مع الألوان في المدرسة (جولي ١٩٩٥). وحيث حصلت نزاعات، كما في قضية الفتى السيخي (من السيخ) الذي لم يُقبل في المدرسة لأن عمامته تخرق قواعد اللباس، فإنها كانت تُحل لصالح التقليل من التمييز المستند إلى مرسوم عام ١٩٧٦ للعلاقات العرقية. وفي هذه

الحالة عن طريق قرار حكم لمجلس اللوردات في قضية مندلا ف. دويل لي عام ١٩٨٢. يفترض الأساس المنطقي للقانون العادي أن يكون ملائماً للوضع القائم. وهذا يعني أن هناك مجالاً أوسع لممارسة الأقليات لعاداتها، بما في ذلك الاستثناءات من القانون، كما، على سبيل المثال، في حالة عمال البناء السيخ من مرتدي العمائم الذين تم استثناؤهم من وضع خوذة السلامة في العمل (باولتر ١٩٩٠: ١٠٢ – ٦). فالغاية ليست استيعاب المهاجرين في الثقافة البريطانية بل النهوض بأعباء تقديم الفرص المتساوية والتسامح والعلاقات البينية المتناغمة للأعراق، الهادفة تحديداً إلى صيانة النظام العام (يول ١٩٩٧: ١٧٨، جوبكي ١٩٩٩: ٢٢٢ – ٦، بالاستناد إلى بانتون ١٩٨٥: ٧١). وفي الثمانينيات، أجريت تغييرات جذرية في السياسات المناهضة للتمييز، لا سيما على المستوى المحلي، بقيادة حزب العمال ونشطاء في مجموعات الأقليات، وذلك لإيجاد قواعد لاحترام الأقليات في المدارس والسكن والمشاريع الخاصة، وإعطائهم حصة من الفضاء العام بما في ذلك الحكومة والإدارة، التي شارفت على إعطاء الحقوق لمجموعات الأقليات (جوبكي ١٩٩٩: ٢٢٧ – ٤٥).

ما تزال القومية البريطانية تحمل طابع قومية إمبراطورية، توحد تجمعاً تاماً من الأمم تحت سقف واحد. إلا أن سيادة القومية الإنكليزية محتملة نظراً للعيش سويةً مع أناس يستمرون في ثقافتهم الأصلية. أما بالمعنى الاقتصادي، فإن كل شيء متاح للمهاجرين: النجاح في العمل وفوائد دولة الرفاه. فالنظام الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك النظام السياسي، يشملان الجميع، ولو أن ذلك وفقاً لقواعد الاقتصاد الرأسمالي ونظام رفاه عالمي ونظام سياسي قائم على المنافسة بين الحزبين من أجل أغلبية الأصوات. ثمة معطيات من البرنامج الاجتماعي الدولي لاستطلاعات الرأي (ISSP) أجريت عام ١٩٩٥ تقدم انطباعاً عن إيمان محدود بوجود سلوك استيعابي لثقافات الأقليات العرقية بالإضافة إلى عدم الرغبة في دعمها: ففي بريطانيا آنئذ، قال ٢٥% أن الثقافات المختلفة لا يمكن أن تصبح " قومية " تماماً، مقابل ٤٤% في ألمانيا الغربية، وكان ١٦% فقط

– مقابل ٤١% – يؤيدون الدعم الحكومي للحفاظ على ثقافات الأقلية العرقية، و٥٥% – مقابل ٦٩% – يعتقدون أن المهاجرين جعلوا الثقافة أكثر انفتاحاً. بالمقابل، وفي تباين صارخ، عبَّر ٣٩% – مقارنةً مع ٥٤% – عن خشيتهم من أن يسهم المهاجرون في رفع معدلات الجريمة. صحيح أنه يتم التسامح مع الثقافات المهاجرة، ولكن دون أن تُستوعب أو تُدعم صراحةً. فالتسامح معها ممكن لأنها لا تشكل خطراً على الثقافة القومية والنظام الاجتماعي (جويل وآخرون ١٩٩٨: ١٤).

وفي تقرير زوان لوزير الدولة للتربية والعلوم عام ١٩٨٥، أقرَّت الحكومة بحقيقة أن بريطانيا أصبحت مجتمعاً متعدد الأعراق. فالتقرير يغطي الإنجاز التربوي المحدود جداً للأقليات المهاجرة ويتخذ الإجراءات المناسبة لتحسين هذا الوضع (زوان ١٩٨٥، مينتزل ١٩٩٧: ٥٠٨ – ١١). وفي المناظرات الفكرية، طُرحت حجج للإقرار ليس فقط بخاصية التعددية العرقية للمجتمع بل تعدديته الثقافية أيضاً. ويناقش هذا الموقف لصالح الوحدة في الشؤون الاجتماعية مع الالتزام بالحقوق المتساوية للجميع والتنوع في الحياة الخاصة (ريكس ١٩٩٢). لكن السياسات الرسمية لم تصل إلى حد إتباع سياسات تؤدي عقلاً إلى إرساء أسس نزعة التعددية الثقافية. فقد أضحت نزعة التعددية العرقية مشفوعة بنزعة التعددية الثقافية حقيقة واقعة في المراكز الصناعية، لكنها نزعة تسامح أكثر مما هي سياسات متبعة بصورة فعالة، قائمة على فرضية أن الوضع السيادي لتعميم الروح الانكليزية أو البريطانية ليس عرضة للتهديد. وكما هو الحال في كل مجتمع أوروبي، فإن المهاجرين – أكانوا مجنَّسين أم لا – لا يشكلون أكثر من ١٠% من السكان. وهذا هو السبب في أن نزعة التعددية الثقافية – القائمة في كل مكان في أوروبا – أبعد ما تكون عن أن تصبح حقيقة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا ليس ثمة أرضية داعمة للسياسات الرسمية لنزعة التعددية الثقافية. وما يهم أكثر في هذا الصدد، والذي أصبح برنامجاً للحكومة في بريطانيا، هو سياسات مناهضة التمييز، لا سيما في مراسيم العلاقات العرقية للعام ١٩٦٥، ١٩٦٨ وعام ١٩٧٦ (بارنغهورست ١٩٩٣).

إن الربط الفريد بين التحكم الصارم بالهجرة، وإدراج المهاجرين في السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مع إبداء التسامح حيال استمرارهم في حمل ثقافتهم الأصلية، ولكن دون الإقرار بوضع ثقافتهم على قدم المساواة، قد كان نتيجة لتأثير عدة عوامل داعمة على نحو متبادل. فهناك، أولاً، تقليد إضفاء الروح البريطانية التي ربطت الثقافات الاسكتلندية والويلزية والأيرلندية بالثقافة الإنكليزية السائدة، وهناك بعدئذٍ تقاليد الإمبراطورية التي تُدرج الثقافات " الأجنبية " تحت سقف الثقافة البريطانية، وهناك، أيضاً، تقاليد الكومنولث الجديد، الذي استمر مع التحدار الإمبراطوري بدون حكم سياسي. فهذه التقاليد تعتبر نمط الإدراج تسامحاً قائماً على أساس تفوق ثقافة ما راسخة الجذور. إن فكرة الرفاه المتعلقة بالملكية الخاصة والتي لها صلة بالحكم الإقليمي لدولة الرفاه هي المسؤولة عن تضمين المهاجرين في منح الحقوق الاجتماعية. وقد دعم الالتزام بليبرالية السوق إدراج المهاجرين اقتصادياً في الأعمال والتجارة والصناعة. وأتاحت المنافسة الواضحة بين الحزبين على الأغلبية البرلمانية الإدراج السياسي في حقوق التصويت دون الاضطرار إلى الخشية من أن يؤدي التغير السكاني إلى تغير في اللعبة السياسية. كما أن أفول نجم الاقتصاد البريطاني عقب الحرب العالمية الثانية لم يؤد إلى أي ضغوط لفتح الأبواب للعمال المهاجرين لمواجهة المتطلبات المتزايدة للعمل كما كانت عليه الحال بشكل خاص في ألمانيا الغربية. وظل البحث عن العمال من أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية حدثاً منفرداً. ولهذا أُطرت السياسات المتطلعة إلى أغلبية الأصوات بشكل واضح في سياق الخوف من المنافسة الأجنبية على قوة العمل المحلية. وأخيراً فإن الافتقار إلى ضمانات حقوق الإنسان من خلال دستور مكتوب لم يُرغم النظام القانوني على تفعيل حقوق الإنسان للمهاجرين كطالبي لجوء أو بوصفهم كائنات بشرية لها الحق في لم شمل أسرها في بلد سكناها. ولذلك، لم تشكل المحاكم تحدياً لسلطة وزارة الداخلية في تقييد الهجرة وفقاً للمخاوف الشعبية. وكانت الحال مختلفة تماماً في ألمانيا الغربية، حيث سهلت الأسباب الاقتصادية هجرة العمال الضيوف للإقامة المؤقتة، بيد أن ضمانات حقوق الإنسان الدستورية اقتضت من المحاكم أن تدافع عن

طالبي اللجوء والمهاجرين في سعيهم للإقامة في البلاد وأن يأتوا أيضاً بأسرهم إلى بلد سكناهم (انظر جوبكي ١٩٩٩: ١٠١ – ٢٧، ٢٢٢ – ٥٩).

ينعكس الموقف الحمائي في مواجهة المنافسة من الخارج – بالمعنيين الاقتصادي والثقافي – من خلال معطيات البرنامج الاجتماعي الدولي لاستطلاعات الرأي (ISSP) الذي أجري عام ١٩٩٥: ففي بريطانيا، ساند آنئذٍ ٦٦% النزعة الحمائية الاقتصادية، مقابل ٤١% في ألمانيا الغربية. وكان ٥٠% مقابل ٢١% يتمنون السعي وراء المصالح القومية في قضايا الصراع الدولي، و٧٤% مقابل ٨٦% يدعمون فرض السياسات الدولية وتنفيذها، و٢٢% مقابل ١٥% يريدون حظر بيع الأراضي للأجانب، و٢٦% مقارنة مع ٣٠% يفضلون الأفلام والتلفزة الوطنية، و١٨% مقابل ٤٢% يعتقدون بأن المهاجرين نافعين اقتصادياً. والبند الوحيد الذي حصل على معدلات متماثلة تقريباً هو بذل جهد أكبر في تعليم اللغات، بالتحديد ٨١% مقابل ٨٢%. وما تجدر الإشارة إليه أيضاً هو أن ٤٢% فقط من البريطانيين كانوا مستعدين للسماح للاجئين السياسيين بالإقامة في بلدهم، وذلك مقابل ٨٠% من الألمان، و٦٧% من السويديين و٦٠% من الأسبان (جويل وآخرون ١٩٩٨: ١١ – ١٥).

وحيث تؤدي الهجرة إلى زيادة حدة الضغط الاقتصادي، تعبِّر حدود الاستيعاب القصوى عن نفسها في بريطانيا العظمى – كما في البلدان الأخرى – على شكل انفجارات للصراعات العرقية، على الرغم من أن الفهم البريطاني للأمة منفتح، من حيث المبدأ، على توسيع الاستيعاب. مع ذلك فإن هذه الضروب من توسيع الاستيعاب لم تكن تاريخياً تتقدم إلا ببطء وعلى أساس الاعتراف بمساهمة المجموعة المجتمعية في الازدهار القومي. وبناء على ذلك، أعطت الهجرة من المستعمرات السابقة للعيش سوية مع أناس من أصل أجنبي شكلاً سوياً بصورة طبيعية متطورة بتطور الأيام. ولكن مع تزايد هذه الهجرة عن الحد والبدء بالمنافسة على السوق في أوقات الأزمة الاقتصادية، اتضحت حدود الفهم البريطاني للأمة، القائم، من حيث المبدأ، على الاستيعاب. أما الهجرة إلى المناطق الصناعية فقد تركزت في لندن وبرمنغهام وليفربول ومانشستر وغلاسكو، وهذا

ما ولد عند السكان المحليين الخوف من أن يحل الآخرون محلهم (ريتشموند ١٩٧٢، وارد ١٩٨٢، سميث ١٩٨٩، سولوموس ١٩٨٩، هولمز ١٩٩١، ساغر ١٩٩١). ولذلك انفجرت الصراعات العرقية مراراً في مناطق السكن التي يشكل فيها المهاجرون نسبة كبيرة من السكان، لتشهد هذه المناطق معارك شوارع دامية. وما كان عنيفاً على نحو خاص هو أعمال الشغب في نوتنغهام عام ١٩٧٦، وساوثمبتون ونيوكاسل ولندن عام ١٩٨١، وبرمنغهام وتوتنهام عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٩١ أحصت الفاينِنشال تايمز اللندنية ٧٧٨٠ هجوماً عرقياً في إنكلترا وويلز وحدهما (ديرشبيغل ١٩٩٢: ١٧٥). أما المواقف والممارسات التمييزية ضد الآخرين فقد تمّ التنبيه إليها في المنشورات الرسمية لإحصاءات الجريمة، التي أظهرت معدل إجرام يزيد عن المتوسط بين السود (دور Dürr ١٩٨٢: ١٤ – ١٥، غيلروي ١٩٨٧، كوشنر ١٩٩٦).

يتقدم الاستيعاب أساساً بصورة بطيئة جداً ولا يُمنح إلا مقابل خدمات متميزة تساعد على إحداث الرفاه المجتمعي. وفي الحقيقة، إن ما يقدم أساساً لشرعنة الأمة التعددية هو التخلي التدريجي عن فكرة الأمة بوصفها كينونة تتألف فقط من مجموعات معينة تتمتع بامتيازات يحددها التحدر من سلالة ما، عبر مسار تاريخي، لصالح الفهم الواسع لها باعتبارها تشمل بالتعريف ما هو أبعد من المجموعات التقليدية. إلا أن طول فترة عملية الاستيعاب تضع حدوداً واضحة لبناء تعددية كهذه. ومع فهم الاستيعاب بوصفه دمجاً تاماً في المجتمع، تنشأ عقبات إضافية، لأن الروابط التي تحدد الحياة الاجتماعية لا تنفتح على المهاجرين – إن انفتحت أصلاً – إلا ببطءٍ شديد. علاوةً على ذلك، تتمتع الهوية البريطانية في مثال الرجل النبيل بنموذج صالح تقليدياً للسلوك المميز والتحفظ الدال على الثقة بالنفس الذي لا يمكن أن يحققه الغرباء في كلامهم وأسلوب سلوكهم إلا بشق النفس وعلى نحو غير كامل. وبعدها لا يعود المهاجرون والمتطفلون اجتماعياً قادرين أبداً على التخلص من وصمة الدونية إلا ببذل غاية الجهد. وفي مقارنة لتسع بلدان أوروبية عام ١٩٨١ أعطى البريطانيون القيمة الأعلى على الإطلاق، وعلى قدم المساواة مع الأيرلنديين، القيمة الأعلى إلى حد

بعيد لأنماط السلوك الحميدة في اختيارهم لخمس عشرة من سبع عشرة فضيلة ينبغي أن يجري تعليمها للأطفال. واعتبر ثمانية وستون% من البريطانيين هذا الضرب من التعليم مهماً، وهذا ما فعله ٦٦% من الأيرلنديين مقابل ٤٢% فقط من الألمان و ٢١% من الفرنسيين. وفي عام ١٩٩٠ في اختيار ٥ من ١١ فضيلة، تم الحصول على نتائج مماثلة: فقد اختار ٨٩% من البريطانيين أنماط السلوك الحميدة، وفعل ذلك ٧٥% من الأيرلنديين، و٦٦% من الألمان و٥٣% من الفرنسيين (ستوتزل ١٩٨٣: ٤٠، أشفورد وتيمس ١٩٩٢: ٦٣). لقد انتُزع مثال النبيل البريطاني من أصله الأرستقراطي وتمت المحافظة عليه بهذه الطريقة بوصفه أنموذجاً للهوية البريطانية. وإلى ذلك، تعمل هذه الهوية كعقبة أمام الدمج الكامل، جاعلة ممن لا يستطيع العيش وفقاً للمثال النموذجي في الكلام والسلوك والعلاقات الاجتماعية يبدو أدنى مرتبة.

الاندماج في أوروبا

إن الأهمية التي يعطيها البريطانيون للمحافظة على مقوماتهم القومية المميزة يجري التعبير عنها في ترددهم حيال الانسجام والتكيُّف بصورة تامة ضمن المجموعة الأوروبية (راديس ١٩٩٢، بيداكيس ١٩٩٩). وبالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تم تصنيف البريطانيين على مدى سنوات في آخر قائمة أولئك الداعمين للتوحيد الأوروبي، وذلك على سبيل المثال، بنسبة ٢١% في ربيع عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع متوسط ٤٩% لدول الاتحاد الأخرى. والبريطانيون هم أقوى المعارضين لليورو: ٥٥% ضد إدخاله إلى البلاد عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع متوسط دول الاتحاد البالغ ٢٨%. ولدى سؤالهم عن ثلاثة أسباب من قائمة ضمت أحد عشر سبباً حول نزعة الشك لديهم حيال التكامل الأوروبي، أوردوا في المقام الأول – وفي تباين صارخ مع البلدان الأخرى كلها – أنه الخوف من فقدان هوية بلادهم وثقافتهم القومية وذلك بنسبة ٦٨%، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط دول الاتحاد البالغ ٤٦%. وكانت ثقتهم بمؤسسات الاتحاد في ذلك الحين هي الأدنى، حيث لم يكن بينهم من يثق بها سوى ٢٠% مقابل ٣٩%

لمتوسط دول الاتحاد. وكانت هناك فجوة كبيرة بين الرضا البريطاني عن الديمقراطية والذي بلغ ٦٤% مقابل ٣٢% لدول الاتحاد، ولم تكن الفجوة أكبر من ذلك إلا لدى السويديين والدانمركيين. وفي التعبير عن هوية أوروبية، يأتي البريطانيون في المرتبة الأدنى بين دول الاتحاد كلها وذلك بنسبة ٥% فقط يدركون ذواتهم بوصفهم أوروبيين، و٤٩% بوصفهم أوروبيين وبريطانيين، و٢٧% بوصفهم بريطانيين وأوروبيين و٦٢% بوصفهم بريطانيين ليس إلاّ (المفوضية الأوروبية 1998b: ٥٩، ١٩٩٩: ٦ – ٧، ٤٣ – ٥٤، ٤٨، ٦١).

في المملكة المتحدة نرى انسلاخاً أقل مما هو الحال في ألمانيا وتنافراً أقل مما هو الحال في فرنسا، وهناك، بدلاً من ذلك، توافق أكبر بين توحيد النخبة ومشايعتها الجماهيرية بخصوص دمج البلاد في أوروبا. فهنا تشترك النخبة والجماهير في مقاومة عملية الدمج التي يمكن أن تؤدي إلى التخلي عن هوية البلاد والسلطة العليا للبرلمان واستقلالية الحكومة. وفي إقرار قانون الجماعات الأوروبية عام ١٩٧٢، أعطى البرلمان البريطاني الأولوية للقانون الأوروبي، بيد أن قانون الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام ١٩٧٨ يؤكد على أن أي توسيع لاختصاصات البرلمان الأوروبي يقتضي موافقة البرلمان البريطاني، وهذا ما تحقق فعلاً بخصوص معاهدة ماستريخت عن طريق قانون المجتمعات الأوروبية (المعدّل) للعام ١٩٩٣. وهكذا يحتفظ البرلمان بوصفه هيئة تمثيلية للأمة بتحكم صارم في نقل الصلاحيات إلى مستوى السياسات الأوروبية (مولر – غراف ورايتشل ١٩٩٨: ٤١٢ – ١٣). وفي المنظور البريطاني المنتشر على نطاق واسع، لا ينبغي أن تكون أوروبا أكثر من كومنولث أمم في المستقبل. فالفيدرالية تعني تهديداً للقومية البريطانية وديمقراطيتها التمثيلية، كما ظهر ذلك جلياً من خلال ردود الفعل على وزير الشؤون الخارجية الألماني يوشكا فيشر (٢٠٠٠) حول بلورة الاتحاد الأوروبي بصورة نهائية في أيار عام ٢٠٠٠ (بلير ٢٠٠٠، الإيكونومست ٢٠٠٠، الغارديان ٢٠٠٠، التايمز ٢٠٠٠، دايز ٢٠٠٠).

يُنظّم مسار عمليات السياسة الأوروبية ضمن مجموعة معقدة من الهيئات المتداخلة الممتدة من دوائر اللجان الحكومية الداخلية عبر دوائر اللجان

الاستشارية الوسيطة إلى دوائر مجموعات الاستشارة الخارجية. فهناك مسار عملية شاملة ومتدرجة بشكل بارع للاستشارات الرسمية وغير الرسمية على نحو بارز، والتي تصبح فيها الخبرة، على نحو تدريجي، متمازجة مع تأثير القيم والحقوق والمصالح. وهذا التكييف التدريجي للسياسات يفسح أمام النخبة مجالاً أقل للمضي قدماً، ويلزمها بصورة أكبر على إيجاد تسوية بين القيم والحقوق والمصالح المتعددة. إلا أنه في الوقت نفسه يقي من حدوث قطيعة بين اندماج النخبة الأوروبية وانسلاخ الجماهير أو مقاومتها. ويمكننا أن نسمي هذا النوع من الربط بين اندماج النخبة واستيعاب الجماهير باسم التوفيق بين النخب والجماهير: أي أنه اندماج أوروبي توافقي.

انموذج دمج الجماعة المدنية

كان مبدعو فكرة القومية البريطانية ممثلين ثقافيين لمجتمع مدني ذي حياة اتحادية قوية وقادرة، لأول مرة في التاريخ، على إرساء أسس مبدأ الحكومة التمثيلية في مواجهة ادعاءات التاج بحقوق السلطة المطلقة، وذلك في ثورة عام ١٦٨٨ المجيدة. فالحكومة التمثيلية مسؤولة عن المجتمع وعليها أن ترقى بالصالح العام. وقد ركزت حركة نشوء القومية على مسألة إدراج حقوق الانتخاب في عملية التمثيل تلك، لا سيما استيعاب الطبقة العاملة في هذه العملية (مارشال ١٩٩٤). وكانت المناظرات حول الاستيعاب تشير دائماً إلى التربية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية. فالمرء ينبغي أن يكون متعلماً بصورة كافية ليشارك في حكومة تمثيلية، ويزداد تعلماً من خلال المشاركة بدور ما في الحكومة. أما المؤسسات التي تشكل صلة الوصل بين الحكومة والمجتمع – النوادي والجمعيات والتنظيمات والمنتديات- فهي بغاية الأهمية لمجتمع مدني يفترض بالحكومة أن تستجيب له.

إن حياة المدنيين التي تنظمها الروابط المدنية هي السمة البارزة التي تميز الهوية الجمعية البريطانية. ولأن هذه الهوية شكلية أكثر مما هي جوهرية، فهي مفتوحة للناس من أصول ثقافية وعرقية مختلفة كي يعيشوا معاً. وبالتالي فليس الأمر متعلقاً بمسألة استيعابهم في الروحية البريطانية بأي معنى من

المعاني الواقعية، بل بتنظيم حياة مدنية بين السكان الأصليين والأجانب، بما في ذلك المحافظة على النظام العام. وفيما يتعلق بالتكامل الأوروبي، تشدد المقاربة البريطانية على مسؤولية الحكومة التمثيلية عن مجتمع مدني قومي. ولأن مجتمعاً كهذا لا وجود له على المستوى الأوروبي، فإن أوروبا لا يمكن لها أن تكون أي شيء سوى شراكة جيدة بين الأمم. إن فكرة الأمة البريطانية المنبثقة من المجتمع المدني مرتبطة بأحد أشكال دمج المجتمع المدني، سواء أكان الأمر متعلقاً بدمج المهاجرين في المجتمع أم بدمج بريطانيا في أوروبا. فالفكرة البريطانية عن الأمة انبثقت من المجتمع المدني وتمثيله في البرلمان والحكومة. إنها قائمة على وضعية تسييد الروح البريطانية، والتي هي امتداد لتعميم الروح الانكليزية. وقد تشكلت عبر تاريخ من استيعاب الطبقات الدنيا في المواطنة عن طريق منح الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.

دمج المهاجرين

كانت الأبواب توصد بصورة مطردة في وجه المهاجرين الذين جاؤوا من المستعمرات السابقة بعد الحرب العالمية الثانية، في حين تم ضم أولئك الذين تمكنوا من الاستقرار إلى دائرة المواطنة. كما جرى الإقرار بخاصية التعدد العرقي للأمة، ومع ذلك لم تُتبع أية سياسات رسمية داعمة للتعددية الثقافية. فقد تمحورت النشاطات الحكومية حول التقليل من التمييز. وتم التسامح مع الثقافة الأصلية للمهاجرين، لكنها لا تُعتبر جزءاً من تعميم الروح البريطانية. والعلامة الفارقة عن فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي أن الوسيلة الرئيسية لدمج المهاجرين في المجتمع تكمن في تزويدهم بموطئ قدم وسط جماعة المواطنين ومنحهم حصة عادلة في المجتمع. إلا أن حدود الجماعات البشرية ترسمها عطالة الروابط والممارسات الثقافية ذات الجذور الراسخة. فلا عجب، والحال هكذا، أن هنالك نزعة شكية من جانب السكان الأصليين بخصوص فرص استيعاب المهاجرين في الثقافة البريطانية، لا سيما بالمقارنة مع فرنسا، بل وألمانيا الغربية أيضاً. لكن لا توجد أيضاً أي رغبة في دعم ثقافات الأقلية العرقية، لأن ذلك

سيجعلها جماعات منفصلة. وبالتالي فإن الأمر الصائب تماماً في وجهة النظر هذه هو علاقة التكييف والتسامح بين ثقافات الأغلبية والأقلية، التي لا تُخضع تقاليد الثقافة البريطانية / الإنكليزية للمساءلة، بل تعطي جماعات الأقلية مكاناً وحصة عادلتين في المجتمع الأوسع وتحميها من التمييز. أما الوجه الآخر السلبي لهذه العملة فهو عزل الجماعات البريطانية المتجذّرة عن جماعات الأقلية وجمود التقاليد الثقافية البريطانية التي تضع أفراد جماعات الأقلية في حالة من الدونية. وبالتالي فإن دمج المهاجرين ينوس بين التكييف والعزل (لويس ١٩٩٤، سويسال ١٩٩٤: ٥٦ – ٨، ٧٣ – ٥، ١٠٢ – ٤، جوبكي ١٩٩٩: ٢٢٣ – ٤٠).

أما شبكة الفاعلين، التي تدمج المهاجرين في المجتمع وتمهد سبيل الوصول إلى الحكم، فهي محكومة بالدوائر ذات الأسس الراسخة تقليدياً، وشبكات " الشيوخ " التي لا تتيح للغرباء سوى مدخل محدود، وبقدر ما يتكيفون مع قواعد اللعبة ومقتضيات السلوك اللائق، والادعاءات " المناسبة " التي تتلاءم مع سياق عرف الحصافة الناجز تاريخياً. فالمرء يحتاج إلى النفوذ المتأتي من العلاقات طويلة الأجل لكي يكون ناجحاً في هذا البيئة. ومن السهل تخيل حدود دمج ممثلي المهاجرين التي تضعها شبكة من هذا النوع. ولكن من خلال عملية بطيئة، يمكن للشبكة أن تفتح الأبواب قليلاً، كما يؤكد أعضاء مجلس العموم الستة من السود الذين انتخبوا عام ١٩٩٧. وعلى المستوى الوطني، هناك لجنة المساواة العرقية (CRE) التي أسست عام ١٩٧٥، والمكلفة بتعزيز العلاقات الحسنة بين المجموعات العرقية والمساواة في الفرص لأفراد الأقليات العرقية. ويوجد في اللجنة اثنا عشر عضواً من المجموعات العرقية المختلفة، ممن يجري تعيينهم على يد وزارة الداخلية بوصفهم أفراداً مستقلين يتمتعون بمنظور وخبرة أكثر اتساعاً، لا بوصفهم ممثلي مجموعات. ويساهم هذا الإجراء البريطاني النمطي في إيجاد لجنة مسؤولة عن الصالح العام للجماعات المدنية برمتها، وهي بالتالي محترمة وتتمتع بالنفوذ على نطاق واسع. وترفع اللجنة تقارير إلى الحكومة، وتسدي النصح في مجال السياسات العرقية، وتشجع البحث وتقدم المساعدة للأفراد (CRE ١٩٨٢، ١٩٩٨). أما على الصعيد المحلي، فإن مجالس العلاقات الجماعية (CRCs)، التي أعيدت

تسميتها عام ١٩٩٠ باسم مجالس المساواة العرقية (RECs). تقوم بالجانب العملي للمساعدة في الحالات والقضايا الفردية (غرينوتش ١٩٩٩). وهذه المنظمات، التي كانت في الأصل مقتصرة على البيض، أصبحت أيضاً متعددة الأعراق في عضويتها وتشكل حلقة وصل هامة بين الناس والإدارات المحلية والهيئات الحكومية. وما يميز الشبكة البريطانية هو الموقع القوي للجان المحلية والقومية، ذات الأعضاء المتحدرين من مجموعات عرقية مختلفة والذين يعملون بوصفهم وكلاء بين الحكومة والناس. ووسيلتهم الأولى في التأثير هي نفوذهم لدى كافة الأطراف، القائم على عملهم من أجل الصالح العام. ومهمتهم هذه عملية وليست سياسية، وهي تعهد بالقضايا واحدة تلو الأخرى، وتنجزها على الصعيد المحلي في المقام الأول. وهذا ما يساعد عادةً في المحافظة على العلاقات الطيبة بين الجماعات العرقية، والاعتماد على علاقات كهذه في أوقات الشدة والنزاعات (غاي ويونغ ١٩٨٨). وتتوافق منظمات المهاجرين التي تقدر بـ ٢٠٠٠ منظمة بصورة جيدة تماماً مع هذا النمط: فنشاطاتها تتركز أساساً على المستوى المحلي والدعم الاجتماعي والتربية والبرامج الثقافية (انظر، مثلاً، برلمان المسلمين للعام ١٩٩٦). أما قانون العلاقات العرقية للعام ١٩٧٦ فهو يحمِّل الحكومات المحلية مسؤولية تعميق المساواة العرقية. وهذا ما أدى، في الثمانينيات، إلى تحريك المجموعات العرقية، على المستوى المحلي قبل كل شيء، مدعومة بشكل خاص من السياسات المحلية لحزب العمال. فقد كان هناك ١٢٧٠ موظف علاقات عرقية في الحكومات المحلية في أوائل التسعينيات، وما يقرب من ١٠٠٠ موظف أيضاً في الحكومة المركزية وثلاثمائة مستشار محلي منتخب يمثلون الأقليات العرقية. والآن ثمة تمثيل جيد نوعاً ما للمجموعات العرقية في الحكومة المحلية. وهي ليست منتظمة في مجموعات عرقية أكبر، بل منقسمة داخلياً إلى عدد وافر من الفئات الفرعية. وعلى هذا الأساس يعزز أسلوب الدمج البريطاني المحاصصة العادلة للجماعات العرقية، لكنه أيضاً يقوي الهوية العرقية، بحيث يجعل من المستحيل تجاوز الانشقاقات العرقية إلى مجتمع مواطنين مختلطي الألوان (سولوموس وباك ١٩٩٥، مود وبرثود ١٩٩٧، جوبكي ١٩٩٩: ٢٤٠ – ٨).

إن القاعدة العرفية الأساسية للدمج هي التلاؤم. فاستراتيجيات الدمج وإجراءاته ينبغي أن تكون ملائمة لكي تكون ناجحة، أي، أنها لا ينبغي أن تمس الجماعات والأعراف الثقافية القائمة ومعها أيضاً جماعات المهاجرين وأعرافهم الثقافية بأي أذى. والمهن الأساسية في مسار هذه العملية هي مهن المشتغلين في المجال الاجتماعي والمنظمات الخيرية، الذين يتمتعون بوجهة نظر عملية تُعنى بالإشكالات اليومية المتعلقة بمساعدة الناس والعمل ضد التمييز. وعلى هذا الأساس يتقدم دمج المهاجرين من خلال الكثير من أعمال المساعدة الصغيرة، المنظمة بصورة أفضل مما هي في فرنسا وألمانيا، والمقتصرة على المسائل اليومية أكثر مما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. فالفكرة الأساسية القابعة خلف عملية الشرعنة هي فكرة الجماعة المدنية والحكومة التمثيلية المسؤولة تجاه تلك الجماعة. إن العيش المشترك بين الأغلبية الأصلية والأقليات ينبغي أن يكون مدنياً في جوهره، قائماً على قواعد غير رسمية وعلى محاصة منصفة. وينبغي على الحكومة أن تمثل هذه الجماعة المدنية وتعزز نظامها المدني، لا سيما عن طريق العمل ضد التمييز.

الاندماج في أوروبا

إن البريطانيين، بالنسبة إلى أوروبا، هم الأكثر ممانعة لتعزيز اندماجهم في الاتحاد، وتتمثل فكرتهم في المحافظة على استقلال بريطانيا داخل إطار أوروبي مندمج اندماجاً فضفاضاً. فتخطي الحدود القومية هو، في المنظور البريطاني، مسألة تبادل متحضر بين أفراد على أسس متساوية، وليس مسألة بناء هيئة سياسية تتخطى حدود دولة الأمة. ولهذا ليس ثمة داعٍ، من وجهة النظر البريطانية، لإقامة اتحاد سياسي يشكل في حال حدوثه تتمة للسوق الأوروبية الموحدة. والموقف القائل بأن الاتحاد الأوروبي ينبغي أن لا يكون أكثر من " شراكة جيدة بين الأمم " يشارك فيه إلى حد كبير حزب المحافظين، وحزب العمال ومعهما أيضاً الليبراليون الديمقراطيون، وهذا ما أكدت عليه مراراً وتكراراً الحكومات البريطانية المتعاقبة من تاتشر إلى ميجور إلى بلير. فالاتحاد في المقام

الأول هو جماعة اقتصادية وينبغي أن لا يكون أكثر من ذلك (حزب المحافظين ١٩٩٤، الديمقراطيون الليبراليون ١٩٩٤، حزب العمال ١٩٩٥، بريطانيا العظمى ١٩٩٩، انظر ياكتنفوتشز ١٩٩٩، سميث ١٩٩٩، والاس ١٩٩٩).

وحسب النموذج البريطاني، ينبغي أن يُعتبر كل من التكامل الأوروبي والاندماج البريطاني في أوروبا بوصفهما عملية تكيف. وعربة التكامل هي اتحاد في المسائل المتعلقة بالمصلحة المتبادلة على أساس احترام التقاليد الثقافية الخاصة لكل شريك في الاتحاد بصورة متبادلة. فالمصالح ينبغي أن تتم تسويتها وتكييفها في سلسلة من المفاوضات الأضيق نطاقاً دون أن تؤدي إلى التطفل زيادةً عن اللزوم على العوالم المقدسة للتقاليد والأعراف القومية. والوجه الآخر لهذه العملية هو عزل الجماعات المجتمعية، ذات الجذور الراسخة والتقاليد الناضجة تاريخياً، عن التطفل من الخارج، وذلك إما عن طريق عدم التعاون أو عن طريق دمج القانون الأوروبي وتجسيده في القانون البريطاني الذي يُخضع الأوروبيين للقانون البريطاني. ويُستفاد من وصول بريطانيا إلى صناعة القرار الأوروبي، من خلال أعضائها في المفوضية الأوروبية، لأجل حراسة الأعراف البريطانية في مواجهة الأحكام الأوروبية، كما فعل، على سبيل المثال، البريطاني الذي ترأس جلسة لجنة بروكسل للطب البيطري لحماية المزارعين البريطانيين من الضوابط الأوروبية المتعلقة بمرض جنون البقر BSE. وهكذا تنوس الطريقة البريطانية للتكامل الأوروبي بين التكييف والانعزال. إن شبكة الفاعلين الذين يصوغون علاقة بريطانيا مع أوروبا تهيمن عليها مجموعات مهنية راسخة الجذور ذات صلات طويلة الأجل تساعد على التكيف المتبادل. فالعلاقات طويلة الأمد لا يمكن الاستغناء عنها لممارسة النفوذ في هذه الشبكة. ويجب على الوافدين الجدد أن ينصاعوا لقواعد اللعبة، وينبغي عليهم أيضاً أن يحترموا تقاليد العرف المعترف بها. فوفقاً لقاعدة التلاؤم المؤسساتي الرئيسية، ينبغي أن تنسجم استراتيجيات وإجراءات حل المشاكل مع الأعراف القائمة أو يفترض بها، على الأقل، أن تأخذ بعين الاعتبار التكيف مع أعراف كهذه. وهذه القاعدة لا تتيح للأحكام الأوروبية سوى مدخل محدود ومتحكم به للنفاذ إلى الأعراف والممارسات البريطانية.

والمهنة التي تعطي هذه العملية شكلها هي مهنة خبراء متمرسين تمرساً عملياً جاؤوا من فروع معرفية متعددة، ويتشاطرون لغة الحس السليم المشتركة، والمكتسبة عبر سنين من العمل الانضباطي في اللجان المتداخلة من حيث الفروع المعرفية المشاركة فيها. كما أن مبدأ العقلانية لديهم ليس مبدأ فرع من فروع المعرفة العلمية الخاصة، بل مبدأ التحسين الكمي للممارسة اليومية القائمة على أساس القاعدة العلمانية. وفكرة الشرعنة التي تنطوي عليها ممارسة التكامل الأوروبي هذه هي فكرة أوروبا بوصفها جماعة مدنية، مرتكزة على الاحترام المتبادل لتقاليد الثقافة القومية وعلى منح كل أمة حصة عادلة في هذه الجماعة. وينظر إلى أوروبا بوصفها مجموعة أمم مترابطة بعضها مع بعض عن طريق التكيف والمزيد من فصول المفاوضات الصغيرة ومبادلات السوق الفردية. أما نواظم الحياة الأكثر تفصيلاً فينبغي أن تظل بيد الحكومات الوطنية بسبب صلتها المعرفية مع مجتمعاتها الوطنية ومسؤوليتها عنهم. ولهذا ستظل أوروبا، من وجهة النظر البريطانية، مؤلفة من أمم ثابتة إلى أجل غير مسمى (دايز ١٩٩٨، ميلفول ١٩٩٩).

الفصل الثاني

فرنسا: أمة منبثقة من رحم الدولة

إن رجال الدولة في فرنسا كانوا مهندسي الأمة. ودمغة الشرف التي وسموا بها تمتد من لويس الرابع عشر إلى نابليون إلى شارل ديغول. وكانت الطبقة الوسطى هي حامل الأمة في ثورة عام ١٧٨٩ العظمى ضد الأرستقراطية والحكم الملكي المطلق. فالطبقة العاملة لم تصبح جزءاً من جماعة المواطنين هذه إلا بعد مضي فترة طويلة. وكان فلاسفة التنوير هم من منح الأمة شرعيتها. وقد أدى نقل ثوار العام ١٧٨٩ لنظرية روسو(١٧٦٢ / ١٩٦٤) السياسية دولة المدينة وتطبيقها على الدولة الإقليمية الكبرى إلى تحويل الأمة الواحدة غير القابلة للانقسام إلى مصدر لسلطة الدولة ومصدر الإرادة العامة للشعب مقارنة بتلك المتعلقة بالمصالح المميزة للأفراد والجماعات ذات الامتيازات. أما بالنسبة للمثقفين النقديين، فقد أصبحت الأمة المنقسمة آنئذ إلى طبقات اجتماعية رمزاً للسلطة السياسية غير الشرعية (حول تطور فرنسا انظر: برودل ١٩٨٦؛ إمسلي ١٩٨٨؛ غوتييه ١٩٨٨؛ هولبير ١٩٨٩؛ بروبيكر ١٩٩٠؛ شنابر ١٩٩١؛ شادن ١٩٩١؛ بروبيكر ١٩٩٢: ٣٥ – ٤٩، ٨٥ – ١١٢، ١٣٨ – ٦٥؛ بهر ١٩٩٨).

الجذور التاريخية

بيّن فوستل دي كولانج بكل وضوح الفرق بين مفهوم الأمة الفرنسي ومفهوم الأمة الألماني، في نزاعه مع ثيودور مومسين حول انتماء الألزاس القومي. فهذا

الانتماء لم يكن يعتمد لدى الفرنسيين، كما هو الحال لدى الألمان، على الأصل واللغة المجتمعين، بل بالأحرى على المشاركة في الأفكار والمصالح والميول والذكريات والآمال التي تؤدي إلى تضامن ورغبة في الانطلاق معاً على طريق المستقبل (فوستل دي كولانج ١٨٧٠: انظر أيضاً فنكلكراوت ١٩٨٧: فون ثادن ١٩٩١: ٤٩٨ - ٩: بروبيكر ١٩٩٢: ٣٥ - ٤٩: كالشور ولبغيفي ١٩٩٤). وفي محاضرة ألقيت في السوربون عام ١٨٨٢، عبّر إرنست رينان (١٩٤٧: ٩٠٤) عن فكرة الأمة هذه في العبارة القائلة بأن وجود الأمة هو استفتاء عام بصورة يومية. فالفرنسيون يفهمون الأمة بوصفها مشكّلة من مواطنين لموا شملهم في دولة مشتركة ويتمتعون بحقوق المواطنين المشتركة، بغض النظر عن أصلهم أولغتهم أودينهم. وهذا الفهم للأمة وثيق الصلة بتشكيل الدولة. ففي فرنسا برزت سلطة استبدادية من التنافس بين سلطات محلية أصغر (إلياس ١٩٣٩ / ٧٦: باركر ١٩٨٣: كولينز ١٩٩٥). وقد تعزز هذا الحكم الإقليمي السيادي للدولة المؤيدة للاستبداد خارجياً من خلال حرب المائة عام مع بريطانيا (١٣٣٩ - ١٤٥٣) وتم تثبيته داخلياً من خلال الفرض الصارم للكاثوليكية الذي ترافق مع قمع الألبيجينيين (المانويين) في الجنوب في القرن الثالث عشر وترحيل الهوغونوتيين (البروتستانت الفرنسيين) مع إلغاء مرسوم النانتيين الذين تم التسامح معهم في ظله منذ العام ١٥٩٨ (باير ١٩٨٤: ثادن وماجدلاين ١٩٨٥). وقد قدم جان بودين النظرية السياسية المطابقة لسيادة الدولة المستبدة (بودين ١٩٧٧: فرانكلين ١٩٧٣). فالدولة القديمة انتزعت حقوق استقلال المناطق والممتلكات وعززت بذلك تطور الأمة الموحدة تحت الحكم المركزي للملك. وما فعلته الثورة الفرنسية لم يكن سوى استكمال لهذا التطور الذي تحققت فيه فكرة جماعة المواطنين المستقلين ذوي الحقوق المتساوية (توكفيل ١٩٦٦: فوريه ١٩٧٨: ستون ١٩٩٤: شفاب وجينيني ١٩٩٥). وأصبحت الأمة آنئذٍ جماعة من المواطنين الأحرار هذه من ذوي الحقوق المتساوية. أما نظرية العقد الاجتماعي لروسو(١٧٦٢ / ١٩٦٤) فقد وفرت الشرعنة لكل ذلك. وكانت فكرة دمج مواطنين أحرار مستقلين ذوي حقوق متساوية فكرة حاسمة. وقد شكل هؤلاء المواطنون أمة واحدة موحدة

وتغلبوا، بنتيجة ذلك، على كل نوع من أنواع التشكل الخاص المفرد لمجموعة ما، ذلك لأن المواطن ينضم إلى المجتمع بوصفه فرداً حراً وليس بوصفه عضواً في مجموعة عرقية ما. وكان إيمانويل سايس (١٩٧٠) هو من أعطى التعبير المثالي لسيادة الأمة، بوصفها نقيضاً للسيادة المطلقة للملك والامتيازات الأرستقراطية، وذلك في نصه الثوري: "للأمة الأولوية على كل شيء، فهي مصدر الأشياء كلها. وإرادتها شرعية على الدوام؛ إنها، حقاً، القانون نفسه" (سايس ١٩٦٣: ١٢٤؛ مترجمة عن سايس ١٩٧٠: ١٨٠؛ انظر غرانستون ١٩٨٨). كما أن المادة الثالثة من إعلان ٢٦ آب ١٧٨٩ للحقوق المدنية وحقوق الإنسان، تضع السيادة في يدي الأمة، ويتحدث الفصل الثالث من دستور ٣ أيلول ١٧٩١ عن السيادة الموحدة، غير القابلة للتجزئة أو التحويل أو الانتزاع والتي تكمن في الأمة. أما في الدستور الجديد للجمهورية الخامسة، فإن التزام الشعب الفرنسي بحقوق الإنسان، ومبدأ السيادة القومية وطبيعة الجمهورية غير القابلة للتجزيء، قد أعلن بوصفه حقاً منذ البداية (بوروماند ١٩٩٠).

إن التغلب على النزعة الإقليمية للجماعة شرط جوهري أولي لتشكيل الإرادة العامة لمجتمع المواطنين. ووحدة الأمة تعبر عن نفسها سياسياً بالجمهورية. وتأسيس جيش مركزي للدولة الجديدة بدلاً من التوفيقية بين جيوش مناطقية لشن الحرب قدّم الأساس المادي الجوهري لتشكيل أمة متكاملة ذات هوية موحدة (برتود ١٩٧٩). والعضوية في مجتمع الدولة كمواطن فرد ومستقل، بصرف النظر عن الأصل، والكفاح من أجل هدف مجتمع هما المكونان الحاسمان لهذا الفهم السياسي للهوية القومية الفرنسية. فوفقاً لروسو وأتباعه من الثوريين، ينبغي للإرادة العامة أن تجد تعبيرها مباشرةً في جماع الشعب. ولا ينبغي حتى أن يكون هناك تمثيل للناس عن طريق النواب، لأن ذلك قد يحرف الإرادة العامة للناس. وبهذا الخصوص، لم ينضم سايس إلى روسو ورفاقه من الثوريين، لأنه حاجج قائلاً بأن دولة ذات عدد كبير من السكان مثل فرنسا كانت بحاجة إلى حكومة تمثيلية (سايس ١٩٧٠: ١٧٩ – ٩١؛ سويل ١٩٩٤: ٤٩ – ٥١). لكن التمثيل البرلماني لا يزال متهماً بشبهة الإقليمية في الجمهورية الخامسة الحالية، الأمر

الذي يفسر كون الرئيس وحكومته في موقف قوي بصورة استثنائية ويستطيعان الهيمنة على مقاومة البرلمان عن طريق سلسلة كاملة من الإجراءات.

لقد أطر مثقفو عصر التنوير والثورة الفرنسية فكرة راديكالية عن الأمة: جمهورية مواطنين موحدة تتجاوز أي انقسام. وقد ارتكز هذا الجانب الرمزي في بناء الأمة على أسس مادي عزز التوحيد عن طريق تحديد التخوم الخارجية، لا سيما في مواجهة إنكلترا، وعملية التجانس الداخلية عن طريق تأسيس الحكم الإقليمي المطلق، وسيادة الدولة، والمركزية البيروقراطية، وفرض الكاثوليكية. لقد تحكمت السلطة المركزية بالسلطات الطرفية، بحيث بقي هناك نزاع مستتر بين المركز والأطراف (فيبر ١٩٧٦). فسيطرة المركز على الأطراف واضحة، مثلاً، في فرض اللغة الفرنسية في مواجهة تشكيلة من اللغات الطرفية – اللغات الأوكسيتانية المتعددة، والبريتانية والفلمنكية والألزاسية الألمانية والكورسيكية – مع تقلص عدد الناس الذين ما يزالون يجيدون لغاتهم الإقليمية (غرديس ١٩٨٠). وقد كان الاستيعاب عن طريق تقليل حالات اللامساواة عملية خلافية جداً على الدوام طوال التاريخ الفرنسي. وما التنافر بين طريقة الموظفين الأبوية في الإدارة والنقابات الراديكالية (غالي ١٩٨٢ ؛ تيلي ١٩٨٦) سوى سمة نموذجية عن مسار هذه العملية الخلافية.

وفي ضوء الفهم الجمهوري لمجتمع المواطنين، يمكن أن يُلحظ لماذا كان اكتساب المهاجرين حق المواطنة في فرنسا أسهل بكثير مما كان عليه الحال في ألمانيا حتى إعادة صياغة القوانين في فرنسا عام ١٩٩٣ وفي ألمانيا عام ١٩٩٩. ففي كلا البلدين، كانت النواظم التي صاغها قانون ١٨٨٩ الفرنسي وقانون ١٩١٣ الألماني صالحة بصورة جوهرية حتى جرى إصلاحهما عام ١٩٩٣ و١٩٩٩ على التوالي. وحتى إذا كان مشروع قانون الحكومة المحافظة يتضمن قيوداً على حقوق التجنيس بدءاً من العام ١٩٩٤، فإن فرقاً جوهرياً ظل قائماً بين قانوني التجنيس الفرنسي والألماني حتى عام ١٩٩٩، حين تغير القانون الألماني. فالقانون الفرنسي هو قانون الولادة ius soli المشروط، وكان القانون الألماني قانون رابطة الدم ius sanguinis أصلاً ولا يمنح الجنسية إلا في ظل شروط مقيدة إلى حد بعيد. وحتى

هذا التاريخ، تم في فرنسا تجنيس من أربعة إلى خمسة أضعاف ما تم تجنيسهم في ألمانيا. أما معدل التجنيس في فرنسا فهو، من ناحية أخرى، أدنى بشكل واضح مما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وكندا والتي تزيد عن المعدل الألماني بـ ١٠، ١٥، ٢٠ ضعفاً على التوالي. ويبقى أن نرى ما إذا كانت الخطوة باتجاه قانون الولادة ius soli التي اتخذت في ألمانيا عام ١٩٩٩، ستغير تلك الصورة في المستقبل (كوستا لاسكوكس ١٩٨٩: ١٢٠؛ بروبيكر ١٩٩٠؛ هيلبرونر وريئر ١٩٩١: ٨؛ نايت وكوالسكي ١٩٩١: ٨٦ - ٩؛ بروبيكر ١٩٩٢).

نشأ التماهي الفرنسي بالأمة في خضم الثورة وعبر الحروب الثورية التي استمرت حتى حملات نابليون، وظل حياً من خلال عبادة " الأمة العظيمة " التي نظمتها الدولة (غودتشوت ١٩٨٣؛ إيمسلي ١٩٨٨؛ ليسبرنغ ١٩٩١؛ هينه ١٩٩١؛ فيتز يمونس ١٩٩٤). وقد فهم شارل ديغول هذه العبادة جيداً بوصفه رئيساً للجمهورية الخامسة، محتفياً بها خلال ظهوره في المحافل العامة. ففي خطاباته التلفزيونية للأمة كان يتوجه مباشرةً إلى الفرنسيين والفرنسيات طالبا منهم أن يتوحدوا في المسائل الهامة. ومع شعار " تحيا الجمهورية - تحيا فرنسا " كان إعلان الإيمان بالجمهورية وحب الأمة يتعزز. وقد تابع من خلفوه في منصب الرئاسة هذه العادة دون انقطاع. ومن خلال الاستقلالية المتأنية في السياسة الخارجية - مثلاً في تحليد الدور القيادي للولايات المتحدة في حلف الأطلسي - وتعزيزها من خلال أسلحتهم الذرية الخاصة إضافة إلى السياسة الصناعية التي استهدفت السيادة الوطنية أكثر مما استهدفت الكفاءة الاقتصادية، عزز ديغول وخلفاؤه عزة فرنسا الوطنية مع عبادة الأمة العظيمة (دانيبوم وآخرون ١٩٨٤). وفي استطلاعات عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨ أكد ٧٢,٥ و٧٦,٧% أنهم فخورون ببلادهم وهذا ما كان أدنى من متوسط الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف، وأدنى بكثير من مستوى المملكة المتحدة، لكنه كان أعلى بكثير من ألمانيا الغربية (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٥١). ودولة الأمة بالنسبة للفرنسيين لا ينبغي لها أن تكون حاملة للنزعة القومية العدائية في سياق التعاون الدولي، بل ينبغي أن تكون داخلياً الوصية على نزعة عالمية تضمن الحقوق المتساوية في الحرية ضد تخصصية

الامتيازات الخاصة بالمنزلة الاجتماعية الرفيعة أو الطبقة الاجتماعية. أما خارجياً، فينبغي أن تكون المدافع عن التعاون الدولي بين الدول ذات السيادة الهادفة إلى فعل الخير، وضمان حقوق الإنسان، والزيادة المتبادلة في الازدهار وضمان السلام. وترى هذه الفكرة دور الدولة بوصفها، داخلياً، بطلة حقوق المواطنين وخارجياً، بطلة حقوق الإنسان. أما التربية العلمانية في المدارس فمن المفترض أن تؤدي إلى تنشئة مواطنين خيِّرين للجمهورية. وقد صاغ إميل دوركهايم (١٩٥٠ / ١٩٦٩، ١٩٧٣a، ١٩٧٣b) هذه الفكرة في عمله سوسيولوجيا الدولة في أيام الجمهورية الثالثة. وقد جدد الانتصار النهائي للجمهوريين في قضية دريفوس هذا الموقف ودافع عنه في وجه النزعة القومية المناهضة لليبرالية (تالهايمر ١٩٦٢؛ بروبيكر ١٩٩٢: ٩٨ – ١٠٢). وفي الوقت الراهن تعطي هذه الفكرة الشكل الحاسم للشبكة المحكمة للأمة والدولة والتعاون الدولي في فرنسا، مع إعطاء الدور القيادي للدولة. وفي هذا السياق تكمن الأهمية الكبرى، نظرياً على الأقل، المعطاة لحق اللجوء السياسي.

هذا كله يتركز في باريس. فهنا مركز الدولة، التي تضمن من الناحية الأولى وحدة الأمة داخلياً وتناضل من الناحية الثانية لتحقيق الانفتاح خارجياً. وباريس، بالنسبة لسكان الأقاليم، ليست مقراً للحكومة فحسب – بل هي أيضاً ممثلة للعالم أجمع. فالافتتان الدولي بالمدينة يجعلها مدينة كوزموبوليتانية(عالمية) يجري العالم كله فيها معاً ويعمل معاً ويعيش معاً ويعطي للمدينة حيويتها الثقافية الرائعة. وهكذا تتعايش في باريس في المكان والزمان نفسه الهوية القومية والهويات العرقية المتعددة ومعها الانفتاح على التعددية الثقافية. والفرنسيون ليسوا بحاجة حتى إلى مغادرة بلادهم لمعايشة التعقد الكلي للعالم، بل يحتاجون فقط إلى أن يختطوا طريقهم إلى عاصمتهم. إن الدور المزدوج لباريس كعاصمة ومدينة كوزموبوليتانية في الوقت نفسه، يعبر عن السهولة التي يأتلف فيها الاعتزاز الوطني والانفتاح معاً (فون ثادن ١٩٩١: ٥٠٦). والانتصار الأحدث عهداً لهذا التوافق بين الدولة والأمة والانفتاح الثقافي في باريس هو افتتاح أكاديمية الثقافات العالمية في كانون الثاني عام ١٩٩٢ على

يد كل من فرانسوا ميتران وجاك لانغ في جناح الريتشليو في متحف اللوفر (لبنيس ١٩٩٢: ١٢٨).

وفي الحقيقة، هناك، مع ذلك، صلة وصل بين العرق والشعب، بين الجماعة العرقية والجماعة السياسية أكبر على صعيد الواقع منها على صعيد النظرية. ففي تاريخ فرنسا لـ ميشليه، مثلاً، نجد محاولة للرجوع بالفرنسيين إلى أجدادهم من الغاليين والسلتيين، وتمجيداً للأمة الفرنسية بوصفها الوصية على حمل رسالة تاريخية للإنسانية، والتي كانت بالغة التأثير في القرن التاسع عشر. فالعامة يندمجون في الأمة ذات الجذور الراسخة عرقياً والتي عليها تنفيذ رسالة تاريخية (كوهن ١٩٤٨: ٥٢ – ٥؛ ميشليه ١٩٧٣؛ بهر ١٩٩٨: ٢٨١ – ٥). وسيكون تهوراً أن نخلص إلى أن هذه الرابطة القوية بين الأمة ودور الدولة، بوصفها بطل حقوق الإنسان وحقوق المواطنين بالإضافة إلى كونها الرابطة بين الاعتزاز الوطني والانفتاح، سيكون لها تأثير مباشر على السياسات الفعلية للدولة وعلى سلوك الناس في تعاملهم بعضهم مع بعض. فحتى نهاية الفترة الاستعمارية، كانت فكرة السيادة تميز السياسة الفرنسية الخارجية بمعنى زيادة النفوذ والمحافظة عليه أكثر مما كانت بمعنى التعاون الدولي لضمان السلم وإحقاق حقوق الإنسان. وكان صراع الدول القومية الأوروبية على النفوذ في أوروبا وعلى الهيمنة في القارات الأخرى هو أيضاً بقيادة فرنسا بغطرستها الشوفينية – النزعة القومية العدائية تجاه المنافسين والكولونيالية الاستغلالية خارج أوروبا (غيراديت ١٩٦٦؛ ويبر ١٩٦٨؛ روتكوف ١٩٨١؛ لوسبرنك ١٩٩١؛ بروبيكر ١٩٩٢: ١٠٠ – ٣). لكن القومية العدوانية أفسحت المجال تدريجياً لتوسع التعاون الدولي في نهاية الحرب العالمية الأولى، في حين وُضع حد للكولونيالية عن طريق تحرير المستعمرات. علماً أن ذلك أدى في الحالة الجزائرية إلى صراعات داخلية ثقيلة الوطأة.

واليوم لا يمكن للمرء أيضاً أن يقول إن ربط الأمة بحقوق المواطنة وحقوق الإنسان التي تضمنها الدولة سيحول دون أزمات الهوية والإقصاءات. فبالمقارنة مع ألمانيا وبريطانيا العظمى، نجد، في المقام الأول، أن دمج الطبقة العاملة في

الجماعة المجتمعية أقل نجاحاً بكثير. وهذا ما يُعبر عنه في الدعم الواسع للحزب الشيوعي والنقابات الشيوعية، التي وضعت مشروعية الدولة في صيغتها القائمة موضع تساؤل لفترة أطول بكثير مما فعلت الأحزاب العمالية في ألمانيا وبريطانيا العظمى. ففرنسا أمة انشطرت إلى طبقات اجتماعية لفترة أطول بكثير من بريطانيا العظمى وألمانيا، والعدد السنوي للإضرابات والإغلاقات يعتبر من المجموعة الأولى على المستوى الدولي. ففيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، تراوح العدد بين ١٤٩٤ و٣٨٨٨، مع ٨٢ إلى ٢١٩ خسارة يوم عمل لكل ١٠٠٠ من العمال (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٠٩). وهناك نسبة مئوية عالية من أولئك الذين تم استفتاؤهم كانوا يريدون تغيير المجتمع: في العام ١٩٧٦، أراد ١٣,٥% القيام بذلك عن طريق الثورة، و٦٣,٧% أرادوا ذلك عن طريق الإصلاح؛ وفي العام ١٩٨١، كان هناك ٧,٥% ما يزالون يختارون الثورة، و٦٤,٧% يختارون الإصلاح. والجزء الصغير جداً من هؤلاء المستطلعة آراؤهم مقتنعين بالديمقراطية: ففي عام ١٩٧٣، لم يكونوا سوى ٤٠,٦%، وفي عام ١٩٨٠، كانوا ٣٥,٣% فقط. أما في العام ١٩٨٢ فإن ٢٣,٤% فقط، النسبة الأقل في الاتحاد الأوروبي، وافقوا على مقولة " الجميع متساوون أمام القانون ". وبالمقارنة مع ألمانيا وبريطانيا العظمى، فإن عدداً أقل من الناخبين يصنفون أنفسهم باعتبارهم في خط الوسط: ففي العامين ١٩٧٣ و١٩٨٠ لم يفعل ذلك في فرنسا سوى ٤٢ و٥٢,١% بينما كانت الأرقام بالنسبة لألمانيا هي ٥٦,٣ و٦٣,٧% وبالنسبة لبريطانيا العظمى ٤٢,٩ و٦٢,٧%. أما مجموع المواطنين الذين عبروا عن رضاهم عن حياتهم فهو منخفض نسبياً. ففيما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ كانت النسبة ٦٨,٢ إلى ٧٦,٨%. ولم يكن هناك سوى ٢٢,١% يمكنهم الوثوق بمعظم الناس وحسب استطلاع بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، كان سبعون% يعتقدون أن المرء لا يمكنه أبداً أن يكون يقظاً أكثر مما ينبغي. وفي العام ١٩٩٠، كانت الثقة ما تزال عند نسبة ٢٣% فقط، وهذا أدنى بكثير من المتوسط في الاتحاد الأوروبي والذي يبلغ ٤٠% (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٠٩، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٥٠، ٥٦٤).

إن رئاسة " الملكية " الاشتراكية لميتران غيرت هذا الوضع منذ ١٩٨١ على أية حال (أوترويد ١٩٩١). وانخفض عدد الإضرابات والإغلاقات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ من ٢١١٨ إلى ١٣٩١ مع خسارة من ٩٢ إلى ٢٨ يوم عمل لكل ١٠٠٠ من العمال. وفيما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ انخفضت دقائق الإضرابات لكل موظف من ٢٥,٧ إلى ٢٩,٢ دقيقة. وتزايد مجموع الناخبين الذين صنفوا أنفسهم في خط الوسط. ففي الفترة الزمنية من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ تراوحت النسبة في فرنسا بين ٥٠,١ و٥٦,٤%، وفيما بين ٥٣ إلى ٦١,٦% في ألمانيا، وما بين ٥٥,٨ و٦٦,٤% في بريطانيا. أما عدد المواطنين القانعين بالديمقراطية فقد أظهر تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفع من ٣٥,٣ إلى ٥٩% في ربيع عام ١٩٩٩؛ وكان ٦,٦% ما يزالون يرغبون بالثورة، و٦٤,٤% مع الإصلاح في العام ١٩٩٠؛ وكان ٤١% من الفرنسيين، وهذا أعلى بشكل واضح من نسبة الألمان البالغة ٢٩% والبريطانيين البالغة ٣٢%، يعتقدون أن الناس في بلدهم يعيشون حياة الفقر بسبب الظلم (أشفورد وتيمز ١٩٩٢: ٢٦؛ برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥١٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٦٤؛ المفوضية الأوروبية ١٩٩٣a: ٤؛ هالر ١٩٩٧: ٣٩٥؛ نول ١٩٩٧: ٤٥٩؛ إيمرفول ١٩٩٧: ١٤٨؛ المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٦؛ إنغلهارت ١٩٩٩: ١٠٢، ١١٤). ومنذ ذلك الحين يجري الحديث عن إجماع قومي يتخطى الطبقات (مندراس وكول ١٩٩١: ١٠٧ – ٢١). إن تفكيك الانقسام بين الطبقات الاجتماعية وتعزيز اللحمة الاجتماعية هو أحد إنجازات ميتران مع وبدون الأنشطة الحكومية لحزبه الاشتراكي، وهو إنجاز ظل حتى بعد الهزيمة الانتخابية النكراء للاشتراكيين في آذار عام ١٩٩٣، واستمر إلى ما بعد نهاية الفترة الرئاسية لميتران. وقد تم تأكيد هذا التقييم في تقرير إخباري تلفزيوني عشية الاقتراع الثاني للانتخابات البرلمانية في ٢٨ آذار ١٩٩٣. وفيما بعد، كان هناك أكثر من ٥٠% من الفرنسيين يريدون بشكل واضح أن يروا استمرار ميتران في منصب الرئاسة، حتى بدون أغلبية اشتراكية في البرلمان والحكومة. وقد أدى انهيار الإمبراطورية السوفييتية إلى توجيه نقد راديكالي لنظام الحزب الشيوعي والنقابات الشيوعية. كما أدى الازدهار المتزايد إلى

دمج الطبقة العاملة في نسيج الوحدة الوطنية الفرنسية. وهكذا تقدم الدمج في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك أصبح دمج المهاجرين المسلمين من المغرب معضلة ما تزال دون حل، كما سنرى في القسم التالي.

دمج المهاجرين

إن المدى الذي تُفهم فيه الأمة في فرنسا هذه الأيام بوصفها جماعة مجتمعية تعددية مؤلفة من مواطنين أحرار، بصرف النظر عن الأصل الثقافي - العرقي، يمكن أن يُقرأ قراءة أولية من خلال معطيات الاستطلاع التالي. فبالمقارنة مع تسع بلدان أوروبية في العام ١٩٨١، وفي موضوع أهمية التسامح واحترام الآخرين، أحرز الفرنسيون نسبة ٥٩% ممن ذكروا هذه الفضيلة في اختيارهم لخمسة فضائل من أصل ١٧، فجاؤوا في المرتبة الثانية بعد البريطانيين، وقبيل الدانمركيين والهولنديين والأيرلنديين، لكنهم تقدموا كثيراً على البلجيكيين والأسبان والإيطاليين والألمان. وفي تكرار للاستطلاع عام ١٩٩٠ كان الفرنسيون ما يزالون متقدمين وجاؤوا في المرتبة الثالثة بعد الهولنديين والبريطانيين. وفي خريف عام ١٩٩٧ كان الفرنسيون قريبين من المتوسط الأوروبي في قبول طالبي اللجوء السياسي ومتقدمين على الألمان والبريطانيين: كان ٢١% مستعدين لقبولهم قبولاً غير مقيداً، و٥٣% يقبلونهم مع تقييدات معينة، و٢١% لا يقبلونهم إطلاقاً، وذلك بالمقارنة مع ٢٠، ٥٥، ١٨% على التوالي بالنسبة للمتوسط الأوروبي. وكانت نسبة قبول الناس لقومية مختلفة، دون وجود ما يعكر صفو العلاقات معها، ٨٥%، ومن عرق آخر ٧٨%، مقارنة مع ٨٢ و٨١% للمتوسط في دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي كان مماثلاً تقريباً للحال في ألمانيا، لكنه أقل بقليل مما هو الحال في بريطانيا: وكان هناك ٥٥% مستعدون لمنح حق الاقتراع في الانتخابات المحلية للمقيمين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و٤٠% مع منح حق الترشيح لهؤلاء، الأمر الذي كان أكثر مما هو في ألمانيا وبريطانيا ومماثل تقريباً لمتوسط دول الاتحاد البالغ ٥٢ و٤٤% على التوالي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٧a: B16- 17؛ ١٩٩٧b: B 71, 75, 77).

كان قانون التجنس الفرنسي الذي ظل ساري المفعول حتى عام ١٩٩٣ قانون الولادة ius soli المشروط وعبر عن فهم للأمة بوصفها جماعة المواطنين المستقلة نسبياً عن الأصل الثقافي – العرقي. فهو قانون يجعل التجنس ممكناً بعد إقامة خمس سنوات في البلاد. ويصبح الأطفال من أبوين أجنبيين مواطنين فرنسيين بصورة تلقائية حين يبلغون سن النضج إذا ولدوا في فرنسا، وعاشوا في فرنسا خلال السنوات الخمس السابقة ولم يكونوا مدانين بأعمال إجرامية معينة. والأطفال الذين يولدون في فرنسا هم مواطنون فرنسيون، إذا كان أحد الوالدين على الأقل مولوداً في فرنسا. والأطفال المولودون في فرنسا يصبحون مواطنين فرنسيين عند الولادة بناءً على طلب أبويهما الأجنبيين. إلا أن أحد قوانين الحكومة المحافظة أدخل قيوداً على القانون السابق. وعلى هذا الأساس، وبدءاً من العام ١٩٩٤، لم يعد الأطفال المولودون لأبوين أجنبيين على التراب الفرنسي يصبحون مواطنين فرنسيين بصورة تلقائية حين يبلغون الثامنة عشرة: بل كان عليهم أن يقرروا بأنفسهم بين سن السادسة عشرة والواحدة والعشرين. أما أولئك الذين ارتكبوا إساءة جرمية يُعاقب عليها بالسجن لمدة ستة أشهر كحد أدنى فلا يمكنهم أن يصبحوا مواطنين فرنسيين (انظر أيضاً، برنارد ١٩٩٣: بوس ١٩٩٣: هولفيلد ١٩٩٤: ريدماتشر ١٩٩٣: فولكر ١٩٨٥: ٥٨ – ٦١: بروبيكر ١٩٩٠، ١٩٩٢: ٨٥ – ١١٢، ١٢٨ – ٦٥: كوهن – بنديت وشميد ١٩٩٢: ٢٢١ – ٩).

إن الهجرة من مناطق المستعمرات السابقة، ومعها الجذب الثقافي والاقتصادي الدوليين، قد أدت بصورة ملحوظة، لا سيما في باريس والمناطق المحيطة بها، إلى زيادة تغاير عناصر السكان حسب الأصل واللغة والدين، وما يزال هذا التغاير في حالة نمو (نويرييل ١٩٨٨: مستيري ١٩٩٠: كبل ١٩٩٤). إن سكان باريس الأصليين معتادون على العيش سويةً مع أناس من أصول مختلفة، كما أن التغاير السكاني لا يعد مشكلة في المدينة. إلا أن الأمور مختلفة في الضواحي، حيث يحذو المهاجرون حذو الطبقات الاجتماعية للسكان الأصليين المعرضين للخطر على الصعيد الاقتصادي. وهذا ما ينطبق على المدن الأخرى ذات العدد المتزايد من المهاجرين، أمثال مرسيليا ذات العدد الكبير من المهاجرين

من شمال إفريقيا (أوغدن ١٩٨٩؛ وايت ١٩٨٩). إن المؤسسات القائمة التي تنهض بأعباء الدمج، لا سيما النقابات، مصممة على دمج الطبقات الدنيا، وليس على دمج المهاجرين في الضواحي (دوبت ولابيروني ١٩٩٢؛ جازولي ١٩٩٥؛ لوتش ١٩٩٩). وحين يصل الأمر إلى التنافس على الأعمال والأسواق بين الطبقات الاجتماعية الضعيفة اقتصادياً والمهاجرين، كما بين المهاجرين أنفسهم، فإن الصراعات وأعمال العنف العرقي ورهاب الأجانب تتزايد إلى درجة تثير القلق (تاغوييف ١٩٨٨؛ فريمان ١٩٨٩؛ تود ١٩٩٤؛ كاستوريانو١٩٩٦؛ راي ١٩٩٦). وحينئذٍ تترافق الدعوة للسلام والنظام مع الدعوة لإيقاف الهجرة. وعلى هذا الأساس فازت جبهة جان – ماري لوبان الوطنية في الثمانينيات والتسعينيات بعدد بارز من الأصوات في الانتخابات المحلية والوطنية وعلى المستوى الأوروبي (هوهني ١٩٩٠؛ برتشون وكومار ميترا ١٩٩٢؛ فيفيوركا ١٩٩٢؛ ماير وبيرينيو١٩٩٦، شاين ٢٠٠٠). وكانت إمكانياتها الأكبر لكسب الأصوات بين العاطلين عن العمل، والعمال والحرفيين والتجار الذين يخافون على وضعهم الاجتماعي. وقد أعطى الناخبون المثقفون والآمنون اقتصادياً صوتهم أيضاً للوبان، ولو كان في ذلك معارضة لليسار.

ويبدو أيضاً أن الاستعداد في فرنسا لتقاسم القومية مع أناس من أصول مختلفة محدود وفي حالة انحدار. وبالمقارنة مع مسوح أجريت بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٠، قفز الفرنسيون من ما دون المتوسط بكثير إلى أعلى من المتوسط فيما يتعلق بعدم التسامح العرقي (أشفورد وتيمز ١٩٩٢: ١٤، ١٥؛ باركر، هلمان وفلويت ١٩٢٢: ٢٤). ففي العام ١٩٦٨، وافق ٥١% على مقولة أن هناك أجانب أكثر مما ينبغي من خارج الاتحاد الأوروبي يعيشون في فرنسا. وقد ازداد هذا الرقم ليبلغ ٦١% عام ١٩٨٤، وكان ٥٦% عام ١٩٩٣ و٤٦% عام ١٩٩٧، أعلى قليلاً من متوسط الاتحاد الأوروبي، لكنه أدنى من المتوسط الألماني الذي بلغ ٦٠% و٥٢% على التوالي في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧. وفي العام ١٩٨٤ ازدادت النسبة المئوية لأولئك الرافضين للأفارقة السود من ١٨ إلى ٤١% مقارنة بالعام ١٩٦٨، أما أولئك الرافضون لأبناء شمال إفريقيا فازدادوا من ٦٢ إلى ٦٦%، وانخفضت نسبة الرافضين لليهود من ١٣ إلى ١٢%، والرافضين للأسبان من ٢٧ إلى ١٩%.

أما الآسيويين فلم يُدرجوا في استطلاع ١٩٦٨، وفي العام ١٩٨٤ ووجهوا بالرفض بنسبة ٢١% من السكان (شاين ١٩٨٧: ٢٣٨ ؛ المفوضية الأوروبية ١٩٩٢a: ١A٤، A٤٢؛ ١٩٩٣a: ١A٥، A٥٤: ١٩٧٦b: B٧١، ٧٣؛ انظر أيضاً برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٤٤؛ ريفولت ١٩٩٤: ٢٠٨).

إن الفهم الفرنسي للأمة بوصفها الجماعة المجتمعية للمواطنين يشتمل على توقع أن يتمثل المهاجرون نمط الحياة الفرنسية. وكانت الغاية من إقرار قانون عام ١٨٨٩، السخي في منح حق المواطنة، هي التوصل إلى التزام المهاجرين المقيمين بالجمهورية وتمثلهم للثقافة الفرنسية (فايل ١٩٩٥، ١٩٩٦). فالتسامح مع التعددية الثقافية – العرقية لا يصل إلى المدى الذي وصله في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الضغط من أجل التمثل والاستيعاب أكبر، على أية حال، من زاوية المنافسة الاقتصادية. والجدل حول قضية الفتيات المسلمات الثلاث اللائي حرمهن مدير المدرسة من التعليم في مدرسته في خريف ١٩٨٩ بسبب ارتدائهن غطاء الرأس في المدرسة، الأمر الذي ينظر إليه بوصفه تحدياً لعلمانية التعليم العام، يؤكد بدقة كيف يتم تحدي مبدأ الاستيعاب في وضع تعددية ثقافية قائمة واقعياً. وبالرغم من أن المجلس الاستشاري حكم بوجوب السماح للفتيات بارتداء غطاء الرأس طالما أنهن لم يقمن بالدعوة لكسب أنصار جدد، فإن الحظر الشامل لهذا التصرف في المناظرة الثقافية، التي اعتبرته انتهاكاً لالتزام الدولة بالعلمانية، خاصة في المدارس، يعكس توقع تمثل المبادئ الأساسية للجمهورية والحضارة الفرنسية. فلكي يُعتبروا جزءاً معترفاً به في المجتمع، يتوجب على المهاجرين أن يصبحوا فرنسيين قلباً وقالباً. وكان غطاء الرأس بحد ذاته بالنسبة للكثيرين رمزاً سياسياً متعارضاً مع العلمانية، لدرجة أنه كان ما يزال مبرراً لحرمان المسلمات المحجبات من المدرسة. وقد أخفق مرسومان لوزارة التربية، في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٤، في إيضاح الموقف، لأنهما تركا الأمر للمدارس لتفسير غطاء الرأس بوصفه مقلقاً للتعليم النظامي بصورة مثيرة للسخط.

ويجادل أنصار التعددية الثقافية والقومية بمرارة في موضوع فهم حق الاختلاف ثقافياً بمساعدة " منظمتي الطوارئ "، SOS (أنقذونا) العرقية وSOS

فرنسا. ويريد أنصار التعددية الثقافية أن يتم التسليم بحق الاختلاف هذا بالنسبة لكل فرد ضمن حدود الجمهورية الفرنسية المفتوحة. ويريد أنصار القومية أن يتم الاعتراف بكل مجموعة عرقية ضمن حدود بلدهم. وحسب رغبات القوميين الجدد، يُفترض بالفرنسيين أن يحافظوا على الحق في البقاء وحدهم. ومثلما كان القوميون ناجحين في الاستفادة من خطاب التعددية الثقافية، استعادت النزعة الجمهورية، التي تضع حدوداً ضيقة للتعددية الثقافية، الدعم والمساندة من جانب المثقفين الليبراليين واليساريين (فينكيلكراوات ١٩٨٧؛ دوبيت ١٩٨٩؛ لوش ١٩٩٠؛ نايت وكوالسكي ١٩٩١: ٨٩ — ١٠٥؛ شنابر ١٩٩١؛ سيلفرمان ١٩٩٦؛ زيبورا ١٩٩٢؛ كاستوريانو ١٩٩٦؛ سيلفرمان ١٩٩٦؛ فايفيوركا ١٩٩٦).

وبصورة جلية، لا يمكن كبح النزعة القومية العدائية والخصومة تجاه الأجانب من خلال فهم للأمة — موجه نحو حقوق الإنسان وحقوق المواطنين — بوصفها مجموعة مجتمعية سياسية من المواطنين الذين يريدون المضي قدماً معاً بصرف النظر عن أصل المواطنين الأفراد. إن تحقيق هذه الفكرة يقع على عاتق الدولة، والتي بالنتيجة تحرر الناس من عبء القيام بذلك بأنفسهم (وزير العمل والتضامن ١٩٩٨؛ وزير العدل: ٢٠٠٠). وتفتقر الفكرة إلى البنية التحتية المجتمعية للجمعيات والاتحادات التي يُقاد الناس من خلالها إلى صياغة مشتركة لحيواتهم تتخطى حدود المجموعة الأصلية التي ينتمون إليها. فبالمقارنة مع ألمانيا وبريطانيا العظمى، بل وحتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التنظيم المستقل للعيش المشترك في النوادي والروابط والكنائس والمجموعات الأخرى هو أقل وضوحاً في فرنسا. إن عدد الأعضاء في جمعيات كهذه بالنسبة إلى عدد السكان الإجمالي أخفض بصورة واضحة. ففي استطلاع أُجري عام ١٩٨١، لم يذكر سوى ٢٧% من الفرنسيين عضويتهم في جمعية ما مقابل ٥٠% من الألمان و٥٢% من البريطانيين. وسوية مع الإيطاليين، الذين لم يذكر منهم العضوية في أي جمعية سوى ٢٦%، وقف الفرنسيون في المؤخرة بالقياس إلى تسع بلدان أوروبية. وتُظهر مقاربة أخرى لقياس العضوية في الجمعيات والمؤسسات ٥٧,٧% ممن لم ينضموا إلى أي رابطة عام ١٩٩٠، وهذا أعلى بكثير من النقاط المسجلة في ألمانيا الغربية والتي بلغت

٤٢,٠%، وفي بريطانيا ٣٨,٨%. ولم يكن هناك من هم أقل تنظيماً سوى الأوروبيين الجنوبيين (غروزاير ١٩٩٤، ١٩٧٠؛ ستوتزل ١٩٨٣: ٢٨٥؛ سفران ١٩٩١: ١٠٦ – ٢٤؛ إيمرفول ١٩٩٧: ١٥٢). وبسبب الحد الأدنى من الانخراط في جمعيات ومنظمات طوعية، فإن التحقيق المتبادل لحقوق المواطنين وحقوق الإنسان من خلال الفعل المشترك الذي يتخطى تدخل الدولة لا يكاد يتطور على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، حيث تطبق الدولة حقوق المواطنين وحقوق الإنسان على مجموعة جديدة من المهاجرين من خلال سياسة هجرة ليبرالية، من المحتمل أن يرفض السكان الفزعون الانصياع لإجراء كهذا ويقابلوه بالمعارضة. إن فكرة الأمة، بوصفها جماعة مجتمعية تشكلت بإرادة مواطنين أفراد يريدون المضي قدماً معاً بشكل مستقل عن أصلهم، تقدم فعلاً أساساً للشرعنة بالنسبة لأمة ذات تركيب تعددي أفضل مما تفعله فكرة الأمة بوصفها الجماعة المجتمعية لأولئك المتحدرين من أصل مشترك، بيد أن الفكرة لا تكون فاعلة ما لم تمارس بوصفها قضية ثقافية أو باعتبارها، على نحو صارم، قضية الدولة وتشريعاتها، دون ما يوازيها في حياة الناس ضمن جمعياتهم. ففي عهد الثورة الفرنسية كان هناك تعارض كبير بين الخطاب السياسي في باريس وبُعد المزارعين في الريف عن فكرة الأمة هذه (إمسلي ١٩٨٨).

إن الفكرة الفرنسية عن الجمهورية والأمة القائمة على الإرادة السياسية مرتبطة بمتطلبات قوية لتمثُّل الثقافة الفرنسية. وكان استيعاب المهاجرين وذريتهم في المواطنة الفرنسية أسهل بكثير من استيعابهم في ألمانيا. إلا أن هذا لا يعني أن المواطنين المهاجرين أصبحوا في الواقع جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي. فعلى نحو واضح لم يحظَ المسلمون المهاجرون من المغرب، الذين شرعوا بالتوافد في منتصف الخمسينيات والذين تمركزوا في ضواحي باريس وليون ومرسيليا، بوسيلة للدخول إلى المجتمع. فهم، بالرغم من كونهم مواطنين، فليسوا مقبولين على أنهم فرنسيين حقاً، لأنهم لا يلبون متطلبات الاستيعاب القوي. وفي رأي أحد المهاجرين من بلغاريا، يصطدم الغريب بجدار من الرفض وعدم القبول (كريستيفا ١٩٨٩: ٥٧ – ٨؛ ليغفي ١٩٩٢: ٢٢٠).

في فرنسا يصعب القبول بوجود نطاق من التشابك المتزايد بين الوطنيين واللا وطنيين، بين المواطنين واللا مواطنين، الأمر الذي أصبح حقيقة واقعة في ألمانيا، كما سنرى لاحقاً. مع ذلك، هذا ما ستكون عليه الحال في فرنسا أيضاً، على الأقل فيما يتعلق بالمقيمين من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المؤكد أن قبول الناس من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعلى بكثير من قبول الناس من خارج الاتحاد، لا سيما المغرب؛ ولكن، تبقى مشاطرة الحقوق مع القوميات الأخرى داخل الاتحاد الأوروبي تحدياً. إن الرغبة في القيام بذلك تجد سندها في التصميم على فهم المشروع الأوروبي باعتباره وسيلة من وسائل ضمان موقع فرنسا ضمن الاتحاد ومعها الدول المشاركة، لا سيما ألمانيا، وضد السيطرة الأمريكية للولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس يكون دعم التكامل الأوروبي جلياً من وجهة النظر الفرنسية. لكنه ينبغي أن يبقى ضمن حدود عدم المخاطرة بالسيادة الفرنسية. وبذلك يكون الموقف من التكامل الأكثر إحكاماً متناقضاً (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨b: ٢٧، ٤١، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٣). وحسب الأحكام المتعددة للمجلس الاستشاري والمجلس الدستوري، فإن القانون الأوروبي يفرض سلطانه على القانون الفرنسي، لأنه ينبثق من موافقة الدولة الفرنسية ذات السيادة بالاتفاق مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد. وبقدر ما لا يقتضي التشريع الأوروبي هذه الموافقة من الدول ذات السيادة، ينبغي أن يخضع للمساءلة طالما لا يوجد هناك شعب أوروبي موحد (مولر – غراف ورايشل ١٩٩٨: ٢٧٨ – ٩٨).

لم ينظر الفرنسيون أبداً إلى العضوية في الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي بوصفها تخلياً عن السيادة الوطنية، بل وسيلة للعمل المشترك مع بلدان مجاورة بغاية التطور الاقتصادي وضمان السلم من أجل خير فرنسا وأوروبا معاً، في سياق فيدرالي حسب فكرة ديغول عن أوروبا أرض الأجداد. وعلى هذا الأساس، يكون الأمر قد تواءم مع عزتهم الوطنية دون أي مشكلة في تعاونهم ضمن سياق المجتمع والاتحاد الأوروبيين. إن فهمهم للعمل المشترك ضمن الاتحاد

الأوروبي لا يعكر صفو السيادة الوطنية (يونغ ١٩٩٩: شمهت ١٩٩٩: بارسونز ٢٠٠٠). وحسب استطلاع أجري في خريف ١٩٩٨، سينظر، في المستقبل القريب، ٣٥% إلى أنفسهم باعتبارهم فرنسيين فقط، و٤٩% بوصفهم فرنسيين وأوروبيين. وفي كلتا الحالتين يأتي الفرنسيون في المجموعة الأولى للمواطنين المتمحورين حول أوروبا. ففي ربيع عام ١٩٩٩، وصل الفرنسيون بدقة إلى معدل ٣٩% ممن يثقون بالاتحاد الأوروبي، في حين كان الألمان والبريطانيون أدنى من المعدل تماماً حيث بلغت النسبة لديهم ٢١% و٢٠% على التوالي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨b: ٥٩؛ ١٩٩٩: ٤٨). وبالمقارنة، كانوا متحفظين نوعاً ما في الإجابة عن بعض الأسئلة المحددة. وفي استطلاع أجري في خريف ١٩٩٢، كانت لدى ١٧% مخاوف قوية ولدى ٣٢% مخاوف معتبرة فيما يتعلق بتأثيرات السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، في حين كان لدى ١٠% أمل كبير ولدى ٢٤% أمل لا بأس به؛ وامتنع ٧% عن الإجابة. وفي التعبير عن المخاوف، كان الفرنسيون أعلى من المتوسط الأوروبي حيث كانت لدى ١٠% شكوك قوية ولدى ٢٧% شكوك معتدلة، و١١% متفائلون قلقون، و٤٠% متفائلون معتدلون في تفاؤلهم و١٢% لم يحسموا أمرهم. وحين اختاروا واحداً من اثني عشر سبباً لموقفهم، ذكر ٤٦% من المتشائمين البطالة المتزايدة؛ و٢٤% فقدان الهوية الوطنية؛ و٢٢% الهجرة الزائدة عن الحد في بلد المرء بوصفها الأسباب الثلاثة الأكثر أهمية. وكان متوسط الاتحاد الأوروبي للسبب الأول ٣٣% وللثاني ٢٩% وللثالث ٣٠% (المفوضية الأوروبية ٣٩ – A٣٧: ١٩٩٢b). وفي ربيع عام ١٩٩٩، كان الفرنسيون بين الأمم المعبرة عن أقصى المخاوف، لا سيما فيما يتعلق بنقل الأعمال إلى بلدان أخرى، والمصاعب التي يواجهها المزارعون وفقدان الفوائد الاجتماعية وذلك بنسبة ٧٦، ٧٢ و٦٧% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٤٥). وفي الرغبة في عدم الانصياع لقرارات محكمة العدل الأوروبية، سجلت فرنسا ومعها البرتغال واللوكسمبورغ وأسبانيا وهولندا أعلى النسب. فحسب استطلاع أجري في خريف عام ١٩٩٢، قال ١١% إنهم سيعارضون القرارات، وقال ١٩% إنهم سيعارضونها إلى حد ما؛ وأراد ١٢% الالتزام بها التزاماً تاماً، و٢٤% التزاماً مشروطاً، في حين أن ١٦% لم يحسموا

الأمر، و٨% لم يعطوا جواباً. وفي متوسط الاتحاد الأوروبي، نجد معارضة حاسمة بنسبة ٨%، و١٤% معارضة معتدلة، و٢٤% رغبة محدودة و١٧% رغبة غير محدودة في الالتزام بالقرارات علاوة على ١٨% لم يحسموا أمرهم وامتناع ١٠% عن إعطاء أي جواب (المفوضية الأوروبية ١٩٩٢b: ٤٩A).

يمكن القول بالنسبة لفرنسا، كما بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء، إن السياسات الأوروبية مماثلة في جوهرها للمجالات السياسية الأخرى في البلد. وعلى هذا الأساس، لنا أن نتوقع وجود تنافر حاد بين اندماج النخبة مع ومعارضة الجماهير لـ السياسات الأوروبية، وهذا ما نلاحظه فعلاً في فرنسا. فالسياسات الأوروبية هي مسألة من مسائل التركيز الانتقائي للنخبة الإدارية وقيادات الجمعيات والمنظمات ذات الحظوة، على حساب المسار التشاوري الأكثر انفتاحاً. إن الإقصاء المنهجي للمجموعات الأقل حظوة يخلق إمكانية للاحتجاج الذي قد يندلع بصورة منتظمة ويتخذ أشكالاً مستعرة جداً. فمعارضة لتفاقية ماسترخت وما تلاها من هزيمة للحكومة في الاستفتاء، إضافة إلى المعارضة الشديدة للسياسات الأوروبية سواء من اليمين أم من اليسار، كانت السمة المميزة للسياسة الفرنسية حول التكامل الأوروبي سيما بعد اتفاقية ماسترخت. إنه تكامل أوروبي تنافري.

نموذج الدمج الدولاني

إن مهندسي فكرة الأمة الفرنسية والهوية الجمعية الفرنسية هم مفكرو عصر الأنوار والثورة العظمى (غودمان ١٩٩٤). ففي هذا الوضع الثوري، شهدوا فكرة الأمة التي أصبحت تجسيداً لعقيدتهم الكونية الخلاصية التبشيرية: الحرية والمساواة والإخاء للجميع بدلاً من انعدام الحرية واللامساواة والتمزق إلى طبقات سياسية، وهي السمات التي تميز بها النظام السابق. إن حياة المواطن الجمهوري المهتم بالإرادة العامة، مقارنة بالإرادة الاصطفائية للجماعات المجتمعية المتعددة، ينبغي أن تكون التعبير الحقيقي عن الهوية الجمعية للفرنسيين. ففضائل المواطن المقترنة بالخير الأمثل للجمهورية تُمثل الهوية الجمعية للفرنسيين على أحسن

وجه. بيد أن هذا لم يكن سوى تأسيس ثقافي يفتقر لمد الجذور داخل المجتمع. وبسبب فقدان هذه الجذور في المجتمع، قامت الدولة، من خلال إدارتها المركزية، وتحت قيادة النخبة التكنوقراطية، بصوغ الإرادة العامة ووضعها موضع التنفيذ، في حين اضطلعت الأقاليم والجماعات بخلافاتها وخصوصياتها بوصفها البنية الحياتية التحتية الحيوية للنزعة الجمهورية المركزية الرسمية. وبسبب وجود نقص في الحياة الترابطية بين الدولة والجماعات والأقاليم المستقلة، هناك فجوة قائمة ما بين النزعة الجمهورية العامة والخصوصية الفردية المستقلة (كروزيير ١٩٩٤؛ سليمان ١٩٧٨؛ بورديو١٩٨٩). إذن فازدواجية التنافر هي ميزة الهوية الجمعية الفرنسية. ففي المقام الأول، الهوية الجمهورية التي يتم قبولها على نحو شامل هي مسألة راديكالية ثقافية، من ناحية، وعقلانية إدارية تكنوقراطية ومركزية من ناحية أخرى. وفي حين تُمثل النخبة الإدارية النزعة الجمهورية في تعبيرها العادي، يدخل المثقفون إلى الحلبة في أوقات الشدة بنقد لاذع للاستغلال الإداري لفكرة النزعة الجمهورية. كما يمكن أن تُكتشف تنافري ثانية في العلاقة بين مركزية الدولة، من ناحية، وتشظي المجتمع إلى جماعات وأقاليم لها خصوصيتها من ناحية أخرى، والتي تستفيد من أي فرصة إما للمحافظة على امتيازات خاصة، عن طريق إمكانية الوصول الحصرية إلى إدارة الدولة، وإما لتمرير أو معارضة نشاط تنظيمي إداري مركزي. ويمكن لهذا التوزُّع ما بين هدف جمهوري وعالمي للأمة وآخر للهوية الجمعية الفرنسية، كما والتنافر الحقيقي ما بين المثقفين والدولة وما بين الدولة والمجتمع، أن يُلاحظ أيضاً في المشاكل الخاصة التي يتوجب على فرنسا أن تحلها والمتعلقة بدمج المهاجرين وتكامل أوروبا.

إن فكرة الأمة الفرنسية المنبثقة من الدولة مرتبطة بنموذج دولاني لعملية الدمج وعلى مستويين معاً: دمج المهاجرين في المجتمع واندماج أوروبا، بما في ذلك دمج فرنسا في أوروبا. إن فكرة الأمة الفرنسية هي ابنة الثورة، القائمة على المركزية البيروقراطية عن طريق حكم الاستبداد. فالأمة أُنشئت بواسطة الدولة وتجسدت فيها. ووحدة الجمهورية، التي تتخطى أي نوع من أنواع الإقليمية، هي التعبير السياسي عن الأمة. ولكن تحت هذا التمثيل المنوط بالدولة وإدارتها يقبع

تنظيم ذاتي ضئيل للأمة يتمثل في حياة ترابطية حيوية تتجاوز حدود الجماعات الإقليمية. وهناك تجاوز حاد لعالمية الدولة والاستقلالية المجتمعية. بيد أن الجزء المفقود هو الحياة الترابطية الحيوية بين الدولة والتنظيمات الخاصة بالجماعات. فليس هناك تعبير عن الأمة خارج الهيئات التمثيلية الدولة. وهذه الفجوة بين الدولة والمجتمع هي المسؤولة عن القدرة المحدودة نوعاً ما على دمج المهاجرين في الأمة ودمج الأمة في أوروبا.

دمج المهاجرين

طالما أن الأمة مسألة بناء سياسي، فمن السهل نسبياً استيعاب الناس في المواطنة بشكل مستقل عن أصلهم. إلا أن المطلوب بشدة هو استيعاب الطبيعة العلمانية للجمهورية الفرنسية، واستيعاب اللغة والثقافة الفرنسيتين. والوجه الآخر لهذه القضية هو غياب المؤسسات التي تتوسط بين أعراف المهاجر والثقافة الفرنسية، وذلك ناجم ببساطة عن الفجوة الواسعة بين الدولة والمجتمع. فالمهاجرون ليسوا سوى عنصر مضاف إلى المجتمع المنقسم أصلاً إلى عدد كبير من الجماعات المستقلة التي تعيش حياتها الخاصة. أما المجموعات ذات التقاليد التنظيمية العريقة فتتمتع بميزة الوصول إلى الحكومة والإدارة، الأمر الذي يساهم في حفاظها على امتيازاتها. ومن الصعوبة بمكان على الوافدين الجدد أن يتمكنوا من الوصول إلى مواقع مميزة كهذه. وهذا ما يبدو جلياً بشكل خاص بالنسبة للمهاجرين ذوي التنظيم الذاتي الضعيف، المختلف جداً عن تنظيمات الأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، فإننا أمام حالة من الدمج الرسمي للمهاجرين في المواطنة دون أي دمج جوهري عن طريق التنظيم الذاتي والتمثيل والمشاركة. إذن فغياب هذا النمط من الدمج الحقيقي هو المسؤول عن الصراع بين الثقة بالنفس ذات الخلفية الإسلامية، والنزعة الجمهورية العلمانية. فالالتزام الفرنسي بالنزعة العالمية يبقى في إطار العرف السياسي، لكنه لا ينزل إلى مستوى الحياة الحقيقية للتنظيم المجتمعي الذاتي، الذي يؤول عند هذا المستوى، وبحكم الفجوة بين الدولة والمجتمع، إلى عبارة خالية من المعنى.

بالمقارنة مع البلدان الأخرى المدرجة في بحثنا هذا، فإن العربة الأساسية لدمج المهاجرين في المجتمع هي الدولة – أي، التأهيل للمواطنة عن طريق الدولة. ولكي يتحول هذا التأهيل الرسمي إلى حقيقة، بالمعنى الحقيقي للاستيعاب، هناك أولاً حاجة إلى السلطة، بمعنى إمكانية الوصول إلى الدولة وإدارتها، وذلك لسبب بسيط، وهو الدور المركزي للدولة في هذه العملية.

إن النشاطات الهادفة إلى تعزيز الاندماج تسترشد بالهيئات المعنية والإدارات المركزية للدولة. فعلى صعيد الحكومة، تعتبر مديرية السكان المهاجرين في وزارة الشؤون الاجتماعية والدمج المسؤولة عن سياسات الدمج. وقد وُجد المجلس الوطني للسكان المهاجرين منذ عام ١٩٨٤، باستثناء فترة انقطاع من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٩. ومن خلال استيعابه لممثلين عن أقليات مهاجرة مختارة، قام بمحاولة مد جسر بين الدولة والسكان المهاجرين. لكن المجلس يعاني من نقص الدعم والنفوذ، إذ ليس هناك تقليد مكرس لهيئة كهذه تربط بين الدولة والمجتمع في فرنسا. وتنفيذ سياسات الدمج قضية من قضايا الوكالات المركزية: مكتب الهجرة الدولية، الجمعية الوطنية للإسكان، جمعية المساعدة الاجتماعية للمهاجرين، وكالة تطوير العلاقات الدولية وصناديق العمل الاجتماعي، حيث يدير هذا الأخير الميزانية المقدمة من أجل برامج الدمج الخاصة ويعطي المال للمنظمات على الصعيد المحلي. ويمكننا القول إن له في فرنسا أهمية محورية مماثلة لأهمية المفوضية للمساواة العرقية في بريطانيا، ولو أنها ذات وظيفة وعضوية وأساس منطقي مختلف كلياً. فما يجري في بريطانيا عن طريق هيئة تمثيلية متعددة عرقياً تتوسط بين الحكومة والمجتمع وتهدف إلى توفير التناغم والتكيف بين الأعراق، يقابله في فرنسا قسم إداري محض مؤلف من موظفين حكوميين، ويُعنى بتعزيز تمثل المهاجرين للثقافة الفرنسية، كما يتمتع باستقلالية مطلقة عن الدولة. ويتعاون موظفو الدولة مع منظمات منتقاة وتحظى بمكانة مميزة عن طريق تخصيص الأموال الحكومية لها. وليس مستغرباً في سياق كهذا أن لا تشكل منظمات المهاجرين سوى ٧% أو أقل من المنظمات التي تحظى بالدعم الحكومي، بل وتتلقى جزءاً أصغر من الميزانية، وهو ٢% تحديداً.

فمنظمات المهاجرين كانت محظورة حتى عام ١٩٨١، حين تبنت الحكومة الاشتراكية الجديدة سياسات أكثر راديكالية تجاه المهاجرين. فبدلاً من منظمات المهاجرين، كانت هناك أكثر من ٢٠٠٠ جمعية تضامنية مع الوطنيين الفرنسيين تُعنى بالمهاجرين. وفي الوقت نفسه، هناك ما يقارب ٤٢٠٠ منظمة معنية بالهجرة. وهي، حسب أسلوب السياسات الفرنسية، منتشرة على نطاق واسع، وصغيرة جداً من حيث العضوية، ومنظمة تنظيماً ضعيفاً وليست فاعلة سياسياً إلاّ في حالات متباعدة وذات أولوية، لا سيما في حالات الصراع التي تنادي بالحقوق المتساوية للمهاجرين بوصفهم من مواطني الجمهورية (سويسال ١٩٩٤: ٧٧ – ٩، ١٠٤ – ٧؛ وزارة العمل والتضامن ١٩٩٨).

إن شبكة الفاعلين التي تقوم بتنظيم دمج المهاجرين مكونة من المجموعات ذات الامتيازات والجذور الراسخة تقليدياً بعد انصهارها في إدارة الدولة – النقابات والمنظمات المهنية ومنظمات المقاولين – بطريقة يصبح فيها المهاجرون محرومين بصورة يائسة من المشاركة في هذه اللعبة. ولأن الدمج القائم من خلال إنجازات السوق أو الرابطة التشاركية أو النقاش القانوني يحتل موقعاً ثانوياً بالمقارنة مع الدمج الذي تقوده الدولة، فإن غياب السلطة يشكل عنصراً حاسماً في إخفاق عملية الدمج. إذن، فسيادة الدولة هي القانون المؤسساتي الرئيسي الذي يؤطر للكفاح من أجل الدمج. وهذا القانون يعطي الدولة كل السلطة التي تحتاجها لتنظيم الهجرة ودمج المهاجرين وفقاً للمصلحة العامة للدولة. والمهنة المتحكمة بمسار هذه العملية هي مهنة من يديرون دفة الدولة. ومبدؤهم العقلاني هو القانون المحلي وإدارته التي تهتدي بهدي القانون جنباً إلى جنب مع المحافظة على النظام العام، لا سيما عن طريق سيطرة الشرطة. والفكرة الأساسية للشرعنة المطبقة لتسويغ السياسات والمطالبة بالحقوق هي الخلاصية الجمهورية. وفي إطار هذا النموذج ينوس دمج المهاجرين بين قطبي الاستيعاب والصراع المتنافرين. ففي الواقع، تقتضي الخلاصية الجمهورية تمثل الثقافة الفرنسية وتمنح المجموعات راسخة الجذور ذات الامتياز، والمنصهرة بإدارة الدولة، سلطة تحديد المعنى الواقعي للحياة الجمهورية. والفشل في التمثُّل يثير النزاع: رفض المهاجرين بسبب انزياحهم

عن الثقافة الفرنسية، وتمرد المهاجرين بسبب فرض مطلب التمثل الثقافي المتشدد. أما حقيقة أن التمثل الثقافي لا يعترف بجذورهم الثقافية الخاصة، وأنهم مستبعدون من دائرة السلطة، فإنه يمضي بمحاولات المهاجرين إلى تحسين وضعهم من خلال النزول إلى الشارع (بهر ١٩٩٨: ١٨٨ – ٩٢).

الاندماج في أوروبا

إن مسألة الاندماج تعاني من افتقار مماثل يمكن الكشف عنه في العلاقة بين فرنسا والاتحاد الأوروبي. لكن القضية هنا تتعلق بالحكومة بشكل خاص، وليست بالتنظيم الذاتي العابر للحدود القومية الذي يقوم بها الناس. ففكرة ديغول القائلة بأن أرض الأجداد تشكل الوحدات الأساسية لأوروبا ما تزال صالحة. وهي تنطوي على أنه ليس هناك سوى حياة تحتيّة ضعيفة جداً للتنظيم الذاتي العابر للحدود القومية، والقائم تحت مستوى صنع القرار الأوروبي بين الحكومات. فأوروبا منبر لضمان سيادة الدولة على الصعيد العالمي. وفي هذا المنظور، ليس ثمة من مجال لتطوير مجتمع أوروبي يتخطى تقسيم أوروبا إلى دول قومية ذات سيادة تتعاون مع بعضها بعضاً. فحسب النموذج الفرنسي للاندماج الأوروبي والعلاقة بين الدولة والمجتمع، ليس مفاجئاً أن يكون الوصول إلى المفوضية الأوروبية وإدارتها مرتبطاً أساساً بالتشاور المميز، الذي ينطوي أحياناً على توزيع الفوائد الخاصة من قبل المندوبين، كما ظهر في ربيع عام ١٩٩٩، عندما اضطرت المفوضية برمتها إلى الاستقالة، أكثر مما هو تمثيل مفتوح ومشاركة.

وحسب أنموذج الاندماج الدولاني الفرنسي، فإن الدولة هي العامل الرئيسي في معالجة عملية الاندماج الأوروبي. وعلى هذا، يتوجب على دولة الأمة أن تحتفظ بسلطتها لكي تشكل هذه العملية، طالما لا توجد هناك سلطة كهذه على المستوى الأوروبي. فوجود اتحاد أوروبي ذي قدرة محدودة على حل المشاكل، بالترافق مع تخلي الدول الفردية الأعضاء عن السلطة، سيفضي إلى تحجيم صلاحيات السلطة، وبالتالي المزيد من تقليص قدرتها بحيث لن تعود قادرة على فرض ما تقتضيه المصلحة العامة في مواجهة الروح الإقليمية

للجماعات، كما بيّن جان ماري غويهنو (١٩٩٥) على نحو بليغ، من وجهة النظر النزعة الجمهورية الفرنسية. إن سيادة دولة الأمة مقدسة وينبغي أن تتم المحافظة عليها في مصلحة النزعة الجمهورية ذاتها. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يمضي الاندماج الأوروبي قدماً في تقوية التعاون بين الدول ذات السيادة. أما الاتحاد الفيدرالي الذي سيضع قيوداً أشد على سلطات الدول القومية فهو غير قابل للتصور من وجهة النظر الجمهورية، لأنه لن يكون قادراً على نقل النموذج الجمهوري إلى المستوى الأوروبي.

تكمن المعضلة الكبرى لأنموذج الاندماج هذا في تأرجحه بين التعاون المتخطي للحدود القومية ورد الفعل الوطني. فكلما زادت النخب من التعاون العابر للقوميات واضطرت إلى التخلي عن بعض سيادتها الوطنية، كلما عرّضت الدعم الذي تتلقاه من داخل البلاد إلى الخطر، مثيرة بشكل خاص تمرد الجماعات التي تشعر بأنها متضررة من القرارات المتخذة في بروكسل. ومن بين الدول الأعضاء كلها، فإن فرنسا بشكل خاص ممزقة بين تعزيز الاندماج الأوروبي للحفاظ على قدرة الدولة على حل المشاكل في المنافسة العالمية من جهة، وبين رد الفعل الوطني المضاد من جهة ثانية، لأن ذلك يتضمن خسارة للسيادة لا يمكن تفاديها. فهناك موقفان متناقضان متصارعان، يتجلى أولهما في المحافظة على سيادة دولة الأمة على حساب تقليل القدرة على التحكم بتأثيرات المنافسة الاقتصادية العولمية، بحيث أن هذا التمسك بالسيادة يقلص في الواقع من إمكانية أداء الدولة. أما الأطراف السياسية التي تتبنى هذا الموقف فهي الديغوليون والحزب الشيوعي والجبهة الوطنية. بينما يكمن الموقف الآخر في التوصل إلى تقليص سلطة دولة الأمة واستعادة تلك السلطة في اتحاد أوروبي يحمل رسالة دولة الأمة الفرنسية. وإخلاصاً لفكرة الجمهورية، يضطر هذا الموقف إلى التأكيد على الجماعة الأوروبية ذات القيم المشتركة، أنموذج المجتمع الأوروبي المتميز بوصفه متمايزاً خارجياً عن النموذج الأمريكي الليبرالي. ومن هذا المنظور، يفترض بأوروبا أن تكون اتحاداً اجتماعياً وجمهورياً. فالاتحاد الفيدرالي التعددي المقسم إلى جنسيات وهويات إقليمية لا يلبي متطلبات نزعة

جمهورية أوروبية قوية. والديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون والخضر هي أحزاب الطيف السياسي التي اختطت طريقها إلى هذا الموقف عبر صراعات داخلية طويلة. إنها تعكس معضلة أمة سلمت بفكرة النزعة الجمهورية التي تواجه حقائق انكماش السلطة الوطنية والتعددية الأوروبية. وعلى هذا الأساس كان رد الفعل على خطاب وزير الشؤون الخارجية الألماني، يوشكا فيشر (٢٠٠٠)، حول الفيدرالية الأوروبية المستقبلية في أيار ٢٠٠٠، متضارباً (الجبهة الوطنية ١٩٩٣؛ الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية UDF / التجمع من أجل الجمهورية RPR ١٩٩٣؛ الحزب الشيوعي الفرنسي PCF ١٩٩٤؛ الحزب الاشتراكي PS ١٩٩٤؛ الديمقراطيون المسيحيون CDS ١٩٩١؛ الخضر ١٩٩٤؛ فرنسا ١٩٩٩؛ انظر أيضاً ياختنفوشز ١٩٩٩؛ يونغ ١٩٩٩؛ فيشر وتشفننمنت ٢٠٠٠؛ لوموند ٢٠٠٠؛ فدرين ٢٠٠٠).

تتسم الشبكة الفرنسية التي تربط البلاد بالاتحاد الأوروبي باندماج مجموعات المصالح راسخة الجذور تقليدياً بإدارة الدولة. فهناك مشاورات متميزة مع جماعات مختارة على حساب إلحاق الضرر بالجماعات المستبعدة. إن امتياز إمكانية الوصول إلى سلطة الدولة أمر حاسم في مسار هذه العملية، في حين أن الاندماج المتخطي للحدود القومية، من خلال إنجازات السوق والتعاون الاقتصادي والرابطة بين البشر والتعاون في الفنون والآداب والعلوم، يعتبر أكثر محدودية بكثير مما هو الحال في أي دولة أخرى عضو في الاتحاد. إن الانشغال بالسلطة يضع قيوداً شديدة على التعاون في الأوضاع غير المستقرة خارج مراتبية السلطة القائمة، بما في ذلك مراتبية السلطة في الفن والأدب والعلم. والقاعدة المؤسساتية الأساسية التي تقود عملية الاندماج حسب النموذج الدولاني هي سيادة الدولة. والدولة، بالتالي، ينبغي أن تكون عامل الاندماج، وكل ما يجري يجب أن يأخذ في عين الاعتبار المحافظة على سيادة الدولة. والمهنة المهيمنة في هذه العملية هي مهنة من يقودون دفة الدولة. فأوروبا، في نظرهم، إقليم ينبغي فيه التأكيد على سيادة دولة الأمة المتساوية بغاية تعزيز مكانتها في العالم. والحكم الإقليمي وإدارته اليومية وفق مبادئ العقلانية الاستنتاجية في المصلحة العامة هي المبادئ

الهادية لهم. إن فكرة الشرعنة القائمة في أساس هذه المقولة هي النزعة الجمهورية. وهذا ما يطبقه كل مدراء إدارة الدولة لتبرير دور الدولة المهيمن في تنظيم الاندماج الأوروبي، أما الجماعات المعارضة التي ترى في ذلك انتهاكاً لمبادئها من قبل أوروبا، فإنها تحابي حكم استقلالية المصالح، مثل الرأسمالية المتوحشة على حساب المصلحة العامة. وتشير المعارضة اليمينية واليسارية على حد سواء إلى مبادئ النزعة الجمهورية، إحداهما من زاوية إعادة تفعيل الأمة بوصفها ممثلة للجمهورية " الحقيقية "، والأخرى لجهة المثل الإنسانية المتجسدة في محراب النزعة الجمهورية.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية:
أمة منبثقة من الاتحاد الطوعي

لقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية الشوط الأبعد في تطوير مجتمع المواطنين التعددي. كما تطورت كبلد للمهاجرين يلتقي فيه الناس من كل عرق، أو مجموعة عرقية، أو لغة، أو دين من طول العالم وعرضه في جماعة مجتمعية ذات حقوق متساوية تشمل المواطنين جميعاً بالمعنى الحقيقي للمواطنة (توكفيل ١٩٤٥: ليبست ١٩٦٣/١٩٧٩: بارسونز ١٩٧١: ١١٠ – ٥٥). وقانون التجنيس الأمريكي هو بصورة مماثلة منفتح جداً. إنه قانون الولادة ius soli المطلق. فكل من يولد على تراب الولايات المتحدة الأمريكية هو مواطن أمريكي، بغض النظر عن المكان الذي ولد فيه الأبوان وبغض النظر عما إذا كانا موجودين في البلاد بصورة شرعية أو غير شرعية. وبشكل عام، فإن شروط تجنيس المهاجرين هي الإقامة الشرعية في البلاد لمدة خمس سنوات، و"الشخصية ذات الأخلاق الحميدة"، ومعرفة التاريخ الأمريكي والاستعداد لتأييد الدستور (وولف ١٩٨٥: ٢٧٢ – ٣). والفكرة الأساسية هي فكرة "Epluribus unum"، كما هو مكتوب على شعار الدولة وعلى ورقة الدولار. وقد أُطرت هذه الفكرة أصلاً لتوحيد المستعمرات الثلاث عشرة في اتحاد واحد. ثم أصبحت المرشد لدمج الناس من كل أصقاع العالم في أمة جديدة (انظر ألتمان وهورن ١٩٩١: لي وفيرهويفن ١٩٩٦: جوبكي ١٩٩٩: ٢٣ – ٦١، ١٤٧ – ٨٥: هاغنبيشلي وراب ٢٠٠٠).

كان مؤسسو الأمة الأمريكية مقاولين أخلاقيين يحملون رؤية عقلانية لمستقبل موعود. وقد تبلور التحديد الخارجي، بادئ ذي بدء، في تعهد الآباء من المهاجرين الأوائل أمام الله بإنشاء مجتمع جديد يكون في جوهره مثلاً أعلى للعالم بأسره من حيث تمايزه المتغاير مع النظام التقليدي في أوروبا (نيبور ١٩٣٧ ؛ ميللر ١٩٥٦؛ وينثروب ١٩٦٨: ٢٨٢ – ٩٥؛ بلاه ١٩٧٠). وقد أنشئت نيو إنغلاند البيوريتانية على هذا النحو من التغاير عن أولد إنغلاند الأنغليكانية. وعملية تحديد الحدود في ما وراء الأطلسي هذه وضعت أيضاً إطاراً للصراعات الداخلية بخصوص البناء الصحيح للمجتمع الجديد (هيبل ٢٠٠٠). أما التبلور الثاني لرسم الحدود الخارجية فكان حرب الاستقلال من عام ١٧٧٦ إلى عام ١٧٨٣، حين تصور الثوريون جمهورية مواطنين يشتركون في الإيمان بالحرية والفرص المتساوية والسعي وراء السعادة من خلال ترسيم حدود واضحة مع البلد الأم (ويلس ١٩٧٨). وكان الآباء المؤسسون للجمهورية، أمثال بنيامين فرانكلين، أو جورج واشنطن، أو توم بين، أوتوماس جيفرسون، أوجيمس ماديسون أو ألكساندر هاميلتون، رجال خبرة سياسية ذوي رؤية عقلانية لأمة مثالية تسير نحو مستقبل عظيم (فرانكلين ١٩٤٤؛ جيفرسون ١٩٨٥ ؛ دانجل ١٩٨٨؛ مولفورد ١٩٩٦ ؛ رومبس ١٩٩٦؛ هيدكنغ ٢٠٠٠). وكان على رؤية المستقبل المشترك هذه أن تتعزز في الحرب الأهلية بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٥ لتصبح أساساً صلباً لبناء الأمة (باريش ١٩٧٥). وقد نتج التجانس الداخلي بشكل خاص من مشاركة الجماهير في الثروة المتنامية للمجتمع. فالفوردية، بربطها بين الإنتاج بالجملة والاستهلاك بالجملة، كانت الرد الأمريكي على الاشتراكية الأوروبية. وقد شكلت مجتمعات المستوطنين من البيض الأوائل، الأنغلو- ساكسون والبروتستانت محور المجتمع الذي دفع الجماعات الأخرى من المهاجرين ذوي الأصل المختلف، الهنود الأصليين والعبيد السود إلى وضع دوني وطرفي. وبالتالي كان الدمج عن طريق تقليص اللامساواة يعني تحقيق الفرص المتساوية لجماعات الأقلية. فالنزعة الجمهورية المدنية هي الجوهر الأخلاقي لأمة غالباً ما استحضرتها حركات التجديد الأخلاقي في

مواجهة التأثيرات النابذة لتنافسية السوق والإنجاز الفردي وصراعات جماعية تستهدف إنجازاً جماعياً (ميردال ١٩٤٤؛ هارتز ١٩٥٥؛ إليس ١٩٩٣؛ سميث ١٩٩٧). وفي الآونة الأخيرة، جرت إعادة إحياء هذا العرف على يد الحركة الثقافية ذات النزعة التعاونية المشتركة في مواجهتها للمبالغة في ليبرالية السوق والانقسام إلى جماعات. (بللاه وآخرون ١٩٨٥؛ إتزيوني ١٩٩٣).

ومع استمرار الهجرة من البلدان المختلفة أصبحت فكرة وعاء الصهر هي الوصف – الذاتي السائد للأمة. فحسب فكرة وعاء الصهر هذه، يتوجب على الجماعات العرقية المتعددة المقيمة على التراب الأمريكي أن تندمج معاً منتجةً بذلك هويتها الأمريكية الخاصة بها. وفي الوقت نفسه استخدمت الهوية السائدة للبيض، الأنغلو-ساكسون والبروتستانت، منظوراً إليها على أنها الهوية الأمريكية، كنقطة انطلاق يُفترض بالهويات العرقية المهاجرة حديثاً أن تربط نفسها بها، بحيث يمكن لدمج الهويات من أصول مختلفة أن يؤدي إلى تجديد وتكبير وتوسيع دائم للهوية الأمريكية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير نواتها. والمتطلبات الأساسية ليست سيئة مادام المهاجرون يأتون ومعهم، كقاعدة، فكرة ترك ماضيهم خلفهم و" صنعه " في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الحالة المثالية، يعيش المهاجرون في البلد الذي اشتاقوا للعيش فيه ولادة جديدة بوصفهم أشخاصاً جدداً ذوي هوية جديدة (سوللورس ١٩٨٦). وبالتأكيد لا يوجد في أي مكان آخر على الأرض استعداد أكبر مما هو قائم هنا لتحقيق هدف التجديد الاجتماعي، لا من جانب المهاجر لاكتساب هوية البلد المستهدف، ولا من جانب السكان الأصليين لاستيعاب التدفق الهائل للهويات من أصول مختلفة حول العالم. وبشكل عام، يسود التوقع بأن الانتخاب عن طريق المنافسة وجاذبية " طريقة العيش الأمريكية " سيحوِّل كل من يدخل البلاد إلى أمريكي يشغله هاجس الإنجاز. إلا أن الأصوات المتشائمة كانت على الدوام تحذر من أن موجات الهجرة المتعاظمة بلا نهاية من بلدان أجنبية متزايدة بلا نهاية ستؤدي في الواقع إلى استبدال الهوية الأمريكية بهويات النسب الأصلي منتجةً هويات متعايشة كثيراً أو قليلاً، بشكل جيد أو على نحو بائس (وندلر ١٩٧٨). وكان الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية متأثرين بهذه

المخاوف: فبنيامين فرانكلين (١٩٦١: ١٢٠ – ١، ٢٣٤، ٤٧٧ – ٨٥) كان قلقاً من تسلل المزارعين البلاتينيين من بنسلفانيا، بينما أراد توماس جيفرسون (١٩٧٥) الهجرة من أجل زيادة الازدهار، لكنه كان يخشى زوال المناقب الجمهورية الديمقراطية على أيدي المهاجرين الآتين من الدول الملَكية الأوروبية المستبدة.

وتتعارض الآمال والمخاوف بعضها مع بعض مراراً وتكراراً حتى يومنا هذا، لا سيما حينما تطغى موجات الهجرة الكبيرة على الجدال العام. ونجد مثالاً على نظرية وعاء الصهر وإعادة الولادة المتفائلة في رسائل من مزارع أمريكي (١٧٨٢/١٩٠٤) كتبها المستوطن الفرنسي كريفكيور (١٧٣٥ – ١٨١٣) يصوِّر فيها الأمريكي باعتباره شخصاً جديداً بغض النظر عن المنشأ، ويعمل وفق مبادئ جديدة: الإرادة الحرة في أن ينجز، أو يكافح من أجل إنجاز، ما يعود بالفائدة عليه وعلى الآخرين جميعاً. أما المثال على فكرة هيمنة التأثيرات الأجنبية فنجده في قصيدة " البوابات السائبة " لتوماس بيلي ألدريتش المنشورة في تموز ١٩٨٢ في المجلة الشهرية الأطلسية. فالخوف من هيمنة التأثيرات الأجنبية يتراكم، بالنسبة لـ ألدريتش، في صورة فتح للبلاد على أيدي حشود أجنبية، تماماً كما استولى القوطيون والغالنداليون على روما (بيشوف ومانيا ١٩٩١: ٥١٧ – ٢٢؛ انظر أيضاً سوللورز ١٩٩١).

أوقف مرسوم الأصول القومية للعام ١٩٢٤ موجة الهجرة التي اجتاحت البلاد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الثانية، تزايدت الهجرة مرة أخرى، ولا سيما بعد مرسوم إصلاح الهجرة للعام ١٩٦٥، الذي هدف إلى وضع حد لتفضيل الهجرة من بلدان أوروبا الشمالية. فالهجرة يجب أن لا تنظر إلى البلد الأصلي للمهاجر، بل ينبغي أن تعطي الفرصة نفسها لكل مهاجر بمفرده. وينبغي أن تُقسم الهجرة بصورة متعادلة بين البلدان، مانحة تأشيرات الهجرة لـ ١٧٠٠٠٠ إنسان من نصف الكرة الشرقي ولـ ١٢٠٠٠٠ من نصف الكرة الغربي كل عام؛ على أن لا يأتي أكثر من ٢٠٠٠٠ من البلد الواحد. وكان هذا، في الواقع، يعني وضع قيود على الهجرة من أمريكا اللاتينية وكندا اللتين لم تكن عليهما قيود من قبل، في حين تم التخلي عن تجميد الهجرة

من آسيا. وكانت النتيجة تزايد الهجرة الشرعية من آسيا وتزايد الهجرة غير الشرعية من أمريكا اللاتينية، لا سيما المكسيك، ومن بلدان العالم الثالث بشكل عام. وكان الهدف من مرسوم ١٩٨٦ المتعلق بإصلاح الهجرة والتحكم بها هو الحد من الهجرة غير الشرعية، ولكن بعد صراع دام خمس سنوات ومحاولات كسب التأييد والتأثير من قبل الأحزاب المهتمة، لا سيما التنظيمات الأمريكية اللاتينية وأصحاب الأعمال المهتمين باستئجار الأمريكيين اللاتينيين، حوّل مرسوم الإصلاح المهاجرين غير الشرعيين، الذين دخلوا البلاد قبل الأول من كانون الثاني عام ١٩٨٢، إلى مواطنين، ولم يرسِّخ سوى عقوبات ثانوية على رجال الأعمال الذين يستأجرون مهاجرين غير شرعيين. ولم فلح المرسوم في تقليص موجة الهجرة غير الشرعية. وقد حاول مرسوم الهجرة الشرعية للعام ١٩٩٠ أن يبتعد بالهجرة الشرعية خطوة عن لم شمل العائلات باتجاه هجرة قائمة على المهارة. وكانت نتيجة تأثير جماعات الضغط المصاحبة هي زيادة العدد الإجمالي للمهاجرين إلى ٧٠٠٠٠٠ خلال السنوات الثلاث الأولى، وإلى ٦٧٥٠٠٠ بعد ذلك، بحيث لم تعان أية مجموعة مهتمة من نقص ملموس في نصيبها من الهجرة.

وفي حين كانت سياسات الهجرة تُدفع باتجاه زيادة الحصص عن طريق تضافر النشاطات المؤثرة لمجموعات المهاجرين والفلسفة الخلاصية الشاملة الليبرالية للأكاديميات والمثقفين، مضت المحاكم في حقها في النظر في قانون الهجرة على خط ضمان حقوق المهاجرين بوصفهم أشخاصاً فرديين لا يجوز أن يجري التمييز ضدهم. وعلى هذا الأساس حكمت المحاكم، في عدد من قراراتها، لصالح حصول المهاجرين على الحق المتساوي في المقاضاة والحق المتساوي في التعليم ومنافع الرفاه شأنهم شأن المواطنين الأمريكيين. وكانت تلك الأحكام لصالح المقيمين الشرعيين الدائمين والمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء السياسي على حد سواء. ومن الأحكام الشهيرة بصورة استثنائية الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية بلايلر فدو(١٩٨٢) التي قضت بعدم صلاحية أحد التشريعات التكساسية، الذي يحول بين المهاجرين غير الشرعيين والتعليم العام المجاني (شوك ١٩٨٤: ٥٨؛ جوبكي

١٩٩٩: ٤٦). وعلى أساس سياسة الأبواب المفتوحة الليبرالية هذه، وما يجاريها من استنباط أحكام قانونية لصالح حقوق الأشخاص الأفراد بشكل مستقل عن مكانتهم كمواطنين، استقر حوالي ١٥,٥ مليون مهاجر شرعي في البلاد بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٣. وحسب التقديرات، كان عدد المهاجرين غير الشرعيين بين ٣ و ٤ ملايين عام ١٩٩٣، أي مساوياً لما كان عليه قبل عشر سنوات (بابادمتريو١٩٩٣: ٢٢٥: أورده جوبكي ١٩٩٩: ٣٨). والفلسفة الليبرالية القائلة بالفرص المتساوية لكل شخص في البلاد مشفوعة برسالة المأثرة الفردية، ومعززة بأنشطة منظمات المهاجرين المتضافرة مع بعضها بعضاً وبنظام قانوني قوي ذي محاكم درجت على محاربة التمييز والسعي إلى منح حقوق متساوية لكل شخص بعينه بغض النظر عن مكانته أو مكانتها في سلم المواطنة استناداً إلى دستور ليبرالي قوي – تلكم هي القوى الكبرى التي أسهمت في استمرارية إعادة إنتاج أمريكا بوصفها " أمة مهاجرين"، كما وصفها جون ف.كندي (١٩٥٨) في كتاب نشر عام ١٩٥٨ من أجل فتح الأبواب للمهاجرين من بلدان أوروبا غير البروتستانتية (جوبكي ١٩٩٩: ٣٣ – ٦١).

على أية حال، ترافقت سياسة الأبواب المفتوحة هذه بمخاوف متنامية في الإطار العام الأوسع. فحسب استفتاءات غالوب الاستطلاعية، ارتفعت نسبة الراغبين في الحد من الهجرة من ٣٣ عام ١٩٦٥ إلى ٤٢ عام ١٩٧٧، إلى ٤٩ عام ١٩٨٦ وإلى ٦٥ عام ١٩٩٣ (رول كول، ١٥ تموز ١٩٩٣، أورده جوبكي ١٩٩٩: ٥٤). وقد أدت هذه المخاوف إلى مبادرات تهدف إلى تخفيض الهجرة. وأصبح المقترح ١٨٧، الذي أقره المقترعون الكاليفورنيون لمنع المهاجرين غير الشرعيين من الاستفادة من الخدمات والمرافق العامة هو الأكثر بروزاً. واستجابةً لتوجهات من هذا القبيل، أقر الكونغرس مرسوم ١٩٩٦ للتحكم بالهجرة وتحديد المسؤولية التمويلية. ومع مرسوم إصلاح الخدمات الاجتماعية للعام نفسه، يحصر قانون الهجرة الجديد إمكانية وصول المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين بفوائد الرفاه ويتطلب دخلاً قدره ١٢٥% فوق خط الفقر من كفلاء الأسر المهاجرة. مع ذلك ما تزال قوة الفلسفة الليبرالية، والحماية الشرعية للشخص الفرد وسياسات

منظمات المهاجرين الموكلة بهذه الأمور تعمل من أجل الأبواب المفتوحة (ليفونسكي ١٩٨٧: كارست ١٩٨٩: نيومن ١٩٩٦: جوبكي ١٩٩٩: ٥٤ – ٦٠).

واليوم يتركز النقاش حول مسألة التعليم الأنغلو - أمريكي مقابل التعليم المنوَّع عرقياً في المدارس والجامعات. فهل ينبغي أن تعطى اللغات الأخرى - الإسبانية بصورة رئيسية – مكانة مساوية، وهل تعبر المناهج عن التعددية العرقية للمجتمع أم ينبغي أن تبقى تحت السيطرة السابقة للغة والثقافة الأنغلو- أمريكية؟ فمن ناحية أولى، ثمة خشية من فقدان الهوية والانـدماج إذا ما جرى تنويع المنهاج ثقافياً وعرقياً. ومن الناحية الأخرى، توجَّه انتقادات أيضاً إلى حالة اللاتكافؤ في الفرص المتأتية من الاحتفاظ بالمناهج السابقة وفرضها على غير الأنغلو- أمريكيين. فهنا معركة تدور رحاها بين المواقف المحافظة، كما أفصح عنها آرثر شليسينجر، الذي يحاجج بأن " الافتتان بالعرقية " سيمزق الجمهورية (شلسينجر ١٩٩٢)، وبين المواقف الراديكالية لنزعة التعددية الثقافية، مثل موقف ماريون يونغ الذي يريد من الجماعات المختلفة أن تمنح بعضها بعضاً مجالاً للمضي في أسلوب حياتها الخاص (يونغ ١٩٩٠).

لقد غيرت الوحدة المجتمعية الأمريكية وجهها بصورة حادة فيما يتعلق بالجماعات المتعددة التي شكلتها منذ بدايتها وحتى اليوم. فمن بين الملايين الـ ٢٤٨,٧١٠ كان ٨٠,٣% عام ١٩٩٠ من البيض، و١٢,١% من السود، و٠,٨% هنوداً، من جزر الإنويت أو الأليوت، و٢,٩% آسيويين أو باسيفيكيين و٣,٩% من خلفيات عرقية أخرى. ومن بين الأعراق المعدودة، تمّ إحصاء ٩% بوصفهم يحملون إرثاً إسبانياً (اللغة الأم لآخر أجدادهم). وكل المجموعات تميز نفسها أيضاً في حشد من المجموعات الفرعية (المكتب الأمريكي للإحصاء ١٩٩٢a: ١٧). فالولايات المتحدة الأمريكية هي اليوم أكثر بلدان الدنيا تنوعاً من الناحية العرقية. وقد خاضت أكبر تجربة اجتماعية في العيش المشترك في مجموعة اجتماعية عرفها البشر على سطح هذا الكوكب (انظر بشكل عام دائرة الهجرة والتجنيس الأمريكية ١٩٩٧: جيبسون ولينون ١٩٩٩). ولكن هنا أيضاً غالباً ما تكون المزاعم والحقيقة قطبين متباعدين. ففي حين استغرق إعطاء السكان السود

الحقوق الرسمية كلها، وبصورة فعلية، قرابة قرنين من الزمان بعد عام ١٧٨٩، فإن الأمور تبدو مختلفة تماماً فيما يتعلق بالترجمة المادي الملموسة لهذه الحقوق في التعايش الحياتي اليومي، حيث الواقع يترنح زاحفاً خلف القانون بمسافة بعيدة (بلاونر ١٩٨٩). فالمجتمع، في الحقيقة، يبدو أشبه بمجموعة من جزر الجماعات الإثنية والعرقية المتجانسة، المرتبة أيضاً وفق مستوى دخلها. على أية حال، فإن المناطق المجاورة قائمة على النحو نفسه: حيث تضطر الجماعات المختلفة لأن تتواجد قريبة جداً من بعضها بعضاً – كما في حالة المدن الكبرى – وتأتي موجات الهجرة بسرعة الواحدة تلو الأخرى، وتتزايد الصراعات تزايداً هائلاً. وتضاف مجموعات بأكملها إلى عالم الفقر. ففي المقارنات الدولية الأخيرة كان الفرق بين أعلى وأخفض الأوضاع هو الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الـ ١٠% التي تتربع على الذروة تمتلك ٥,٩ مرات أكثر من الـ ١٠% القابعة في القاع، مقارنة مع ٣,٧٩ في بريطانيا العظمى، و٣,٤٨ في فرنسا، و٣,٠٢ في ألمانيا الغربية حسب معطيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD من العام ١٩٩٥ (هراديل ١٩٩٧: ٤٩٣). فقد كان متوسط دخل السود ٦٨% من متوسط دخل البيض من غير الأمريكيين اللاتينيين في العام ١٩٨٠، وقد انخفض بحلول عام ١٩٩٠ حتى إلى ٦٥%. أما دخل اللاتينيين فهو ٧٥%، في حين ارتفع دخل الآسيويين المولودين في البلاد من ١١٥ إلى ١٢١ بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ ودخل الآسيويين المولودين في الخارج من ١٠٦ إلى ١١١. كان متوسط دخل البيض ٢٥١١٩ دولاراً عام ١٩٨٠ و٢٩٠٢٠ دولاراً عام ١٩٩٠ (فارلي ١٩٩٦: ٢٥٨). إن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر انخفضت من ٢٤% عام ١٩٦٠ إلى ١١% عام ١٩٧٣، لترتفع ثانية إلى ١٥% عام ١٩٨٣ ثم لتتأرجح بعد منتصف الثمانينيات بين ١٣ و١٥%. أما بخصوص السود فقد انخفضت نسبة الفقر من ٩٠% في الأربعينيات إلى ٣١ و٣٠% في السبعينيات، لتعاود الارتفاع في الثمانينيات والتسعينيات إلى ٣٨% (فارلي ١٩٩٦: ٢٢٥). وفي المتوسط، انقطع ١٢,١% من الطلاب عن متابعة الدراسة الثانوية عام ١٩٩٠؛ وكانت هذه النسبة بين الأفرو- أمريكيين من غير اللاتينيين ١٣,٢%، وبين اللاتينيين ٣٢,٤%. وفي غيتوات

(أحياء الأقليات) داخل المدن وصلت نسبة الانقطاع ٦٠%. وفي عام ١٩٩٣، عاش ٢١% من الأطفال تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، ٤٤% منهم من السود، و٢٧,٩% من اللاتينيين و١٦,٢% من البيض، وهذا أعلى بكثير من النقاط المسجلة في أوروبا الغربية، والتي تتراوح بين ٢ و١٠%. والسبب رقم واحد في موت السود بين سن الـ ١٥ و٢٤ هو القتل. ففي أي يوم من أيام العام ١٩٩١، كان ٤٢% من سكان واشنطن السود، الذين تتراوح أعمارهم بين الـ ١٨ و٣٥ عاماً، في السجن، أو في حال تعليق العقوبة أو في انتظار المحاكمة أو هاربين من مذكرة جلب ضدهم. وقد أصبحت ثقافة العنف موضوع بحث معياري في علم الاجتماع الأمريكي (وولفغانغ وفراكوتي ١٩٦٧؛ مسنر ١٩٨٣؛ ويلسون ١٩٩٠؛ كبلاو وآخرون ١٩٩١؛ المكتب الأمريكي للإحصاء 1992b: ٨٢، ٨٥، ٩٠، ١٦٠، ٤٥٦؛ غانس ١٩٩٥؛ دونزيغر ١٩٩٦: ٢٩). وتتسع تجارة وتعاطي المخدرات والنزعة الإجرامية للعصابات بصورة سريعة وهي تحتل أجزاء كاملة من المدينة. وكلما ازداد احتكاك الجماعات العرقية بعضها مع بعض، كلما أصبح تمييزهم لأنفسهم أكثر حدة وازدادت الصراعات حدة أيضاً. ومع تماس كهذا، يكون التعايش السلمي أكثر صعوبة من تعايش أناس منفصلين يستطيع كل منهم تجنب الآخر إذا أراد ذلك.

دمج الأقليات

إن صراع المجموعات الإثنية والعرقية على وضعها الاجتماعي يرتبط بالفكرة الأمريكية عن النجاح في المنافسة مع الآخرين؛ لكنها تقوض الفكرة القائلة بأن الحقوق المتساوية للمواطنين ينبغي أن تكون متيسرة لكافة الأفراد بغض النظر عن عضويتهم السابقة في جماعة ما. ففي التسعينيات تجذرت الصراعات وتطرفت مؤدية إلى المطالبة بالتعددية الثقافية، بمعنى تحديد الحقوق وتعيينها على أساس العضوية في جماعة ما، الأمر الذي ينطوي على تفكيك الفردانية وخضوع الفرد الإنساني لهوية الجماعة التي كانت قائمة في وقت سابق. هذا وما يزال الصراع المتناظر قائماً حتى الآن بين نزعة التعددية الفردية ونزعة التعددية الثقافية الجمعية. ويمكننا أن نرى هنا، حتى في مجتمع هو الأكثر تقدماً فيما

يتعلق ببناء المواطنة بصورة منفصلة عن الأصل المستقل للجماعة، أن العضوية ليست خالية من محاولات الرجوع إلى أشكال انتماء أكثر أصالة (غليزر ١٩٨٧؛ والزر ١٩٩٤؛ فيشر وآخرون ١٩٩٧؛ شميدت ١٩٩٧؛ سملسر وألهكساندر ١٩٩٩؛ روبيو-مارين ٢٠٠٠).

وفي مسار عملية التنوع في الأصل، واجهت فكرة وعاء الصهر التحدي الأول من فكرة التعددية الثقافية (كالن ١٩٥٦؛ غوردون ١٩٦٤؛ غليزر وموينيهان ١٩٧٠). فأمريكا، حسب هذه الفكرة، لم تعد وعاء صهر ينتج الأمريكيين من تشكيلة من الأصول القومية، بل أمة أضحت تعددية وتستمر على هذا النحو بالمعنى الإثني والعرقي والقومي والديني. فالناس من ذوي الأصول المختلفة لا يندمجون في جماعة مجتمعية واحدة، بل يحافظون على جماعتهم الأصلية على التراب الأمريكي بحيث تكون أمريكا عنقوداً كاملاً من المجموعات الاجتماعية. ويحاجج التفسير الإيجابي لهذا التطور بأن تنوع الأمة هو قوة ويجب الاعتراف به ودعمه. ومع ذلك، حافظت المحاجة الداعمة للتعددية الثقافية على فكرة الخلاصية الشاملة بمعنى دمج تعددية الجماعات المجتمعية بواسطة إجماع أساسي مجسد في الدستور بميثاقه الحقوقي. وفي أساس هذا الإجماع يكمن الإيمان بأن الأشخاص الأفراد وليس الجماعات هم حملة الحقوق وأصحابها. وثمة نزعة تعددية ثقافية جذرية تواجه هذا الإيمان، وتهدف إلى تحديد الحقوق على أساس العضوية في جماعة ما.

لقد تأتى هذا التحول باتجاه حقوق الجماعة من حركة الحقوق المدنية ومأسسة برنامج تمكين النساء والأقليات أمام المحكمة العليا بوصفه برنامجاً يهدف إلى علاج التمييز السابق ضد السود. وحين طُرح هذا البرنامج الفيدرالي عام ١٩٦٥، كان الهدف منه دعم الإنجاز الفردي للسود. لكن البرنامج أصبح في وقت لاحق أداة في يد أي مجموعة تدعي التعرض للتميز في وقت سابق لكي تحصل على حصص خاصة في القبول في المدارس والكليات والجامعات، أو لتتمكن من الوصول إلى الإدارة العامة والتعاقدات الحكومية مع المؤسسات

الخاصة. وهذا التوجه لقي دعماً مزدوجاً، من جهة عن طريق النظام السياسي الذي أبقى الأبواب مشرعة لنشاطات المنظمات ذات النفوذ الضاغط – سياسات الزبائن– ومن جهة أخرى، عن طريق المحاكم ذات النظام القانوني القوي، والمعزز بدستور ليبرالي قوي، المخصصين لإلغاء التمييز. وفي مسار هذه العملية أصبح المجتمع " ذا طابع عرقي " إلى درجة لم تُعرف من قبل. ولأن الجماعة السوداء أصبحت نموذجاً يُحتذى به، فقد عملت مجموعات الضغط على إدراج الجماعات العرقية في قوائم الإحصاء لكي تقدم ادعاءات على أساس العرق الذي تعرض للتمييز. وفي هذا السياق، بات الناس ينتبهون إلى مكانتهم العرقية التي لم يسبق لهم أن تذمروا بشأنها. فالسود والبيض واللاتينيون والآسيويون والأمريكيون الأصليون والإنويتيون والأليوتيون يشكلون جماعات عرقية ذات أهمية ودلالة أساسية للأفراد الذين يؤلفون هذه الجماعات، ولو أن هذه الفئات لا تعبر عن جماعات مجتمعية حقيقية. والأمر نفسه ينطبق على باب الجنوسة والتمييز بين الرجال والنساء. وبالرغم من أن هناك دائماً بناءً اجتماعياً لا يكف عن العمل، فإن الانعطاف نحو نموذج عرقي يعطي الأفضلية لتصنيف يتسم بالنفور وعدم القابلية للتغيير، أكثر مما يتسم بصبغة التمايز على أساس العرق أو المنشأ القومي أو الديني أو الطبقي بالتأكيد. فالنموذج العرقي يقوم بإنتاج ما يبدو كما لو أنه فصل تتعذر إزالته، ويهيمن على أي تمييز آخر ممكن ويتغلغل في ثنايا الحياة الاجتماعية بكل جوانبها (جوبكي ١٩٩٩: ١٥٠ – ٢).

وفي الوقت نفسه، أصبحت فكرة التعددية الثقافية، التي تعارضت ذات يوم مع مثال وعاء الصهر، عقيدة الليبراليين المعارضين لنزعة التعددية الثقافية الراديكالية، ولصالح إعادة إحياء النزعة الفردية والحقوق الفردية والمآثر الفردية (غليزر ١٩٩٧). ففي عدد من الأحكام، وضعت المحكمة العليا قيوداً على برنامج تمكين النساء والأقليات بقدر ما ينطوي على تمييز " معاكس "، وينتهك حقوق الأشخاص الأفراد ويعرقل إنجازهم الفردي. وكانت القضية الأولى هي موقف مجلس إدارة جامعة كاليفورنيا ضد المرشح بيكّي عام ١٩٨٧، حين حكمت المحكمة بعدم صحة استمرار برنامج قبول يؤدي إلى

استبعاد مرشح حصل على نقاط أعلى من نقاط الآخرين الذين تم قبولهم. وحدث المثال الآخر في مدينة ريتشموند على شركة ج.ر كروسون (١٩٨٩). حيث اتخذت المحكمة قراراً ضد برنامج تعاقد حكومي محلي أعطى شركات الأقليات الأقل قدرة على المنافسة الأفضلية على شركات البيض الأقدر على المنافسة. والنتيجة نفسها تم التوصل إليها في قضية أدارند للتشييد ضد بنا Pena (١٩٩٥) المتعلقة بالحكومة الفيدرالية. وتطلب المحكمة مراقبة دقيقة على تطبيق برنامج تمكين النساء والأقليات بحيث لا يتحول إلى تمييز معاكس (هورويتز ١٩٩٣: ١٠٧؛ إيستلاند ١٩٩٦: ٢١٤؛ جوبكي ١٩٩٩: ١٤٧ – ١٨٥). ولنا أن نتوقع أن التوتر بين النزعة الفردية المضمونة دستورياً وادعاءات القيام بعلاج التمييز على أساس العضوية في جماعة ما سيستمر في بوصفه قضية تشغل البلاد. وهكذا، فقد شهدت الأمة، التي قامت أصلاً على أساس مقولة الرابطة الفردية المحضة، تحولاً بارزاً باتجاه أمة جماعات عرقية، تطالب بحقوق الجماعات على حساب الحرية والمأثرة الفردية. وهذه بشكل خاص إحدى صور الأمة التي أنشأها قادة ثقافيون لتعيين حقوق الجماعة. وفي الحياة اليومية، ما تزال جماعات المهاجرين تعتبر، في المقام الأول، بمثابة شبكات تساعد على دمج الوافدين الجدد في مجتمع أوسع. وهذه الجماعات تخضع في حياتها الفعلية إلى تنظيم مجتمعي يعتمد الأصل القومي لا التصنيف العرقي المبني على نحو اصطناعي (جوبكي ١٩٩٩: ١٨٢ – ٥).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها مجتمع هجرة خارجية، أكثر استيعاباً من أي بلد آخر في العالم. وهذا الاستيعاب الخارجي أسهم، متضافراً مع الفلسفة الليبرالية السائدة، في تقليص الاحتواء الداخلي لجهة تدابير الرفاه المتخذة من أجل المساواة في النتائج. فهناك في الولايات المتحدة عدم مساواة في الدخل وتحديد أكبر لمعايير العيش وفقاً للإنجاز الفردي في السوق أكثر مما هو الحال في دول الرفاه الأوروبية (إسبنغ-أندرسون ١٩٩٠). لقد شكّل المهاجرون القادمون دائماً ضغطاً هائلاً على الجماعات ذات الدخل الأدنى وعلى صغار أصحاب الأعمال. فالمهاجرون الكوريون والفيتناميون في لوس أنجلوس، على سبيل

المثال، قد حطموا الأعمال الصغيرة للسود. كما أن تعزيز وضع المُعدِمين السود في المدن الداخلية، مع انعدام الأمل بأي إنجاز، ينبغي أن يُفسر، جزئياً على الأقل، بحدة المنافسة الاقتصادية الناتجة عن الهجرة المستمرة. وليس مستغرباً، بالتالي، أن تكون المنافسة الاقتصادية التي تعززت بالهجرة قد أدت أيضاً إلى تفاقم حدة الصراع السياسي على إمكانية الاستفادة من إجراءات الخدمة الاجتماعية المنظمة، برنامج تمكين النساء والأقليات، بين الأقليات من جهة كما وبين الأقليات والغالبية البيضاء من جهة أخرى.

والنتيجة المفارقة لفتح أبواب البلاد، بناء على رسالتها في تقديم فرص إنجاز متساوية لكل فرد من أي مكان في العالم، وتمحور السياسات حول برنامج تمكين النساء والأقليات لتوفير فرص للأفراد المحرومين حتى حينه، تجلت في تشظيها إلى جماعات إثنية وعرقية حظيت بالأفضلية على حساب الأفراد. فأمة المواطنين الأفراد، الذين يبنون جماعة مجتمعية جديدة مستقلة عن أصولهم، قد أفسحت في المجال إلى حد كبير لأمة مقسمة إلى فئات مستقلة من الجماعات الإثنية والعرقية التي تقاتل من أجل تحديد تخوم حقوق الجماعة على حساب الوحدة الوطنية والاستقلالية الفردية. والكفاح الحاد من أجل الإنجاز يجعل من الجماعة خياراً آمناً لتحسين وضع المرء تحت مظلة برنامج تمكين النساء والأقليات. وحالما تتأسس منظمات الأقليات، فإنها تحافظ على نفسها من جراء المنافع التي تقدمها للقادة كما ولأعضائها العاديين. ولأنها تعتبر العالم مصنفاً حسب العضوية في جماعة ما، فإن سياستها تعمق حقوق الجماعة وتعمل ضد الاستقلالية الفردية. ويتكئ المهاجرون القادمون على روابط مع أناس يتشاطرون وإياهم جذور النسب، بحيث يكون هناك باستمرار قوة فاعلة تعزز شبكات الأقليات. وهذه الشبكات تشكل خزان المؤونة لمنظمات الأقليات. وقد أسهمت بنية الجماعة الفريدة هذه في حقيقة أن اللامساواة بارزة من زاوية السلالة والعرقية والجنوسة أكثر مما هي كذلك من الوجهة الطبقية، وأنه لم تكن هناك أبداً حركة عمل ناجحة تعمق النزعة الاشتراكية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الاندماج في العالم: الأمة الأولى في تخطي الحدود القومية

حين أبحر جون وينثروب إلى شواطئ نيو إنغلاند على متن أربيلا من أولد إنغلاند عام ١٦٣٠ ليؤسس مستعمرة خليج ماساتشوستس، بشر صحبه من المهاجرين الأوائل بأن مشروعهم سيكون أشبه بمدينة على رابية، تمثل نموذجاً فريداً أمام عيني الله والعالم أجمع (وينثروب ١٩٦٨: ٢٩٥). وقد بقيت هذه الخاصية التبشيرية حاسمة لعلاقات الأمة الأمريكية بالعالم. فهي، من ناحية أولى، مفتوحة لكل راغب في المشاركة بالمشروع العظيم لريادة الجنس البشري. ومهما كانت هناك مقاومة ضد المهاجرين من أولئك الذين استوطنوا قبلهم، فإن الأساس الذي أرسته الهجرة وأساطير الريادة والرسالة، إضافة إلى ترجمتها كلها في بناء الجمهورية، قد عملت دائماً كقوى فاعلة لصالح الأبواب المفتوحة للهجرة. والشيء نفسه ينطبق على الدور الأمريكي التبشيري في العالم المتمثل في تعميق مبادئ الحرية والديمقراطية في مواجهة الميول الانعزالية (مينش ٢٠٠١: ٢٢٣ – ٤٩).

ومع استمرارية الهجرة، تمثّل الأمة الأمريكية في حد ذاتها العالمَ بأسره، من خلال ربطها بين القومية والقومية العابرة للحدود تحت سقف واحد. ويتعزز الدمج المجتمعي العابر للقوميات بكثير من الروابط الفردية عبر الحدود. وفي النهاية، يتم دفعه من خلال التعزيز الأمريكي الخاص للتجارة العالمية الحرة والزيادة الموازية للتعاملات الاقتصادية وتقسيم العمل، بالإضافة إلى الكم الغفير من الفاعلين المنخرطين في الأحداث الدولية: الرئيس والكونغرس والكثير من المنظمات غير الحكومية. وفي مسار هذه العملية يتشكل الاندماج المتخطي للحدود القومية بوصفه عملية علاقات فردية في شبكات وليس بوصفه عملية بناء – دولة ما فوق قومية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي البطل الأول في تحرير التجارة عبر الحدود. فمع عمليات تصدير تصل إلى ما يقارب ١١% من إجمالي الناتج المحلي (GDP) وعمليات استيراد تبلغ حوالي ١٢,٥% من هذا الناتج،

وبالتالي عجز في ميزان التجارة الخارجية، يكون للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في فتح أبواب لمنتجاتها ليس فقط في آسيا، لا سيما اليابان والصين، بل أيضاً في أوروبا. وقد تكثفت المفاوضات مع اليابان والصين، وعُقدت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وصيغت في شكلها النهائي جولة لأوروغواي للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) وتمت مأسسة منظمة التجارة العالمية، وكلها بدفع خاص من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي النهاية، قُدمت نصائح إلى المشاريع التي تستثمر في البلدان النامية بتطبيق مجموعة مبادئ إدارة أخلاقية فيما يتعلق بكل من حقوق مستخدميهم والعواقب البيئية المتأتية من نشاطاتهم. ولكونها، علاوةً على ذلك، القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، فقد نفذت الولايات المتحدة الأمريكية دورها التبشيري في حرب الخليج وفي كوسوفو. ولكن ما ليس مندرجاً في جدول عملها هو إقامة مؤسسة ما فوق قومية، لأن ذلك لا يتلاءم مع فلسفة مجتمع عولمي ليبرالي دافعه المنافسة في السوق والتبادل التجاري والتقسيم الدولي للعمل. ومن وجهة النظر هذه، يؤدي الإفراط في بناء المؤسسات العولمية إلى تقييد قوى تحرير التجارة العالمية وصنع السلام. باختصار، سيولَد المجتمع العولمي الجديد من رحم التجارة الحرة والتداول الحر للمعلومات.

وبما أن شكل النظام الأمريكي نفسه قد ابتكره الآباء المؤسسون بغية تفادي أي مركزة للسلطة في زوج واحد من الأيدي، فإن المجتمع العولمي أيضاً ينبغي أن يتوافق مع هذا المثال. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها في مواجهة تأثيرات العولمة في وضع أفضل من الدول القومية الأوروبية. فقد كان على الأخيرة أن تخضع نظم الرفاه لديها للمساءلة وإعادة التنظيم، هذه النظم التي كانت قائمة على مبادئ التشدد في الاحتواء الداخلي والإقصاء الخارجي على السواء. أما الولايات المتحدة الأمريكية فيمكنها ببساطة أن تمضي بفلسفتها الاحتوائية الخارجية المترافقة مع دمج داخلي ضعيف، وتقدم هذه الفلسفة بوصفها نموذجاً لتنظيم المجتمع العولمي، بل وإعادة تركيب بنية الدول القومية الأوروبية. وهذا، بالفعل، هو التعريف السائد للحالة التي تدفع إلى

الوراء المقولات المتعارضة لصالح نقل ترتيبات الإنعاش الأوروبية عبر الأطلسي إلى أمريكا. وبما أن أمريكا الأمة رقم واحد في تخطي الحدود القومية، يمكنها الزعم بأنها النموذج الأمثل لمجتمع عابر للقوميات على المستوى العالمي (بروف ١٩٩٤: مليك- كراكاوه١٩٩٥: شفايغلر ١٩٩٨).

نموذج الدمج بواسطة السوق

كان بناة فكرة الأمة الأمريكية والهوية الجمعية الأمريكية مقاولين عملوا وفقاً لرؤية عقلية ورسالة أخلاقية، وفي وضع استثنائي، لبداية جديدة ينبغي أن تكون مضرب المثل للعالم أجمع، بما فيه العالم القديم أيضاً. وهكذا تصرف المهاجرون البيوريتانيون الأوائل عندما أقاموا مستعمرات نيو إنغلاند، مثلما فعل الآباء الأوائل للجمهورية في حرب الاستقلال الأمريكية ضد التاج البريطاني، ولدى تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وتدشين الدستور. فقد كانت الحياة الأمريكية بالنسبة لهم على الدوام ريادية، تحمل الرسالة الأخلاقية لمجتمع خيِّر مكرس لمُثُل الحرية والمساواة في الفرص لكل إنسان. وعلى هذا الأساس تكون الأمة إبداعاً مبتكراً على يد رابطة من الأفراد الذين خلَّفوا وراءهم أوطانهم الأصلية لكي يقوموا ببناء "أول أمة جديدة". أما هويتها الجمعية فتتمثل بالالتزام العام برسالتها الأخلاقية. ويتجذر تعزيز السعادة الفردية بالالتزام الجمعي، كما أن بناء المجتمع الخيِّر يحتاج إلى مساهمة كل فرد من أفراده. وبهذه الطريقة لا تتعارض النزعة الفردية والنزعة الجمعية، بل تساند كل منهما الأخرى. فالأمة وهويتها الجمعية ليست معطى تاريخياً على الإطلاق، بل شيئاً قيد البناء بصورة دائمة. أما استبطان المرء لما ترمز إليه الأمة في داخله فهو أمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسار عملية البناء الدائمة. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لدمج المهاجرين، ولاندماج الولايات المتحدة، المتخطي للحدود القومية، في المجتمع العالمي.

ترتبط فكرة الأمة الأمريكية المنبثقة من الترابط الطوعي بنموذج السوق لدمج المهاجرين في المجتمع ولاندماج الولايات المتحدة الأمريكية في مؤسسات

التعاون الدولي. فالأمة، في الولايات المتحدة، انبثقت من الاتحاد الطوعي للناس الذين غادروا أوطانهم الأصلية ليبنوا أمة جديدة. وقد شهدت حرب المستعمرات الثلاث عشرة ضد البلد الأم ولادة الأمة وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية بالدستور بوصفه التجسيد المقدس للإيمان المشترك بالحقوق الفردية والفرص المتساوية. وكانت نواة الأمة هي الجماعة المجتمعية البروتستانتية الأنغلو- ساكسونية البيضاء. وقد واجه فهم الأمة هذا تحدي الهجرة المتزايدة لأناس لم يكونوا من الأنغلو- ساكسونية ولا من البروتستانت، حتى ولا من البيض في فترة لاحقة. أما الخطوة الأولى باتجاه تأطير جديد للأمة فكانت فكرة وعاء الصهر، والخطوة الثانية فكرة التعددية الثقافية، والخطوة الثالثة فكرة تعايش الثقافات المتعددة.

دمج المهاجرين

ويسير دمج المهاجرين في الأمة قدماً على عدة أصعدة. فهناك، في المقام الأول، مستوى منح حقوق المواطنة الرسمية؛ وهناك، ثانياً، مستوى النظام القانوني القوي المكرس لحماية الحقوق المضمونة دستورياً، ليس فقط للمواطنين بل أيضاً للمقيمين الآخرين المؤقتين والدائمين؛ وهناك، ثالثاً، مستوى المنظمات المجتمعية ذاتية النشوء، والمشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق جماعات الضغط في منظمات الأقليات؛ ويأتي في المقام الرابع استيعاب الوافدين الجدد في شبكات الأقليات التي ينتمون إليها؛ وهناك، خامساً، الاستخدام الاستراتيجي لبرنامج تمكين النساء والأقليات؛ وسادساً، القوى المحركة المنافسة، التي تمضي بالمهاجر إلى ما وراء جماعة الأقلية التي ينتمي أو تنتمي إليها مع زيادة العلاقات عبر حدود الأقليات. أما التعايش وبصورة جذرية بين الثقافات المتعددة بما يقتضيه من حقوق للجماعات فيشكل تحدياً لهذا النموذج من الدمج، الذي ما زال يعمل بصورة مجدية حتى الآن، ولكن طالما بقيت هناك فرص متاحة للمآثرة الفردية، سيكون هذا النوع من التعايش بين الثقافات المتعددة مجرد خطاب ثقافي أكثر منه مادة حياتية ملموسة.

ومن وجهة نظر مقارنة، يفيد السوق بوصفه المرية الأولى لدمج المهاجرين في المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية. فإمكانية الوصول إلى السوق هي الأهم. وهذا التركيز على السوق يجعل الدمج موضوعاً لاغتنام فرص النجاح، ومحط منافسة لدى أعضاء من الأكثرية البيضاء، إضافة إلى أعضاء من الأقليات الأخرى. فالاندماج، في أحسن الأحوال، يتحقق عن طريق إنجاز السوق، الذي يفتح الأبواب لكافة المساحات الأخرى من الحياة الاجتماعية: المدارس والكليات والجامعات والإدارات والوكالات والروابط والعائلات وهكذا دواليك. وبما أن التحكم البيروقراطي بالتوظيف طفيفاً، فإن سوق العمل مرن بما يكفي لتقديم تشكيلة واسعة من الفرص للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، تتراوح بين أعمال ذات مردود دون خط الفقر وصولاً إلى أخرى تخصصية ذات أجر ممتاز. إن شروط الرفاه المحدودة والتحكم البيروقراطي الضئيل بسوق العمل قد ساعدت على فتح البلاد أمام موجات من الهجرة المتتالية للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، الذين تُرك أمر اندماجهم للسوق. وهذا النمط من الدمج لا يثير لدى المقيمين في البلاد منذ أجيال رفضَ المهاجرين بالدرجة التي تحدث في دول الرفاه الأوروبية. وهو، في الواقع، لا يحتاج إلى توسيع التضامن القومي ليشمل الوافدين الجدد، بل يعتمد على المآثرة الفردية فقط، ضمن شبكة من الأفراد تقوم فيما بينهم روابط تضامن قومي ضعيفة نسبياً. والفشل في الاندماج هو الآخر فرداني: فهو لا يُرى بوصفه فشلاً للسكان المستقبلين، بل باعتباره فشلاً في أحد أمرين: إما الإغلاق المفرط للأسواق أو التلكؤ الشديد في سعي الفرد المهاجر إلى تحقيق إنجاز ما. وعلى هذا الأساس فإن الجانب السلبي للدمج عن طريق الإنجاز في السوق لا يتخذ شكل ردود فعل جمعية بمعنى التمرد، بل ينعكس في تهميش الفقراء والأقل قدرة على المنافسة. والتهميش لا يحصل على امتداد خطوط الأقليات، بحيث لا يمكن تفسير سياسات الأقليات باعتبارها ردة فعل جمعية على تهميش جمعي. فالحالة الأخيرة قدر فردي بدرجة أكبر بكثير، ويحصل عبر حدود جماعات الأقليات. والهجرة ودمج المهاجرين معاً هما، في المقام الأول، ساحة معركة لتشكيلة من جماعات المصالح الضاغطة – منظمات

الأقليات المتعددة، منظمات الحقوق المدنية، النقابات ومنظمات المستخدمين؛ والأمثلة القليلة على ذلك هي رابطة السود القومية لتحسين أحوال الملونين (NAACP)، صندوق الدفاع القانوني المكسيكي- الأمريكي (MALDEF)، مجلس لارازا القومي اللاتيني (NCLR)، جامعة المواطنين الأمريكيين اللاتينيين المتحدة (LULAC)، التحالف القومي للإحصاء الدقيق للأمريكيين الباسيفيكيين الآسيويين، المؤتمر اليهودي الأمريكي، الحركة الهندية الأمريكية، المنتدى القومي للمهاجرين، اتحاد منظمات الأمريكيين لإصلاح الهجرة (FAIR)، الاتحاد الأمريكي للحقوق المدنية (ACLU)، رابطة المصنعين الأمريكيين، الاتحاد القومي للأعمال المستقلة، المركز النقابي (AFLCIO) واتحاد مكاتب الزراعة الأمريكية، وكلها جد ناشطة (انظر، مثلاً، ١٩٩٩، NCLR ١٩٩٢؛ ومنتدى الهجرة القومي ٢٠٠٠). والتوضيح الجيد لما يجري في أرض تلك المعركة يقدمه تاريخ مرسوم إصلاح الهجرة والتحكم بها (ICRA) ١٩٨٦؛ فقد نُوقشت مسودته الأولى عام ١٩٨٢، لكن إقراره في نهاية المطاف في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ لم يتم إلا بعد عملية طويلة من الأخذ والرد والتوقف والتغيير وإعادة التفعيل حسب نشاطات مختلف جماعات المصالح الضاغطة.

تمتد السياسات، بحديها المؤيد والمناوئ للمهاجرين ودمجهم، إلى كافة مجالات الحياة الاجتماعية تقريباً. وعلى المستوى الاتحادي، لم تعد اللجنة الأمريكية لإصلاح الهجرة ساحة معركة لسياسات الهجرة (انظر، مثلاً، اللجنة الأمريكية لإصلاح الهجرة ١٩٩٥). لكن عدداً من اللجان واللجان الفرعية لمجلس الشيوخ ومجلس النواب التي تمسها سياسات الهجرة هي أيضاً جزء من هذا الصراع. وهناك المكاتب المختلفة المكلفة ببرنامج تمكين النساء والأقليات على مستوى الفيدرالية وعلى مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي، والبرنامج التمثيلي في الإدارات الحكومية والمدارس والجامعات والمشاريع الخاصة، المعني بقبول أو توظيف أو التعاقد مع جماعات الأقليات. وهناك التعليمات الإحصائية رقم ١٥ لمكتب الإدارة والميزانية الأمريكي (OMB)، التي تعرِّف الفئات الإثنية والعرقية بصيغ وإحصائيات فيدرالية، والمكتب الأمريكي للإحصاء، الذي يجمع المعلومات

على أسس إثنية وعرقية. وهذان كلاهما أصبحا هدفاً لنشاطات جماعات الضغط بغاية تعزيز المنظمة الإثنية والعرقية لصالح منح إمكانية الوصول إلى المطالبة بدعم برنامج تمكين النساء والأقليات. وهناك مدارس ملزمة بأن تستخدم كتباً مدرسية وتنفذ مناهج في توازن إثني وعرقي دقيق؛ وجامعات ملزمة بتطبيق برامج قبول متوازنة إثنياً وعرقياً من أجل الطلاب وبرامج تعيين لهيئاتها التدريسية، كما أنها مطالبة بتقديم دراسة خاصة وبرامج بحث تتناول موضوع الأقليات. وما له أهمية حاسمة هو المحاكم المكلفة بصيانة الحقوق الدستورية، والتي تشكل بالتالي ساحة صراع هامة للمطالبة بحقوق الأقليات وتنفيذها. أما اللجان التي أسست لإيجاد حلول للصراعات فهي لا تقوم فقط بجمع الخبراء حول قضية معينة، بل تقدم أيضاً، وإلى حد بارز، مساحة للنشاطات الإثنية والعرقية. وتعتبر مناطق الاقتراع بدورها أهدافاً للصراعات على إعادة التنظيم بحيث تصبح الأقليات أكثريات؛ والنتيجة هي عدد متزايد من المقاطعات الصغيرة ذات الوضع الواحد التي تقدم نواباً مسؤولين عن المكونات العرقية والإثنية (جوبكي ١٩٩٩: ٢٢ – ٦١، ١٤٧ – ٨٥).

وبالمقارنة مع دول الرفاه الأوروبية، تتميز شبكة الفاعلين العاملين في مجال سياسات الدمج بتعدد كبير في المستويات والميادين والمشاركين بحيث يصبح الدمج ساحة معركة متعددة المستويات والحقول لتحسين الحقوق والمصالح. والتي تستحضر دائماً سياسات الزبائن للضغط من أجل مصالح خاصة، وسياسات المقاولات أيضاً التي تحشد الأشخاص لجمع المال والأصوات، إضافة إلى الاحتكام إلى الجمهور ككل لدى تعزيز قضية المرء من زاوية الفرص المتساوية للجميع. إن برنامج تمكين النساء والأقليات لعام ١٩٦٥ طُرح في الأصل لكي يضع حداً لعدم المساواة المتوارثة تاريخياً بالنسبة للسود. لكنه أصبح لاحقاً، في سياق العملية، أداة أساسية لكل أقلية تطمح إلى تحسين فرص إنجازاتها. وفي صيغته المبالغ بها اتضح أنه أصبح وسيلة لتخصيص حقوق للجماعات على حساب المساواة في الفرص الفردية. فالبرنامج، في الواقع، عزز بصورة فعلية فرص الأعضاء الناشطين والقادرين على حساب الأقل قوة والأقل نشاطاً، الذين

أصبحوا مهمشين على تخوم الجماعات، ليشكلوا فئة من الناس غائبة عن قائمة الكفاح من أجل المساواة العرقية، وأصبحوا بالتالي يفتقرون إلى أي تنظيم أو حضور فعال في ساحة المعركة السياسية. لقد أسهم التأطير الإثني لخطاب اللامساواة في تهميش الضعفاء والفقراء، لأن الاهتمام العام انصرف بعيداً عن اللامساواة من زاوية التصنيف الطبقي الاجتماعي لصالح اللامساواة بالمعنى الإثني. وعلى هذا الأساس، ومنذ منتصف السبعينيات، تفاقمت التفاوتات الطبقية وازداد عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر (بهر ١٩٩٨: ١٧٦ – ٨٢). وقد كان التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة دائماً أعلى مما هو عليه في دول الرفاه الأوروبية. وفي السنوات الأخيرة، ازداد التفاوت أيضاً في الدول ذات الأسواق والعلاقات الصناعية غير المنظمة، لا سيما في بريطانيا، لكنه لم يصل إلى المستوى الذي بلغه في الولايات المتحدة الأمريكية. فالتركيز على اللامساواة العرقية ليس سوى قوة إضافية تنضم إلى قوى السوق الأقل تقييداً في الولايات المتحدة مقارنةً بدول الرفاه الأوروبية.

إن القواعد المؤسساتية الأساسية الموجهة للدمج هي المساواة في الفرص والإنصاف في المنافسة على فرص تحقيق الإنجازات. ويتطلب تأطير الوضع هذا تفويضاً فردياً أو تنظيماً قوياً لجماعة المصالح، مع سياسات زبائن فعالة ونشاطات الجماعات الضاغطة إضافة إلى سياسات المقاولين لحشد الدعم. وأصحاب المهن الأهم في هذه المعركة من المنافسة على الإنجازات هم المحامون وأنصار جماعات الضغط والمقاولون السياسيون. ووظيفة المحامين هي الاستفادة من أي وسيلة بغية تعميق الحقوق الفردية، ووظيفة جماعات الضغط هي فتح كل باب سياسي مهم من أجل الوصول إلى مدخل إلى صناعة القرار السياسي، ووظيفة المقاولين السياسيين هي النظر إلى الدمج بوصفه ميداناً لحشد الدعم العام والخاص من أجل تعزيز إمكانية وصول جماعة بعينها إلى منجزات السوق. وفكرة الشرعنة القائمة خلف نموذج الدمج هذا هي فكرة المجتمع الليبرالي ذي الأبواب المشرعة لكل شخص، والذي ينبغي أن يضمن لكل فرد فرصاً متساوية لتحقيق الإنجازات الفردية.

والبارز على نحو خاص هو حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم أنموذجاً للدمج الاجتماعي يقرن الاستيعاب الخارجي باحتواء داخلي محدود – أي، لا مساواة داخلية أكبر في تحقيق الإنجازات بشكل متميز بالمقارنة مع دول الرفاه الأوروبية، التي قرنت الدمج الداخلي القوي بمساواة أكثر واقعية بكثير مع إقصاء خارجي (فيست ١٩٩٦). لقد أرست الولايات المتحدة عن طريق الهجرة أسس روابط متخطية للحدود القومية أكثر بشكل ملحوظ من أي بلد آخر في العالم. فالأمة باختصار تمثل العالم بأسره، وهي بالتالي الأمة الجديدة بامتياز، والتي تقرن الوحدة الوطنية بالروابط المتخطية لحدود القومية بطريقة نموذجية. ولكن بالنسبة للمستقبل المنظور، سيبقى هذا النوع من الربط بين القومية وتخطي الحدود القومية فريداً ولن يتكرر في نسخة طبق الأصل في البلدان الأخرى. فدول الرفاه الأوروبية ستظل تتشكل على أيدي أغلبية سكانها الأصليين، بوجود أقليات مهاجرة تبلغ ١٠% أو أكثر قليلاً. وهذا ما يتيح استمرارية ما لبرنامج الإقصاء الخارجي والدمج الداخلي القوي. ومع ذلك، يفرض الاندماج الأوروبي والعولمة والهجرة ضغوطاً من أجل التغيير باتجاه استيعاب خارجي أكبر، ينطوي على تمايز داخلي وتفاوت أكبر، أي دمج داخلي أضعف قليلاً.

الاندماج في العالم

إذا ما نظرنا إلى اندماج المجتمع الأمريكي العابر للحدود القومية في شبكات من التعاون الدولي، نرى أنموذج دمج مماثل في حالة تقدم. فهناك، أولاً، الإيمان القوي بأن التجارة الحرة ستحسن فرص كل شخص في العالم، بحيث أن التعاملات الاقتصادية ستكون المركبة الأساسية للاندماج المتخطي للحدود القومية. ومن هذا المنظور، ليس ثمة أي حاجة لأي شيء من قبيل الحكومة ما فوق القومية، سواء لرابطة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (NAFTA) أو للعالم بأسره. ومن وجهة نظر الفلسفة الاقتصادية المحافظة الجديدة، هناك ببساطة حاجة إلى الأداء السلس لمؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) وحلف الناتو ومجلس الأمن الدولي والـOECD أو

شبكة تنسيق السبعة الكبار (G7)، وهذه تكفي لتنظيم التكامل على امتداد العالم، وهو اندماج يتبع أيضاً نموذج إنجازات السوق.

أما شبكة الفاعلين المنخرطين في عملية الاندماج هذه فهي تعددية بصورة نموذجية، وتشمل ليس الرئيس فحسب بل المجلسين التشريعيين كليهما، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية الساعية إلى التأثير في العملية؛ ويتمتع الجمهور بأهمية أكبر، وبفضل مرسوم حرية المعلومات، يحظى أيضاً بإمكانية الوصول إلى صنع القرار في الشؤون الخارجية بصورة أفضل مما هو الحال في أي بلد آخر، الأمر الذي غالباً ما يجعل من السياسة الخارجية الأمريكية أمراً يصعب التنبؤ به. فالقاعدة المؤسساتية الأساسية هي المساواة الداخلية والخارجية في الفرص والإنصاف في المنافسة على الإنجازات. وهذا ما يمكن أن يكون فرصة للجماعات المحرومة حتى الآن، لكنه أيضاً قد يعزز مصالح الجماعات المستقلة المنظمة تنظيماً تاماً، ملحقاً الأذى بأناس مهمشين بطريقة أو بأخرى، وأصحاب المهن الأكثر فاعلية في هذا المجال من المنافسة على الشؤون الخارجية هم، مرة أخرى، المحامون وجماعات الضغط والمقاولون السياسيون الذين يدعمون مصالح زبائنهم. ومن وراء نموذج الاندماج العابر للقوميات هذا، يمكننا مرة أخرى أن نميز صورة مجتمع عالمي ليبرالي يقدم فكرة الشرعنة، التي توفر لكل شخص فرصته أو فرصتها في تحقيق إنجاز ما.

الفصل الرابع

ثانيا: أمة منبثقة من الموروث الثقافي والعرقي

كيف يتصور الألمان أنفسهم، وما هو فهمهم للأمة والمواطنة، وكيف يقيمون العلاقات مع الناس الآخرين، وكيف ينظرون إلى دورهم في الاتحاد الأوروبي وكيف يفهمهم الآخرون؟ هذه هي الأسئلة التي تخطر في البال حين نريد أن نعرف ما الذي يشكل الأمة الألمانية وهويتها المحددة: وسوف أتعامل معها في ست خطوات. أولاً، سأنظر في تشكيل فكرة الأمة الألمانية والهوية الألمانية في مسار العملية التاريخية منذ مرحلة التنوير الألماني، التي بدأت في سبعينيات القرن الثامن عشر، إلى تأسيس دولة الأمة عام ١٨٧١ حتى التشكيل اللاحق لهذه الفكرة عن طريق حكومة القيصر، وجمهورية فايمار ونظام النازية. بعدئذ سأنتقل إلى طرح السؤال المتعلق بالكيفية التي ارتبط بها الألمان بأمتهم وهويتهم بعد اندحار النظام النازي وبعد انقسامهم إلى دولتين. وسأعالج مسألة الكيفية التي تطورت بها وجهة النظر النازية الألمانية في عقود ما بعد الحرب من الخمسينيات إلى التسعينيات، وبعد ذلك، سنلقي نظرة على الكيفية التي تغيرت بها قيم الألمان والتزامهم بالديمقراطية في عقود ما بعد الحرب، وسيكون موضوع الخطة التالية هو علاقة الألمان بالمهاجرين إلى بلادهم. وسنعود، بعدئذ، إلى موقف الألمان من الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، سأبين كيف يعمل نموذج الدمج الألماني الثقافي والقانوني (بلسنر ١٩٥٩؛ دهرندورف ١٩٦٨/٧١؛ فهلر a,b ١٩٨٧؛ دويرنغ-منتيوفل ١٩٩٣؛ جيمس ١٩٨٩؛ دومونت ١٩٩١؛ بروبيكر ١٩٩٢؛ دان ١٩٩٣: ٥٠ — ٨٤؛ غيسن ١٩٩٣؛ كالشوير وليجفاي ١٩٩٤؛ فيهلر ١٩٩٥؛ بهر ١٩٩٨؛ رايجر ١٩٩٨؛ جويكي ١٩٩٩؛ روبيو- مارين ٢٠٠٠).

الجذور التاريخية

الوطنية

في الوقت الذي برزت فيه الدول القومية الأوروبية الغربية: إسبانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت ألمانيا ما تزال مقسمة إلى عدد كبير من الدول المستقلة. ولم تكن هناك مركزة للسلطة ولا مجموعة قوانين متماثلة لوحدة سياسية مقبولة على إقليم واسع تابع لدولة واحدة. وكان الناس رعايا لعاهل يمارس سلطة مطلقة على المنطقة التابعة لحكمه ويتصورون أنفسهم أعضاء في وحدات محلية ومناطقية وولايات، وليس بوصفهم أعضاء في وحدات أوسع نطاقاً من "ألمانيا" أو من "الألمان". أما الإمبراطورية المقدسة للأمة الألمانية التي قامت في العصور الوسطى واستمرت رسمياً حتى عام ١٨٠٦، بعد تثبيت دعائمها عام ١٦٤٨، فإنها لم تنفذ إلى سكان الدول المستقلة. لقد كانت أمة محصورة بالنخب التي كانت قادرة على التواصل عبر حدود الدول المستقلة (كونزي ١٩٦٣: ١٧ – ٣٦).

وقد كان مارتن لوثر بترجمته للكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية هو من أوجد لغة مشتركة للشعب الألماني تتخطى حدود لهجاتهم المحلية والمناطقية، وفي مواجهة اللغة اللاتينية السائدة كوسيلة لتواصل رجال الدين. إلا أن لوثر قسم الألمان بالمعنى الديني؛ وبقي التمزق الديني عقبة في وجه الوحدة الألمانية حتى إقامة أول دولة أمة ألمانيا عام ١٨٧١ (روفان ١٩٨٢: ٢٢٧ – ٤٠).

في القرنين السابع عشر والثامن عشر أرست فرنسا أسس سيطرة ثقافية وسياسية على القارة الأوروبية. وتغير هذا الوضع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فقد برزت نخبة من الكتاب ممن بدؤوا بالكلام عن قيمة اللغة الألمانية والثقافة الألمانية في مواجهة اللغة والثقافة الفرنسيتين اللتين كانتا آنئذ

سائدتين في بلاطات الملوك والأمراء الألمان، حيث الفرنسية هي لغة الأرستقراطية وثقافتها. وحسب أفكار التنوير الفرنسية كان الكتّاب الألمان يتوقون إلى تحرير لغتهم وثقافتهم ويطالبون بحقوق متساوية لأي ثقافة من الثقافات. فلكل لغة وكل ثقافة حسب زعمهم سماتها الخاصة وجمالياتها الخاصة، التي تستحق العناية والرعاية والحفظ لذاتها. وكان يوهان غوتفرايد هيردر أول من جادل على هذا النحو، مبجلاً وجهة النظر هذه في مجموعته أغاني فولكلورية، وفي مقالاته عن 'الشخصية والفن الألمانيين' (هيردر ١٨٩١b).

إن السعي من أجل اللغة الألمانية يجعل الوطنية فضيلة محورية. فالوطنية تقيم رابطة بين الناس عبر حدود الدول المستقلة. إنها تخلق شعوراً بالروح الجماعية بين الشعب الذي ما يزال ينتمي إلى دول مختلفة، وتوجد فرقاً بين الناس الذين لديهم لغة وثقافة مشتركة وأولئك الذين توحدهم لغات وثقافات أخرى. ولكن وطنية الكتّاب الألمان هذه لم تدرك بالمعنى الخاص الضيق للكلمة. فقد رفضت الاحتفاء البليد بالانتماء لألمانيا، كما رفضت غياب روابط ثقافة مشتركة في نزعة عالمية (كوزموبوليتانية) فارغة. فالكتاب أرادوا أن تكون نزعتهم الوطنية صلة وصل ثقافية وتنويرية بين الانتماء الأصيل لألمانيا ونزعة عالمية شاملة. فهي لم تكن تُفهم بوصفها رفضاً لهذه النزعة العالمية بل كجزء جوهري من مكوناتها. فكل لغة وكل ثقافة بالنسبة لهيردر قيمة بذاتها. وعناية المرء بلغته الخاصة وثقافته ينبغي أن تتناغم مع عدد كبير من اللغات والثقافات. فالنزعة العالمية الحقيقية لا تُخضع العالم لهيمنة ثقافة واحدة ولغة واحدة، بل تعترف بحق أي لغة أو ثقافة أخرى. وعلى هذا الأساس يحاجج مدافعاً عن عالم تعددي في لغاته وثقافاته (هيردر ١٨٩٢، ١٨٩١c, a).

وبسبب هذا الربط بين الوطنية والنزعة العالمية، لم يكن رسمُ خط فاصل بين الألمان والثقافة واللغة الفرنسية السائدة آنئذ ينطوي على معنى التعالي على الآخر. فقد كان، في المرحلة الأولى، خط دفاع لإعطاء اللغة والثقافة الألمانية حقها في التطور. وكان، في المرحلة الثانية، خط مقارنة. فعن طريق مقارنة الفنون والآداب واللغة الألمانية والفرنسية، كان بوسع المرء أن يفهم الجمال والفرادة

الشخصية لكل منهما على نحو أفضل. وقد فسر فيلهلم فون همبولدت وغوته المقارنة بين الأدب الألماني والفرنسي على هذا النحو. فمن وجهة نظرهما سيساهم الحوار المتنامي بين كتّاب اللغات المختلفة في زيادة المعرفة والإطلاع على الخصائص الفريدة للآداب القومية المختلفة. وستتمكن الأمم، من ناحية أولى، من كشف ماهية هويتها المحددة، كما سيؤدي بها الأمر، من ناحية ثانية، إلى التعلم من بعضها بعضاً. وستبرز من المقارنة والتعلم المتبادلين حضارة أوروبية شاملة. إلا أن هذه العملية ستؤدي، كما أدرك همبولدت، إلى المساهمة في فردانية مكتسبة وتمايز متبادل بين الأمم المختلفة. ففي خضم الحضارة الأوروبية الناشئة ستحاول الثقافات القومية المختلفة أن تستمر على قيد الحياة بوصفها ثقافات متميزة وستعكس تلك الخصائص التي جعلتها فريدة ومتميزة. وقد طور غوته فكرته عن الأدب العالمي في هذا السياق. وفي مسار عملية المقارنة والتقويم والتعليم المتبادل، سيكتشف كل أدب قومي مختلف الطريقَ إلى شخصيته وقوته الفريدة ويتعلم الاعتراف بقيمة الآداب القومية الأخرى بوصفها مقاييس للمقارنة والتقويم. وعلى هذا الأساس سيكون هناك إحساس بهوية المرء القومية، مقترناً بالإحساس بحضارة أوسع نطاقاً للأدب العالمي. فالهوية القومية لم توجد بذاتها ولذاتها، بل فقط من خلال ارتباطها بالروح العالمية، مع إحساس بالمواطنة العالمية (براترانك ١٨٧٦: همبولدت ١٩٠٤/١٩٦٨a: ٣٨٧ – ٩٩، ١٩٠٥/١٩٦٨b، ١٩٠٥/١٩٦٨c، ١٩٠٧/١٩٦٨d، غوته ١٩٥٢: ٢٦٩، ٢٦١ – ٤، ١٩٠٠: ٣٤٤: شريعبف ١٩٦٨: أويسترلي ١٩٩١). وعلى نحو مستقل عن هذا الربط لفكرة الأمة الألمانية بالنزعة العالمية، يتوجب علينا أن نميز هنا الأفكار الأوروبية الغربية عن الأمة كما تطورت في إسبانيا وبريطانيا وفرنسا. فهنا كان الخط الفاصل خطاً سياسياً. وقد برزت الأمم الإسبانية والبريطانية والفرنسية في مسار عملية بناء الدولة بوصفها فكرة للناس الذين شكلوا سكان الدول الأكبر التي ضمت شعوباً مختلفة، ذوي لغات وثقافات متعددة، كانت فيما سبق تنتمي إلى وحدات سياسية مختلفة أصغر حجماً. وكانت تلك الأمم من إبداعات بناة الدولة الذين أرسوا أسس روح جمعية متنامية بين أناس مختلفين ثقافياً عن طريق إخضاعهم إلى حكم سياسي وإداري

وقانوني واحد وإلى نظام تربوي واحد. وقد جاء التجانس الثقافي في أعقاب مركزة سياسية عن طريق الاستعمار الداخلي في سياق جعل لغة واحدة هي اللغة السائدة، المستخدمة في المدارس وفي إدارة البلاد. وأسهم انخراط الناس في شؤون الحرب الخارجية في تقوية الروابط الداخلية وتماهي الشعب في وحدة سياسية أكبر. والشيء نفسه ينطبق على دمقرطة الحكم السياسي الذي كان في بدايته مرتبطاً بانخراط الناس المتزايد في شؤون الحرب. وكلما كان التماهي قائماً بصورة أكبر على الحكم الديمقراطي كانت صحة محاججة فوستيل دي كولانج (١٨٧٠) تزداد لصالح ألزاس- لورين فرنسية في مواجهة تبرير تيودور مومسين لصالح الجانب الألماني بمعنى اللغة والثقافة المشتركة (ألف ١٩٧٦: ٢٧ – ٤١). ويمكننا أن نردد مع إيرنست رينان (١٩٤٧/١٩٨٢: ٩٠٤) أن وجود أمة ما هو في الحقيقة استفتاء يوماً إثر يوم.

وفي تمايز صارخ عن فكرة الأمة السياسية هذه، شكل مفكرو التنوير الألمان فكرة ثقافية عن الأمة مختلفة تماماً. فالفكرة الألمانية عن الأمة، كما عبر عنها فريدريك ماينكه (١٩٠٧/١٩٦٢: ١٠)، كانت " الفكرة الثقافية "، تمييزاً لها عن " فكرة الدولة " الغربية (كوهن ١٩٦٢: ٣٠٩ – ٢١١٤، ٥٥٠ – ٣). ومعيار الانتماء إلى أمة الثقافة هو اللغة والثقافة المشتركة. أما معيار الانتماء إلى أمة الدولة فهو الخضوع لحكم سياسي واحد – بالمعنى الاستبدادي – أو للإرادة السياسية للحفاظ على حكم سياسي مشترك – بالمعنى الديمقراطي (بروبيكر ١٩٩٢: ٥٠ – ٧٢).

وبذلك يكون المفكرون الألمان قد اخترعوا أمة ألمانية تماماً قبل أن تُوجد دولة ألمانيا. وقدموا معياراً لماهية أمة امتدت عبر الحدود السياسية. وفي التنافس بين الدول الأوروبية على السيادة، أو على الأقل للحفاظ على مواقعها، التي احتدمت في القرن التاسع عشر، استُخدمت الفكرة الثقافية للأمة كأداة لشرعنة بناء دولة أمة ألمانية موحدة وفق حدود اللغة والثقافة. وبعد تأسيس دولة الأمة الألمانية أضحت أداة قانونية تجيز نبذ الناس الذين لا يلبون معيار اللغة والثقافة. وهذا ما كان بداية يدعى (الطريق الخاص) الألماني إلى الحداثة (بليسنر ١٩٥٩؛ براشر ١٩٨٢؛ شولتز ١٩٨٥؛ غرينبغ ١٩٨٦؛ مينش ١٩٨٦/١٩٩٣a: ٦٨٣ – ٨٤٦).

ويمكننا بالتالي أن نقول، إن شئنا، إن الربط بين الوطنية والنزعة العالمية كان ربطاً متقلقلاً في القرن الثامن عشر، حتى ويمكننا أن نقرأ، إذا جاز التعبير، شيئاً من النزعة القومية العدوانية الناشئة عام ١٧٨٩، وبصورة خاصة في أجزاء من الأدب الذي يمجد اللغة والثقافة الألمانية، مع تعبئة الحشود ضد غزو نابليون للأراضي الألمانية، (بليتز ٢٠٠٠). لكننا كلما أوغلنا في ذلك، ازداد تغاضينا عن الفرق الرئيسي بين وطنية القرن الثامن عشر وقومية القرن التاسع عشر.

إن الظروف التاريخية التي أخذت فكرة الأمة الألمانية شكلها فيها يمكن التعرف عليها ببساطة. ففي حين كان بُناة أفكار الأمة الإسبانية والبريطانية والفرنسية رجال دولة، كان بناة فكرة الأمة الألمانية أدباء وكتاب أرادوا المطالبة بحقوق متساوية للغتهم الخاصة في المنافسة مع الفرنسية التي كانت سائدة آنئذ. وكانوا رأس حربة برجوازية مثقفة تنمو عددياً بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر، حين كانت كل إمارة مستبدة في الدول المستقلة تمد إداراتها لتضمن حكمها عن طريق النفاذ إلى كامل الدولة ذات الموظفين المدنيين الموالين لها. وكان من المفترض أن يُثقف هؤلاء الموظفون المدنيون في معاهد تربوية تتحكم بها الدولة، لا سيما الجامعات، التي فاقت الجامعات الفرنسية والبريطانية عدداً. ولأن هذه البرجوازية المثقفة النامية كانت مضطرة للتنقل جغرافياً، فلم تحظ إلا بروابط واهية مع البرجوازية المحلية الصغيرة المؤلفة من الحرفيين وصغار التجار.

وثمة أيضاً طبقة برجوازية أقل تجذّراً على الصعيد المحلي تشكلت من المهاجرين الذين تم قبولهم بعد حرب الثلاثين عاماً التي أزاحت سكان أجزاء واسعة من الدول الألمانية. ونذكر منهم، بشكل خاص، الهوغونوتيين الفرنسيين، الذين فروا من الاضطهاد، ليجدوا مكاناً جديداً للعيش في المدن الألمانية. وقد أسهم المهاجرون على نحو بارز في التأسيس لبرجوازية جديدة من كبار التجار والصيارفة والمصنعين. وغالباً ما كانوا يعيشون على الامتيازات التي تمنحهم إياها الإمارة، وكانوا يخضعون لنظم قانونية خاصة ويُعفون من الضرائب والخدمة العسكرية. وقد اقترن هذا الفصل القانوني بفصل اجتماعي. وبذلك كانت البرجوازية مقسمة إلى برجوازية صغيرة من الحرفيين وصغار التجار، وبرجوازية

رجال الأعمال والصيارفة والمصنعين الموسرة، وبرجوازية الموظفين المدنيين المثقفة من المعلمين والأساتذة والكهنة والمحامين والأطباء. وكان الأدباء جزءاً من النخبة المثقفة، ولو أن بعضهم كانوا موظفين مدنيين، ومعلمين وأساتذة، في حين عاش البعض الآخر من كتاباتهم، أو من التعليم في البيوت الخاصة، أو كانوا يتلقون مساعدات من عرابين شخصيين.

بدأت البرجوازية المثقفة بلعب دور رائد. فهي بخلاف مجموعتي البرجوازية الأخريين، كانت أقرب إلى سلطة الأمراء الحاكمين، وكانت، بالمقارنة مع الأرستقراطية، أكثر انفتاحاً على التغيرات المتأتية من التنوير ومن الثورتين الصناعية والديمقراطية. وعلى هذا الأساس أصبحت النخبة التحديثية الأولى في الدول الألمانية. وما أصبح يُعرف بـ "الاستبدادية المتنورة"، مع إصلاحاتها التربوية والقانونية، كان من صنيع تلك البرجوازية المثقفة. ولأنها لم تكن مرتبطة ببرجوازية الحرفيين ورجال الأعمال والمصنعين - كما كانت الحال بصورة أكبر في بريطانيا وفرنسا - ولأنها كانت في السلك المخلص بولائه للأمراء الحاكمين، فإن النخبة المثقفة الألمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم تقم بقيادة حركة واسعة باتجاه التوحيد السياسي والثورة الديمقراطية. وكانت، بخلاف ذلك، منشغلة بإصلاح الدول الاستبدادية عن طريق إنشاء مدونات قانونية - أبرزها القانون العام للبلاد البروسية العائد لعام ١٧٩٤ - وتأسيس معاهد تربوية. وفيما وراء ذلك، كانت منخرطة في الحركة التي أنشأت فكرة أمة الثقافة الألمانية بقيادة الكتاب الذين كافحوا من أجل احترام لغتهم الخاصة. وقد برزت روابط جديدة: نواد للاهتمام بالروح الوطنية والتعليم والثقافة والأدب. وبين عامي ١٧٨٠ و ١٨٠٠ تم إيجاد ٢٧٠ جمعية للقراءة. وقد أرست هذه الروابط أسس صلات بين المثقفين المتنقلين وسمحت بانتشار الأدب مع رسالته، لا سيما رسالته الوطنية (قيصر ١٩٦١؛ إنغلسنغ ١٩٧٤؛ هفركورن ١٩٧٤؛ نيبردي 1976b؛ دان ١٩٨١؛ بريفنيتز ١٩٨١؛ فيلكه ١٩٨١؛ فان دولمين ١٩٨٦؛ لبسيوس ١٩٨٧؛ روشميير ١٩٨٧؛ شميت - ساسه ١٩٨٧؛ فرهاوس ١٩٨٧؛ هوفس ١٩٨٨: ٣٠ - ٥٤؛ تنبروك ١٩٨٩؛ فيهلر ١٩٨٩؛ فويسلر ١٩٨٩؛ غيسن وجونكه ١٩٩١؛ غيسن ١٩٩٢: ١٠٢ - ٢٩).

بعد التشكيل الأولي لفكرة الأمة الألمانية بواسطة حركة كتاب التنوير والكلاسيكية الجديدة الألمان من هيردر إلى همبولدت وغوته، تشكلت تلك الفكرة تشكلاً إضافياً عن طريق الحركات التي جاءت لاحقاً في ظل ظروف تاريخية مختلفة. تلتها الحركة الرومانسية حوالي نهاية القرن الثامن عشر وصولاً إلى بداية القرن التاسع عشر (كلوكهوهن ١٩٥٨). أما فريدريك فون شليجل (١٩٧٢؛ ١٩٨٤: ٤١١ – ٧٢٨) ونوفاليس (١٩٨٣) فكانا الناطقين باسم الحركة الرومانسية وأضفيا على فكرة الأمة الألمانية بعداً جمالياً. فهما لم يكتفيا بإجراء مقارنة بين الثقافة الفرنسية والألمانية، بل أيضاً شرعا ينظران إلى الثقافة الألمانية بوصفها حاملاً للحقيقة والأخلاق والجمال، بينما باتت الثقافة الفرنسية رمزاً للسطحية والزيف والفسق والرياء والأعمال التجارية والنرجسية.

غدا الألمان مدخلاً لما سمي التسامي الذي لا يمكن فهمه إلا حين يكون المرء متنوراً ويتمتع بسوية أعلى من الإدراك والفهم والشعور. إنه المرء الذي التفت إلى دخيلته فأدرك في ذاته العالم كله واتحد به. وفي مسار هذه العملية بينت الثقافة الألمانية الطريق إلى ثقافة أوروبية بل وعالمية شاملة. وحلم نوفاليس بعودة العقيدة الخلاصية المسيحية التي ستتكامل فيها الثقافات القومية. أما شليجل فتمنى في وجهة نظر أولى دمج الدول القومية في جمهورية عالمية؛ وفي وجهة نظر ثانية تطلع إلى خضوعها للحكم العالمي لإمبراطورية ستقدم لها الثقافة الألمانية الأسس الروحية. فالثقافة الألمانية ستكون مستعدة لذلك الدور أكثر من التوسع الثقافي الفرنسي الذي ساد إبان الحكم الإمبراطوري لنابليون، وكان حافزه الأساسي المصلحة المتأتية عن تأسيس السيطرة الفرنسية بواسطة سياسة القوة. وعلى نحو متمايز عن تلك السيطرة القائمة على السياسة، يُفترض بالثقافة الألمانية أن تقدم الأسس لحكم روحي عالمي. وستكون العقيدة الخلاصية للروح الألمانية بمثابة عربة لتأسيس إمبراطورية تتخطى حدود الاستقلالية الضيقة للدول الأمم. وكنموذج على ذلك، شكل النظام الروحاني، وليس السياسي، خدمة للثقافة الهلنستية في تمايزها عن الإمبراطورية الرومانية القائمة على الأساس السياسي.

هنا يمكننا أن نرى كيف مضى التخندق السياسي بالرومانسيين الألمان بعيداً عن برنامج غوته وهمبولدت حول إيجاد حضارة أوروبية وحتى حالة مواطنة عالمية من خلال التواصل عبر الثقافات مروراً بالنضال ضد الحكم الفرنسي على البلدان الألمانية. فالمتحمسون الوطنيون لثورة عام ١٧٨٩، الذين توقعوا مجالاً أوسع للوطنية في كل مكان، خاب أملهم في النهاية، وتحولوا إلى الكفاح ضد الخضوع للحكم الأجنبي. وبعد تأسيس الحكم النابليوني في البلدان الألمانية أصبحت الحركة الرومانسية منخرطة في الحرب لتحرير تلك البلدان. وفي شتاء عام ١٨٠٧/١٨٠٨ ألقى الفيلسوف يوهان غوتليب فيخته (١٨٠٧/١٩٥٥) خطبه الشهيرة للأمة الألمانية التي مجّد فيها الأمة بوصفها تجسيداً للأزلي والمقدس في العالم تمييزاً لها عن الوجود المحدود تاريخيا لأي دولة على حدة. أما إرنست موريتس أرندت (١٨٠٢/١٩٤٠) فقد وعظ بكراهية الفرنسيين كما لو أنها عقيدة دينية. ونهض أرندت وفريدريك لودفيغ يان (١٨١٠) بأعباء إقحام الفكرة الرومانسية عن الأمة في أذهان الناس. فقد أدى أرندت دور القائد الروحي لجمعيات الكورال، ويان دور المؤسس للنوادي الرياضية الجديدة. ومنذ عام ١٨٠٨ فصاعداً انشغل الرومانسيون بكتابتهم، أو انشغلوا كما لو أنهم جنود في سلك المتطوعين في الحرب ضد نابليون. أما روكرت وشليجل وأيشندورف وأرندت وغوريس وأرنيم فقد أسهموا في الأغاني والمقالات. ومات تيودور كورنر وهو عضو في أحد فيالق المتطوعين (سنايدر ١٩٥٢/١٩٦٩: ٢١ – ٧٤؛ برايتز ١٩٥٧؛ زيمير ١٩٧١؛ هوفمان-أكستهيلم ١٩٧٣؛ برنشفيغ ١٩٧٥؛ موسي ١٩٧٥/١٩٩١: ١٢٧ – ٦٠؛ دودينغ ١٩٨٤؛ غيسن ١٩٩٣: ١٢٠ – ٦٢؛ بهر ١٩٩٨: ٢٦٩ – ٧٩).

ليبرالية ما قبل آذار

تميزت الفترة التي أعقبت الحرب ضد نابليون بالنمو الهائل للروابط الطوعية، التي مضت تماماً إلى ما وراء جمعيات القراءة للبرجوازية المثقفة العائدة لأواخر القرن الثامن عشر وأشركت طيفاً أوسع من البرجوازية. فقد أصبحت جمعيات الكورال والنوادي الرياضية روابط أساسية للحياة المدنية. أما

بالنسبة للطلاب، فقد لعب سلك الطلبة دوراً هاماً في تنظيم الحياة اليومية والتعليم خارج إطار المناهج الأكاديمية الرسمية. وأصبح الاحتفال بالأعياد والمهرجانات وسيلة أساسية لتوحيد الناس بشكل يتجاوز نطاق الجماعات المحلية، وإيقاظ وتعزيز شعورهم بالروح الجمعية والأمة الألمانية. وكان الاحتفال بمهرجانات شعبية كهذه يجري بأعداد متزايدة. وقد بقي اثنان منها أكثر رسوخاً في الذاكرة: المهرجانات القوية للمنظمات الطلابية عام ١٨١٧ ومهرجان الهامبتشر عام ١٨٣٢. وكانت المهرجانات تهدف إلى تجديد الوحدة القومية التي شعر بها الناس خلال الحرب ضد نابليون وعند التغلب على انقسام ألمانيا إلى عدد من الإمارات المستقلة – ٤٢ ولاية مرتبطة معاً ارتباطاً فضفاضاً في الكونفدرالية الألمانية – وفقاً لقرارات عام ١٨١٥ بتوجيه من مترنيخ، رجل الدولة النمساوي. وكان الهامبتشر متأثراً بثورة تموز الفرنسية لعام ١٨٣٠ وميالاً باتجاه التوحيد القومي في دولة ديمقراطية (موسي ١٩٧٥/١٩٩١: ٧١ – ٩٩؛ دودينغ وآخرون ١٩٨٨).

وكان هناك أيضاً عنصر اقتصادي في حركة الوحدة القومية. فبوجود حواجز التعرفة الجمركية بين الدول التي تحول دون تطور الصناعة والتجارة، وامتلاء البلاد بالمنتجات البريطانية، كان فريدريك لِست هو من أوجد مؤسسة السوق القومية الموحدة عن طريق توحيد التعرفة التي كانت بحد ذاتها تحت حماية التعرفة الجمركية في مواجهة المنافسين الأجانب. وقد أدت مساعي لِست في نهاية المطاف إلى تأسيس جمعية التعرفة الألمانية في العام ١٨٣٤. وكان عمله النظري الرئيسي هو المنظومة القومية للاقتصاد السياسي (١٨٤١/١٩٥٠)، حيث يدافع عن تشكيل اقتصاد موحد قومياً ينبغي أن يكون محمياً من المنافسين الأجانب لكي ينمو إلى مستوى يكون فيه قوياً بما فيه الكفاية للتنافس مع الاقتصاديات الأكثر تقدماً، لا سيما الاقتصاد البريطاني الذي كان سائداً في تلك الأيام. وعند ذلك المستوى فقط، يكون الاقتصاد الألماني جاهزاً للتجارة الحرة عبر حدوده. ولكي يصل إلى مستوى كهذا، ينبغي أن يكون الاقتصاد القومي متقدماً من خلال التوحيد (سنايدر ١٩٥٢/١٩٦٩: ٧٥ – ١٠٠).

إن الفترة الفاصلة ما بين ثورتي تموز ١٨٣٠ وآذار ١٨٤٨ في فرنسا تسمى فترة " ما قبل آذار ". وكانت مرتبطة بتنامي الحركة باتجاه تأسيس دولة أمة ألمانية ديمقراطية. وكان هناك كُتّاب " ألمانيا الفتاة ". ومنهم كوتسكوف، لاوبيه، مندت وفاينبارغ، الذين اتخذوا من هنريش هاينه (١٧٩٧ – ١٨٥٦) ولودفيغ بيرنه (١٧٨٦ – ١٨٣٧) المثل الأعلى في أعمالهم. وكان كل من هاينه وبيرنه ناقداً رائداً للحالة القائمة في الولايات الألمانية تحت الحكم الاستبدادي. وقدم هاينه مساهمة دائمة للأدب الغنائي الألماني، كما أسهمت فطنة بيرنه وحيويته في صياغة أسلوب المقالة الخاصة بصورة دائمة. وكلاهما هاجر إلى باريس، بيرنه في العام ١٨٣٠، وهاينه في العام ١٨٣١. وقد ذهبا إلى هناك فراراً من الرقابة في الوطن وعملا كمراسلين للصحف والمجلات الألمانية. وكان بيرنه معروف بشكل أفضل من هاينه في زمنهما، بينما كان لهاينه تأثير أكثر ديمومة على الأدب الألماني، ولم يكن أي منهما يحب الآخر. فبيرنه كان مناظراً عدوانياً إلى حد ما تجاه هاينه، أما هاينه فقد نشر كتيباً عن بيرنه بعد وفاته. ولقد انشغل أدباء ما قبل آذار الألمان الشبان في الكفاح ضد إحياء الحكم الاستبدادي، فاضطروا إلى الهجرة ذهاباً وإياباً بسبب رقابة الدولة التي هاجموها واضطهادها لهم، وعاشوا حياة بوهيمية، وحاولوا إيقاظ ألمانيا " حقيقية " ذات دولة ليبرالية وديمقراطية قابعة تحت سطح الحكم الفاشستي وامتثالية البرجوازية وخضوعها لذلك الحكم. (هرماند ١٩٦٧؛ كوبمان ١٩٧٠؛ إسترمان ١٩٧٢؛ هوهندال ١٩٧٤؛ بوركاردت-دوسيه ١٩٧٩؛ بيرنه ١٩٨١؛ كيستر ١٩٨٤؛ بلومبي ١٩٨٥؛ كروسه وكورتلينلر ١٩٨٧؛ برانديس ١٩٩١؛ غيسن ١٩٩٣: ١٦٨ – ٧٧؛ جايشكي ١٩٩٥؛ هيرماند ١٩٩٨). وكان هناك أيضاً تلاميذ هيغل المدعوون باسم " الهيغليون الشباب " – الفلاسفة أمثال شتراوس، روجيه، إخترمير، فيشر، فاتكه، وبرونو وإدغار باور، فيورباخ، ستيرنر وهس الذين حاولوا أن يسحبوا نتائج المنظومة الفلسفية على الفعل السياسي. لقد أرادوا تحويل مذهبهم الفلسفي إلى حزب سياسي يتبنى الموقف الاستبدادي بغاية دمج انقسامات المجتمع في وحدة جديدة شاملة. وكان كارل ماركس مرتبطاً بالهيغليين

الشبان إلا أنه ابتعد عنهم حين انتقل إلى الشيوعية متأثراً بالاشتراكيين الفرنسيين (غيبسن ١٩٩٣: ١٧٤ – ٨٤؛ كيمتر ١٩٧٢؛ إسباخ ١٩٨٨).

إن تحول ماركس إلى الحركة الشيوعية يدل على أن جماهير المفقرين في الأرياف والمدن قد دخلوا في المشهد السياسي. وكانت لانتفاضة النساجين في سيليسيا عام ١٨٤٤ الحدث الأكثر درامية في سياق هذا التطور. وبالإضافة إلى ماركس وصديقه إنجلز، دافع هس وغرين وبيشنر عن الجماهير المفقرة (ماركس وإنجلز ١٨٤٨/١٩٥٩)، وشكلوا فكرة أمة ضمت إليها البروليتاريا قبل حدوث أي ثورة برجوازية في ألمانيا بزمن طويل. فهذه الثورة حصلت في آذار ١٨٤٨،وقد أسهم موقف الجماهير في اندلاعها. وفي غضون فترة قصيرة شكلت جماهير الناس البسطاء والطبقات المختلفة للبرجوازية حركة ديمقراطية وطنية شاملة من أجل دولة أمة ألمانية ديمقراطية في مواجهة دول الأمراء القمعية. لكن هذه الوحدة لم تدم طويلاً لأن الديمقراطيين الاشتراكيين والراديكاليين ظلوا أقلية صغيرة في البنية الفاعلة سياسياً. ففي برلمان فرانكفورت الوطني لم يكن ينتمي إلى اليسار الراديكالي من المندوبين سوى ٦% و١٢% لليسار المعتدل. وكانت الأغلبية الساحقة لليبراليين أو الليبراليين المحافظين في برنامجهم. وكانت السيطرة في البرلمان للموظفين المدنيين، والأساتذة والمحامين الذين يحاجون بوجه عام لصالح الملكية الدستورية. وكانت الأغلبية الليبرالية بقيادة هاينريك فون غاغرن الذي ترأس برلمان فرانكفورت، أما الأقلية الديمقراطية الراديكالية فكانت بقيادة فريدريك هيكر من بادن، يدعمه رفاقه شتروف ومرفيك وفلكر. ولم يكن الليبراليون راغبين بإحداث قطيعة الأمراء، بينما كان الراديكاليون يتطلعون للإطاحة بالملكيات القديمة وإعادة تنظيم المجتمع بشكل كامل. إلا أن تفكيك القوى الأساسية للثورة، وغياب القائد الكاريزمي لها، ووقائعها المبعثرة في طول البلاد وعرضها دون تمحور حول مركز واحد للثورة، وفصل برلمان فرانكفورت عن الفعل في الشوارع، كل ذلك أدى في النهاية إلى فشلها، بحيث كان الأمراء قادرين على استعادة حكمهم الاستبدادي. بيد أن الثورة لم تفشل بسبب غياب وحدة القوى الثورية فحسب، بل أيضاً لأن توازن نظام الدول الأوروبية الذي أوجده

مترنيخ عام ١٨١٥ كان سيتهار في حال قيام دولة أمة ألمانية موحدة. فقد كان من الممكن لبروسيا أن تثير صراعاً مع القوى الأوروبية، لا سيما روسيا، لو أنها أمسكت بزمام القيادة في تأسيس دولة أمة ألمانية (سنايدر ١٩٥٢/١٩٦٩: ١٠١ – ١٢٢؛ نيبردي ١٩٨٣: ٣٦٦ – ٤٠٢؛ ٥٩٥ – ٦٧٣؛ شتهرمر ١٩٨٣؛ فهلر ١٩٨٧: ٦٦٠ – ٧٨٤؛ هاشتمان ١٩٩٧؛ فريتاغ ١٩٩٨؛ هيرشهاوزن ١٩٩٨).

المدرسة التاريخية البروسية ودولة الأمة

في برلمان فرانكفورت كان هناك أيضاً انقسام بين مؤيدي ما كان يُسمى دولة الأمة الألمانية العظمى التي تشمل النمسا، ودولة الأمة الألمانية الأصغر بدون النمسا. وبعد أن فشلت الثورة، انتشرت فكرة الأمة الألمانية الأصغر على أيدي مجموعة جديدة من المثقفين، المؤرخين البروسيين، ومنهم كريستوف داهلمان (١٧٨٥ – ١٨٦٠)، ومكسيميليان فولفغانغ دنكر (١٨١١ – ٦٦) ويوهان كوستاف درويسن (١٨٠٨ – ٨٤)، الذين كانوا أعضاء في البرلمان الفرانكفورتي، وأيضاً هينريك فون سيبل (١٨١٧ – ٩٥)، ولودفيج هويسر (١٨١٨ – ٦٧)، وهنريك فون ترايتشكي (١٨٣٤ – ٩٦)، وكان الأستاذ الكبير في كتابة التاريخ في ذلك الوقت ليوبولد فون رانكه (١٧٩٥ – ١٨٨٦)، الذي كان يُدرس في جامعة برلين. فهو من أرسى أسس العمل في الأرشيفات بوصفه الشرط المسبق الذي لا غنى عنه للعمل في كتابة التاريخ، لكي يكتشف، حسب عبارته الشهيرة، (كيف حدث الأمر حقاً). وقد فصل رانكه عمل الكتابة التاريخية بشكل واضح عن الحدث السياسي، وهذه كانت بالضبط نقطة افتراقه عن أولئك المؤرخين الذين شكلوا المدرسة البروسية؛ وقد قدروا رانكه أحسن تقدير، لكنهم أرادوا أن يكتبوا عن التاريخ وأن يصنعوا التاريخ عن طريق تقديم النصح للأمراء ورجالات الدولة، وعن طريق تثقيف الناس. وقد علَّم بعضهم على الأقل لفترة من الزمان في الجامعات خارج بروسيا، إلا أنهم كانوا مع ذلك مدفوعين في المقام الأول بفكرة أن بروسيا هي التي يتوجب عليها إقامة دولة الأمة الألمانية الموحدة (انظر، مثلاً، درويس ١٨٥٥ – ٨٦؛ ترايتشكي ١٨٧٩ – ٩٤، المجلد الأول: ٢٤ – ٨٦؛ سيبل ١٨٨٩ – ٩٤؛ درويسن ١٩٧٧). فمن

وجهة نظرهم، كان احتواء النمسا بارتباطها بهنغاريا وبحكمها الإقليمي المتجاوز لحدود اللغة والثقافة الألمانيتين سيشكل مصدراً دائماً لعمليات التفكيك. وقد توقعوا أيضاً ما يكفي من الصراع بين بروسيا والنمسا لوضع دولة الأمة حديثة التأسيس، التي شملت الاثنتين معاً، دائماً تحت خطر الانفصال ثانيةً.

لم يكن المنظور السياسي للمؤرخين البروسيين داخلياً في تركيزه على مسائل الدقرطة، بل خارجياً. وكان السبب في ذلك هو المنافسة المتزايدة بين الدول الأوروبية الكبرى، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا. وفكرة الأمة لديهم لم تكن فكرة حركات مثقفي عصر التنوير الأوائل والرومانسيين والديمقراطيين، الباحثين عن وحدة ثقافية و/أو ديمقراطية، بل فكرة عززتها دولة قوية كي تجهزها لتنافس بدرجة من الحدة مع الدول الأوروبية الأخرى. وهذا ما وضعها ببساطة خارج نطاق تصورهم للعب دور الناطقين الثقافيين باسم التوحيد الداخلي للطبقات وباسم وحدة الحركة الليبرالية مع الحركات الاشتراكية والراديكالية.

وبسبب حدة المنافسة الخارجية تحول الليبراليون إلى النزعة القومية بمعنى تشكيل دولة أمة قوية يُفترض بها أن تحافظ على مصالح الأمة في مواجهة منافسيها. ولم يجد الاشتراكيون والديمقراطيون الراديكاليون منافساً داخلياً نداً لهم، لذا بحثوا عن التعاون الدولي بصورة أكبر. وبقيامهم بذلك ساهموا بزيادة راديكالية النزعة الليبرالية القومية، التي لم تعارض قمع حركة الاشتراكيين والديمقراطيين الراديكاليين على يد الدولة الفاشية.

إن ما دافع عنه المؤرخون البروسيون كان أمة دولة بالمعنى السلطوي – السياسي، والتي يفترض أن تكون قوية بما يكفي للبقاء في نظام الدول الأوروبية التنافسي. وهذا يعني أنها لم تكن أمة الثقافة التي أرادها المفكرون التنويريون والرومانسيون، ولا الجمهورية الديمقراطية لديمقراطيي ما قبل آذار الراديكاليين، ولا الأمة الديمقراطية بالمعنى الذي نادت به الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. لقد شرعنوا في أعمالهم وفي محاضراتهم ما حققه بسمارك بعد الحرب على فرنسا عام ١٨٧١ (سنايدر ١٩٥٢/١٩٦٩: ١٢٢ – ٥٢؛ ريسن ١٩٧١؛ إيغرز ١٩٧١: ١٢٠ –

٦٣: سايز ١٩٧١: شيهان ١٩٨٩: ٨٢٨ – ٥٢: هاردتفيغ ١٩٩٠: ١٠٢ – ٦٠: غيسن ١٩٩٢: ٢٠١ – ٢٩). إن بسمارك وحد الإمارات الألمانية الشمالية بعد الحرب على النمسا عام ١٨٦٦ في الكونفدرالية الألمانية الشمالية للعام ١٨٦٧ تحت قيادة بروسيا (بفلانزه ١٩٩٠). وأدت الحرب على فرنسا عام ١٨٧٠ و ١٨٧١ إلى تأسيس الإمبراطورية الألمانية التي ضمت أيضاً الدول الألمانية الجنوبية عام ١٨٧١؛ وتحويل الحرب الخارجية إلى عملية توحيد داخلي. فانحدار روسيا في كريميا (١٨٥٣ – ٥٦) على يد السلطات الغربية وانشغال تلك السلطات بالحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ – ٦٥) ساعدا بسمارك في تحقيق سياسته التوحيدية. وكان حليماً بما فيه الكفاية لأن يعلن بأن دولة الأمة الألمانية الجديدة كاملة جغرافياً، وأن ينتزع الثقة من خلال سياسته الخارجية التي أدت إلى اتفاقيات مع الدول المتنافسة. وحاول أن يُبقي الضغط الجماهيري الداخلي تحت السيطرة من خلال سياسات الرفاه التي انتهجها، والتي كانت مع ذلك مترافقة بقمع الحركة العمالية. على هذا الأساس، أصبحت الدولة قوة رئيسية في تعريف الأمة في ألمانيا أواخر القرن التاسع عشر أيضاً، كما كانت منذ بناء الدولة في فرنسا. وبهذا الخصوص، لا يكون الفرق بين أمة الدولة الفرنسية وأمة الثقافة الألمانية الراسخة ذا طابع عرقي حاد بالقدر الذي يجري فيه تناوله (انظر شيدر ١٩٦١؛ بروبيكر ١٩٩٢: ٢٢٠؛ تاكاكا ١٩٩٤).

لم يتابع خلفاء بسمارك لسوء الحظ سياساته في الحفاظ على التوازن الخارجي. فسياساتهم في زيادة التسلح والنزوع الاستعماري اللاحق، حفّز ردة فعل لبناء تحالفات محيطة بألمانيا، الأمر الذي أدى بدوره إلى الخوف الألماني من التطويق. وهذا ما أنتج بعد فترة وجيزة إستراتيجية الضربة الألمانية الأولى، "حركة دفاعية" في أذهانهم، لكنها أدت في آب ١٩١٤ مباشرة إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. فالسياسات الخارجية الألمانية بعد بسمارك كانت موجهة إلى التأسيس لقوة عالمية، قائمة على القدرة الاقتصادية والعسكرية. ولم تكن هذه السياسات موجهة باتجاه الحرب كهدف لها، لكنها أخذت الحرب في الحسبان بوصفها ممكنة. وبهذا الخصوص لم تكن السياسات الخارجية الألمانية قبل عام

١٩١٤ هي المسؤول الوحيد عن اندلاع الحرب العالمية الأولى، بل كانت جزئياً كذلك. وقد ثار المؤرخ الألماني فريتز فيشر جدلاً حامياً حول هذا الموضوع مع نشره لكتابه قبضة قوة الدولة العظمى (١٩٦١). ودخل النقاش الميدان العام من خلال الصحف الكبرى، وغيَّر الوعي التاريخي السائد في ألمانيا، الذي كان حتى ذلك الوقت معتمداً على نظرية التطويق التي تقلل إلى حد كبير من مسؤولية السياسات الخارجية الألمانية، ولكنها الآن مضطرة للاعتراف بدور أكبر لتلك السياسات ومسؤوليتها الرئيسية عن التسبب بالحرب العالمية الأولى (فيشر ١٩٦١، ١٩٦٩؛ هيللغروبر ١٩٧١؛ غايس ١٩٧٢؛ سيفوتك ١٩٧٣؛ موسيس ١٩٧٥؛ برغهاهن ١٩٨٠؛ بيغر ١٩٨٤).

كان عمل الأكاديميين في المجال التاريخي هو العودة بدولة الأمة الألمانية الجديدة إلى جذورها في التاريخ. فالماضي، وفقاً لما يعتقدون، ينبغي أن يُفسر من وجهة نظر الحاضر. وهذا ما كان يعني من وجهة نظر بناء الأمة أنه ينبغي فهم التاريخ بوصفه عملية أنتجت في نهاية المطاف دولة الأمة الألمانية. وقد وفر التاريخ الشرعيةَ التاريخية لدولة الأمة الألمانية بهذه الطريقة. وفي مسار عملية العودة بتاريخ دولة الأمة إلى جذورها التاريخية يساعد المؤرخون الأمة على أن توجد لنفسها، وتتعرف على هويتها الناضجة تاريخياً (غيسن ١٩٩٣: ٢١٣ – ١٧). وهذا التأسيس التاريخي لدولة الأمة الألمانية تم تصويره بشكل رمزي عن طريق بناء نصب تاريخية لكبار شخصيات التاريخ الألماني مرفقاً بخطابات المؤرخين التوضيحية. وأكثر الصروح إثارةً للإعجاب هو نصب أرمينيوس وهيرمان التذكاري قرب دتمولد (١٨٧٥)، الذي يخلد ذكرى اندحار الفيالق الرومانية على يد التيوتونيين عام ٩ ميلادية، ونصب نايدرفالد (١٨٨٣) المشرف على الراين وعلى رأسه جرمانيا وهي تتوج نفسها، ونصب كيفهيوزر (١٨٩٦) في موقع قلعة بربروسا في الهارتز، وكلها مكرسة للوحدة القومية (نيبردي ١٩٧٦a؛ موسيه ١٩٧٥/١٩٩١: ٤٧ – ٧٢؛ ماي ١٩٧٧).

ومنذ ذلك الوقت فصاعداً ثبت المؤرخون الألمان أنفسهم بوصفهم المجموعة الثقافية الرئيسية في صياغة الهوية الألمانية. وقد حافظوا على هذا الموقف حتى

الوقت الراهن. فهم يرون واجبهم في لفت الأنظار إلى الجذور التاريخية للأوضاع والمشاكل الراهنة. وهذا هو ما يتشاطرونه بطريقة أكثر تعميماً مع أسلافهم البروسيين، دون أن يكونوا مرغمين بالضرورة على شرعنة أي فعل من أفعال الدولة عن طريق التحليل التاريخي. فيما عدا ذلك، يساهمون في تشكيل الهوية، بمعنى أنهم يحللون أوضاع الحاضر بمصطلحات تاريخية بحيث تتمكن الأمة من إبقاء هويتها المشكَّلة تاريخياً ماثلة في الأذهان، وتتصرف بما ينسجم مع هذه الهوية أو، على الأقل، قطع الصلة بها بصورة واعية وتغيير هويتها.

مشكلو الهوية: الأدباء والموظفون المدنيون وملاك الأراضي والضباط وكبار الصناعيين

مع إقامة دولة الأمة الألمانية عن طريق الحرب في منظومة الدول الأوروبية المتنافسة، كان على البرجوازية أن تتشاطر دورها القيادي مع تلك القوى التي كانت قادرة على ضمان وضع دولة الأمة في تلك المنظومة: ملاك أراضي الأقاليم الشرقية البروسيين (الأرستقراطية البروسية)، وسلك الضباط البروسيين، والصناعيين الكبار. وهكذا تكون لدينا أربع مجموعات كبرى قامت دولة الأمة الجديدة على أساسها وشكلت هوية الأمة تماماً حتى القرن العشرين. وبسبب هيمنة هذه المجموعات وغلبتها لم تنمُ البرجوازية الصغيرة للحرفيين ورجال الأعمال الصغار بما يكفي للعب دور في المجتمع على أرضية الثقة بالنفس. والأمر نفسه يصح على الفلاحين الصغار، بينما اضطُر العمال للكفاح حتى الحرب العالمية الأولى ليتم قبولهم كمواطنين ذوي حقوق متساوية. (شارك الديمقراطيون الاجتماعيون في ميزانية الحكومة المخصصة للحرب في آب ١٩١٤ لكي يحققوا الاعتراف الكامل بهم). وهكذا تم تشكيل فكرة الأمة الألمانية والهوية الألمانية في الإمبراطورية عن طريق المجموعات الكبرى الأربع المعترف بها قانونياً.

يرجع نفوذ البرجوازية المثقفة إلى عصر التنوير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وما قدمته للهوية الألمانية هو فهم الأمة بوصفها وحدة ثقافية

ذات لغة مشتركة وموروث ثقافي مشترك. أما وسيلة إيجاد الإحساس المطابق للانتماء إلى القومية الألمانية فهي التربية بلغتها وثقافتها. فالتربية هي الفضيلة الأساسية لـ "أعضاء الطيبين" لتلك الأمة. ومن خلال الصراع مع المنافسين الفرنسيين والبريطانيين، حُولت فكرة الثقافة والتربية الألمانية إلى الادعاء بوجود شرعية أسمى وحقيقة أعمق في الثقافة الألمانية تميزها عن الحضارة الفرنسية والبريطانية. وتم الحط من قدر الثقافة الفرنسية باعتبارها آداب التشريفات التي يمارسها رجال الحاشية دون مضمون جوهري، والبريطانية باعتبارها الروح التجارية لتجار يسعون إلى جني المنافع. وبهذه الطريقة استخدمت أمة الثقافة بوصفها أداة لنبذ العناصر الأجنبية باعتبارها خطراً على الثقافة الألمانية الأسمى، بما في ذلك الناس الذين يمكن أن يقدموا عناصر أجنبية كهذه، وأصبحت أدلة لشرعنة الحملة الألمانية العنيفة على التفوق الفرنسي والبريطاني. كما أصبح التفريق بين الثقافة الألمانية والحضارة الفرنسية والبريطانية شائعاً جداً حتى القرن العشرين تماماً (إلياس ١٩٣٩/٧٦). (وعلى هذا الأساس ليس صدفة أن يشجع كاتب شهير مثل توماس مان هذا التفريق في كتابه " التأمل في الشؤون اللاسياسية ١٩١٨/٢٢ ".

إن إحدى السمات الثانوية للهوية الألمانية المتجذرة في البرجوازية المثقفة، بل المنتشرة بين كافة الطبقات البرجوازية، في سياق عملية تسفيه الهويات المنافسة، هي حب المؤانسة كما تم الاحتفال بها لأول مرة في جمعيات القراءة للبرجوازية المثقفة، وامتد بعدئذٍ إلى البرجوازية الأوسع عن طريق جمعيات الكورال والنوادي الرياضية. ومع حب المؤانسة في الاتحادات جاءت الحميمية التي كان يستمتع بها الناس حين يجلسون معاً لاحتساء البيرة أو الخمر ويغنون أغانيهم الفلكلورية. أما الحركة الرومانسية فقد احتفت بحب الطبيعة، الأمر الذي بدا تافهاً تجاه حب الأرض الألمانية وجماليتها. والفضيلة الأخرى التي رعتها الحركة الرومانسية هي الإخلاص للحب والصداقة الأصيلين والعميقين تمييزاً لهما عن مجرد الزواج الشرعي والعواطف الفرنسية السطحية وقصيرة الأجل (رنغر ١٩٦٩؛ إنغلهاردت ١٩٨٦؛ كوكا ١٩٨٩؛ غلاسر ١٩٩٢).

أما فهم ملاك الأراضي (الأرستقراطيين) للأمة فكان إقليمياً في جوهره. فالأمة من وجهة نظرهم مرتبطة بصور حميمة بقطعة من الأرض، وهي بحاجة إلى مساحة لتأمين عيشها. وكانت المنافسة بين دول الأمة بالنسبة لهم هي منافسة على المساحة التي تدعيها كل أمة للحفاظ على وضعها في منظومة الدول. ورأوا هوية الأمة متجذرة في رقعة أرض مستخدمة بصورة مشتركة، وفضائل الألمان الطيبين في تجذرهم في تراب الوطن، والتزامهم بتقاليد الوطن، وحراثة أرضهم وحماية تلك الأرض من الغزاة. وكانت وجهة نظرهم عن العلاقة بين الأمة والأرض توسعية لجهة الحاجة إلى الأرض بغية تحسين الموقف التنافسي للأمة في الصراع بين الدول، وحمائية فيما يتعلق برعاية الأرض والدفاع عنها في وجه المنافسين. وفي توجهها إلى أرض الوطن اندمجت فكرة الأمة لدى ملاك الأرض مع الهيام الرومانسي المبكر بالطبيعة باعتبارها ذروة السمو الذي ينبغي على المرء أن ينغمس فيه من أجل التشبع التام به. وتحول الإعجاب الرومانسي بالطبيعة إلى حب للأراضي الألمانية حين أصبح هذا الإعجاب مبتذلاً بصورة متزايدة في مسار عملية الانتشار عبر المجتمع. وبهذه الطريقة أصبح التزام المرء بوطنه وحب الأرض الألمانية بما في ذلك حماية جماليتها عنصراً دائماً من عناصر الهوية الألمانية. كما أن صلتها بالتزام ملاك الأراضي البروسيين بالأرض كان يغذي صراع ألمانيا مع منافسيها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (بوهلي ١٩٦٧؛ برداهل ١٩٧٢؛ بوهلي ١٩٨٦).

أما مساهمة سلك الضباط فتكمن في فهم الأمة باعتبارها وحدة مستعدة للقتال ضد المنافسين الذين يُعرضون موقعها في نظام دولة الأمة للخطر. إنه السلك الحامل للنزعة القومية المحاربة، والأمة من وجهة نظره تقف معاً وتصبح هي نفسها في حالة حرب، والفضائل التي ينبغي أن يتحلى بها العضو الطيب في الأمة هي الفضائل التي يتحلى بها الجندي، كالشجاعة والإقدام والانضباط والانصياع لأوامر الأعلى مرتبة. وفي العنصرين الأخيرين اندمجت فضيلة الضابط مع انضباط وطاعة الموظف الحكومي المدرب تدريباً قانونياً (سنايدر ١٩٥٢/١٩٦٩: ٢٢٧ — ٥٤؛ رينغر ١٩٦٧؛ ريهل ١٩٦٧؛ كيتشن ١٩٦٨؛ إلياس ١٩٨٩: ٦١ — ١٥٨؛ ٢٧١ — ٣).

كان لكبار الصناعيين مدخل إلى مركز السلطة، وقد شاركوا في إعداد ألمانيا لصراعها مع منافسيها في منظومة الدول الأوروبية. فقد قادوا شركاتهم كما يقود الضباط فيالقهم في الحرب. وكانت الفضائل التي وهبوا حياتهم لها هي التخطيط الاستراتيجي، وتوجيه الناس للاهتمام بهدف أسمى، والإخلاص المطلق لذلك الهدف والمثابرة على تحقيقه. وكانت فكرتهم عن الأمة هي فكرة العمال المنهمكين بعملهم الممتثلين لقيادة رجال الدولة والصناعيين الكبار، الذين يوجهون سفينة الأمة في خضم عواصف المنافسة في اقتصاد عالمي متسع كانت فيه الدول هي الوحدات السياسية والاقتصادية الرئيسية. وقد شملت قائمتهم الأخلاقية فضائل القيادة والامتثال المتممة لبعضها بعضاً، والتخطيط الاستراتيجي والعمل الجاد. وأصبح الفولاذ والحديد رمزاً لثراء الصناعيين الكبار، ولقوة أسلحة الجيش، ولفضائل ضباط الجيش الألماني والجنود العاديين (بيهمي ١٩٦٦: كايلبلي ١٩٦٧: دهرندورف ١٩٦٨/ ١٩٧١: ٣٩ – ٥٥).

وسيكون من الخطأ بالتأكيد الافتراض بأن الشعب الألماني كان كله يعمل وفق سمات الهوية المتمثلة في التعليم، والحب والصداقة الحقيقيين، وحب المؤانسة، والحميمية العائلية، والشجاعة، والانضباط، والقيادة والطاعة المتكاملتين، والتخطيط الاستراتيجي، والعمل الجاد، والالتزام بالأرض وحب جمال البلاد الألمانية. لكن هذه المناقب أضحت سمات هوية ألمانية كما اعتبرتها الجماعات القائدة من المرتبة العليا، وتم نسبها إلى الهوية الألمانية في ردة فعل على منافسيها في منظومة الدول الأوروبية. ويعني هذا أن الفرنسيين أو البريطانيين أو الهولنديين أو الدانمركيين أو البولنديين اعتبروا هذه السمات المميزة عناصر للهوية الألمانية، بصرف النظر عن انسجام الفرد الألماني مع هذه السمات. أما السمات والمناقب المتجذرة في المجموعات من غير الجماعات القيادية عالية المراتب فلم تحظ بالاعتراف لا من الأخيرة داخل البلاد ولا من المراقب الأجنبي في الخارج. مهما يكن من أمر، فإن هناك بعض السمات الثانوية على الأقل الخاصة بالطبقات الأدنى نفوذاً، والتي لها صلة بهذا الجانب، من قبيل الدقة والكمال التقني في عمل الحرفي، وثبات العمال على عملهم، وتضامن

العمال، ومصداقية رجال الأعمال الصغار، والروح الإبداعية للمخترعين والفنانين، وسعة الاطلاع لدى العلماء والتحسين المتقن لدى الفنيين. وقد كانت فضائل هذه المجموعات المصنفة هي نفسها من صنع فضائل المجموعات القيادية، إلا أنها ساهمت بدورها في تشكيل الفضائل الأولية لمجموعات المرتبة القيادية. وبتخزينها في الذاكرة الجمعية وتكييفها اجتماعياً من جيل إلى جيل، أصبحت هذه الفضائل جزءاً من الهوية الألمانية طويلة الأجل.

من النزعة القومية إلى الاشتراكية القومية

ثمة قوى ثلاث كان لها تأثير في التطور اللاحق لفكرة الأمة الألمانية والهوية الألمانية بعد تأسيس دولة الأمة الألمانية عام ١٨٧١: المنافسة الدولية الحادة، والداروينية الاجتماعية، والثقافة الجماهيرية (إلى ١٩٩١).

ففي المقام الأول، كان هنالك حدة في المنافسة الاقتصادية والسياسية في منظومة الدول الأوروبية حوالي نهاية القرن التاسع عشر، والتي أسهمت بدورها في الصناعة الألمانية المتنامية وسياسة التسلح الألمانية والاستعمار في مرحلة لاحقة.

وكان هناك، ثانياً، نجاح نظرية النشوء والارتقاء الداروينية. فمع تزايد حدة المنافسة السياسية والاقتصادية، أدى شيوع نظرية داروين بين عامة الشعب إلى نقلها من نظرية في البيولوجيا إلى نظرية سياسية واجتماعية. وحسب وجهة النظر هذه، كانت المنافسة بين الدول القومية عملية اصطفاء طبيعي، الحياة فيها للأصلح والموت للأضعف. وفي التحولات ضيقة الأفق لنظرية النشوء الداروينية إلى داروينية اجتماعية، تم النظر إلى قوة الدول القومية في ذلك الصراع من أجل البقاء باعتبارها متجذرة في البنية البيولوجية للأمم.

وهكذا أصبح تعريف الأمة من وجهة نظر بيولوجية، وباعتبارها نوعاً بيولوجياً، عبارة عن جماعة بشرية ذات أصل مشترك ترتبط ببعضها بعضاً برابطة الدم، وتتصل في وجودها بالأرض التي أمدت النوع بأسباب الحياة. والآن كانت أمة الثقافة وأمة الدولة متجذرتين أصلاً في أمة الشعب. فالشعب لم يكن

يُفهم ببساطة على أنه مجموعة من الأشخاص بل بوصفه جماعة بشرية تشترك في رابطة الدم التي ينبغي اقتفاء أثر جذورها بالرجوع إلى أسلافها البيولوجيين. وكان البحث عن الألمان الأوائل تعبيراً عن هذا الفهم للأمة. وقد حظيت ملحمة القرن الثالث عشر الشعرية الأسطورية أغنية المحارب الألماني بأهمية قصوى في تزويد الأمة بأحد أساطير الأصل الألماني، كما كانت حلقة أصدقاء المحارب الألماني Siegfried لريتشارد فاغنر عملاً موسيقياً عظيماً. لكنها كانت أيضاً تعبيراً عن البحث عن جذور الأمة الألمانية. وفاغنر (١٩١٤) نفسه كان مفتوناً بأسطورة الأبطال الألمان، وقد أفصح علناً عن أفكار عرقية ومعادية للسامية (سنايدر ١٩٥٢/٦٩: ١٥٢ – ٧٩؛ موسه ١٩٧٥/٩١: ١٠٠ – ٢٦؛ بيكر ١٩٩٠: ٢٠ – ٢). من جهة أخرى كان متأثراً بفلسفة التاريخ العرقي للمؤلف الفرنسي جوزيف آرثر كونت دي غوبينو، التي زعمت أن الأعمال الثقافية العظيمة أنتجها شعب استفاد من دم العرق الأبيض، الذي مكَّن الشعب الألماني في نهاية المطاف من الإسهام بأكثر الأعمال سمواً. وقد توقع غوبينو أفول الثقافة الغربية، لأن العرق الأبيض من وجهة نظره أصبح أكثر اختلاطاً مع الأعراق الأخرى (غوبينو١٨٥٢/٥٥؛ بيكر ١٩٩٠: ١ – ٦٤).

لقيت الأسطورة الألمانية مزيداً من الاحتفاء من قبل الكتاب الشعبيين أمثال بول دي لاغاردي، ويوليوس لانغبيهن وهاوستون ستيوارت تشامبرلين. فالدفاتر الألمانية لـ لاغاردي (١٨٧٨/١٩٢٠)، ورامبراندت المعلم لـ لانغبيهن (١٨٩٠/١٩٢٧) والشروط الأساسية للقرن التاسع عشر لتشامبرلين (١٨٩٩/١٩٤١) طرحت رسالة مفادها أن أمام الألمان مهمة خاصة في التاريخ وهي أن يخرجوا إلى العالم بأسمى شكل من أشكال الديانة المسيحية والثقافة والفضائل الأمثل للفرد الإنساني. لقد آمنوا بالشعب الألماني، وبجذوره الألمانية، وولدوا أفكاراً عرقية ومعادية للسامية. وكان تشامبرلين أحد المعجبين بفاغنر، ونشر له كتابين وتزوج أخته الصغرى إيفا عام ١٩٠٨ بعد طلاقه من زوجته الأولى في العام نفسه والذهاب لاحقاً للعيش عند فاغنر (فيلد ١٩٨١). (كان عمل تشامبرلين بغاية الأهمية بالنسبة لألفرد روزنبرغ، المنظِّر الأيديولوجي الرئيسي

لهتلر، والذي نشر كتاباً عن تشامبرلين عام ١٩٢٧ (روزنبرغ ١٩٢٧)؛ وكتابه أساطير القرن العشرين (١٩٣٠/٤٠) كان متأثراً إلى حد كبير بكتاب تشامبرلين الشروط الأساسية للقرن التاسع عشر). كما انتقلت أعمال الكتاب الألمان إلى جمهورية فايمار على أيدي آرثر مويلر فان دن بروك، وظهر عمله الأهم، الرايخ الثالث (١٩٢٣/٣١)، عام ١٩٢٣، الذي كان، وبشكل غير متعمد، نبوءة عن الرايخ الثالث لهتلر، علماً أن مؤلفه لم يرَ أبداً ما آلت إليه فكرته، لأنه انتحر عام ١٩٢٥. كان هدف فان دن بروك هو تجديد الفضائل الألمانية، في مواجهة ليبرالية جمهورية فايمار، عبر القيام بثورة محافظة.

وكان هناك، ثالثاً، بروز الثقافة الجماهيرية. وهذا ما كان يعني أن عدداً متزايداً من الكتابات لم يعد موجهاً إلى النخبة المثقفة، بل لأعداد متزايدة من الناس بوجه عام. إذن استُبدل المفكرون – الباحثون والكتاب والفنانون – إلى حد بارز بكتاب شعبيين أمثال لاغردي ولانغبيهن وتشامبرلين في التأثير على الرأي العام. وانطوى هذا التغيير في تشكيل الرأي العام على أن تفكير النخب المثقفة لعب دوراً أقل أهمية، وأن التبسيطية، وكذلك المبالغة في الخطاب، لعبا دوراً أكثر أهمية. ولم يكن هناك إحساس جمهوري ومدني بالأمة بوصفها جماعة من المواطنين. وأصبحت فكرة أمة الثقافة معممة في ألمانيا ومرتبطة بأمة الشعب بالمعنى البدائي لروابط الدم، وشكلت أمة الشعب هذه بنية تحتية لأمة الدولة القادرة. وتلك كانت الرابطة بين أمة الثقافة وأمة الشعب وأمة الدولة (ابسيوس ١٩٩٠) نحو نهاية القرن التاسع عشر وقبل الحرب العالمية الأولى. وتحولت الهوية الألمانية إلى فهم للفضائل الألمانية باعتبارها موروثة بيولوجياً ومثبتة بطريقة نموذجية من خلال أبطال الملحمة الأسطورية الألمان، لاسيما المحارب Siegfried، الذي اعتُبر تجسيداً للرجل القادر المقدام الذي لا يعرف الخوف، ويكرس نفسه لحماية شعبه في الصراع ضد أعدائه. وهذه المناقب كانت ذكورية. لكن الفضيلة الأنثوية المكملة هي أن تسلم الزوجة القياد لزوجها. لكن هناك أيضاً في الملحمتين الأسطوريتين، المحاربة والظافرة، بطلات إناث فاعلات من الموروث الثقافي الألماني (سترن ١٩٦١؛ موسيه ١٩٦٤؛ فهلر ١٩٧٣/٩٤؛ بيكر ١٩٩٠؛ مومسين ١٩٩٠).

كانت القومية سائدة في كل مكان في أوروبا في الفترة الانتقالية من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين؛ وكان الربط بين أمة الثقافة وأمة الشعب وتحققهما في أمة الدولة القوية هو أساسها الألماني بصورة محددة. فبالرغم من أن القومية الألمانية أدت بصورة مباشرة، متكاتفة مع النزعات القومية للدول القومية الأوروبية الأخرى المتنافسة، إلى الحرب العالمية الأولى، فإنها لم تفقد جاذبيتها تماماً بعد نهاية الحرب. وكانت جمهورية فايمار هي المحاولة الثانية في التاريخ الألماني لبناء أمة المواطنين، بعد المحاولة الأولى التي حصلت في ثورة ١٨٤٨/٤٩ الفاشلة، وهذه الثانية لم تكن هي الأخرى ناجحة في نتيجتها النهائية، بعد ١٤ عاماً. وإذ ساءت سمعتها من خلال أسطورة هزيمة جيش لا يقهر على أيدي الديمقراطيين- بواسطة ما سمي "طعنة في الظهر" – الذين واجهوا اللوم على قبولهم معاهدة فرساي التي أُعتبرت ظالمة، وهاجمها المتطرفون من اليمين واليسار، وإذ كانت تعاني من أزمات اقتصادية عدة، وإذ قدمت هي نفسها المبرر القانوني لدمارها على أيدي أعدائها المتطرفين، فإن دولة فايمار لم تنج من الأزمة الاقتصادية التي أعقبت انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك عام ١٩٢٩ (لبسيوس ١٩٦٦؛ سونثايمر ١٩٦٨؛ هولبورن ١٩٧٣؛ نيكولز ١٩٧٩؛ فينكلر ١٩٩٣). وهكذا فإن فكرة أمة الشعب، بدلاً من أن تكون المفهوم الجمهوري للأمة، وصلت إلى ذروة تطرفها عن طريق اشتراكية هتلر القومية، التي شرَّعها التحليل العرقي للداروينية الاجتماعية. فالشعب الألماني ينبغي له، حسب الأيديولوجيا العرقية، أن يثبت أنه قوي بما فيه الكفاية للصمود في المنافسة مع الشعوب الأخرى. وأي عنصر غريب كان ينظر إليه بوصفه خطراً على بقاء قوة العرق الألماني، التي صيغت بأجلى صورها حسماً في كتاب هتلر، كفاحي (١٩٢٥، ١٩٢٧/٣٣) وقد قدمت هذه الأيديولوجيا العرقية الشرعيةَ لجريمة ذبح اليهود المرعبة إلى حد يفوق التصور، وإبادة سينتي وروما، وتجاوزات القتل الرحيم المفرطة، واغتيال المعارضين السياسيين (سنايدر ١٩٥٢/٦٩: ١٩٩ – ٢٢٦؛ موسيه 1978b؛ ألي ١٩٩٥؛ فايس ١٩٩٦؛ بنز وآخرون ١٩٩٨).

صنعت النازية من الألمان أمة شعب بأكثر روابط الدم والنقاء العرقي تطرفاً. وتلقت أمة الشعب هذه بعض السند الشرعي كأمة ثقافة عن طريق هيغليي الجناح اليميني أمثال يوليوس بيندر (١٩٢٤) وكارل لارينز (١٩٣٥) توبيتش (١٩٦٧). وقد أفرغت أيضاً في قالب أمة دولة ذات عسكرة شاملة مستفيدة من النمو الصناعي الرأسمالي والعلم الحديث والتكنولوجيا لتحقيق غايتها المتمثلة في سيادة ألمانيا وسيطرتها (براشر ١٩٧١؛ موسيه ١٩٧٨a؛ بريدهام وناكيس ١٩٨٣ – ٨٤). أرادت النازية من الألمان أن يفوضوا أمرهم لبلادهم، ولشعبهم، وأن يكونوا جريئين ومقدامين في القتال ضد أعدائها. ومع اختراق التوليتارية للمجتمع وبرنامج الهولوكوست، أنتجت النازية أناساً كان لهم دور فاعل في فرض الألمان لأنفسهم بوصفهم سادة العالم، وذلك لأنهم آمنوا بإيديولوجيتها و/أو لأنهم أرادوا أن يكونوا مع الطرف الرابح. فهؤلاء الناس تركوا، على نحو سلبي، النازيين يفعلون ما فعلوا لأن ذلك كان الطريقة الأكثر راحة للعيش، وعلى الرغم من أنهم ربما شعروا أن ما يجري لم يكن عادلاً، فقد كانوا مع ذلك غير راغبين بالمعارضة، لأنهم أرادوا فقط أن يتفادوا الخسارة، أو لأنهم كانوا يخشون العقاب والسجن، أو بسبب شعورهم بأنهم ليسوا أقوياء بما يكفي لإحداث أي تغيير (ميهل – بنغهاوس ١٩٩٦). وكان الهولوكوست ممكناً أيضاً بسبب العدد الكبير جداً من الناس الذين خدموا النظام حتى نهاية الحرب. لكن النازية أنتجت أيضاً أولئك الناس الذين هاجروا وعملوا ضد النظام من الخارج، وأولئك الذين شكلوا المقاومة التي فشلت في نهاية المطاف (روثفلس ١٩٦١؛ هوفمان ١٩٧٧). وهكذا أسهمت مجموعة كاملة من الدوافع في تحقيق الهولوكوست. إن النزعة التصفوية المعادية للسامية، التي لم تتفرد بها ألمانيا وحدها، على الرغم من عدم القدرة على دحضها، هي التي قدمت الحافز النهائي للمشاركة بطرق مختلفة في المحرقة مصحوبة بإيمان راسخ أن ما كان يجري كان عادلاً، كما عبر عن ذلك دانيل يوناه غولدهاغن في أطروحته الاستفزازية التي أصبحت حديث وسائل الإعلام عام ١٩٩٦ (غولدهاغن ١٩٩٦). فحجة غولدهاغن الأساسية تقول إن معاداة السامية كان ممكن إيجادها في طول أوروبا وعرضها، لكن معاداة السامية

في ألمانيا كانت تصفوية منذ القرن التاسع عشر، وتهدف إلى محو الشعب اليهودي محواً كاملاً. ويحاول أن يثبت فرضيته، في المقام الأول، من خلال مشاركة الناس العاديين، وعبر إبراز الوثائق التي تبين أن أولئك الناس كانوا مقتنعين بصحة ما يفعلون. لقد قدمت النزعة التصفوية المعادية للسامية الشرعيةَ لوجهة نظرهم.

الأمة الألمانية والهوية بعد الاشتراكية القومية

بعد نهاية نظام هتلر عام ١٩٤٥ تم طرح سؤالين: "من هم الألمان؟" و"ما هي الأمة الألمانية؟" من خلال حقيقتين من حقائق التاريخ: المحرقة وتقسيم الأمة إلى دولتين، إحداهما جزء من الغرب الديمقراطي، والأخرى جزء من الشرق الشيوعي (دهرنـدورف ١٩٦٨/٧١؛ كالتنبرونر ١٩٨٠؛ شولتز ١٩٨٢؛ فيلمـز ١٩٨٢؛ فايدنفلد ١٩٨٣؛ فولفز ١٩٨٦؛ نويلي-نيومان وكيشر ١٩٨٧؛ فيدنفيلد ١٩٨٩؛ هيتيش ١٩٩٠، جيمس ١٩٩١؛ شويش ١٩٩١؛ فيدنفلد وكورته ١٩٩١؛ فيدنفلد ١٩٩٣). وأساءت المحرقة إلى الرابط الألماني بين أمة الشعب وأمة الثقافة وأمة الدولة وإلى المناقب التي شكلت الهوية الألمانية على حد سواء. فالأيديولوجيا العرقية وسياسة الهيمنة الهتلرية على العالم حوّلتا فكرة الأمة الألمانية إلى ذريعة، واستفاد برنامج المحرقة من المناقب والفضائل الألمانية. كما شارك في تنفيذ برنامج الهولوكوست الكثيرون جداً من الألمان المثقفين المقدامين المنضبطين، المجدين، المطيعين، المحبين لبلدهم والمكرسين أنفسهم للصداقة والحب الحقيقيين.

فما الذي بقي من الأمة الألمانية والهوية الألمانية دون أن يتم الحط من قدره؟ إن ما كان بالإمكان أن يكون أساساً ومنطلقاً لبداية جديدة قد فشل في التاريخ الألماني بين عامي ١٨٤٨/٤٩ وبين عامي ١٩١٩ – ١٩٣٣، أي فكرة الأمة الجمهورية والمناقب المدنية. والآن أُدخلت هذه الفكرة والمناقب إلى ألمانيا الغربية على أيدي الحلفاء الغربيين، بينما فرض الاتحادُ السوفييتي الدولةَ الاشتراكية في ألمانيا الشرقية. وفي الغربية تم حل أزمة الهوية لدى غالبية الناس عن طريق فك الارتباط العام، والتراجع إلى الخاص والتركيز على إعادة البناء الاقتصادي لحالة

المرء الشخصية وللبلاد برمتها. وأصبحوا كأناس ساءت سمعتهم غير آمنين فيما يتعلق بإظهار التزامهم العلني بأمتهم وبالمناقب الألمانية. وما تزال المعرفة بذلك قائمة حتى الآن. فهناك أغلبية من ٥٢% من أولئك الذين أجريت معهم مقابلات في استطلاع جريء في كانون الأول عام ١٩٨٨/ كانون الثاني عام ١٩٨٩ في ألمانيا الغربية ترى في النظام النازي العلامة الفارقة في التاريخ الألماني مقارنةً مع تاريخ الأمم الأخرى. لكن الأمر الصارخ هو أن ٤% فقط من الألمان الشرقيين يشاركونهم في وجهة النظر هذه حول التاريخ الألماني حسب استطلاع أجري في كانون الأول ١٩٩٠. فبالنسبة للألمان الشرقيين، كان لتقسيم ألمانيا بعد عام ١٩٤٥ الأهمية الأكبر. وقد أعطى الألمان الشرقيون والألمان الغربيون الأهمية الأكبر في تاريخهم لتقسيم ألمانيا – ٧٤ و٧٩% – من قائمة أحداث تاريخية بلغت ٢١ حدثاً وذلك في كانون الثاني عام ١٩٨٩ وكانون الأول عام ١٩٩٠ على التوالي (أرشيف ألنسباخ ١٩٨٨/٨٩، ١٩٩٠a).

إن عدد الألمان الشرقيين الأصغر بكثير من عدد الألمان الغربيين، الذين يذكرون النظام النازي باعتباره الحدث الأبرز الفريد في التاريخ الألماني، يمكن أن يُفسَّر بوصفه دليلاً على حقيقة أنهم عانوا من التقسيم أكثر بكثير من الألمان الغربيين، لدرجة أنهم يعتبرونه العنصر الأكثر أهمية وتميزاً في تاريخهم. وربما كان أيضاً تعبيراً عن الدور الخاص الذي اضطلعت به السياسة الرسمية الألمانية الديمقراطية تجاه الاشتراكية القومية. لكن علينا أن نتوخى الحذر تجاه هذا التحليل الذي قد يمضي بنا في الاتجاه الخاطئ. فقد كان القادة السياسيون لجمهورية ألمانيا الديمقراطية يعتبرون أنفسهم ضحايا ذلك النظام – الأمر الذي كان صحيحاً في الكثير من الحالات الشخصية – وجعلوا مناهضة الفاشية جزءاً من الأيديولوجيا الرسمية. فالفاشية، حسب أيديولوجيتهم الماركسية، هي نتاج الرأسمالية، ولأن الاشتراكية ألغت الرأسمالية، فإن سياسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت بالتعريف مناهضة للفاشية، وكانت في ذلك أكثر صرامة بكثير من السياسات الألمانية الغربية. وبسبب هذه النظرة الرسمية للفاشية، ربما يكون الناس في جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد نظروا إلى

أنفسهم باعتبارهم ضحايا أكثر بكثير مما كان بمقدور الناس في ألمانيا الغربية أن يفعلوه. وبحكم وضوح السياسات المناهضة للفاشية في ألمانيا الديمقراطية، لم يكن من واجب الناس أن يعتبروا أنفسهم مسؤولين عن جرائم النازية ويعملوا على التعويض عن ذلك. لقد استخدم قادة ألمانيا الديمقراطية وجهة نظر الضحايا، وكذلك الأيديولوجيا المناهضة للفاشية، كي يمنحوا الشرعية لرفضهم القيام بأي شيء تعويضاً عن جرائم النازية (شوبارت وآخرون ١٩٩١؛ فولنباخ ١٩٩٢؛ تسيمرمان ١٩٩٢).

على أية حال، سيكون من الخطأ تماماً أن نخلص إلى أن الألمان الشرقيين أقل مناعة تجاه الدعاية النازية؛ فالعكس، في الواقع، هو الصحيح، كما سنرى لدى إلقاء نظرة على المواقف تجاه الاشتراكية القومية. إن العدد الصغير الذي يشير إلى النظام النازي بوصفه الحقيقة المميزة الفريدة للتاريخ الألماني قد يكون نتاجاً مصطنعاً من نتائج البحث. فالمعطيات الأخرى تتكلم لغة مختلفة. ومن بين قائمة الواحد والعشرين حدثاً تاريخياً، ذكر ٢٢% من الألمان الشرقيين، و٢٠% من الألمان الغربيين، النظام النازي، بوصفه الحدث الحاسم للتاريخ الألماني. وأشار ١٧% من الألمان الشرقيين، مقابل ٦% فقط من الألمان الغربيين، إلى حقيقة أن ألمانيا بدأت الحروب مراراً وتكراراً باعتبارها الواقعة المميزة في التاريخ الألماني (أرشيف ألينسباخ ١٩٨٨/٨٩، ١٩٩٠a) وعلى هذا الأساس، سيكون من الخطأ الزعم بأن الألمان الشرقيين أقروا بمسؤولية ألمانيا عما فعله النظام النازي بدرجة أقل من الألمان الغربيين.

إن الوعي بجرائم النازية هو السبب الرئيسي في أننا وجدنا في ألمانيا النسبة المئوية الأدنى من الناس الذين يقولون أنهم معتزون بأمتهم في استفتاءات الرأي العام التي أُجريت في أوقات مختلفة في فترة ما بعد الحرب وحتى الآن. والعزة المُعبر عنها هي الأدنى بعد الحرب مباشرةً وقد تزايدت حتى الآن، إلا أنها ما تزال أدنى من معدل أي بلد آخر في الاستفتاءات العامة. فحسب استطلاعات الرأي، كان ٥٧,٢% من الألمان الغربيين فخورين بكونهم ألماناً عام ١٩٨٢، و٦٢,٩% عام ١٩٨٨، و٦٦% عام ١٩٩٠. وكان عدد الألمان الشرقيين ٦٨% عام ١٩٩٠، مع

العلم أن متوسط الاعتزاز القومي في الاتحاد الأوروبي كان ٨٠،٧% عام ١٩٨٨. أما في التسعينيات فقد انخفضت نسبة الاعتزاز القومي أكثر (ديرشبيغل ١٩٩٠: ١٤؛ برتشنايدر وآخرون: نويلي نيومان وكيشر ١٩٩٧: ٤٨٤).

فما الذي يمكن أن يكون سبباً لاعتزاز المرء بكونه ألمانياً في عقود ما بعد الحرب؟ ليس النظام السياسي، لأن الحصول على الديمقراطية مع الحرية والحقوق المتساوية للجميع لم يكن إنجازاً ألمانياً خاصاً. يكمن مثار الفخر في العملية الاستثنائية المتمثلة في إعادة البناء الاقتصادي، "المعجزة الاقتصادية"، التي تألق بها نجم بلادهم أكثر من نجوم البلدان الأخرى كلها. ومن المنطقي تماماً بالتالي أن الاستفتاءات العامة أظهرت أن لدى الألمان اعتزاز باقتصادهم أكثر بكثير من اعتزازهم بإنجازاتهم السياسية في الخمسينيات والستينيات. كانوا فخورين بالاقتصاد نفسه وبنوعيات الناس الذين شاركوا في عمليات إعادة البناء الاقتصادي للبلاد على حد سواء. وهناك في المقام الثالث الخصائص الطبيعية للبلاد، ذكريات التمجيد الرومانسي للطبيعة. وبعد ذلك تأتي العلوم والفنون. لكن، مع مرور السنين ووجود الجدوى الهائلة للديمقراطية الألمانية الغربية، تنامى الاعتزاز بالمؤسسات السياسية بشكل هائل. وهكذا في عام ١٩٥٩ أشار ٣٣% إلى الاقتصاد، و٣٦% إلى الخصائص المميزة للناس، و١٧% إلى خصائص البلاد الطبيعية، و١٢% إلى العلوم، و١١% إلى الفنون، و٧% فقط إلى المؤسسات السياسية كأسباب لافتخارهم بألمانيا (ألموند وفيربا ١٩٦٣: ٦٤). غير أن الصورة تغيرت في نهاية السبعينيات لصالح المؤسسات السياسية ومؤسسات الرفاه، ولكن مع اعتزاز بالاقتصاد أكبر من ذي قبل أصلاً، بينما تراجعت الخاصية المميزة للناس من المكان الأول إلى المكان الثالث: كان ٤٠% منهم فخورين بالاقتصاد، و٣١% فخورين بالسياسة، و٢٥% بالخاصية المميزة للناس، و١٨% بنظام الرفاه، و١٤% بالصفات الطبيعية للبلاد، و١٢% بالعلوم، و١٠% بالفنون (ويدنفلد وكورته ١٩٩١: ١٢٢). وفي العام ١٩٩٥، كان الألمان المستجيبون لبرنامج الاستطلاع الاجتماعي الدولي (ISSP) ما يزالون يتخلفون مسافة وراء البلدان الأخرى، لاسيما بريطانيا، في المجموع العام للنقاط التي أحرزوها في مجال العزة الوطنية.

وكان تاريخهم في المقام الأول هو أقل ما يعتزون به – ٢٤% مقابل ٨٩% في بريطانيا. أما الإنجاز الاقتصادي فما يزال في المرتبة الأعلى وهو ٨٢%، مقابل ٤٣% فقط في بريطانيا، في حين لاقت الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية استحسان ٦٨% في ألمانيا، و٦٦% في بريطانيا (جويل وآخرون ١٩٩٨: ٨ – ٩).

الألمان والاشتراكية القومية

استغرق الألمان زمناً كي يحلوا مشكلة الهوية وفكرة الأمة لديهم، فقد حدثت عملية تفكيك النازية التي نظمها الحلفاء – فرضتها السلطات الأجنبية وبقيت سطحية المفعول، وقد اتجه العمل الفعال على البحث عن السبب في إمكانية حدوث الجرائم النازية، مقتصراً على دوائر ثقافية صغيرة ولم يتغلغل إلى المجتمع ككل، كما ركزت الغالبية العظمى على إعادة البناء الاقتصادي لحياتهم الشخصية، وركزت القيادة السياسية الألمانية على إعادة البناء الاقتصادي للمجتمع ككل، وبذلك حظي الاقتصاد بقصب السبق على الثقافة والسياسة، واحتاج جزء لا بأس به من السكان إلى زمن أطول ليدركوا إدراكاً كاملاً الخلل الذي كان قائماً في النظام النازي (هيل ١٩٩٧).

كانت غالبية الألمان تخجل من الجرائم النازية، ولكن لم يقتصر الأمر فقط على أقلية صغيرة رأت في النازية فكرة جيدة تحققت بطريقة خاطئة أو سيئة: فقد تبنى هذا الموقف في بداية الخمسينيات ٥٠% من المستطلعة آراؤهم؛ ورفض ٦٣% تهمة المسؤولية الجماعية عن الجرائم النازية، ورفضوا بالتالي أن يكونوا مسؤولين عن التعويض (مريت ومريت ١٩٨٠: ١٤٦، ١٥٠؛ أوردها راوش ١٩٨٣: ١٢٦). فحتى الرئيس الأول لجمهورية ألمانيا الاتحادية، تيودور هيوس، الليبرالي دون أدنى شك، قال إن الألمان خجلوا بشكل جماعي مما حدث، لكنهم ليسوا مسؤولين عنه بصورة جماعية (براون ١٩٨٢: ٣٢؛ راوش ١٩٨٣: ١٢٦). لكن رفض النازية قد تنامى بصورة مطردة حتى الوقت الحالي، وذلك يعود في جانب منه إلى أن الأجيال الأكبر سناً، التي أُخضعت لقيم الاشتراكية القومية بطريقة استبدادية، آخذة في الزوال، بينما دخلت الحلبة أجيال جديدة مُكيفة ديمقراطياً. وهكذا فإن

٥٤% مـن المـستجوَبين في أحـد الاسـتطلاعات عـام ١٩٦٤ يـصفون الاشـتراكية القوميـة بأنهـا نظـام إجرامـي، و٧١% عـام ١٩٧٨. وفي العـام الأخيـر، كـان ٧٢% يعتقـدون أن الاشـتراكية القوميـة فكـرة خاطئـة وسـيئة، و٢٦% لا يعتبرونهـا سـيئة جداً، فيما صوَّت ٧٩% ضد نشوء حزب اشتراكي قومي جديد (فورشونغسغروبي فـاهلن ١٩٧٧: مقتـبس لـدى غرايفنهـاغن وغرايفنهـاغن ١٩٧٩: ٢٢٤؛ كـونرادت ١٩٧٨: ٤٩؛ راوش ١٩٨٠: ٣٦؛ أليـنسباخ ١٩٩٢؛ راوش ١٩٨٣: ١٢٧). أمـا مقولـة " لولا الحرب لكان هتلر رجل دولة عظيم " فقد لقيت الدعم من ٤٨% عام ١٩٥٥، لكنها لـم تحـظ في عـام ١٩٩٧ إلا بتأييـد ٢٤%. وقـد لقـي وصـف النظـام النـازي بالمجرم التأييـد مـن ٥٤% عام ١٩٦٤، لكنه في عـام ١٩٩٧ لقـي دعـم مـا يقـرب مـن ٨٢% (نويلي-نيومان وكيشر ١٩٩٧: ٥١٤ – ١٥).

لكـن استطلاعاً أجـري في أيـار ١٩٩٤ أظهـر أن ٦٤% فقـط اعتبـروا أفكـار الاشـتراكية القوميـة خاطئـة وسـيئة، وكـان ٢٠% مـا يزالـون يـصفونها بأنهـا ليـست سيئة جداً. وقـد أظهـر الاسـتطلاع نفسه المواقـف التاليـة: ٧٧% لا يريـدون أن يكـون لـديهم رجـل قـوي كقائـد لألمانيـا مـرة أخـرى، مقابـل ١٥% يتمنـون أن يكـون لـديهم قائـد كهـذا؛ و٥٦% يعتبـرون ألمانيـا المـسؤول الوحيـد عـن الحـرب العالميـة الثانيـة، و٢٥% يُلقون باللائمة على الوضـع الـدولي المعقـد، و٦% على كل البلـدان بالـدرجة نفسها، و٢% على بلدان أخرى منفردة؛ وقـد اعتبـر ٦٤% هزيمـة ألمانيا في الحـرب أمـراً جيـداً، واعتبرهـا ١٢% أمـراً سيئاً، و١٢% أمـراً جيـداً من ناحيـة وسيئاً مـن ناحية أخرى؛ وكان ٦٧% لا يتمنون العيش في ألمانيا لو أن هتلر ربـح الحـرب، بينمـا عبـر ١٤% فقـط عن رغبتهم بذلك؛ وفـسر ٦٩% نهايـة الحـرب باعتبارهـا تحريـراً، و١٢% باعتبارها هزيمة، و١٤% الأمرين معاً. وقـد قـال مـا لا يقـل عـن ٩٤% ممـن وُلدوا بعد عام ١٩٤٠ أن آباءهم وأجدادهم قد أخبروهم عن حقيقة دورهم خلال فترة الحكم النازي؛ وارتأى ٤٨% أن الألمان ساندوا النازيين طواعية، و٢٧% أنهم كـانوا مـن ضـحايا النـازيين. وبحـسب ٦٧% مـن النـاس، لـم تكـن الجـرائم النازيـة ممكنة لولا تورط أطراف كثيرة في الإدارة، وكانت بالنسبة لـ ١٥% من عمل عصبة صغيرة؛ وقـد رفـض ٩١% مقولـة أن القتـل الجمـاعي أكذوبـة مـن أكاذيـب القـوى

المنتصرة، ولم يدعم هذه المقولة سوى ٣٢%. وحتى بين أنصار الجناح اليميني لحزب الجمهوريين المتطرف، كان التناسب بين من لا يصدقون هذه المقولة ومن يصدقونها هو ٤٨ إلى ٥٨% . وأخيراً، زعم ٥٢% أن لدى الراديكاليين اليمينيين هذه الأيام الأهداف نفسها التي كانت لدى النازيين، وقال ٢١% إن لديهم هذه النوايا " جزئياً "، وقال ١٦% " لا " (فورسا ١٩٩٤؛ دي فوشه ١٩٩٤).

وفي أيار عام ١٩٩٤، كان هناك تأثير واضح للعمر والثقافة على المواقف حيال الاشتراكية القومية. فالمستجوبون المولودون بعد عام ١٩٤٠ رفضوا الاشتراكية القومية بنسبة أعلى. والأمر نفسه ينطبق على المثقفين ثقافة جيدة: فكلما كان المستوى الثقافي أعلى، ازداد رفض الاشتراكية القومية. وبسبب تغير الأجيال وارتفاع مستوى التعليم، أسهم هذا التأثير، وسيسهم لاحقاً، في رفض الاشتراكية القومية بصورة أكثر حدة.

يحتل الألمان الشرقيون مركز الصدارة في المواقف الرافضة للاشتراكية القومية. فقد قال ٧٠%، مثلاً، إنهم يعتبرون أفكار الاشتراكية القومية خاطئة ورديئة، و١٩% أنها ليست رديئة تماماً. وعلى هذا الأساس لا يمكن الادعاء بأن النظام الاشتراكي، بمناهضته المعلنة رسمياً للفاشية، قد جعلهم أكثر انفتاحاً على التطرف اليميني. فاستفتاءات الرأي، في الواقع، تقول لنا العكس. حيث يُنقل عن الألمان الشرقيين أنهم يولون اهتماماً للاشتراكية القومية في المدارس بصورة أشمل مما هو الحال لدى الألمان الغربيين؛ فقد قال ٧٠% من الألمان الشرقيين مقابل ٥٢% من الغربيين إنهم درسوا الفترة النازية بصورة شاملة في المدارس (دي فوشه ١٩٩٤؛ فورسا ١٩٩٤).

كان الأمر الجدير بالملاحظة هو انقسام البلاد فيما يتعلق بمسألة وضع حد للماضي النازي: ٥٢% يصوتون لوضع حد لهذا الماضي، و٤١% ضد ذلك. وهنا يكمن الفرق الكبير بين الشرق والغرب. ففي الشرق لم يساند إنهاء هذا الماضي سوى ٣٩%، وعارضه ٥٨%. أما في الغرب فكان ٥٦% مع إنهائه و٣٧% ضده. ووفقاً للصورة العامة المتعلقة بالنظام النازي، تصاعدت الأصوات المعارضة

لإنهائه من المستوى الثقافي الأدنى فالأوسط فالأعلى من ٢٢ إلى ٤٥ إلى ٦١% على التوالي. وهناك غالبية أكبر بكثير، تفوق تلك التي رغبت بوضع حد للمسألة، أرادت تحرير الجيل الأصغر سناً، أي أولئك الذين كانوا أطفالاً عام ١٩٤٥ أو وُلدوا لاحقاً، من عبء المسؤولية عن الجرائم النازية، مع فارق بسيط بين الشرق والغرب وفارق ضئيل بين المستويات الثقافية: ٧٦% مقابل ١٢% يقولون بذلك و١٢% يجيبون بـ "جزئياً". وهي في الغرب ٧٦ إلى ١١ إلى ١٢، وفي الشرق ٧٤ إلى ١٥ إلى ١١. ومع ارتفاع المستوى الثقافي انخفض الدعم لعدم تحمل المسؤولية من ٧٩ إلى ٦٧% (دي فوشه ١٩٩٤؛ فورسا ١٩٩٤).

إن انقسام السكان حول وضع حد للماضي النازي يعكس الجدل الثقافي بين المؤرخين الألمان حول ذلك الموضوع في أواسط الثمانينيات، والصراع المستمر بين مثقفي اليمين المحافظين ومثقفي اليسار بعد التوحيد حول إعادة اكتساب وعي تاريخي قومي لا يعتبر النظام النازي الحدث الوحيد الأوحد، بل حدثاً واحداً فقط إلى جانب عهود أخرى عبر تاريخ ألمانيا (أوغستين ١٩٨٧؛ دينر ١٩٨٧؛ هبرماس ١٩٨٧؛ هبرماس ١٩٩٠؛ فولنباخ ١٩٩٢، ١٩٩٣؛ ليليغ وآخرون ١٩٩٣: ٢٥٤ – ٢٦٠؛ تسيتلمان ١٩٩٣). وأحد جوانب المناظرة يجادل بأن للأمة الحق في إرساء أسس تصور إيجابي عن الذات بعد أن دفعت ثمن الإثم ما اقترفته. وأولئك الذين يطالبون بإنصاف هذا الموقف يستندون في ادعائهم إلى الحكم النسبي على تورط الألمان في الجرائم النازية. فهم يطالبون بإحقاق " العدل بالتساوي " عن طريق وضع الجرائم النازية جنباً إلى جنب مع الجرائم الكبيرة الأخرى للقرن العشرين مثل مذبحة الأرمن على يد الأتراك العثمانيين أو القتل الستاليني لعدد كبير من الناس الذين اعتُبروا خطراً على النظام. وهم يريدون القيام بذلك عن طريق إدراج النظام النازي في سياق التاريخ الألماني ككل، مؤكدين على الإسهامات الألمانية الإيجابية في تاريخ العالم الطريقة نفسها التي يؤكدون فيها على الجوانب السلبية. وبهذه الطريقة سيعيدون اكتساب هوية إيجابية للألمان وأمتهم. وينبغي لهذا الفهم الذاتي المعاد تأسيسه أن يتجلى في المزيد من وعي الذات لدى الألمان وممثليهم السياسيين في لعب دورهم والسعي وراء مصالحهم في السياسات

الأوروبية والعولمة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، ينبغي أن لا تظل السياسة الخارجية الألمانية مشغولة بالنفي الذاتي لهوية المحرقة.

أما الجانب الآخر من المناظرة فيجادل بأن المطالبة بـ " إنصاف مماثل " ومحاولة " تأريخ " النظام النازي ستتضمن عملية إقامة صلات داخلية وخارجية مع المحرقة، تحديداً ضد الجرائم الجماعية وضد الجوانب الأخرى من التاريخ الألماني، وعملية إقامة الصلات النسبية هذه قد يساء استخدامها بسهولة في محاولات التقليل من مسؤولية ألمانيا عن الجرائم النازية. وستفقد المحرقة خاصيتها الفريدة وتفقد ألمانيا التزامها الأخلاقي الفريد في فعل أي شيء للتكفير عن ذنبها والتقيد بصورة استثنائية بالمعايير الأخلاقية في سياستها. ومن وجهة النظر هذه، يتوجب على الألمان أن يبقوا الخاصية الفريدة لجرائم النازية ماثلة في أذهانهم لكي يشعروا بالتزامهم الأخلاقي الخاص، بوصفه جزءاً من العمل على بناء هوية قومية إيجابية من أجل مستقبل أفضل. ولكن هذا لا ينبغي أن يمنع الألمان من محاولة الارتباط بمساهماتهم الإيجابية في تاريخ العالم والعمل على تجديدها.

إن الانقسام الحاد للأمة ككل في مسألة وضع حد للماضي النازي يشير إلى أن هذا الجدل سيكون بحد ذاته جزءاً من بناء وإعادة بناء الألمان لهويتهم لفترة طويلة قادمة. ولسوف يتوجب على ألمانيا أن تطور هويتها ودورها في السياسات الدولية ليس عن طريق إعطاء الجرائم النازية بعداً نسبياً ولا عن طريق قصر ذاتها على هوية المحرقة إلى الأبد، بل عن طريق بناء تصور للذات يتضمن الجوانب المظلمة والجوانب المضيئة في تاريخها سواء بسواء، دون التهرب من تحمل المسؤولية عن الجرائم النازية أو الالتزام الأخلاقي النابع من تلك المسؤولية في مسار عملية خلق هوية إيجابية.

يبدو أن الصراع بين المثقفين اليمينيين واليساريين يزداد حدة من خلال ارتباطه بمصالحهم الخاصة: فالأولون سيتخلصون من هوية المحرقة لصالح متابعة ذات بعد أخلاقي أقل تقييداً لمصالح ألمانيا في السياسات الأوروبية والعولمية، في حين سيبقي الأخيرون على هوية المحرقة لكي يربطوا السياسات

الألمانية بالالتزامات الأخلاقية بالصرامة والشمولية الممكنة. وعلى هذا الأساس سيتوجب على خيار تشكيل الهوية الألمانية أن يجد طريقاً بين هذين الموقفين المتطرفين، موقف إعطاء المحرقة بعداً نسبياً تاماً وبعداً مطلقاً تاماً على قدم المساواة. فالأمة ملزمة بأن لا تنسى الماضي، لكن لها الحق في أن يُحكم عليها اليوم حسب أدائها الحالي. وإعادة التأهيل الاجتماعي التي حدثت خلال نصف قرن تقدم أسباباً وجيهة نوعاً ما للثقة في قدرة ألمانيا على العيش وفق معايير الفعل المسؤول الموجه أخلاقياً في سياساتها.

خلال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، كلما برزت نشاطات وجرائم وحركات وأحزاب اليمين المتطرف، من حيث لا يحتسب أحد، تثار مسألة ما إذا كان الألمان قد تخلوا فعلاً عن الاشتراكية القومية مرة وإلى الأبد، وأنهم سيكونون قادرين على إبقاء التطرف اليميني تحت السيطرة. فقد كشفت دراسة حول وجهات النظر المستترة لليمين نُشرت عام ١٩٨١ أن ١٢% من المستطلعة آراؤهم – ما يعني ٥ ملايين ألماني – لديهم وجهة نظر يمينية متطرفة جداً عن العالم (معهد سينوس ١٩٨١). وهؤلاء أناس يحبذون القانون والنظام، ويرفضون الجماعات الغريبة، ولديهم ذهنية مغلقة ولا يقدرون حقوق الحرية والتسوية العلنية للنزاعات. لكن ليس من الصحيح، كما أسلفنا، أن نستنتج من هذا أن الـ ١٢% من الألمان الذين ظلوا متقيدين بالاشتراكية القومية كانوا سيصوتون لصالح نظام كهذا لو استطاعوا. فحسب استطلاعات الرأي، احتل الألمان الغربيون عام ١٩٨٩ مرتبة متوسطة في النسبة المئوية للمقترعين، مظهرين مواقف يمينية متطرفة بلغت ٩%، مثلهم تماماً مثل البرتغال والدانمرك واللوكسمبورغ وأيرلندا واليونان حيث تراوحت النسبة بين ١٠ و١٩%، وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا وإيطاليا وبريطانيا حيث تراوحت بين ٥ و٨% (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٦١٤؛ وحول نزعة التطرف السياسي لليمين واليسار، انظر باكس وجيسي ١٩٨٩).

لقد حظيت أحزاب اليمين المتطرفة بالدعم في كل بلد أوروبي تقريباً؛ وألمانيا الغربية وألمانيا الموحدة لا تشغلان أي دور بارز في هذا الخصوص. والحقيقة الوحيدة المميزة هنا هي أن حركات اليمين في ألمانيا تخضع لمراقبة أكثر

تشدداً، ويجري تفسيرها دائماً في ضوء التاريخ الألماني، خارج ألمانيا وداخلها على حد سواء. ففي الداخل أدى الانتباه الخاص الذي تلقاه نزعة التطرف اليميني إلى نتيجة مفادها أن غالبية الناس يرفضون أن يكون لديهم جيران من المتطرفين اليمينيين؛ حيث أن ٦٢% من المستجوبين في استطلاع أجري في عشر بلدان أوروبية عام ١٩٩٠ فعلوا ذلك، وكان المتوسط في البلدان العشر هو ٣٨%. أما فيما يتعلق بنزعة التطرف اليساري فقد استقرت النسبة في ألمانيا على ٥١%، مع متوسط ٢٥% في البلدان العشر (أشفورد وتيمز ١٩٩٢: ١٤، ١٥؛ باركر وآخرون ١٩٩٢: ٢٣ – ٢٧). أما حقيقة وجود عدم تسامح مرتفع نسبياً تجاه نوعي التطرف السياسي كليهما في ألمانيا فتشير إلى الوضع الخاص للألمان، حيث استمد المتطرفون اليمينيون العبرة من تاريخهم، بينما استمدها المتطرفون اليساريون من حقيقة أنهم كانوا الجبهة الشرقية في الحرب الباردة.

تغير القيم

هل طرأ على شخصية الألمان وقيمهم ومواقفهم وسلوكياتهم النمطية تغير وجد ترجمته في رفض أكثر حدة للاشتراكية القومية وتسامح أكبر تجاه الغرباء؟

لو ألقينا نظرة على القوالب المستخدمة في توصيف الألمان، سواء من قبل الآخرين أو من قبل الألمان أنفسهم، لبدا لنا أن القليل قد تغير. فوفقاً لاستطلاع أجري في سبع بلدان أوروبية غربية عام ١٩٦٢، كان الألمان حينها ما يزالون يوصفون بشكل استثنائي باعتبارهم منهمكين وجادين في عملهم، منضبطين ومتحكمين بذواتهم، علميين ودقيقين، أقوياء ونشيطين، فعالين وديناميكيين، لكنهم أيضاً ليسوا محل ثقة كبيرة، وليسوا محبين للحياة أو حسيين، ليسوا ظريفين أو مرحين، ليسوا رومانسيين أو عاطفيين، لا يستثارون أو يتهورون بسهولة، لا يتعقبون الفتيات، ليسوا سطحيين ولا يستجيبون للمجاملات، ليسوا كسولين أو متراخين. وكانوا أيضاً باردين وقساة، حسبما يرى الإيطاليون والفرنسيون. أما الألمان فيصفون أنفسهم بشكل عام بالطريقة نفسها، ماعدا أنهم يعتبرون أنفسهم أيضاً محط ثقة تامة، وهم ليسوا باردين وقساة كما يزعم الإيطاليون والفرنسيون (بيل ١٩٨٨: ١٨٠).

بعد حوالي ثلاثين عاماً كان الألمان ما يزالون يصفون أنفسهم بالميزات الشخصية نفسها: ففي عام ١٩٩١ قال أكثر من ٨٠% أنهم جديون في عملهم، محبون للنظام، نظيفون وأكفاء؛ وحسب ٦٢% كانوا أيضاً منضبطين. وأقل من ٤٠% وصفوا أنفسهم بميزات مثل حب الحياة والرومانسية (أرشيف ألينسباخ ١٩٩١). كما اعتبروا أنفسهم مؤهلين بصورة استثنائية لتصنيع السيارات وتشييد المنشآت الصناعية والمنازل، ومؤهلين بدرجة أقل بقليل لتأليف الموسيقى، والقيام بالأبحاث العلمية، وبناء المفاعلات النووية الآمنة، وتأليف الكتب والقيام بالابتكارات، لكنهم مؤهلين بدرجة أقل بكثير لإخراج القطع المسرحية، والطبخ، والرسم وإنتاج الأفلام وابتكار الموضة (أرشيف ألينسباخ ١٩٨٨/٨٩: ١٩٩٠a).

لم يكن توصيف الآخرين للألمان مختلفاً كثيراً. وبحسب أحد استطلاعات الرأي لعام ١٩٩٣ في سبع عشرة بلداً، كان الألمان ناجحين ومجدين وأقوياء بالنسبة لأكثر من ٨٠%، ومسالمين وعصريين ومتفوقين وديمقراطيين ومحترمين بالنسبة لأكثر من ٧٠%، لكنهم كانوا أيضاً متعجرفين، ويفتقرون إلى حس الدعابة، وغير شفافين، وكتومين، وبدون مشاعر بالنسبة لـ ٧٦ إلى ٦٠%، وغير متسامحين وغير متعاطفين، وليسوا نماذج يُحتذى بها بالنسبة لـ ٥٥ إلى ٣٨% (فوكس ١٩٩٣: ١٩ – ٢٢، رقم ٩ من ٣/١/١٩٩٣). أما النواة الصلبة لميزات الشخصية الألمانية – الاجتهاد والنجاح والقوة والانضباط – فقد تم المحافظة عليها. ولكن، بسبب ما يزيد على ٤٠% من المبادلات السلمية مع الألمان استعادت هذه السمات قيمة إيجابية مقارنة بالأعوام التي أعقبت توظيفهم ذرائعياً على يد النظام النازي. وعلى هذا الأساس كانت معظم الأمم متعاطفة إلى حد ما مع الألمان. فمن بين ١٥٠ نقطة تعاطف تلقّى الألمان ما بين ١١٧ و١٣٩ عام ١٩٨٦، وما بين ١٢٣ و١٤٢ عام ١٩٨٩، وما بين ١٠٥ و١٢٧ عام ١٩٩٢، وكانت اليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تعاطفاً مع الألمان، والدانمرك وهولندا وإسرائيل الأقل تعاطفاً. ونعلم أن التعاطف كان الأعلى عام ١٩٨٩ وانخفض في عام ١٩٩٢، ويفترض أن السبب يعود إلى اللايقينية حول الدور المستقبلي الذي ستلعبه ألمانيا قوية وموحدة، وإلى أعمال الشغب والعنف ضد الأجانب (فوكس ١٩٩٣).

لكن ماذا عن المُثل والمواقف والميول المسلكية لدى الألمان؟ وهل تشير إلى تغير أكثر من استعادة الدلالة الإيجابية لميزات الألمان الجوهرية؟ لقد كشف أحد استطلاعات الرأي عام ١٩٩٠ أن الأفضلية القصوى لدى ما يزيد عن ٦٠% تعود للأمن والحماية للقانون والنظام، والعدالة الاجتماعية، والحرية والاستقلالية والنظافة. وأشار أقل من ٢٥% إلى الحركية الاجتماعية الصاعدة (الإنجازات)، والدخل المرتفع، والحياة المسيحية المفعمة بالإيمان، والتقدم التقني – العلمي، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. ولم تختلف الإجابات في الشرق والغرب إلا قليلاً (أرشيف ألينسباخ ١٩٩٠b). ويبدو للوهلة الأولى أن نتائج هذا الاستطلاع قد أظهرت فرقاً ضئيلاً بسبب المرتبة العالية التي ما تزال تعطى للأمن والقانون والنظام والنظافة. ولكن كانت هناك أيضاً المرتبة العالية رقم أربعة المعطاة للحرية والاستقلالية، والمرتبة العاشرة المنخفضة قليلاً المعطاة للرغبة في الكفاءة، والمرتبة المنخفضة الثانية عشرة المعطاة للمنجزات الاجتماعية، وذلك من لائحة مؤلفة من ١٦ بنداً. وكانت هناك نتائج غير متوقعة من وجهة نظر المقولة السائدة عن الألمان سواء في وصف الآخرين لهم أو في وصفهم لذاتهم.

لقد أكدت مجموعة من استطلاعات الرأي أن تغيراً قد حدث فعلاً في مجال القيم والمواقف والميول المسلكية في عقود ما بعد الحرب. وهي تصور لنا هبوطاً في قيم الاجتهاد والانضباط والامتثال إضافة إلى القانون والنظام باعتبارها التوجهات القيمية السائدة لصالح ارتفاع نسبة التأكيد على قيم الحرية والاستقلالية وتحقيق الذات والمشاركة في صنع القرار والتسامح والتساهل. وبحسب استطلاعات الرأي، تم التعبير عن فهم الحياة بوصفها واجباً من قبل ٥٩% من المستجوبين عام ١٩٥٩، و٦٠% عام ١٩٦٤، و٥٨% عام ١٩٦٨، لتنخفض النسبة إلى ٤٢% عام ١٩٨٢ وتستمر عند هذا المستوى مع ارتفاع طفيف فقط وصل إلى ٤٦ و٤٥% عام ١٩٩٢ و١٩٩٦. وقد بدأ الشرقيون بالمستوى الأعلى بكثير الذي بلغ ٦٢% عام ١٩٩٠، ليهبطوا إلى ٥٤% عام ١٩٩٦. أما التغير الرئيسي في الغرب فقد حدث بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٢ وتعزز بقوة خاصة على يد الجيل الأصغر سناً والذي ترعرع في سني الازدهار في الخمسينيات والستينيات.

ولا ينبغي أن يُفسر التغير الذي تؤكده المعطيات بوصفه انحداراً في دافع تحقيق الإنجازات بوجه عام، بل بوصفه تغييراً في معناها المبتعد عن تحقيق الالتزامات المفروضة والماضي باتجاه حياة محددة ذاتياً موجهة إلى تحقيق الذات (ميولمان ١٩٨٩: ١١٨، ١٢٨ – ٩، اعتماداً على أحد استطلاعات ألينسباخ).

لقد حدث التغير الأساسي بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينيات، وتعزز في الثمانينيات. وتميزت التسعينيات بالاستمرارية في ألمانيا الغربية والتعارضات ما بين الشرقية والغربية، مع كون الشرقية على مسار التوجه الغربي المتأرجح نوعاً ما (بريهلر وآخرون ١٩٩٤؛ ميولمان ١٩٩٥؛ ميولمان ١٩٩٨؛ شلوب ١٩٩٨؛ ويستل ١٩٩٩). وقد أدى الضغط على نظام الرفاه، الذي فرضته عملية إعادة التوحيد والأسواق الأكثر انفتاحاً، الناتجة عن الاندماج الأوروبي والعولمة الاقتصادية، إلى تأكيد جديد على العدالة الاجتماعية مصحوباً بتراجع على صعيد الحرية والاستقلالية في التسعينيات. والشيء نفسه يصح على الأهمية المتجددة للقانون والنظام إضافة إلى العائلة. فكلا الاتجاهين يعبران عن تجذير العدالة الاجتماعية، وفقدان القيم وارتفاع إجرام الشباب في وسائل الإعلام. وقد تم الإفصاح عن مخاوف من هذا القبيل في الشرقية بوجه خاص، بل وفي الغربية أيضاً، لدرجة أننا نجد في الشرقية موقفاً ريادياً في هذا الاتجاه. ولكن هذه ليست سوى موجات صعود وهبوط تتوقف إلى حد كبير على ما تروجه وسائل الإعلام، ولا يمكن اعتبارها اتجاهات طويلة الأجل أو قائمة على تحولات ثابتة في البنية الاجتماعية. وما يمكن أن يعتبر، بالمقابل، أكثر ديمومة هو التغير، بعيداً عن النزعة الجمعية والإذعان والخضوع والتناغم، باتجاه الفردانية والاستقلالية والإرادة الحرة. وهذا التغير تشير إليه الأهداف التربوية. فنسبة الناس الذين يرغبون في تعليم الامتثال والخضوع لأبنائهم انخفض من ٢٥% عام ١٩٥١ إلى ٩% عام ١٩٩٥، مع حدوث التغير الأساسي ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٦. وبشكل متمم لذلك، ازداد تفضيل الاستقلالية والإرادة الحرة من ٤١ إلى ٦٥%، مسجلاً أعلى نقطة وهي ٦٧% عام ١٩٨٩. وقد حدث تغير أقل دراماتيكية في أفضلية حب النظام والاجتهاد. وهذا ما بدأ بـ ٤١% عام ١٩٥١، ليصل إلى ٤٥% عام ١٩٦٩

ويستمر عند هذا المستوى – مع عدة تقلبات صعوداً وهبوطاً – إلى أن انخفض في نهاية المطاف حتى ٣٢% عام ١٩٩٥. ومن المهم الإشارة إلى هذه الفضيلة التي تغيرت بشكل طفيف علماً أنها ما تزال قائمة كفضيلة "ثانوية" تفيد هذه الأيام كأساس للعمل على تحقيق الذات، ولم تعد ترمز إلى الامتثال الأعمى (إحصاءات إمنيد ١٩٥١ – ١٩٨٩؛ كلاغيس وجينسيك ١٩٩٣؛ غينسيك ١٩٩٦؛ كلاغيس ١٩٩٦: ٦٦). ومن يُسمون "ما بعد الماديين" حسب مصطلح إنغلهارت، الذين صوتوا لصالح المشاركة في صنع القرار وحماية الخطاب الحر بدلاً من القانون والنظام ومحاربة التضخم حين طُلب إليهم أن يختاروا اثنين من أربع توجهات سياسية، تزايدت نسبتهم من ٩،٩ إلى ٢٠،٢ ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، وكان المعدل الأعلى بعد الدانمرك، هو معدل هولندا واللوكسمبورغ في المجتمع الأوروبي. أما العدد الذي يمثل مزيجاً من خيارات الماديين وما بعد الماديين فقد ارتفع من ٤٠،٥ إلى ٥٩،١% (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٦٦ – ٧). ولدى طلب انتقاء خمس فضائل من قائمة مؤلفة من سبع عشرة فضيلة عام ١٩٨١ وإحدى عشر فضيلة عام ١٩٩٠ تتعلق بالصفات الذاتية التي ينبغي أن يُربى الأطفال عليها، ذكر المستجوبون التسامح واحترام الآخرين بنسبة ٤٢% عام ١٩٨١ و٧٧% عام ١٩٩٠؛ والإحساس بالمسؤولية بنسبة ٦٣% عام ١٩٨١ و٨٥% عام ١٩٩٠؛ والاستقلالية بنسبة ٤٦% عام ١٩٨١ و٧٣% عام ١٩٩٠؛ والخيال بنسبة ١٤% عام ١٩٨١ و٣٢% عام ١٩٩٠. وفي مجال التسامح والمسؤولية كان الألمان ضمن المتوسط عام ١٩٩٠، لكن في مجال الاستقلالية كانوا أعلى من المتوسط بكثير، الذي بلغ ٤١% في تسع أمم أوروبية (شتويتزل ١٩٨٣: ٤٠؛ هاردنغ وآخرون ١٩٨٦: ٨، ٩، ٢٠، ٢١؛ أشفورد وتيمز ١٩٩٢: ٦٢؛ باركر وآخرون ١٩٩٢: ٢٢، ٢٧).

وحسب استطلاع مؤشر التغييرات في الرأي العام الأوروبي الذي أجري في ربيع عام ١٩٩٣، والذي كان على المستجوبين فيه أن يختاروا ثلاثاً من خمس عشرة فضيلة تتعلق بالتربية، كان الألمان فوق المتوسط بكثير في مجال الاستقلالية، باختيار ٦٢% لهذه الفضيلة مقارنةً مع ٢٩% فقط للمعدل في الاتحاد الأوروبي، وكان حس المسؤولية أعلى من المتوسط بشكل طفيف، حيث اختاره ٥٩% مقابل ٥٦%

للمتوسط. وكانت السلوكيات الجيدة أدنى من المتوسط، ٣٢% مقابل ٤٠ للمتوسط، والاجتهاد أيضاً، بمعدل منخفض جداً بلغ ٥%، مقارنةً مع معدل الاتحاد الأوروبي المنخفض أيضاً، والبالغ ١١%. وكان حب الحياة أعلى قليلاً من المتوسط، وقد بلغ ٣٢% قياساً إلى ٢٨%. واللافت للنظر هو أن التسامح مع الآخرين واحترامهم جاء في مرتبة أدنى من المتوسط تماماً، حيث بلغ ٢٩% مقارنةً مع ٥٠% لمتوسط الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٣a: A٤٩).

لقد وثق استطلاع حول القيم أُجري عام ١٩٩٧ إعطاء المكانة الأعلى للشراكة، والحياة العائلية الجيدة، والصداقة، والقانون والنظام، والاستقلالية والإبداعية التخيلية، بينما احتل الإيمان بالله، ومعايير العيش الرفيعة، والحفاظ على التقاليد، والاعتزاز بالتاريخ، والسلطة والنفوذ، والالتزام السياسي، والسلوك المنسجم المنزلة الأدنى في الغربية والشرقية على حد سواء وفي الترتيب نفسه، باستثناء الإيمان بالله الذي جاء في مرتبة أدنى في ألمانيا الشرقية (غينسيك ١٩٩٨: ٨٨).

هذا التحول من الروح الجمعية إلى حرية الإرادة تؤكده مجموعة من الاستطلاعات الرأي ويمكن اعتباره متجذراً بعمق في المجتمع. ومع ذلك، كان القانون والنظام والأمن والمؤازرة، إضافة إلى العدالة الاجتماعية، ما تزال قيماً هامة حظيت بالصلة الوثيقة بالموضوع في مواجهة التحولات التي أدت إليها عملية إعادة التوحيد والمنافسة الأشرس في السوق العالمية والسوق الأوروبية الموحدة وإعطاء وسائل الإعلام الأفضلية للقلاقل مثل البطالة، وفقدان القيم، والجريمة المنظمة والأعمال الإجرامية للشباب. وحسب استطلاعات ألينسباخ أعطى ٧٠,٩ من المستجوبين عام ١٩٩٦ الأولوية للقانون والنظام، وهذا أدنى بشكل طفيف فقط من الـ ٧٤,١% الذين فعلوا الشيء نفسه عام ١٩٨٣. وانخفض تفضيل الأمن والمساندة من ٦٨,٧% إلى ٦٣,١% بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦، ثم ازداد ثانية إلى ٧٤,١% عام ١٩٩٦. وفي هذا السياق من الأسئلة، أعطى مستجوبو ألينسباخ أولوية أدنى فأدنى للحرية والاستقلالية، حيث هبطت نسبتهم من ٧١,١% عام ١٩٨٣ إلى ٦١,٤% عام ١٩٩٢، وهو العام الأخير الذي جمعت فيه معطيات ألمانية غربية بصورة خالصة، ومن ثم إلى ٥٨,٠% عام ١٩٩٥ مع أخذ معطيات من ألمانيا

الشرقية في الاعتبار (ألينسباخ، معهد استطلاعات الرأي ١٩٨٢ – ٩٦؛ دنكر ١٩٩٨: ٧١ – ٩). وتم الحصول على نتائج مماثلة في استطلاع أجري عام ١٩٩٦/٩٧ بواسطة مؤسسة فريدريك إيبرت. وكانت الذروة للعائلة، وحس العدالة، ووعي الواجب، وتأمين المستقبل، والدعم، والاجتهاد، والقانون والنظام، بينما كانت المراتب الأدنى للمسرة في الحياة، والخيال والإبداع، والقومية، والملكية، والثروة والإيمان بالله (شاوب ١٩٩٨: ١١٠ – ١١).

لو استثنينا بعض المعطيات من التسعينيات كمؤشرات على حركة ارتجاعية ثابتة، لوجدنا أن هناك فضيلتين يختلف الألمان في تقييمهما عن جيرانهم بشكل أكثر وضوحاً: الاستقلالية التي يقدرونها أكثر بكثير من الجيران، وفضيلة التسامح مع الآخرين واحترامهم، التي تم التأكيد عليها بصورة أقل. ويبدو أن تكييف الشخصية الألمانية مع النزعة الغربية قد أحدث تحولاً لدى الشخص الناجح، الأقل استعداداً للتسامح مع الآخرين أو احترامهم مما هو الحال لدى جيرانه الأوروبيين الذين يكرسون أنفسهم للاستقلالية وتحقيق الذات على نحو أقل قليلاً. فقد لا يكون ممكناً بالنسبة للاستقلالية وتحقيق الذات من جهة أن يحظيا بالتقدير، في الوقت نفسه وبالدرجة نفسها، كما هو الحال إزاء التسامح مع الآخرين واحترامهم من جهة ثانية، ما دامت الفضيلة الأولى تحظى لدى الألمان بأولوية أكبر مما هو الحال عند الأمم الأوروبية الأخرى. وإذا كانت المعطيات تمثل فعلاً فروقات في الشخصية، فسيكون الألمان قد غيروا شخصيتهم في مسار عملية اندماجهم بالحضارة الغربية، لكنهم سيكونون قد فعلوا ذلك مع المحافظة في الوقت نفسه على عنصر من عناصر شخصيتهم التقليدية، من خلال التقدم في مجال الاستقلالية وتحقيق الذات على حساب التسامح مع الآخرين واحترامهم. ولكن لا بد لنا من الإقرار بأن تغيراً ما باتجاه التسامح قد حصل على الرغم من ذلك، كما تشير دراسة القيم الأوروبية. إن معطيات مؤشر التغييرات في الرأي العام الأوروبي تبين حدود ذلك التغير دون أن تقول بأن تغيراً ما لم يحصل. فلنلقِ مرة أخرى نظرة على نتائج دراسة القيم الأوروبية: فوفقاً لأحد مؤشرات الجوازية (التساهل)، ومنها التسامح مع الطلاق، والإجهاض، والمثلية الجنسية، والعهر،

والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والاتصالات الجنسية لدى الشباب، تطابق الألمان تقريباً مع المعدل صفر ٠,٠٠ بقيمة ٠,٠١ من بين تسع أمم أوروبية عام ١٩٨١، وكانوا أعلى من المعدل إلى حد ما مع قيمة ٠,٢٨ عام ١٩٩٠ – كانوا على سبيل المثال أدنى من الفرنسيين الذين سجلوا ٠,٣٠ و٠,٤٣، لكنهم أعلى من البريطانيين الذين سجلوا ٠,٠٤ و٠,٠٢-. أما في مجال المبادئ الأخلاقية المدنية فقد كان الألمان أدنى من المتوسط، مسجلين ٠,٠١ عام ١٩٨١ و٠,١٣ عام ١٩٩٠ – وأكثر أخلاقية من الفرنسيين الذين سجلوا – ٠,٤٣ و٠,٤٠ وأقل أخلاقية عام ١٩٩٠ من البريطانيين الذين سجلوا ٠,٠١ و٠,٠٢-. وكان مؤشر المبادئ الأخلاقية المدنية هو رفض التهرب من دفع الضرائب، والتملص من دفع أجور النقل، وعدم الإبلاغ عن تصادم غير خطير في موقف السيارات، والتمرد على رجال الشرطة، والفساد، وشراء السلع المسروقة، والوقوف في وجه حرية العمل والإضرابات، والكذب في موقف عصيب لصالح الكاذب، وعدم إعادة الممتلكات المسروقة، والاغتيال السياسي، والتهور في قيادة السيارات (باركر وآخرون ١٩٩٢: ٢٢، ٢٧). ومع انحدار ذهنية الامتثال للقانون والنظام وصعود نجم الاستقلالية وتحقيق الذات، ازدادت أهمية المشاركة في الشؤون العامة وتقدير الحقوق الديمقراطية. وقد جاءت إحدى التغييرات الكبرى الجلية مع الحركة الطلابية في أواخر التسعينيات وازدياد المشاركة في المجموعات السياسية غير الرسمية وفي مبادرات المواطنين والحركات الاجتماعية الجديدة في السبعينيات. وقد مر الألمان، مثلهم مثل المجتمعات الغربية الأخرى، بالثورة " التشاركية " في ذلك الوقت (كاسي ١٩٨٢). وقد أظهرت دراسة ألموند وفيربا (١٩٦٣) الثقافية المدنية قصوراً في المشاركة المباشرة للمواطن في ألمانيا مقارنةً مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩. فالألمان كانوا يشاركون غالباً في الانتخابات وفي الاتصال المباشر مع الإدارة، لكنهم كانوا يشاركون أقل بكثير عن طريق مخاطبة ممثليهم السياسيين بصورة مباشرة والانخراط في جماعة ما من الجماعات غير الرسمية. وقد تغير هذا النمط في السبعينيات باتجاه مشاركة أكبر بكثير تتجاوز الانتخابات وصولاً إلى الحركات الاجتماعية ومبادرات المواطنين. أما نتائج مؤشرات التغير

في الرأي العام الأوروبي فقد أشارت إلى الاستعداد الأكبر لدعم حركة السلام، والبيئة، والطبيعة، والفعاليات المناهضة للأسلحة النووية في ألمانيا الغربية داخل الجماعة الأوروبية (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٨٠ — ١). وفي مجال توقيع العرائض والمشاركة في الاحتجاجات، أظهر الألمان أنهم في حدود المتوسط (استطلاع القيم العالمي ١٩٨١ — ٨٣؛ برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٨٤ — ٥).

إن التغييرات في السلوك والميول السلوكية في السبعينيات والثمانينيات تعبر عن تغييرات طويلة الأجل في المواقف تجاه المشاركة السياسية والحقوق الديمقراطية. فقد تزايد عدد الناس الذين يهتمون بالسياسة من ٢٧ إلى ٤٧% بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٨٢. ووفقاً لمؤشر النقاش السياسي، الذي يرصد تواتر النقاش السياسي، ازدادت قيمة هذا التواتر من ١,١٧ إلى ٢,٢٣ بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٧٦. وحسب نتائج مؤشر التغييرات في الرأي العام الأوروبي في ربيع عام ١٩٩٩، جاء الألمان على رأس شعوب الاتحاد الأوروبي في القول بأنهم قد ناقشوا الأمور السياسية بصورة متواترة أو عرضية، وبالتحديد نسبة ١٦ و٦٦% على التوالي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٢). وفي أحد استطلاعات الرأي على المستوى الوطني في العام ٩٧/١٩٩٦، زعم ٢١% في الغربية و٤٢% في الشرقية أنهم يتحدثون بالسياسة كثيراً، و٣٨ و٣٦% يفعلون ذلك من حين لآخر (شلوب ١٩٩٨: ٨٤ — ٥). ولدى السؤال عن البحث الفعلي عن المعلومات حول الاتحاد الأوروبي، جاء الألمان مؤخراً في المرتبة الأولى بين الدول الأعضاء في الرجوع إلى جريدة يومية، ذاكرين مصدر المعلومات هذا بنسبة ٤٥% في ربيع عام ١٩٩٩ (المفوضية الأوروبية B٦٦).

لقد تزايد عدد الناس الذين لديهم فكرة واضحة عن السياسات الديمقراطية، رغم أنه كانت هناك نسب مئوية منخفضة بصورة مربكة إلى حد ما في الإجابات " الدقيقة ديمقراطياً ": فقد عارض ١٩% مقولة أن على المعارضة أن تساند الحكومة عام ١٩٦٨، و٢٩% عام ١٩٨٨؛ ولم يكن ١٨% يعتقدون أن لجماعات المصالح تأثيراً سيئاً على الرفاه العام للمجتمع عام ١٩٦٨، و٣٢% عام ١٩٨٨، و٥٧% يساندون حق احتجاج المرء دفاعاً عن قناعاته عام ١٩٦٨، و٧١% عام ١٩٨٨ (ميولمان ١٩٨٩: ٨٩). ولو نظرنا إلى التغييرات الحاصلة بين

الخمسينيات والسبعينيات وصولاً إلى أوائل الثمانينيات لرأينا ازدياداً في عدد الناس القائلين بأن عدداً من الأحزاب السياسية أفضل من الحزب الواحد من ٥٢ إلى ٩٢% بين ١٩٥٠ و١٩٨٢، وعدد الذين يعتقدون بأن عدداً من السياسيين أفضل من مجرد سياسي واحد من ٥٥ إلى ٦١% بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٧، وعدد أولئك الذين يرغبون في المحافظة على الفيدرالية من ٢١ إلى ٦٣% بين عامي ١٩٥٢ و١٩٨٠ (ميولمان ١٩٨٩: ١٠٩، استناداً إلى استطلاعات ألينسباخ).

وبحلول العام ١٩٩٢، نجد في نهاية المطاف نسباً مئوية عالية من الناس الذين يدعمون المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية ليس في الغربية فحسب، بل بالدرجة نفسها والتدرج نفسه تقريباً في الشرقية: حرية الرأي والصحافة – ٩٤% في الغربية و٩٠% في الشرقية؛ الأحزاب المتعددة – ٩١ و٨٢% على التوالي؛ الانتخابات الحرة المنتظمة بأوراق اقتراع سرية – ٨٤ و٧٨% على التوالي؛ المحاكم المستقلة التي تحكم وفق القانون حصراً – ٧٨ و٧٨% على التوالي؛ حرية الممارسة الدينية – ٧٢ و٧١% على التوالي؛ حرية السفر إلى أي مكان في البلاد – ٧٦ و٦٥% على التوالي؛ وجود معارضة قوية تبقي الحكومة تحت المراقبة – ٦٢ و٦٢% على التوالي؛ انعدام الضرر بسبب الانتماء إلى حزب متطرف – ٣١ و٢٧% على التوالي (روهر شنايدر ١٩٩٩: ٨٢، استناداً إلى استطلاع ألينسباخ). لكن اللافت للانتباه هو بقاء النظرة السلبية واسعة الانتشار للتعبير عن الصراع والمصالح من قبل عامة الجمهور، في حين أنها كانت تُقدر أكثر بكثير بوصفها جزءاً حيوياً من الديمقراطية الليبرالية من قبل النخب السياسية، في كل من الشرقية والغربية: ٩٤,٩% من نخب ألمانيا الشرقية لم يوافقوا على عبارة أن الرفاه العام ومصالح الجمهورية الفيدرالية كانتا فعلاً عرضة لخطر التعارض المستمر للمتطلبات التي تفرضها جماعات المصالح في عام ١٩٩٢، في حين فعل الشيء نفسه ٨٧,٤ من نخب ألمانيا الغربية، لكن لم يفعل ذلك سوى ٤٦ و٤٩% على التوالي من عامة الجماهير (وحتى ٢٢ و٢٦% فقط على التوالي عام ١٩٩٢). أما مقولة أن رفاه البلاد العام ينبغي دائماً أن يتجاوز مصالح الجماعات والمنظمات الخاصة فقد لقيت مساندة ٣٠,٤% من نخب الشرقية و١٧,٢% من

نخب الغربية عام ١٩٩٢، و٩٣ و٩٢% من عامة الجماهير عام ١٩٩٢ (روهر شنايدر ١٩٩٩: ١٤٥).

استناداً لما تشير إليه استطلاعات الرأي، أصبحت ألمانيا عضواً عادياً في الديمقراطيات الغربية، بما في ذلك التزام مواطنيها بقواعد الديمقراطية والاستفادة من حقوقهم في المشاركة العامة على الأقل بصورة مساوية لوسطي مشاركة الدول الأوروبية، وفي بعض الجوانب أعلى من المعدل الوسطي. فكيف يمكن تفسير التغير في السلوك والميول المسلكية والمواقف والقيم؟ بحسب إنغلهارت، تتغير القيم بتغير الأجيال: لأن الأجيال الشابة تترعرع في مستوى من الرفاه أعلى مما عاشته الأجيال الأقدم التي كان جل اهتمامها منصباً على قيم ثقافية "أعلى"، كالاستقلال الذاتي والمشاركة في صنع القرار. وعلى الرغم من أن المعطيات الأصلية لإنغلهارت لم تنطو على تسلسل زمني، فإن الفرضية تحظى بقسط من الوجاهة، إضافة إلى أنها معززة بسياق زمني يبين تزايد نسبة المؤيدين لمذهب ما بعد- المادية، وانخفاض نسبة أصحاب المذهب المادي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠ (برتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٥٦٦-٧، وفقاً لنتائج مؤشر التغييرات في الرأي العام الأوروبي). ويبين التسلسل الزمني بأن هنالك تغيراً فعلياً وليس مجرد اختلاف بين الأجيال، لأن الاختلاف وارد في كل زمان. ومع ذلك، ثمة أيضاً تفسيرات وجيهة أخرى، كما أكد ميولمان (١٩٨٩: ١٢٢- ٨٣): التطور الثقافي مع ما رافقه من تزايد متعاظم، وغير مسبوق، في عدد الناس من ذوي التحصيل العلمي العالي، وانتشار وسائل الاتصال بين البشر عبر وسائل الإعلام، واتساع المشاركة في الشؤون العامة. وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة تعني ضمناً أن عدداً أكبر من الناس بات أكثر اعتياداً على الآراء الديمقراطية وقواعد اللعبة الديمقراطية. فالمستوى المتزايد للتعليم والتواصل السياسي والمشاركة العامة له أثره الشامل على الوعي الأخلاقي للناس، بحيث أنهم يرتقون بالممارسة الأخلاقية إلى سويات أعلى حسب نموذج كوهلبيرغ (١٩٦٩، ١٩٨٧) القائم على المراحل الثلاث والأطوار الستة لتطور الوعي الأخلاقي. كما أن الجماهير تتبع النخب التي تلعب دوراً ريادياً في تأسيس ثقافة ديمقراطية

ليبرالية. فاستطلاعات الرأي المتعلقة بالنخبة تبين لنا فعلاً أن الجماهير سارت بخطى متأخرة عن النخبة في دعمها للديمقراطية الليبرالية، ولكنها، في غضون ذلك، كانت تتقدم خطوة إضافية إذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الممنوحة لحرية التعبير وللمجتمع الديمقراطي بوجه عام (هوفمان- لانغه وبيركلين ١٩٩٩: ١٧٢). على أية حال، تشير معطيات استطلاعية أخرى أن إغلاق الفجوة لم يكتمل بعد (روهرشنايدر ١٩٩٩: ١٤٥).

اندماج المهاجرين

لطالما كان هاماً فهم الطريقة التي تعامل بها الألمان مع المهاجرين إلى بلدهم، على ضوء طبيعة المحرقة الألمانية. فبعد استيعاب نحو ثمانية ملايين لاجئ ألماني من مناطق ألمانية سابقة ومن مناطق استقرار ألمانية خاصة في أوروبا الشرقية بلا مشاكل تذكر، بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٠ (استقر أربعة ملايين آخرين في ألمانيا الشرقية)، جذبت ثلاثة أصناف من المهاجرين انتباهاً خاصاً في ألمانيا الغربية بعد الحرب: العمال الضيوف والعائدون للاستقرار في ألمانيا من أصل ألماني وطالبو اللجوء. وقد جاء العمال الضيوف إلى البلد بناء على اتفاقات خاصة مع بلدان أوروبا الجنوبية بدءاً من عام ١٩٥٥ لتلبية الطلب على اليد العاملة الأقل تأهيلاً من قبل الاقتصاد النامي بشكل هائل. كما ارتفع عدد العمال الضيوف من ١٠٠٠٠٠ عام ١٩٥٥ إلى ٢،٦ مليون عام ١٩٧٣. لكن عملية التشغيل توقفت عن النمو بموجب حظر عام ١٩٧٣ الناتج عن الأزمة الاقتصادية في مطلع السبعينيات. ومنذ نهاية السبعينيات أخذت هجرة العائدين للاستقرار و اللاجئين بالارتفاع حيث وصل معدل العائدين للاستقرار إلى ٥٠٠٠٠ ومعدل طالبي اللجوء إلى ما بين ٢٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ سنويا حتى عام ١٩٨٧. وبدءاً من تلك السنة حدثت زيادة دراماتيكية أولا في هجرة العائدين للاستقرار، ثم في عدد اللاجئين حتى وصلت إلى ٧٨٨٠٢٥ عام ١٩٩٢. وارتفع عدد العائدين للاستقرار إلى ٤٠٠٠٠٠ تقريبا عام ١٩٩٠ كما كان أكثر من ٢٠٠٠٠٠ بشكل واضح في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. أما عدد طالبي اللجوء فقد ارتفع إلى ٤٣٨١٩١ عام ١٩٩٢ (إحصاءات المكتب الاتحادي ١٩٩٣: ٧٣؛ ليدرر ١٩٩٧:

١٨١) إن التغيير الذي كان محل جدل كبير في القانون عام ١٩٩٣ والذي يسمح بإعادة أي طالب لجوء، ينوي الدخول إلى ألمانيا من بلد يعتبر آمناً، عن الحدود مباشرة دون أن يكون له أي حق في تقديم طلب، وبحصة سنوية مقدارها ٢٢٥٠٠٠ من العائدين للاستقرار، جعل موجة الهجرة تتجه نحو الانخفاض. ففي عام ١٩٩٥ كان عدد طالبي اللجوء ١٢٧٩٣٧ حيث جاء ثانياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية (١٤٧٨٧٠) وأعلى بكثير من المملكة المتحدة (٤٣٩٦٥) وفرنسا (١٩٠٨٥). بدءاً من عام ١٩٨٥ – وهي السنة الأولى من الهجرة المفرطة بعد الانخفاض الذي حدث منذ ١٩٨١- وحتى عام ١٩٩٢ ارتفعت الهجرة الصافية من ٥٥٥٥٩ سنوياً إلى ٥٩٢٨٥٥، ولتنخفض عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٧٩٧٢ (ليدرر ١٩٩٧: ٨٤، ١٨١، ٢٩٦-٧).

في نهاية عام ١٩٩٧ كان عدد السكان الأجانب في ألمانيا ٧،٢ مليون وهو ما يشكل ٩% من مجموع السكان، وكان ٩٧% من هؤلاء الأجانب يعيشون في ألمانيا الغربية. إن أكبر المجموعات هي الأتراك (١،٩٧ مليون)، اليوغوسلافيون السابقون (٩٢٠٠٠٠)، الإيطاليون (٥٦٠٠٠٠) اليونانيون (٣٥٠٠٠٠)، البولنديون (٢٩٠٠٠٠). ولم يكن السكان الأجانب عام ١٩٦١ يشكلون أكثر ٦٨٦٢٠٠، أي ١،٢% من مجموع السكان. لقد أظهرت ألمانيا الغربية مع لوكسمبورغ أعلى معدل هجرة بين دول الاتحاد الأوروبي. وما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٨ كان ميزان الهجرة +٤،٧% لكل ألف نسمة. ومن عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ ارتفع المعدل إلى +٨ (بريتشنايدر وآخرون ١٩٩٢: ٤٨٩، ٤٩١؛ إحصاءات المكتب الاتحادي ١٩٩٣: ٨٧؛ ليدرر ١٩٩٧: ٨٤، ٩١؛ مينز وآخرون ١٩٩٧).

ترافق تدفق المهاجرين في تلك السنوات أيضاً مع تصاعد دراماتيكي في عدد الاعتداءات وأعمال الشغب والجرائم ضد الأجانب لتصل ذروتها في منتصف عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ولتنحدر بعد ذلك. وبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ كانت هناك زيادة طفيفة في أعمال العنف المسجلة والمرتكبة من قبل الجناح اليميني، وقد تراوحت ما بين ١٢٠ و ٢٠٩ حالات سنوياً. ثم قفز العدد عام ١٩٩١ إلى ١٤٩٢ وليصل عام ١٩٩٢ إلى ٢٦٣٩ وعام ١٩٩٣ إلى ٢٢٣٢، منخفضاً إلى ٧٨١ عام

١٩٩٦. ينطبق الأمر نفسه على الاعتداءات ضد المهاجرين، حيث تصاعدت من ٥٠ إلى ١٥٢ بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠، ولترتفع إلى ١٢٥٥ عام ١٩٩١ وإلى ٢٢٧٧ عام ١٩٩٢ لكنها في النهاية انخفضت إلى ٤٤١ عام ١٩٩٦. وبين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ قفز عدد حالات انتهاك القانون المسجلة والمرتكبة من قبل متطرفين ذوي خلفية يمينية من ٢٤٢٦ إلى ٦٧٢١، لينخفض مرة أخرى إلى ٢٢٣٢ عام ١٩٩٦. وعلى نحو مماثل، ارتفعت عضوية المنظمات اليمينية المتطرفة من ٢٠ ألفاً عام ١٩٨٥ إلى ٦٤٥٠٠ عام ١٩٩٣ وانخفضت مجدداً عام ١٩٩٦ لتصبح ٤٥٣٠٠ (ليدرر ١٩٩٧: ١٦٦- ٩، ١٧١).

ركز النقاش العام على النمو الدراماتيكي في الهجرة والتطرف اليميني. هل أظهر الألمان مرة أخرى عدم قدرتهم على قبول الأجانب في بلدهم؟ هل شكلت فكرتهم عن الأمة المتجذرة في الأصل المشترك والثقافة المشتركة عقبة أمام اندماج مجتمع كان قد أصبح متعدداً عرقياً وثقافياً بفعل أوربّة الحياة المعاصرة وعولمتها، مدفوعاً إلى الأمام بالنمو الاقتصادي واتساع الاتصالات؟ هل أخفقوا في اندماج مجتمعهم لأنهم قاموا بطلب العمال الضيوف لأسباب اقتصادية، والعائدين للاستقرار لأسباب سياسية، وطالبي اللجوء بسبب النزعة الإنسانية الرسمية لدستورهم دون أن تكون لديهم الرغبة أو الاستعداد للتفكير بوحدة مواطنيهم بالتعابير التعددية ذاتها التي تعكس واقع الناس الذين يعيشون في ألمانيا؟ هل كانوا عاجزين عن نقل التعددية الواقعية لمجتمعهم إلى تعددية نموذجية لمجتمع مدني متحد بفكرة المواطنة، المستقلة عن الأصل العرقي أو الثقافي؟ هل كانوا عاجزين عن التفكير في الأمة بوصفها وحدة مواطنين لأنهم كانوا دائماً يعبرون عن الأمة على أنها جماعة من الناس مرتبطة معاً بأصل مشترك؟ هل كان استعدادهم لمثل تلك الفكرة التعددية عن المواطنة في مجتمع متعدد الثقافات أقل منه لدى أمم غربية أخرى كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي لها تجربة أكبر في تعريف الأمة على أنها وحدة مواطنين يرغبون في العيش المشترك بغض النظر عن أصولهم (انظر بهر 1998)؟

هناك قانون خاص يصون المواطنة بشكل دائم للأشخاص ذوي الأصل المشترك، ولقد كان هذا القانون مسؤولاً عن عدم كفاية اندماج العمال الضيوف في المجتمع الألماني حتى الآن. وكان متوقعاً من العمال الضيوف أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية، بالتالي لم يتم اتخاذ أية ترتيبات لمنحهم الجنسية حتى عام ١٩٩١. لكن معظمهم لم يعودوا وإنما أقاموا في البلد دون أن تكون لهم صفة المواطنين. وعلى الرغم من اشتراك الأجانب في مجموعة من الحقوق مع السكان الأصليين، فإن حقوقاً سياسية تنقصهم بحيث لا يمكنهم المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وهذا بشكل خاص في المدن الكبيرة التي تصل نسبة السكان الأجانب فيها إلى ٢٦% من القاطنين (إحصاءات المكتب الاتحادي١٩٩٢: ٢٦).

لقد كان قانون المواطنة الألماني الذي يعود إلى قانون عام ١٩١٢، حتى إصلاحه عام ١٩٩٩، هو قانون رابطة الدم ius sanguinis ويمنح حق المواطنة فقط إلى الأولاد الذين يولدون لأبوين ألمان بغض النظر عن مكان إقامة الأبوين ومكان ولادة الطفل. لم يكن حق المواطنة يمنح نتيجة الولادة على الأرض الألمانية أو نتيجة الإقامة في البلد لعدة سنوات. ويمكن منح المواطنة للأجانب الذين عاشوا عشر سنوات على الأقل في ألمانيا لكنها لا تعتبر حقاً لهم. بعد عام ١٩٩١، يُمنح الأجانب الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-٢٣ سنة المواطنة، إذا ما تقدموا بطلب لذلك وتخلوا عن مواطنتهم السابقة (هايلبرونر وريتر ١٩٩١؛ بروباكر ١٩٩٢: ١١٤- ٢٧، ١٦٥- ٧٨؛ هايلبرونر 1992a ؛ ترينهاردت ١٩٩٥).

بالمقارنة مع دول أخرى كانت ألمانيا، على قدم المساواة مع سويسرا، من بين أكثر الدول تقييداً لتجنيس المهاجرين. ففي عام ١٩٨٧، على سبيل المثال، كان هناك ٢٢٧٨١ عملية تجنيس نتيجة الحق في الحصول عليها، والذي يعني المنحدرين من أصل ألماني و١٤٠٢٩ عملية تجنيس بناء على تقديرات إدارية. تعود الأرقام إلى متوسط العقد الواقع بين ١٩٧٧ و١٩٨٧. أما بالنسبة لـ ٤،٢ مليون أجنبي الذين كانوا يعيشون في ألمانيا الغربية حينئذ فقد لاحظنا أن ٨،٩٢ عملية تجنيس لكل ١٠٠٠ أجنبي قد منحت إلى العائلين للاستقرار استناداً إلى قانون رابطة الدم ius sanguinis، وينخفض هذا المعدل إلى ٣،٢١ فقط إذا استثنينا من

لهم الحق في الحصول على جنسية. وبالمقارنة، فإن المعدل العائد للفترة ذاتها في فرنسا كان ١٢,١٨. وفي السويد ٤٢,٦٧ عام ١٩٨٨ و٥٦,٠٢ عام ١٩٩١ (المعهد الوطني ١٩٨٩: ٨٨؛ السكرتارية الشمالية للإحصاء ١٩٨٩/ ٩٠: ٣٩، ٤٢، ٧٢؛ ١٩٩٢: ٤٢، ٥٠ن ٧٢؛ إحصاءات المكتب الاتحادي ١٩٩٢: ٧١-٢).1992: 71-2). حتى عام ١٩٩٥ ارتفع عدد المجنسين العائلين للاستقرار والمطالبين بالمواطنة إلى ٢٨١٧١٨ سنوياً في حين بقي التجنيس بناء على التقديرات عند مستوى ٢١٨٠٠٠. ويجب النظر إلى هذا بالمقارنة مع وجود ٧,٢ مليون أجنبي في السنة ذاتها. إن مقارنة التجنيس على أساس التقديرات الإدارية والحقوق المكتسبة تظهر ٦١٦٢٥ حالة عام ١٩٩٤ في ألمانيا، و٧٧٥١٥ في فرنسا، و٤٤٠٣٢ في المملكة المتحدة و٤٠٧٣٩٨ في الولايات المتحدة الأمريكية (ليديرر ١٩٩٧: ٦٠، 77).

يظهر القانون والممارسة المقيِّدة أن ألمانيا كانت متمسكة بفكرة أمة الشعب لفترة زمنية طويلة معتبرة روابط الدم معيار المواطنة والوحدة القومية. ولكن لا يجب ببساطة شرح تفضيل ألمانيا لتعريف الأمة على أساس عرقي- ثقافي بعدم الرغبة في تبني المعايير الموضوعة على يد الديمقراطيات الأكثر حرية وهجر فكرة الجماعة المجتمعية التي أسيء استخدامها من قبل النظام النازي. يكمن أحد الأسباب الرئيسية للمحافظة على التعريف العرقي- الثقافي للأمة قبل القيام بإعادة توحيد ألمانيا في تحمل البلد مسؤولية الألمان السابقين الذين كانوا يعيشون تحت حكم الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. فالمادة ١١٦ من الدستور الألماني تخول ذوي العرق الألماني اللاجئين إلى ألمانيا من الأنظمة الشيوعية حق الحصول على المواطنة.

مع تدفق العمال الضيوف وإقامتهم في البلد وزيادة أعدادهم كنتيجة لضم العائلة (حتى بعد توقف التشغيل أثناء أزمة النفط عام ١٩٧٣) وأمواج طالبي اللجوء التي بدأت في الثمانينيات وبلغت ذروتها في التسعينيات، احتد الخلاف بين الليبراليين والمحافظين حول من يجب أن ينتمي إلى الأمة. وكانت حجة الليبراليين هي أنه يجب الاعتراف بالهجرة كأمر واقع عبر قانون خاص للهجرة يحدد معدلات الهجرة على أسس عالمية ويضع حداً للمعاملة التفضيلية على أسس عرقية. أما

المحافظون فقد حافظوا على موقفهم بأن "ألمانيا ليست بلداً للهجرة". وبالنسبة للعمال الضيوف ظل القانون المقيَّد للأجانب الذي وضعه النظام النازي مطبقاً حتى عام ١٩٦٥، وهو العام الذي تم فيه سنّ قانون جديد للأجانب لكنه بقي مقيَّداً من حيث الجوهر. فالتوطين المستمر للأجانب ظل يعتمد على التقدير البيروقراطي.

تم تحسين الحالة غير المستقرة للأجانب بموجب أنظمة صدرت عام ١٩٧٨ سمحت بمنح رخصة إقامة غير مقيدة بعد خمس سنوات من البقاء في البلد وحق الإقامة بعد ثماني سنوات. وبعد عدة محاولات فاشلة فإن وزير الداخلية وولفغانغ شاوبل هو من نجح أخيراً في تمرير قانون جديد للأجانب عام ١٩٩٠. وهذا القانون الجديد أكثر ليبرالية بكثير في احترام حقوق الأجانب، كما أنه يعكس الممارسة في قرارات المحاكم وصولاً إلى المحكمة الدستورية التي قامت بحماية حقوق الأجانب ضد السياسات الشعبية المقيِّدة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتوطين المستمر (جوبكي ١٩٩٩: ٦٢-٩٩).

إن التدفق المستمر لطالبي اللجوء والمدة الطويلة جداً لإجراءات الاعتراف التي تصل إلى ثماني سنوات، مع حقوق تكتسب بالتالي للبقاء في البلد، كل ذلك مصحوباً بموجات من الهجوم على الأجانب، قاد النظام الديمقراطي الألماني إلى أزمة استثنائية. وفي تسوية بين الحكومة (CDU/CSU-FDP) والمعارضة (SPD)، وامتناع الخضر، تم عام ١٩٩٣ تغيير المادة الأكثر ليبرالية في الدستور، وهي المادة ١٦ المتعلقة باللجوء، لتمنع وصول طالبي اللجوء من بلدان العالم الثالث الآمنة المحيطة بألمانيا والبلدان الأصلية الآمنة. وفي موجة أخرى، تم تحديد هجرة العائدين للاستقرار بـ ٢٢٥٠٠٠ سنوياً ووضع حد لمنح المواطنة بحيث أن الأشخاص المولودين على أرض أجنبية بعد الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٣ لم يعودوا مخولين للحصول على المواطنة بشكل آلي على أساس تحدرهم من أسلاف ألمان بعيدين. هذا التغيير البعيد عن التعريف العرقي- الثقافي للأمة أصبح ممكناً بعد التوحيد الناجح لألمانيا ولانتهاء الحاجة لإعطاء ذوي العرق الألماني تحت الحكم الشيوعي الفرصة للانضمام إلى أقربائهم الألمان في مجتمع حر.

في السنوات الأخيرة كان هناك نقاش حول السماح بازدواج المواطنة للأجانب الذين يحققون معايير المواطنة لكنهم لا يريدون التخلي عن مواطنتهم السابقة. وستستفيد أكبر مجموعة من العمال الضيوف- الأتراك- بشكل خاص من ترتيب كهذا. إن الوضع المعلق للعمال الضيوف وأولادهم وحتى أحفادهم من الجيلين الثاني والثالث يشكل عقبة رئيسية أمام اندماج المجتمع وسبباً في عزلة العمال الضيوف ونقص الالتزام لديهم، والشك من قبل السكان الأصليين. لقد قدم آخر إصلاح لقانون المواطنة النافذ منذ الأول من كانون الأول ٢٠٠٠ عنصر قانون الولادة ius soli وهو ما جعل عملية التجنيس أيسر وأكثر تساهلاً مع ازدواج المواطنة، على الأقل لفترة محددة من الزمن ولطيف واسع من الأسباب. وقد اعتُبر الأولاد ألماناً إذا كان لأحد الأبوين إقامة عادية في البلد ومخول للإقامة فيه لمدة ثلاث سنوات أو إذا كانت لديه موافقة غير محدودة. وبما أن ذلك يسبب ازدواج المواطنة في بلد يمنح المواطنة على أساس العرق، فإن على الشاب أو الشابة أن يختارا واحدة من المواطنتين –أو أكثر- عند سن الثامنة عشرة. إن مواطنتهم الألمانية تبقى صحيحة فقط إذا تقدموا بوثائق تخلّيهم عن المواطنة الأخرى في عمر لا يتجاوز الثالثة والعشرين. ويمكن إطالة هذه الفترة إلى ما بعد عمر الثالثة والعشرين إذا تقدّم الشخص بطلب للاحتفاظ بمواطنته قبل بلوغه الحادية والعشرين. إضافة إلى ذلك، هناك الآن الحق في التجنيس بعد ثماني سنوات إقامة بعد أن كان خمسة عشر عاماً. كما ازداد التساهل في أسباب ازدواج المواطنة. كما أعطي الأولاد الذين يقل عمرهم عن العاشرة، عند دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، الحق في التجنيس إذا ما تقدموا بطلب قبل نهاية عام ٢٠٠٠ (هيبر وبوتسكي ١٩٩٩؛ اللجنة الداخلية لمجلس النواب الألماني ١٩٩٩). بالمعنى القانوني، لم تعد ألمانيا في مجال منح المواطنة بلداً مقيَّداً أكثر مما هو الحال في الدول الأوروبية الأكثر ليبرالية. وعلى صعيد السياسة الرسمية، فقد تبنت ألمانيا الفكرة الفرنسية عن الأمة المتحدة على أساس الإرادة السياسية وليس على أساس العرق وهو ما أعلنه وزير الداخلية أوتوشيلي في خطابه حول قانون المواطنة الجديد أمام البرلمان الاتحادي يوم ٧ أيار ١٩٩٩ عندما وافق على تعريف إرنست رينان الفرنسي للأمة (١٨٨٢).

أصبحت الحدود بين المواطنين وغير المواطنين أقل حدة من ذي قبل. فهناك مساحة أوسع بينهم تضم مواطني قانون الولادة ius soli والمهاجرين المجنسين الذين معهم جواز سفر واحد والمواطنين الذين يحملون جوازي سفر أو أكثر والمقيمين الدائمين أو المؤقتين الذين ليسوا مواطنين، لكنهم يشتركون مع المواطنين بالحقوق الأساسية. وهذا ما يقدمه القانون. ومن جانب الطلب نرى تمييزاً مماثلاً داخل مجموعات المهاجرين حسب التفضيل الذي يعطونه لهذا النوع أو ذاك من أنواع الاندماج. وفي زمن سهولة حركة الأفراد المتزايدة، تمسك العديد منهم بالفرص التي قدمها بلد إقامتهم دون قطع روابطهم مع بلدانهم الأصلية.

لقد تزايد تجنيس الأجانب منذ ١٩٩١ حين تمت لَبْرلة القانون لأول مرة، خاصة بالنسبة للمهاجرين من تركيا، رغم أنه عملياً لم تكن تلكم هي الحال حين يتعلق الأمر بالمهاجرين من إيطاليا. ويعود هذا الاختلاف إلى أن الإيطاليين أقل حاجة بكثير لهذه العملية من الأتراك نتيجة حقوقهم كمواطنين في الاتحاد الأوروبي (إحصاءات المكتب الاتحادي ١٩٩٢: ٧٢، ١٩٩٥: ٦٥). وبناء على بيانات المجلس الاجتماعي- الاقتصادي فإن نية التقدم بطلب تجنيس قد تزايدت بشكل خاص بين أولئك الذين ليست لديهم روابط قوية مع أوطانهم الأصلية وهي حالة أكثر انتشارا بين الشباب. كما أن عدد الذين لديهم رغبة كهذه كان أكبر بكثير في حال توفرت لديهم القدرة على الاحتفاظ بمواطنة بلدهم الأصلي، أي تقريبا ٦٠% مقابل ٢٥%. على كل حال، فإن نحو ٤٠% بمقابل ٧٥% ما كانوا ليتقدموا بطلب المواطنة حتى لو سمح لهم بازدواج المواطنة (SOEP موجات ١١- ١٢، ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ واردة لدى فوبي وأوته ٢٠٠٠: ٤٥١- ٢).

هناك تغير في الاعتراف بمثل هذه الحالة بين بلدين أو أكثر. بما أن الأمة - الدولة كانت الضامن الوحيد لأمن المواطن، وبما أن هذا الأمن استلزم تحديداً صارماً للانتماء، فإن كل شخص موزع بين جنسيتين أو أكثر كان موضع شك في أنه غير جدير بالثقة في حالات تنازع الولاء. في عالم من التعاون المطرد خارج الحدود القومية، بما في ذلك التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد، فإن الأشخاص الموزعين بين جنسيتين لا يشكلون كبير خطر

نتيجة تنازع محتمل في الولاء بل هم بالأحرى يمثلون فرصة لمزيد من التكامل فوق القومي لمصلحة السكان القوميين. ولقد قاد هذا التغير التاريخي في الوضع إلى توسيع الرغبة في تقديم حقوق متساوية في منطقة التداخل بين المواطنين وغير المواطنين وإلى تمهز أوسع في المطالبة بالحقوق في منطقة التداخل تلك من جانب المهاجرين. هذه الخطوة باتجاه لا إقليمية العرض والطلب هي من جهة نتيجة الترسيخ الفعلي للروابط فوق القومية كما أنها من جهة أخرى داعمة للبناء المستمر لمثل هذه الروابط. إن تفكيك الأمة إلى حد ما وبناء التكامل فوق القومي يمضيان معاً يداً بيد (كاستوريانو ١٩٩٦).

على الرغم من أن ألمانيا كانت مقيَّدة بشكل خاص في منح المواطنة للمهاجرين إلى أن تم الإصلاح الأخير، فإن الدعم القوي لحقوق الإنسان الأساسية من قبل الدستور وفكرة دولة الرفاه التي تحقق الرفاه لكل من يعيش على أراضيها، والاستقلال القوي للمحاكم، قد منحت المهاجرين حقوقاً قريبة جداً من حقوق المواطنين باستثناء حقوق التصويت. وهذا ما يمكن أن نسميه "العضوية فوق القومية" (سويسال ١٩٩٤). لقد جعلت المحاكم من العمال الضيوف المؤقتين جالية من المقيمين الدائمين توسعت بالهجرة اللاحقة عبر ضم العائلة (نيومان ١٩٩٠؛ جوبكي ١٩٩٩: ٦٢- ٩٩). والجدل المتعلق بالموضوع يذكر أن الأجانب يحصلون على حماية الدستور القانونية في ممارسة حقوقهم، وكلما طالت إقامتهم في الجمهورية الاتحادية كلما أصبحت حقوقهم أقرب إلى تلك التي يتمتع بها الألمان (إيزنسي ١٩٧٤؛ شفيردتفيغر ١٩٨٠). وفي هذا المجال كانت تجربة الاعتراف بالحقوق ليبرالية على نحو خاص، وهذا يعاكس التقييد الرسمي على منح المواطنة. ونرى هنا توتراً رئيسياً في الطريقة الألمانية في اندماج المهاجرين. فمن جهة تم الترحيب بالعمال الضيوف على أساس أن إقامتهم مؤقتة من وجهة نظر السياسات الرسمية والرأي العام؛ ومن جهة أخرى، فإن الالتزام بالحقوق الأساسية في الدستور والتأكيد عليها من قبل المحاكم المستقلة قد خلق واقعاً جديداً: بلد بعدد وافر من المهاجرين ممن لديهم إقامة دائمة ويشتركون في الحقوق مع الألمان لكنهم لا يعتبرون مواطنين بالمعنى الرسمي. هذه الحالة غير

المستقرة تمنع المهاجرين من تحقيق اندماج كامل وتمنع السكان الأصليين من قبولهم الكامل؛ وهذا بدوره يعزز محاولات الإحياء العرقي من قبل الجيل الثاني من المهاجرين ومحاولات رفض الهجرة من قبل المتطرفين اليمينيين (جوبكي ١٩٩٩: ١٨٦ - ٢٢٢). ولكن يمكن الافتراض أن لبرلة قانون المواطنة وأثر ذلك على توسيع منطقة التداخل بين المواطنين وغير المواطنين ستساهم في عملية الاندماج على المدى الطويل. لكن هذا لن يكون اندماجاً على أسس حدود واضحة بين من هم داخل الحدود ومن هم خارجها وإنما يقوم بالضبط على أساس تداخل أوسع بينهم. وهذا، من جهة، يعطي المهاجرين فرصة أوسع للخيار بين أشكال الانتماء فيكون أسهل عليهم أن يعيشوا بين ولاءين؛ ومن جهة أخرى، يصبح السكان الأصليون أكثر وعياً لحقيقة أنه لا توجد حدود واضحة بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج، كما يتعلمون العيش بشكل أفضل مع بشر على هوامش الأمة التقليدية. لن تكون هذه بأي شكل من الأشكال عملية خالية من النزاعات؛ وهكذا ليس في مقدورنا القول إن موجات من رهاب الأجانب لن تحدث. على أية حال، بما أن الحدود مفتوحة، وأن وجود منطقة أوسع من التداخل بين المواطنين وغير المواطنين قد أصبحت حقيقة شرعية، فإن العقوبات على الأفعال الناجمة عن رهاب الأجانب ستحوذ على إجماع أكبر وبالتالي ستكون أكثر فاعلية.

في الطريق إلى مثل تلك المعالجة المهدئة، التي تعتمد الحدود المفتوحة، كان على ألمانيا أن تمر بأزمة اندماج جدية في التسعينيات، كما أن عليها اليوم أن تسير عبر ممر محفوف بالنزاعات. وقد برزت مشكلة كبيرة من خلال النمو الدراماتيكي في عدد طالبي اللجوء، حيث تشير الأزمة إلى التناقض بين النزعة الإنسانية الرسمية للدستور وبين النواقص الواضحة لدى السكان في العيش وفقاً لذلك المستوى من الإنسانوية. لقد أثار العدد المطلق لطالبي اللجوء تساؤلاً حول ما إذا كان الاضطهاد السياسي وراء تلك الطلبات أم توقع حياة أفضل اقتصادياً في ألمانيا. في الحقيقة إن نسبة لا تزيد عن ٥% من الذين تم قبولهم كلاجئين حقيقيين تعزز هذه الشكوك. يجب أن نلاحظ أيضاً أن عدد طالبي اللجوء إلى أي بلد أوروبي آخر لا يقارن بعدد طالبي اللجوء إلى ألمانيا منذ أواخر السبعينيات،

وبشكل خاص في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات: ١٩٢٠٦٢ عام ١٩٩٠، ٢٥٦١١٢ عام ١٩٩١، ٤٢٨١٩١ عام ١٩٩٢ و١٢٧٩٢٧ عام ١٩٩٥. أما الأرقام في أكبر الدول الأوروبية الأخرى عام ١٩٩٢ فكانت ٢٨٨٧٢ في فرنسا، و٣٢٢٠٠ في المملكة المتحدة و٢٥٨٨ في إيطاليا (مكتب الاحصاء في اللجنة الأوروبية ١٩٩١: ١٨؛ ريرمان ١٩٩٢: ١٧، ٢١؛ إحصاءات المكتب الاتحادي ١٩٩٣: ٧٢، ليدرر ١٩٩٧: ٢٩٧). وعلى الرغم من أن أعمال الشغب والعنف ضد الأجانب في ألمانيا عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ قد اجتذبت اهتماماً عالمياً كبيراً، فلا يمكن القول إن رهاب الأجانب في ألمانيا كان في الواقع أعلى منه في فرنسا أو المملكة المتحدة أو إيطاليا في تلك السنوات. وبناء على تقرير نشر في فاينتشال تايمز فإن عدد أعمال العنف على أساس عرقي التي تم تسجيلها في إنكلترا وويلز عام ١٩٩١ بلغ ٦٥٥٩، وهو أربعة أضعاف تلك المسجلة في ألمانيا للعام نفسه وثلاثة أضعافها عام ١٩٩٢ (ترينلهاردت ١٩٩٣: ٢٢٨).

إذا ما نظرنا إلى البيانات المتعلقة بالموقف من الأجانب فإننا نكتشف أول ما نكتشف تطوراً لافتاً للنظر. وعلى عكس الانطباع الذي أعطته موجة أعمال العنف ضد الأجانب على يد اليمين المتطرف، فإن قبول السكان الأصليين للأجانب نما في عقد الثمانينات والتسعينات كما بقي عند مستوى عام ١٩٩٠ في أوائل التسعينيات أو أنه ارتفع أو انخفض قليلاً فقط، حسب مجموعات الأجانب التي تم سؤالها والأسئلة التي تم توجيهها. ووفقاً لاستطلاعات ألبوس التي جرت أعوام ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٠ فإن المواقف المقيِّدة ضد العمال الضيوف قد انخفضت من نحو ٥٥% إلى ٣٥% من الذين أجابوا على الاستبيان. لقد تم توحيد أربعة تصاريح لتشير إلى موقف مقيِّد: يجب على العمال الضيوف أن: (١) يتلاءموا بشكل أفضل مع نمط الحياة الألمانية، (٢) يعادوا إلى أوطانهم عند نشوء حاجة إلى أعمالهم، (٣) لا يسمح لهم بأي نشاط سياسي، (٤) يتزوجوا من أبناء جلدتهم (ZA ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٠؛ كيشلر ١٩٩٤: ٥٦). وفي عام ١٩٩٠ اعتبرت غالبية نسبتها ٤٧% أن وجود العمال الضيوف مفيد، ١٩% اعتبروه غير مفيد و٢٤% كانوا غير مبالين. ارتفعت نسبة الألمان الغربيين الذين

أجابوا على الاستبيان، ويعتبرون أن هناك حاجة للعمال الضيوف في الاقتصاد، من ٣٩% إلى أكثر من ٧٥% بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢. ولكن ثلث الألمان الشرقيين فقط أعطوا الجواب نفسه عام ١٩٩٢، وهذا بالتأكيد عائد إلى معدل البطالة العالي بينهم (استطلاع فريق البحوث ١٩٨٦، ١٩٨٧؛ ZA ١٩٩٠؛ استطلاع فريق البحوث ١٩٩٢؛ كيشلر ١٩٩٤: ٥٧ - ٨).

فيما يخص طالبي اللجوء، لدينا حالة شبيهة: تظهر استطلاعات أجراها مركز مؤشر التغييرات في الرأي العام الأوروبي أعوام ١٩٨٦و١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٢ زيادة في معدل القبول في الغرب من ٦٦% إلى ٩٠% وارتفع الرقم في ألمانيا الشرقية بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ من ٧٦% إلى ٨٩%. لكن مع النمو الدراماتيكي في عدد طالبي اللجوء نما الشك بأن مجيئهم كان لأسباب اقتصادية أكثر منه لأسباب تتعلق بالاضطهاد السياسي: عزا ٧٧% من الألمان الغربيين عام ١٩٨٦ طالبي اللجوء إلى أسباب اقتصادية وأرادوا تطبيق إجراءات أكثر تقييداً. وفي عام ١٩٩٢ رأى ما بين ٦٤،٢ و٧٦،٥% من الألمان الغربيين وما بين ٧٥،٧ و٨٨% من الألمان الشرقيين أن معظم طالبي اللجوء قد أساؤوا استخدام القانون الألماني حول منح اللجوء وأيّد ٦٠% من الغربية وأكثر من ٧٠% من الشرقية تغييراً دستورياً باتجاه أكثر تقييداً. وعبّر ٧٥% في الغربية و٩٠% في الشرقية عن رأيهم بأن ألمانيا لن تعود قادرة على قبول كل طالبي اللجوء؛ كما وافق ٧٥% من الألمان الغربيين على القوانين الجديدة المقدمة في تسوية بين CDU/CSU وFDP (استطلاع فريق البحوث ١٩٨٦، ١٩٩٢، ١٩٩٣؛ كيشلر ١٩٩٤: ٥٨-٩؛ أوهليماشر ١٩٩٤: ٢٣٠).

جدير بالملاحظة أن الموقف تجاه العائدين للاستقرار قد تغير نحو مزيد من التقييد. وترافقت الموجة الدراماتيكية من الهجرة المتجددة للعائدين للاستقرار في نهاية الثمانينيات بانخفاض القبول من ٥٦% إلى أقل من ٤٠% بين تشرين الثاني ١٩٨٨ وآب ١٩٨٩ (استطلاع فريق البحوث ١٩٨٨، ١٩٨٩؛ كيشلر١٩٩٤: ٥٩). بناء على استطلاع لألينسباخ، اعتبر ٢١% فقط من الذين أجابوا على الاستبيان العائدين للاستقرار ألماناً، واعتبرهم ٤٠% ألماناً بشكل

جزئي فقط، بينما لم يعتبرهم ٢٩% ألماناً (نويلي نيومان وكيشلر ١٩٩٣: ٥٢٠). تمّ تقييد العودة للاستقرار بموجب قانون إعادة دمج المستوطنين العرقيين، النافذ منذ الأول من تموز ١٩٩٠، وقانون الاندماج الخاص بعواقب الحرب النافذ منذ الأول من كانون الثاني ١٩٩٣. ويمكن الآن لعدد يصل إلى ٢٢٥٠٠٠ أن يعاودوا الهجرة إلى ألمانيا، ولن يتم الاعتراف بأي شخص وُلد بعد ١/١/١٩٩٣ على أنه مواطن ألماني (كيشلر ١٩٩٤: ٥٠- ٥٩).

نكتشف هنا أن الألمان لا يريدون منح العائدين للاستقرار ميزة فيما يخص الهجرة. وهكذا فهم لا يشعرون أنهم أقرب إليهم من طالبي اللجوء أو من العمال الضيوف القادمين من أوروبا الجنوبية. وعلى عكس القانون فإنهم لا يشملونهم بالأمة الألمانية بناء على مبدأ الأصل المشترك. فالعديد منهم لا يتحدثون الألمانية، كما أنهم قد عاشوا بعيداً عن ألمانيا، في حين أن العمال الضيوف من أوروبا الجنوبية قد عاشوا في ألمانيا على مدى عقود. وبالتالي، لم يعد مبرراً بالنسبة لمعظم الألمان معاملة العائدين للاستقرار بشكل مختلف بسبب قانون رابطة الدم ius sanguinis. يمكن قراءة هذا الموقف كمؤشر على انفتاح متزايد للألمان على فكرة أمّة المواطنة التعددية وعلى انخفاض طفيف في أهمية فكرة الأمة البدائية القائمة على الأصل المشترك. ولكن يمكن أخذ ذلك أيضاً كمؤشر على رفض العائدين للاستقرار نتيجة الدرجة الكبيرة في الاختلاف الثقافي وهو ما يتماشى مع البعد الثقافي للفكرة التقليدية عن الأمة. وهناك احتمال كبير جداً بأن يتواجد الموقفان جنباً إلى جنب، وحتى مع غلبة للموقف التقليدي (من أجل دراسة نوعية انظر هونولكا وغيتز 1999).

ما هو موقف الألمان تجاه الأجانب بالمقارنة مع الأمم الأخرى؟ ثمة استطلاعات أجريت في عدد من البلدان الأوروبية تعطينا الجواب عن هذا السؤال. حسب دراسات القيم الأوروبية التي أجريت عامي ١٩٨١ و١٩٩٠، جاء الألمان أعلى بشكل واضح من المعدل وكانوا من بين أكثر الأمم تعصباً عرقياً عام ١٩٨١، لكنهم جاؤوا حول المعدل عام ١٩٩٠. ففي حين كان المعدل ٠،٠٠ فقد سجلوا ٠،٣٠ عام ١٩٨١ و٠،١٧ عام ١٩٩٠. بينما كانت قيم فرنسا ٠،١٨ و٠،٠٨

وقيم المملكة المتحدة ٠,١١ و٠,٠٦. أما التعصب المتعلق بالأشخاص المنحرفين – مدمني المخدرات والكحول، والمجرمين السابقين، والمثليين الجنسيين، والأشخاص المصابين بالإيدز، والأشخاص المضطربين عاطفياً - فقد بقي دون تغير وأعلى قليلاً من المعدل؛ حيث بلغ ٠,١٢ و٠,١١. أما قيم فرنسا والمملكة المتحدة فقد كانت -٠,٤٢ و-٠,٢٣ للأولى و٠,٠٩ و٠,١٠ للثانية. وكان الألمان أكثر تعصباً تجاه المتطرفين السياسيين، حتى أن هذا التعصب كان عام ١٩٩٠ أعلى منه عام ١٩٨١؛ حيث بلغت القيم ٠,٤٨ عام ١٩٨١ و٠,٦٨ عام ١٩٩٠. بينما كانت في فرنسا -٠,٤٠ عام ١٩٨١ و-٠,٠١ عام ١٩٩٠ وفي المملكة المتحدة -٠,٠٩ عام ١٩٨١ و٠,٠٦ عام ١٩٩٠ (أشفورد وتيمس ١٩٩٢: ١٤- ١٥ باركر وآخرون ١٩٩٢: ٢٣-٧٧).

إن التغير باتجاه مزيد من التسامح العرقي يعزز التغير المشار إليه أعلاه نحو مزيد من القبول للأجانب، ويظهر أن الألمان لا يختلفون عن جيرانهم الأوروبيين في موقفهم تجاه الأجانب. ويتأكد أيضاً عدم وجود اختلاف من خلال بيانات مسح المؤشر الأوروبي لخريف ١٩٩٧ حول شعور الناس لدى وجود الغرباء. فعند سؤالهم عما إذا كانوا ينزعجون من وجود أشخاص من قومية أو عرق آخر، أجاب ١٢% من الألمان بـ "نعم" و٧٩% بـ "لا" بالنسبة للقومية، أما بالنسبة للعرق فقد أجاب ١٥% بـ "نعم" و٧٦% بـ "لا". ولم يكن هناك اختلاف تقريباً بين الشرقية والغربية. كانت الأرقام قريبة من المعدل الأوروبي وهو ١٢% مقابل ٨٢% و١٥% مقابل ٨١%. أما في فرنسا فقد كانت الأرقام فيما يخص القومية ١٢% مقابل ٨٥%، وفيما يخص العرق كانت ١٩% مقابل ٧٨%. في المملكة المتحدة كانت الأرقام ١٢% مقابل ٨٦% و١٢% مقابل ٨٦% (المفوضية الأوروبية 1997b: B75، ٧٧).

وترتسم صورة مشابهة لردود الفعل على النمو الدراماتيكي في الهجرة في أوائل التسعينيات. ففي كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عبّر السكان عن قلقهم من مشكلة الهجرة المتزايدة. وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢ ارتفع المتوسط المثقَّل، للذين أجابوا على الاستبيان قائلين إن هناك عدداً كبيراً من الأجانب (من خارج دول المفوضية الأوروبية في أعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣) يعيشون في بلدهم، من ٣٩% إلى ٥٢% وذلك في البلدان السبع التالية: ألمانيا،

فرنسا، المملكة المتحدة، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمرك. أما الأرقام الدقيقة لكل بلد فكانت: في ألمانيا الشرقية ارتفعت النسبة من ٤٥ إلى ٥٧% بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢؛ في ألمانيا الغربية من ٤٥ إلى ٥٠% بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٣؛ في فرنسا ارتفعت النسبة من ٤٤ إلى ٥٦ للفترة نفسها؛ في المملكة المتحدة من ٤٥ إلى ٥٠%؛ في هولندا من ٣١ إلى ٤٧%؛ في إيطاليا من ٢٤ إلى ٦٤؛ في بلجيكا من ٤٣ إلى ٥٤؛ وفي الدانمرك من ٣٤ إلى ٤٣ (المفوضية الأوروبية ١٩٨٩: ٤٧؛ ١٩٩١: ٤٢؛ a١٩٩٢: A41، a١٩٩٣: A51؛ كيشلر ١٩٩٤: ٦٤). وفي خريف ١٩٩٧ عادت المواقف لتصبح أفضل للأجانب. فقد أيّد ٥٢% في ألمانيا، و٤٦% في فرنسا، و٤٢% في المملكة المتحدة بيان "الكثير من الأجانب" أما المعدل الأوروبي فكان ٤٥% (المفوضية الأوروبية 1997b : 73 B).

أما بالنسبة لقبول طالبي اللجوء فإن ردود الأفعال في ألمانيا لا تختلف عن تلك التي في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي واجهت تلك المشكلة. ففي عام ١٩٩٣ سجل المعدل في الاتحاد الأوروبي: ٢٤% أرادوا قبول اللاجئين بدون قيود، ٥١% مع قيود، ١٩% لم يريدوا قبولهم على الإطلاق، و٦% لم يكونوا يعرفون. في ألمانيا كانت الأرقام ٢٢، ٥٤، ٢١، ٤ على التوالي، وكانت في فرنسا ٢١، ٤٦، ٣٠، ٤ على التوالي. أما في المملكة المتحدة فكانت ١٨، ٥٧، ١٩، ٥. أما البلد الأقل قيوداً فكان الدانمرك حيث بلغت أرقامه ٣٦، ٥٥، ٨، ٢ (المفوضية الأوروبية 1993a: A54).

في خريف ١٩٩٧، كانت النسب في ألمانيا ١٣، ٦١، ٢١، ٥ وهي أكثر تقييداً بقليل من المعدل الأوروبي ٢٠، ٥٥، ١٨، ٧ لكنها ليست أكثر تقييداً من فرنسا أو المملكة المتحدة (المفوضية الأوروبية :B71:1997b). وكان الألمان حول المعدل في قبولهم الأشخاص من جنوب البحر الأبيض المتوسط للعمل في الاتحاد الأوروبي: ١٥% بدون قيود، ٥٦% مع قيود، ٢٥% لا يقبلون. وهنا كان الرفض أعلى في فرنسا حيث بلغ ١٠، ٥٠، ٢٧ حسب تسلسل الأسئلة ذاته. بالنسبة للأشخاص الراغبين في العمل في دول الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية كان الألمان أكثر تقييداً من المعدل: ٣% أرادوا استقبالهم بدون قيود، ٥٤% مع قيود و٣٧% ضد استقبالهم بالمطلق. أما المعدل الأوروبي فكان ١٢، ٥٩، ٢٣ بالتسلسل ذاته. ترجع

هذه الاختلافات إلى تأثيرات مختلفة. فالفرنسيون أكثر تأثراً بالهجرة من جنوب المتوسط بينما الألمان أكثر تأثراً بالهجرة من أوروبا الشرقية. وأعطى مسح خريف ١٩٩٧ النتائج ذاتها (المفوضية الأوروبية A52:1993a، ٥٣ ؛ 1997b: B67، ٦٩).

تظهر البيانات أن رد فعل الألمان على الأجانب لا يختلف عن رد فعل جيرانهم الأوروبيين. ويتم التعبير عن المواقف السلبية تجاه الأجانب على الأغلب إذا كان سكان بلد ما غير معتادين على الأجانب. إن الانطباع بأن عدداً كبيراً من الأجانب يعيشون في البلد يعطى غالبا إذا كان عددهم عالياً بالمقارنة مع عدد السكان الأصليين. يظهر مسح المؤشر الأوروبي لعام ١٩٨٩ على سبيل المثال أن الأحكام بشأن الأجانب هي سلبية نسبياً في أيرلندا والبرتغال وإيطاليا وأسبانيا حيث تقل نسبتهم عن ١% من السكان، في حين أن المواقف أقل سلبية في فرنسا وبلجيكا وألمانيا حيث نسبة الأجانب تتراوح بين ٤-٥,٥%. إن تفسير هذا الاختلاف هنا هو الاعتياد على الأجانب (مينش b١٩٩٣: ٢٣٠-٢). كما أن الانطباع بأن عدداً كبيراً من الأجانب يعيشون في البلد ارتفع بارتفاع العدد المطلق للأجانب مقارنة مع عدد السكان الأصليين. فقد قال أقل من ٢٠% بأن هناك "كثيراً من الأجانب" في أيرلندا والبرتغال وإسبانيا واليونان حيث نسبة الأجانب أقل من ١% بينما أعطى ٤٢-٤٦% الإجابة نفسها في بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية حيث نسبة الأجانب ٤-٥,٥%. حلت ألمانيا الغربية في مرتبة عالية في الحالتين: ٥,٥% أجانب و٤٦% يعتقدون بأن هناك كثيراً من الأجانب. ولكن كحالة شاذة، وجدنا في المملكة المتحدة أن ٤٤% يصرحون بأن هناك "كثيراً من الأجانب" بينما نسبة الأجانب هي ٢,٥% فقط. تظهر نتائج مسح خريف ١٩٩٧ أن الشعور بوجود عدد كبير من الأجانب في بلد المرء قد ازداد في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى ٤٥% بالمقارنة مع ١٩٨٩، حيث جاءت ألمانيا أعلى من المعدل مسجلة ٥٢%. أما فرنسا والمملكة المتحدة فقد كانت حول المعدل بـ ٤٦ و٤٢%. وقد عبرت اليونان (٧١%)، بلجيكا (٦٠%)، ايطاليا (٥٣%)، النمسا (٥٠%) إضافة إلى ألمانيا عن أعلى نسبة مخاوف من وجود عدد كبير جداً من الأجانب. لكن بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ فإن نقاط عام ١٩٩٧ قد انخفضت مرة

أخرى عن المعدل الأوروبي البالغ ٥٢% (المفوضية الأوروبية١٩٨٩: ٤٥؛ شويخ ١٩٩١: ١٦٢-٢؛ المفوضية الأوروبية b١٩٩٧: B73، a١٩٩٢: A51).

إن النظر إلى مجموعات محددة من الأجانب، متمركزة في بلدان محددة، لا يكشف كبير اختلاف بين مواقف الألمان تجاه الأتراك ومواقف البريطانيين تجاه الآسيويين ومواقف الإيطاليين الغربيين والهولنديين تجاه الأتراك والسوريناميين إذا ما سألنا عن التعاطف أو الخوف أو السخط أو الإعجاب. تلكم هي النتائج التي أعطاها مسح عام ١٩٨٨: في ألمانيا كان التعاطف مع الأتراك نحو٣٦%، الخوف منهم ١٢%، السخط عليهم ٢٠% والإعجاب بهم١٥%. بينما أظهر السكان الأصليون البريطانيون ٢٠% تعاطفاً، ١٠-١٢% خوفاً، ٢١% سخطاً ٢٥% إعجاباً تجاه الآسيويين والهنود الغربيين. الهولنديون أعطوا نحو٢٠% تعاطفاً، ٥% خوفاً، ١٩-٢٠% سخطاً، ١٥-٢١% إعجاباً تجاه الأتراك والسوريناميين. لكن علاقة الفرنسيين مع الأفارقة والآسيويين كانت مختلفة قليلاً. فقد أظهروا ٤٢% تعاطفاً نحو الأفارقة و٥٠% نحو الآسيويين، ٢٠% خوفاً من الأفارقة و٤% من الآسيويين، ٢٨% سخطاً تجاه الأفارقة و٤% تجاه الآسيويين، ١٤% إعجاباً بالأفارقة و٢٢% بالآسيويين (كيشلر 1994).

ما تعلمناه هنا حول الألمان هو أنهم كانوا أكثر تعاطفاً بقليل وأقل سخطاً، وتقريباً متساوين في الخوف وأقل إعجاباً بقليل في موقفهم تجاه الأتراك بالمقارنة مع البريطانيين تجاه الآسيويين والهنود الغربيين. لقد كانت علاقتهم مع الأتراك شبيهة بعلاقة الهولنديين مع الأتراك والسوريناميين، مع درجة أعلى من التعاطف والخوف من جانب الألمان ودرجة أعلى من الإعجاب بالأتراك من قبل الهولنديين. وبالمقارنة مع علاقات الفرنسيين بالأفارقة، فإن لدى الألمان درجة أدنى بقليل من التعاطف مع الأتراك ولكن أيضاً بخوف أقل وسخط أقل. كان الفرنسيون أكثر تعاطفاً مع الآسيويين وأكثر إعجاباً بهم من جميع مواطني الدول الأخرى فيما يخص مجموعاتهم الرئيسية من الأجانب. ولكن إذا نظرنا إلى السياسة التفضيلية طويلة المدى فيما يتعلق بالأجانب، فسنرى أثر السياسة الرسمية الألمانية التي تعاملت مع الأتراك كعمال ضيوف بإقامة مؤقتة في ألمانيا: ٩,٢% أرادوا إعادتهم

جميعاً على المدى الطويل، ١٦,٦% يريدون إعادة كل من ولدوا أجانب، ١٠,٧% يريدون إبقاءهم جميعا. أما أرقام الفرنسيين فيما يخص الآسيويين فكانت ٣,٢، ١٠,٤، ١٤,٥. أرقام البريطانيين تجاه الآسيويين كانت ٨,٩، ١١,٦، ١٥,٤ أما تجاه الهنود الغربيين فكانت ٥,٣، ١٠,٥، ١٦,٤. مواقف الهولنديين تجاه الأتراك كانت ٥,٠، ٥,٠، ١٥,٩ وتجاه السوريناميين ٣,٤، ٦,٨، ١٤,٧ (كيشلر ١٩٩٤: ٦٨؛ المفوضية الأوروبية ١٩٨٨: ٦٤).

هنا لدينا أول اختلاف حقيقي بين علاقة الألمان مع أجانبهم وعلاقة الأمم الأخرى، وهو يعكس السياسة الرسمية تجاه العمال الضيوف. فالسياسة الرسمية المعبر عنها بالأمة بتعابير أساسية عن الأصل المشترك حتى قانون الإصلاح الذي أصبح نافذاً في كانون الثاني عام ٢٠٠٠. تعتبر المادة ١١٦ (١) من القانون الأساسي المتحدرين من الفلاحين وأصحاب الحرف الألمان في أوروبا الشرقية، وبشكل خاص روسيا ورومانيا، ألماناً رغم أن أسلافهم قد استقروا هناك منذ القرن الثامن عشر. ويعود قانون المواطنة إلى عام ١٩١٣ وكان أساساً قانون رابطة الدم ius sanguinin، لكن مع بعض التغيير باتجاه تسهيل الحصول على المواطنة للمتحدرين الشباب من العمال الضيوف منذ إصلاحات ١٩٩١ و١٩٩٩. على كل حال، يتمتع الأجانب بكافة حقوق المواطنين الألمان ما عدا الحقوق السياسية. وكما تظهر البيانات فإن الهوية الألمانية والفكرة الألمانية عن الأمة لا يؤثران على موقف السكان الأصليين من الأجانب. ولا يمكن البحث عن تفسير الموجات الملحوظة من رهاب الأجانب والعنف ضدهم في خصوصية الفكرة الألمانية عن الأمة بوصفها مجموعة أساسية ذات أصل مجتمع وفي كره الأجانب كعنصر نوعي في الهوية الألمانية.

يفسر نموذج متعدد من بيانات ألبوس المذكور أعلاه المواقف السلبية تجاه الأجانب بأربعة متغيرات: كلما تدنّى المستوى الثقافي الذي تم إنجازه، كلما تزايد الاتجاه السياسي إلى اليمين؛ في حين كلما ارتفع مستوى الحرمان النسبي، كلما ازداد التعبير عن المواقف السلبية تجاه الأجانب. وقد تأكدت هذه النتيجة لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كلها من خلال التحليل المتعدد لبيانات المؤشر

الأوروبي التي نوقشت أعلاه (كيشلر ١٩٩٤: ٥٩- ٦٣، ٦٨- ٩: انظر أيضاً فايلمز ١٩٩٣: ٢٤٧- ٦٧ وروزار ٢٠٠٠).

وهكذا يجب تفسير الموجة الأخيرة من رهاب الأجانب والعنف ضدهم بالمتغيرات الاجتماعية الهيكلية التي كان لها تأثيرها في جميع البلدان، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية. إن الهوية الألمانية المعاصرة لم تعد تبدي رهاب الأجانب أو التطرف اليميني والعنف ضد الأجانب أكثر من أي من البلدان التي تمت مقارنتها هنا، على الرغم من أن الاختلافات في مفهوم الأمة ما تزال قائمة. يكشف تحليل استطلاعات المؤشر الأوروبي التي أجريت في نهاية الثمانينيات والتسعينيات حول العوامل المتنوعة للعنصرية العرقية (المواقف تجاه عدد الأجانب في البلد، الشعور بالانزعاج من الناس الذين ينتمون إلى قومية أو عرق أو دين آخر، رفض المهاجرين) أن ألمانيا ليست مختلفة عن بقية البلدان الأوروبية التي لها وضع مشابه (روزار ٢٠٠٠: ١٩٩- ٢١٤). إن ممارسة العنف الحقيقي ضد الأجانب يختلف عن الموقف منهم؛ بالنظر، على الأقل، إلى الحوادث المثيرة والجرائم المسجلة التي تشير إلى أن المسافة من الموقف إلى العنف أقصر في ألمانيا منها في أماكن أخرى. لكن من الصعب إثبات هذا الانطباع نتيجة الاختلاف الشديد في الطرائق المطبقة لجمع البيانات في البلدان المختلفة. تظهر مقارنة بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ١٠ أو ١٢,٠ عملية قتل من قبل متطرفين يمينيين لكل مليون نسمة و ١٣ أو ١٦,٠ لكل مليون نسمة في ألمانيا، وتم تصنيف ٢٠ أو ١٦,٠ و ١٢ أو ٠,٠٥ عملية قتل بوصفها جرائم كراهية في الولايات المتحدة الأمريكية عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. كانت أرقام الاعتداء المصنفة على أنها تطرف يميني في ألمانيا أو جرائم كراهية في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠٩ أو ٦,٢٣، ٥٠٧ أو ٦,١٩ في ألمانيا و ٣٠٦٤ أو ١٥,٤٧، ٢٢٠٦ أو ١٤,٢٥ في الولايات المتحدة الأمريكية (روزار ٢٠٠٠: ١٧، استناداً إلى وزارة الداخلية ١٩٩٧ ومكتب التحقيق الفيدرالي ١٩٩٨). عندما نفكر بحوادث العنف اليمينية المتطرفة في ألمانيا علينا أن نضع في أذهاننا أن العنف الذي حرضه التطرف اليساري كان أقوى في ألمانيا منه في البلدان الغربية الأخرى في السبعينيات والثمانينيات. ويمكن شرح الخصوصية الألمانية بحقيقة أن الرفض القوي للتطرف

اليساري واليميني الذي تبديه النخبة السياسية في ألمانيا مدعومة من غالبية الشعب، وفرض قيود مماثلة على وصولهم إلى التمثيل السياسي، أكثر مما في أي مكان آخر، قد وجّه ذلك التطرف نحو أشكال عنفية. وربما تكون حوادث العنف السياسي المثيرة هي الوجه الآخر لخصوصية الرفض القوي للتطرف السياسي في ألمانيا، سواء كان يسارياً أو يمينياً.

كان هناك نزوع إلى العيش مع الأجانب على مدى عقود منذ أن بدأ أوائل العمال الضيوف بالقدوم إلى ألمانيا في منتصف الخمسينيات. لكن لم يكن هناك سوى القليل من الاحتكاك بين السكان الأصليين والعمال الضيوف. فقد كان هؤلاء يعيشون في أحياء معزولة وبناء على بيانات استطلاعات أعوام ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٠ كان لنحو ١٠% فقط من الذين أجابوا على الاستبيان علاقات شخصية مع العمال الضيوف: ٧٠% قالوا إنه ليس هناك أي اتصال ضمن العائلة أو بين الأصدقاء أو في الجوار أو في مكان العمل. وقد كان الموقف من الأجانب في الأماكن التي فيها اتصال معهم أكثر إيجابية. وأبعد من ذلك، إن الألمان مستعدين لقبول إعطاء المواطنة للأجانب الذين عاشوا في ألمانيا لفترة زمنية طويلة: أيّد ٨٠% من الألمان الغربيين عام ١٩٩٢ تسهيل حصولهم على المواطنة (ZA ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٠؛ كيشلر ١٩٩٤: ٥٦ - ٧).(56-7. يظهر تحليل شامل أجري مؤخراً للبيانات المتوفرة من مسح ألبوس أن العلاقات بين السكان الأصليين والأجانب قد ازدادت عددياً بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦. وبالمثل فقد تراجعت المواقف السلبية تجاه الأجانب إلى حد ما فيما يخص إنكار النشاط السياسي وإعادة الهجرة في حال نقص التشغيل ورفض الزواج بين السكان الأصليين والأجانب، وحتى فيما يخص طلب تمثل نمط الحياة. ويكشف التحليل المتعدد بوضوح أن المواقف تجاه الأجانب كانت أفضل بكثير في الحالات التي أقام فيها السكان الأصليون علاقات صداقة مع الأجانب (روزار ٢٠٠٠: ٢٠١).

لكن نزوع غالبية الألمان إلى العيش المشترك مع الأجانب ورغبتهم المتزايدة في تسهيل تجنيسهم وقبولهم كمواطنين لا تحول بأي شكل دون حدوث رهاب الأجانب وأعمال العنف ضدهم. لقد أعطى التحديث دائماً رابحين وخاسرين.

ولطالما انخرط هؤلاء الذين يخشون أن يكونوا بين الخاسرين، سواء أكانوا على حق أم لا، في حركات توجه اعتداءهم ضد أولئك الذين يعتبرون مصدر التغيرات السلبية: المنافسة الحادة على الدخل والوظائف والسكن ومدفوعات الرفاه الاجتماعي، فالأجانب فئة اجتماعية واضحة وهي الأقل اندماجاً في شبكة التضامن الاجتماعي للسكان الأصليين، وقد جاءت ظاهريا من الخارج. ولذلك يرجح أن يكونوا أهدافاً للاعتداء المتصاعد عندما يزداد الإحباط وتقوى المخاوف نتيجة تغير اجتماعي سريع على شكل أزمة اقتصادية ومنافسة حادة. إن تلاقي هذه الحالة مع نمو دراماتيكي في الهجرة التي فوق ذلك قُدمت بطريقة أكثر دراماتيكية في وسائل الإعلام يجعل رهاب الأجانب والعنف ضدهم ينمو بشكل خاص بين أولئك الأقل انفتاحاً عقلياً، ويشعرون بأنهم أقل أماناً في وضعهم الاجتماعي، أي الأقل تعليماً وأولئك الذين يشعرون أنهم محرومون نسبياً بالمقارنة مع الآخرين.

يتضمن التحديث توسع الأسواق، وهو بالتالي يحرم الناس دائماً من الامتيازات التي كانت حتى تاريخه مستقرة في ظل حماية الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية. كما يتضمن تكافؤاً في فرص المشاركة في المنافسة على الدخل والمركز الاجتماعي. لكن تعزيز تكافؤ الفرص يعزز المنافسة ويخلق بالتالي مخاوف من فقدان المركز أو من عدم تحقيق ما يرغب المرء في تحقيقه. فكلما ازدادت عولمة الأسواق وتكافؤ الفرص وكلما ازدادت تعبئة البشر على المستوى العالمي في سياق البحث عن فرص أفضل بحيث تزداد الهجرة، كلما ازداد تصادم الناس على أساس التضامن العرقي: لأن العرقية تصبح الجانب الأوضح في عضوية الجماعة في عالم معبئ عالمياً. هذا هو الوضع الذي ينتج موجات رهاب الأجانب والعنف ضدهم والنزاعات العرقية مرة تلو الأخرى وفي كل مكان كجزء من عملية التحديث التي لا تنتهي (هايتمير ١٩٩٢؛ أوتو ومرتن ١٩٩٣؛ فايلمز ١٩٩٣؛ ميلرشنايدر ١٩٩٩).

إذا كان هناك أغلبيات متفتحة العقل وترغب في قبول الأجانب كأعضاء في مجتمع تعددي من المواطنين، وإذا كان النظام الديمقراطي قوياً بما يكفي لحل النزاعات، وإذا كانت السياسات الاجتماعية تقدم أماناً كافياً في مجال العمل

وتعويضات لمن هم محرومون نسبياً، وإذا كان الحفاظ على هجرة متوازنة يتم مع القدرة على الاندماج وتسهيل اكتساب المواطنة الكاملة، فإن النزاعات التي لا مناص منها والناجمة عن التحديث يمكن إبقاؤها تحت السيطرة، ولكن لا يمكن أبداً منعها بشكل كامل. حتى أ لانفتاح الأغلبية العقلي نحو الأجانب يترافق باطراد مع الاعتداء عليهم من قبل الأقلية منغلقة العقل. في الحدود القصوى يتعايش حب الأجانب وكراهيتهم معاً. وقد انكشف هذا التوتر بتحليل شامل لبيانات المسح (روزار ٢٠٠٠).

إن فكرة مجتمع تعددي من المواطنين كأساس للأمة –حيث بلغت أقصى تطورها في الولايات المتحدة الأمريكية- هي بالتأكيد أكثر ملاءمة لشروط الحياة المعاصرة من فكرة جماعة تضم أشخاصاً من بشر يجمعهم الأصل المشترك. أما الفكرة الألمانية عن الأمة فستقدم دائماً على الأقل المبرر الشرعي للحد من الهجرة والحد من تجنيس المهاجرين. لكن هذا لا يتضمن، كما تظهر بيانات المسح، أن الألمان أقل قدرة على العيش المشترك مع الأجانب وعلى قبولهم كأعضاء في الجماعة القومية من الأمم الأوروبية الأخرى. هذا لأن أيا من المجتمعات الأوروبية – وحتى الولايات المتحدة الأمريكية- لم يمأسس تماماً فكرة المواطنة التعددية؛ ولأن الفكرة البدائية عن الأمة بوصفها جماعة ذات أصل مشترك ما تزال نافذة؛ ولأن ألمانيا بعد الحرب قد أصبحت أكثر تعددية في الواقع، وهو ما حرك فكرة الأمة نحو مجتمع تعددي من المواطنين؛ وأخيراً لأن التحديث يولّد نزاعات عرقية لأسباب بنيوية مستقلة عن الاختلافات الثقافية وعن الفكرة المعلنة رسمياً عن الأمة. لم يعد هناك فرق حاد بين الفكرة السياسية والفكرة العرقية- الثقافية عن الأمة والمواطنة، وبدلا من ذلك نرى مزيجاً منهما يرجح كثيراً أو قليلاً إلى هذا الجانب أو ذاك، وليس مهماً ما إذا كنا ننظر إلى فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية (هيكمان وبوسفيك ١٩٩٥؛ سويسال ١٩٩٦: ١٧؛ بهر ١٩٩٨).

لقد استُكملت التعددية الواقعية لبنية المجتمع الألماني التضامنية بالمساهمات الفلسفية حول الفهم الجديد للوطنية. وبناء على اقتراح صيغ لأول مرة من قبل دولف شتيرنبرغر (١٩٨٢) وتبناه لاحقاً جورغن هابرملس (١٩٨٦)،

يجب على الألمان أن يعطوا ولاءهم الأول للدستور، القانون الأساسي، الذي يجب أن يحل محل الولاء للأمة الألمانية بالمعنى البدائي (شفان 1989). لكن فكرة كهذه ستبقى عبارة فلسفية فارغة ما لم يكن هنالك تنامٍ في الاتصال اليومي بين الناس عبر حدود المجموعات العرقية. ولدى حدوث تنهر كهذا، عندها فقط يمكن إضعاف الولاءات البدائية وتقوية الولاءات غير البدائية. إن الولاء لأحكام الدستور لا يمكن أن يحل محل التضامن بين البشر الحقيقيين وولائهم لجماعة بشرية حقيقية موجودة. سأكون قادراً على منح الحقوق الدستورية ذاتها فقط للناس الذين أشعر بالتشارك معهم، وسأشعر بالتشارك فقط مع أولئك الذين اعتدت على تقاسم حياة مشتركة معهم. ولا مفر من أن هذا التقاسم للحياة المشتركة يتضمن دائماً تحديداً يستتبع تمييزاً وإقامة حدود بين من ينتمون إلى الجماعة ومن لا ينتمون. حتى أكثر مجتمعات المواطنين تعددية من شأنه أن يستتبع تمييزاً كهذا ما لم يذب في عالم بلا حدود. سيكون الأشخاص الذين يجيئون لاحقاً أجانب بصورة دائمة بالنسبة لمن هم هناك أصلاً. بالنسبة للأمة التعددية للولايات المتحدة هناك بشر من كافة أنحاء العالم يشكلون الأمة، ومع ذلك فعندما أدت أمواج الهجرة إلى مشاكل جدية في الاندماج منذ بداية القرن العشرين، بدأت تلك الأمة التعددية بضبط عدد المهاجرين وحصتهم، وبرفضهم أيضاً إذا ما اعتبر أن هناك عدداً كبيراً من المهاجرين من منطقة معينة، وعلى سبيل المثال، عدد كبير من المكسيكيين القادمين من المكسيك. يميل الألمان إلى قبول العمال الضيوف المقيمين في ألمانيا مدة ٢٠، ٣٠، وحتى ٤٠ سنة كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية، لكنهم - مع مهاجريهم طويلي الأمد - يميلون إلى أن يكونوا أكثر تقييداً في الأعداد والحصة فيما يخص منح الجنسية للمهاجرين الجدد. المشكلة الرئيسية للبلد هي حل النزاع الذي بزغ بين السياسات الرسمية وتعبيرها في الموقف العام السائد والذي يعتبر المهاجرين ضيوفاً مؤقتين في البلد، من جهة، والواقع الفعلي للهجرة الذي تنتج عنه إقامة دائمة مدعومة بدستور ليبرالي ومحاكم ليبرالية، من جهة أخرى. إن قانون الإصلاح المتعلق بالمواطنة والذي أصبح نافذاً في كانون الثاني ٢٠٠٠ يشكل خطوة نحو حل هذا النزاع.

هناك ثلاث حالات فيما يخص التعددية الفعلية للأمة والمنطقة النامية للتداخل بين المواطنين وغير المواطنين: العودة إلى الأمة القائمة على الأصل (فاول 1992)؛ الجمهورية المفتوحة (أوبرنلورفر 1994)؛ والوطنية الدستورية (هابرماس ١٩٩٢: ٦٢٢- ٦٠؛ ١٩٩٦). تركز الحالة الأولى بشكل خاص على متطلبات التجانس لديمقراطية عاملة؛ والثانية على الالتزام العالمي للجمهورية والثالثة على الرابطة العالمية الأخلاقية، حكم القانون والديمقراطية والسلطة التوحيدية للدستور في مجتمع تعددي (ريغر ١٩٩٨: ٥٠- ٦٦).

الاندماج في أوروبا

يعتبر الألمان داعمين للاندماج الأوروبي وهم يعتبرون أنفسهم كذلك أيضاً. وفي مسح أجري عام ١٩٨٦ وضعت أعلى نسبة من الأوروبيين والألمان، أي ٤١% و٧٧%، ألمانيا في المرتبة الأولى فيما يخص مساعي البلد لاندماج أوروبا (نويلي- نيومان وهرديغن ١٩٨٧؛ فايدنفيلد وكورته ١٩٩١: ٢٠٩). وقد يكون هذا انعكاساً للجهود الحقيقية للقيادة السياسية الألمانية من أديناور إلى كول، والتي ارتكزت على فرضيات السياسة الخارجية الألمانية الموجودة لدى الأحزاب الرئيسية كلها: إن قبول ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والجرائم النازية ودعم موقعها المتقدم في مواجهة الكتلة السوفييتية وهدفها طويل الأمد بإعادة التوحيد يجب ضمانها كلها من قبل الدولة التي لا تظهر ولاء مطلقاً للحلفاء الغربيين فحسب، بل وتلعب دوراً بنّاء في بناء المؤسسات الغربية العابرة للقومية والحفاظ عليها. وهذه تعني بشكل خاص الجماعة الأوروبية والناتو. وكانت السياسة الألمانية حتى انهيار الكتلة السوفييتية موجهة بشكل أساسي للمحافظة على توازن ولاءاتها الأوروبية والشمال- أطلسية. لكن بدءاً من عام ١٩٨٩ أصبح هناك أولوية واضحة للمضي قدماً في تطوير الاتحاد الأوروبي بينما تحولت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يعد الآن منها مناص نحو التنافس الاقتصادي في مثلث اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

بالمقارنة مع أولوية الانـدماج الأوروبي لـدى القيادة السياسية، فإن موقف الشعب الألماني من الاندماج هو حول المعدل بالضبط إذا ما قارنا الدول الأعضاء بشكل منفرد في هذا الخصوص. ويتمّم الاختلاف بين القيادة السياسية والشعب باختلاف مشابه بين النخبة الاقتصادية والشعب. فلدى سؤالهم عما إذا كان توحيد ألمانيا أكثر أهمية لهم أم السوق الأوروبية الموحدة، اختار الشعب الألماني الغربي التوحيد بنسبة ٥٢% والسوق الموحدة بنسبة ٢٠%، بينما اختار رجال الأعمال التوحيد بنسبة ١٩% والسوق الموحدة بنسبة ٦٣% في عامي ١٩٨٩/٩٠ (فايدنفيلد وكورته ١٩٩١: ٢٢٠، استناداً إلى مسح الينسباخ).

عند النظر إلى دعم الاندماج الأوروبي من قبل الشعب نرى أن الألمان قد زادوا دعمهم من ٧٠ إلى ٨٥% بين عامي ١٩٨١- ١٩٨٢؛ وعادت هذه النسبة إلى ٧٠% عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت إلى ٨١ عام ١٩٨٩ وتقلصت مرة أخرى بدءاً من ١٩٩١ لتصل إلى ٧٠ في ربيع وخريف ١٩٩٤ وهي أخفض من المعدل الأوروبي البالغ ٧٣% (المفوضية الأوروبية b١٩٩٢: ١٣، ١٦؛ a١٩٩٥: ١٢، ١٨). لقد مثّل مستوى الدعم وتغيراته على العموم المستوى الذي كان سائداً حينها في الاتحاد الأوروبي. وكان الأمر ذاته فيما يخص اعتبار عضوية البلد في الاتحاد الأوروبي أمراً جيداً. كما ارتفعت نسبة المعبرين عن وجهة النظر هذه من ٤٩ إلى ٧٣% بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٠ لتنحدر مرة أخرى إلى ٣٨ عام ١٩٩٧ ولتعود إلى ٤٤% في ربيع ١٩٩٩، وهي تماثل إلى حد كبير المعدل الأوروبي حتى ربيع ١٩٩٥ لكنها كانت في ذلك الوقت أقل من المعدل بـ٥%. ورفع هؤلاء الذين اعتقدوا أن البلد استفاد من العضوية نسبتهم من ٤٩ إلى ٦١% بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٠، ولتعود إلى ٣٥% عام ١٩٩٩ وهي أقل من المعدل الأوروبي بـ٩% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٢١).

كانت ردة فعل الألمان على الاندماج الأوروبي مثل ردة فعل بقية الجماعة الأوروبية حيث زاد الإدراك بانتقال صنع القرار السياسي إلى بروكسل. وبدأ هذا الإدراك بالزيادة قبل ماستريخت مباشرة ودُعم أكثر بمناظرة ماستريخت. كما أصبح الألمان مثلهم مثل شركائهم الأوروبيين مدركين لحدود السياسات الوطنية بسبب الاعتماد المتبادل الدولي وفوق القومي وحتى العالمي. وفي خريف ١٩٩٧،

اختاروا من أصل ١٨ مجالاً من مجالات صنع القرار السياسي ١٢ للاتحاد الأوروبي و٥ للحكومة الوطنية بوصفها العامل الأكثر كفاءة. ولقد كان هذا هو بالضبط المعدل الأوروبي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٧b: 36 -B34).

شارك الألمان البلدان الاسكندينافية والمملكة المتحدة في إعطاء أقل دعم للعملة الأوروبية الموحدة. وكان صافي الأصوات لصالح عملة موحدة نحو-٥%، أي أقل من المعدل الأوروبي لخريف ١٩٩٧ بـ٢١% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٧b: ٤٥). وبتغيير آرائهم بشكل إيجابي أعطى الألمان في ربيع ١٩٩٩ دعماً للعملة الموحدة بلغ ٥٧%، لكنهم مع ذلك ظلوا في عداد الأمم التي أظهرت أكبر تحفظات فيما يخص اليورو، إلى جانب النمساويين والبريطانيين والدانمركيين والسويديين، كما كانوا أقل من المعدل الأوروبي البالغ ٦١% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٦٢). وفي ربيع ١٩٩٧ عبر ٥٥% عن خوفهم من احتمال أن تضطر البلدان الأغنى إلى الدفع إلى البلدان الأفقر وهذه النسبة أعلى من المعدل الأوروبي بـ١٥%. وتوقع ٧١% أن هذا سيحدث وهي نسبة أعلى من المعدل الأوروبي بـ١٦% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٧b: B26 -٢٩). في ربيع ١٩٩٩ كان الألمان ما يزالون من بين أولئك المعبرين عن أكبر المخاوف من عملية الوحدة، لكن ذلك كان في مناخ عام من المخاوف القوية في كل بلد من البلدان الأعضاء (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: B٢١).

تظهر بيانات المسح المأخوذة في الحسبان إلى هذا الحد فجوة واضحة بين المزايا المؤكدة خارجياً وداخلياً لألمانيا في دعم الاندماج الأوروبي والموقف الشعبي من ذلك الاندماج، والذي ليس فوق المعدل فيما يخص السؤال العام عن الاندماج وأدنى بشكل واضح فيما يخص أسئلة أكثر تحديداً من مثل السوق الموحدة والعملة الأوروبية الموحدة. إن المخاوف المتعلقة باندماج قريب هي بشكل خاص الهجرة الكثيرة، تزايد الجريمة وبشكل خاص جداً الإلزام المفترض بالدفع للآخرين. هذه الفجوة بين الدعم المؤكد للاندماج الأوروبي والرفض الفعلي له من قبل الشعب تبدو كما لو أنها تعبر عن فجوة بين القيادة السياسية والمواطنين العاديين في هذا المجال. هذه الفجوة نتجت من حقيقة أن القادة السياسيين الألمان قد قاموا بجهود خاصة في دعم الاندماج الأوروبي دون مواكبة ذلك بتعبئة مماثلة للشعب الألماني في هذا

الاتجاه. وفي هذا المجال تختلف العلاقة الألمانية مع الاتحاد الأوروبي عن علاقة معظم الدول الأخرى حيث لم يذهب القادة السياسيون هناك إلى أبعد مما ذهب الشعب بكثير، بحيث ظلوا قادرين على المحافظة على نوع من التوازن بين أهدافهم الأوروبية وقدرة المواطنين على مسايرة تلك الأهداف.

إن هذا التوصيف للعلاقة الألمانية الهشة مع الاتحاد الأوروبي تدعم حقيقة أن الألمان هم تحت المعدل في ثقتهم بالاتحاد ودعمهم لمزيد من الاندماج. ففي ربيع ١٩٩٩ كانت ثقتهم بالاتحاد الأوروبي ومؤسساته متدنية حيث بلغت ٢١% وهي قريبة من الحد الأدنى الذي مثلته السويد والمملكة المتحدة حيث بلغ معدلاهما في ربيع ١٩٩٩ ٢١ و٢٠% على التوالي. ويصح الأمر نفسه إذا ما سألنا عن مؤسسات محددة كالمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٤٨- ٥٠). وهكذا ليس مفاجئاً أن يكون الألمان أقل من المعدل في التأسف على فشل مفترض للاتحاد الأوروبي حيث كان معدلهم ٢٢% بالمقارنة مع ٢٦% للمملكة المتحدة (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨b: ٤٦).

إن أدنى مستوى من الثقة يترافق مع أدنى مستوى من التجانس مع أوروبا، بالمقارنة مع معظم البلدان الأخرى. ففي خريف ١٩٩٨ وجد المؤشر الأوروبي أن الألمان أدنى بشكل واضح من المعدل الأوروبي البالغ ٤، ٧، ٤٣ و٤٢% من هؤلاء الذين اعتبروا أنفسهم أوروبيين صرف أو أوروبيين وقوميين أو قوميين وأوروبيين أو قوميين فقط. كانت النتائج بالنسبة لألمانيا هي ٤، ٩، ٣٧ و٤٦% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨b: ٥٩). كما وُجد أن الألمان أقل استعداداً من متوسط أعضاء الاتحاد الأوروبي لمشاركة حقوق التصويت والترشيح مع مواطنين من دول أعضاء أخرى في الاتحاد: ٢٩% مع و٦٥% ضد حقوق الترشيح، ٤١% مع و٥٤% ضد حقوقهم في التصويت بمقابل ٢٨ و٥٥، ٤٧ و٤٦% على التوالي في المتوسط للمملكة المتحدة في ربيع ١٩٩٢. كانت نتائج استطلاع ربيع ١٩٩٧ أكثر ميلاً إلى مشاركة الحقوق ومع ذلك فقد كانت أدنى من المعدل الأوروبي بقليل: ٤٢% مع ٥٤٢% ضد حقوق الترشيح، ٤٨% مع و٣٧% ضد حقوق التصويت بمقابل ٤٣ و٤٣، ٥٢ و٣٥% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٢: A55؛ ١٩٩٧a: B16-١٧).

تشير المعدلات المتدنية للناس المتجانسين مع أوروبا والناس الراغبين بحقوق التصويت المحلية والأوروبية عبر الحدود في ألمانيا أن المواطنين الألمان ينقصهم الارتباط بالسياسات الاندماجية لقادتهم السياسيين. ولقد كان هذا هو الحال فيما يخص لندماج أوروبا الغربية في الماضي ويبدو أنه سيكون كذلك بالنسبة لانضمام الأمم الأوروبية الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وتلعب القيادة السياسية الألمانية دوراً قيادياً في فتح أبواب الاتحاد الأوروبي أمام أوروبا الشرقية. وهي تهدف إلى تعميق وتوسيع اندماج أوروبا في الوقت ذاته، وهو ما يستدعي عملية لندماج ذات 'سرعات مختلفة'. إن سياسة كهذه لها تعقيداتها ومخاطرها التي تتخوف منها تلك الدول الأعضاء الأكثر ممانعة لانضمام بلدان أوروبا الشرقية. أما في السعي إليها فإن القيادة الألمانية تسبق كثيراً بقية الشعب. في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ كان الألمان أقل من المعدل الأوروبي بالنسبة للترحيب بمعظم دول أوروبا الشرقية كأعضاء جدد. لكن كان هناك اختلاف هائل بين الألمان الغربيين والشرقيين في هذا المجال. وحسب مسح خريف ١٩٩٢ كان الألمان الشرقيون أكثر ميلاً من المعدل الأوروبي لضم بيلاروسيا، بلغاريا، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، روسيا، سلوفاكيا، أوكرانيا، كما كانوا حول المعدل الأوروبي نفسه بالنسبة لبولندا. لكن الألمان الغربيين كانوا فوق المعدل الأوروبي فقط في الترحيب باستونيا، لاتفيا، ليتوانيا وجمهورية التشيك، وكانوا تقريباً بمستوى المعدل الأوروبي نفسه من حيث الترحيب بهنغاريا. أما في جميع الحالات الأخرى، فكانوا تحت المعدل بكثير (المفوضية الأوروبية ١٩٩٢b: A46-٤٧). في ربيع ١٩٩٧عبر الألمان عن ميل يفوق المعدل الأوروبي فقط نحو هنغاريا، النرويج، سويسرا من بين الدول الـ ١٧ المرشحة للعضوية حينها. ومرة أخرى كان الألمان الشرقيون أكثر ميلاً إلى شركائهم السابقين في الكتلة الشرقية من الألمان الغربيين (المفوضية الأوروبية ١٩٩٧a: B20-١). وفي خريف ١٩٩٨ كان الألمان أدنى بشكل واضح من المعدل الأوروبي البالغ ٤٢%، حيث بلغ الموافقون على عضوية دول جديدة ٣٤% فقط، والبلدان الوحيدة التي جاءت في مرتبة أدنى هي النمسا (٣٠%) وبلجيكا (٢٨%) (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨b: ٨٩).

إن الفجوة بين القادة السياسيين والمواطنين في التجانس مع أوروبا والتقدم نحو اندماجها تستدعي مزيداً من إشراك المواطنين في الشؤون الأوروبية. ولدى وسائل الإعلام مهمة التعامل أكثر مع السياسات الأوروبية. على السياسات أن تستعيد الأمور الأوروبية من اجتماعات نخب السياسيين ونخب الإداريين إلى الميدان الوطني عبر إشراك البرلمان الوطني أكثر بكثير في عملية صنع القرار. وعلى المناقشة العامة وصنع القرار السياسي أن يحوّلا اهتمام المواطنين العاديين إلى مستوى السياسات الأوروبية للسماح لهم بمواكبة التحول الفعلي في السياسة إلى المستوى الأوروبي.

يجب دعم هذا التحول في اهتمام المواطنين نحو السياسات الأوروبية ببرامج تعليمية طويلة الأمد تتضمن ما هو أكثر بكثير من تدريس التاريخ الأوروبي والسياسات الأوروبية المعاصرة بما في ذلك توسيع كبير في البرامج المتبادلة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يفترض ببرامج اللغة لكل المستويات التعليمية أن تكمل مثل تلك السياسة وذلك بهدف أوربة الهويات. فمن أصل نسبة تصل إلى ٣٥% من الذين قالوا أنهم يتكلمون الإنكليزية في ربيع ١٩٩٤ كان الألمان على الأقل في هذه اللغة العالمية فوق المعدل الأوروبي. لكنهم مع ذلك كانوا أقل بكثير من الدانمرك وهولندا اللتين بلغت فيهما نسبة متحدثي الإنكليزية ٦٨ و٧١% ونسبة متحدثي الألمانية ٤٧ و٦٠%. وفي خريف ١٩٩٥ زادت النسبة المسجلة لمتحدثي الإنكليزية بمقدار ١٠% لتصبح ٤٥% وبقيت الدانمرك وهولندا أعلى مسجلتين ٧٦ و٧٩% لمتحدثي الإنكليزية و٥١ و٦٦% لمتحدثي الألمانية (المفوضية الأوروبية ١٩٩٤a: A39؛ ١٩٩٦: B110). وفي خريف ١٩٩٨ كانت النسبة المسجلة للألمان الذين يتحدثون لغة أجنبية ٥٠% وهي أعلى من المعدل الأوروبي البالغ ٤٥% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨b: 108).

وكما تظهر البيانات، مع ارتفاع مستوى التعليم يرتفع الاهتمام بالسياسات الأوروبية والدعم للاندماج الأوروبي والانضمام إلى أوروبا. ويصح الأمر ذاته على الناس الأصغر سناً وعلى الذين يتلقون دخلاً أفضل. ويبقى هذا صحيحاً بالنسبة

لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بما في ذلك ألمانيا (المفوضية الأوروبية: 1994a
A14-A27؛ ١٩٩٨a: B18، ٢٠، ٢٧، ٢٩؛ ١٩٩٨b: B21، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٢١؛
١٩٩٩: ٢، B26-٩). ويمكن التوقع أن برنامجاً لأوْرَبَةِ التعليم الألماني والاتصالات العامة من قبل وسائل الإعلام والسياسات البرلمانية سيساهم في جسر الهوة بين القيادة السياسية الألمانية والمواطن العادي في عملية اندماج أوروبا. كما تعكس الهوة بين تقدم النخبة في اندماج أوروبا ونقص الدعم لذلك التقدم من قبل عدد معتبر من المواطنين نموذج اندماج سياسي يمكن أيضاً مشاهدته على مستوى السياسات الوطنية في ألمانيا. إذ يتم النظر إلى تلك السياسات إلى حد كبير على أنها مسألة معرفة تقنية مطبقة من قبل خبراء يجب أن تستقر بين أيديهم بالضرورة مسألة رسم السياسات وتطبيقها. في العديد من مجالات السياسة يمكننا في الواقع الحديث عن تكتل خبراء قاموا ببناء جدار ضد إشراك غير الخبراء في عملية صنع القرار. ويمكن للجمهور العريض أن يقدم فقط وبعبارات عامة ما الذي سيكون على جدول الأعمال ويمكن إبلاغه فقط بالخيارات السياسية الصحيحة تقنياً. ومع تعبئة الجمهور من قبل وسائل الإعلام بهدف شد اهتمامهم، فإن نقص الجسور بين صناعة السياسة تقنياً وحديث الجمهور يعطي دفعة لانعدام الثقة المتبادل؛ كما يفقد الجمهور ثقته بصناع السياسة ويصبح معزولاً. ويرى صناع السياسة في الجمهور أساساً الميل إلى المطالبة دون تحمل المسؤوليات كما يتهمون وسائل الإعلام بإثارة العواطف بدلاً من الإعلام الهادف إلى التوعية. فحقيقة عدم وجود أية نية لإجراء استفتاء حول الاتفاقات الأوروبية الرئيسية تنسجم جداً مع هذه اللوحة، وتبرر دائماً بالعودة إلى ضعف جمهورية فايمار. قدم كاتب هذا الكتاب مع آخرين دراسة عن هذا النمط المحدد من العزلة بين صناع السياسة والجمهور في مسح تجريبي عن سياسة الهواء النظيف في ألمانيا بالمقارنة مع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (مينش وآخرون 2001). ومن الواضح أنها صالحة أيضاً في مجال السياسات الأوروبية – وهذا اندماج أوروبي انعزالي.

يمكن مشاهدة نموذج مختلف تماماً في الدانمرك. فهذا البلد معروف بتأكيد الحكومة- النخبة المنخرطة في السياسات الأوروبية على المحافظة على حقوق البلد ومواطنيه وبإشراك البرلمان الوطني والمواطنين من خلال المناقشة العامة والاستفتاءات في السياسات الأوروبية. وهكذا فالدانمرك ثابتة في مواقفها في المناقشات على المستوى الأوروبي، لكنها أيضاً موثوقة في الخضوع للقانون الأوروبي، وهذا ما تم إثباته بالأعداد القليلة نسبياً من دعاوى عدم الخضوع ضد البلد – وهذا اندماج أوروبي تفاعلي.

على الطرف الثالث نرى إيطاليا مع قليل من المقاومة في المفاوضات، ولكن أيضاً مع قليل من الخضوع في تطبيق القانون الأوروبي. لدينا هنا نموذج عن الكلبية في العلاقة بين الاندماج الذي تريده النخبة وإشراك الجماهير. إن نخبة الموظفين الحكوميين والإداريين تشارك في مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع إشراك قليل للقوى السياسية الوطنية في الأحزاب والمؤسسات الطوعية ومنظمات المصالح التي ما تزال تلعب لعبتها على المستوى الوطني. وهكذا فمفاوضو الاتحاد الأوروبي ليس لهم تفويض حقيقي وإنما يعملون بمفردهم مع فرصة ضئيلة لإلزام القوى السياسية الوطنية بما تم إقراره في بروكسل. وهكذا فإن الكلبية في كل مكان: يتصرف المفاوضون الأوروبيون بكلبية فيما يخص شركاءهم لأنهم يعرفون أنهم غير قادرين على ضمان تطبيق القرارات المتخذة، والقوى الوطنية تتصرف بكلبية فيما يخص المفاوضين الأوروبيين لأنهم يدعونهم يفعلون ما عليهم فعله في بروكسل عارفين أن الأمور مختلفة في الوطن – هذا اندماج أوروبي كلبي.

النموذج القانوني للاندماج

إذا ما نظرنا إلى التطور من سبعينيات القرن الثامن عشر إلى تسعينيات القرن العشرين، فإننا نلاحظ أن الفكرة الألمانية عن الأمة وهوية ألمانيا قد شهدت تحولاً ملحوظاً، لكن ذلك لا يعني أنهم ابتعدوا تماماً عن جذورهم التاريخية. فما بين سبعينيات القرن الثامن عشر وثمانينيات القرن التاسع عشر حدث التحول

من الثقافة- الأمة إلى الدولة- الأمة وبين ثمانينيات القرن التاسع عشر و١٩٤٥ حدث التحول من الدولة- الأمة إلى القوم-الأمة.

بين عامي ١٧٧٠ و١٨٧٠ تشكلت الهوية الألمانية على يد المثقفين البرجوازيين الذين وضعوا الثقافة الكلاسيكية في المرتبة الأولى. واستكمل ذلك بالمؤانسة والحميمية، كما دعم بالجمعيات والنوادي والحب الرومانسي إضافة إلى الإخلاص الرومانسي للطبيعة الذي تمت المساهمة به من قبل الحركة الرومانسية. بعد ١٨٧٠ أصبح نفوذ المثقفين البرجوازيين محدوداً بفعل النفوذ الصاعد لسلك الضباط البروسيين والبيروقراطية البروسية وملاك الأراضي في المقاطعات الشرقية والصناعيين الكبار. كما دعم سلك الضباط مناقب الشجاعة الإقدام والنظام والطاعة في تنفيذ الأوامر، نظام الموظفين الحكوميين المدنيين، الموثوقية، الطاعة والإخلاص في خدمة الدولة، التزام ملاك الأراضي بتراب ألمانيا والدفاع عنه ضد الأعداء، التخطيط الاستراتيجي للصناعيين الكبار، الصراع ضد المنافسين وتكريس كل الجهود لتحقيق هدف النجاح. نمت هذه المناقب في ظل الإمبراطورية، وهكذا لم تكن ألمانيا مستعدة لجمهورية فايمار التي لم تكن قادرة على إحداث تغيير في طبيعتها لصالح المناقب المطلوبة في مجتمع حر وديمقراطي. ثم حول النظام النازي المناقب الألمانية إلى مناقب عن عرق أفضل مقدر له أن يحكم العالم.

كان انكسار ١٩٤٥ عميقاً، ولم يعد هناك نفوذ لملاك الأراضي البروسيين والصناعيين الكبار نتيجة خسارة أراضي ألمانيا الشرقية وتحطيم المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تعاونت مع النظام النازي. كما بقي المثقفون البرجوازيون والموظفون المدنيون نافذين، ولكن كان عليهم منافسة عدة تأثيرات نامية شكلت الهوية الألمانية في عقود ما بعد الحرب: رجال الأعمال الناجحون الجدد، التقنيون، وسائل الإعلام الجماهيرية، أبطال الرياضة، ونجوم أغاني البوب العالميون، خاصة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. مارس اندماج ألمانيا الغربية في الثقافة الغربية، مدعوماً بشكل خاص من قبل وسائل الإعلام، أثراً كبيراً طويل الأمد على الهوية الألمانية، وتراجعت الطاعة والنظام

كفهم، في حين تم تمجيد الاستقلالية والتحقق الذاتي. أما المواجهة المتنامية مع تعددية الأمم والثقافات وأنماط الحياة فجعلت الألمان أقل تسامحاً واحتراماً للآخرين من ذي قبل على الرغم من أن ذلك كان بدرجة أقل من تغيرهم من الطاعة إلى الاستقلالية. وجاءت الفكرة الألمانية عن الأمة تحت ضغط الموجات المتعددة من الهجرة التي جعلت الغالبية العظمى أكثر انفتاحاً تجاه الغرباء ومتلائمة مع العيش معهم، لكن هؤلاء الغرباء جلبوا أيضاً رهاب الأجانب وردود أفعال عنيفة من قبل أقلية من الناس ممن شعروا أنهم محرومون نسبياً كما وجدوا أنهم يخسرون في المنافسة على الموارد النادرة. إن قبول الأجانب ورفضهم يتواجدان الآن معاً وذلك نتيجة الآثار المختلفة لعولمة الحياة على طبقات السكان المختلفة (روزار 2000).

إن التغيرات في فكرة الأمة، وفي رؤية الحياة التي حدثت في عقود ما بعد الحرب، تشير إلى أن ألمانيا ستكون قادرة على التغلب على مشاكل الهجرة مثلها مثل بقية البلدان الأوروبية، وذلك إذا ما بقيت الهجرة ضمن حدود التحكم بإدارتها. ويبقى هذا صحيحاً على الرغم من أن قانون المواطنة الألماني، على خلاف قوانين دول غربية أخرى، بقي على الغالب قانون رابطة الدم ius sanguinis حتى إصلاح عام ١٩٩٩ مقدماً المبررات الشرعية للممارسات المقيِّدة لمنح الجنسية. وهو ما قاد إلى فجوة متزايدة بين الهجرة الفعلية ونقص تجنيس المهاجرين. وشيئاً فشيئاً أصبحت هذه مشكلة في المدن الكبيرة حيث وصلت نسبة القاطنين فيها من الأجانب غير المشمولين في ممارسة حقوق المواطنة وواجباتها إلى ٢٦% (اليومية الألمانية ١٩٩٢: ٢٦). ليس هناك أيضاً تشارك كاف بين السكان الأصليين والأجانب من أجل المضي قدماً في اندماج مجتمع تعددي في الواقع. لدينا هنا مشكلة تحتاج إلى إجراءات اندماجية في السنوات القادمة.و يشكل قانون الإصلاح حول المواطنة عام ١٩٩٩، والذي يجعل التجنيس أسهل بما في ذلك ازدواج المواطنة للشباب، خطوة أولى في هذا الاتجاه.

نستطيع الافتراض أن الغالبية العظمى من الألمان مستعدة للعيش في مجتمع تعددي بسبب التغيرات التي طرأت على ذهنيتهم في عقود ما بعد الحرب:

تزايد رفض الاشتراكية القومية وأيديولوجيتها بثبات. تم إكمال هذا التطور بتغيرات نحو تعميق الالتزام بقواعد الديمقراطية ومزيد من التسامح نحو الأجانب وتقدير الحرية والاستقلالية.

تشكل الفكرة الألمانية عن الأمة المنبثقة من التراث العرقي- الثقافي خلفية النموذج القانوني للاندماج الذي يمكن تطبيقه على اندماج المهاجرين في المجتمع كما على اندماج أوروبا بما في ذلك اندماج ألمانيا في أوروبا. ولكن لكي ننتقل من الفهم العرقي- الثقافي للأمة إلى النموذج القانوني للاندماج، نحتاج إلى خطوة وسيطة: حكم القانون وإرساؤه في المهن القانونية. ويثير هذا الارتباط توتراً من نوع ما. هناك قبل كل شيء الممارسات الإقصائية التي تستنتج من المادة ١١٦ من الدستور التي تعرف الألماني بأنه أي شخص عضو في الدولة الألمانية ويحمل بالتالي جواز سفر ألماني وأي شخص ذي أصول ألمانيا. وهناك أيضاً قانون المواطنة الذي حجز المواطنة لذوي العرق الألماني وأبقى على حيز صغير للتجنيس ولم يترك أي مجال لقانون الولادة ius soli حتى عام ٢٠٠٠. كما أن هناك أيضاً قانون الأجانب الخاص. ويمكن استعمال هذا الأساس الدستوري والقانوني لتبرير السياسات والممارسات الإقصائية. لكن ذلك هو أحد وجهي العملة؛ والوجه الآخر هو المواد ١-٧ من الدستور التي تمنح حقوقاً أساسية ومتساوية لكل الناس بغض النظر عن حالة المواطنة. وكان من الممكن على هذا الأساس منح المهاجرين حقوق الإقامة وضم الأسرة والضمان الاجتماعي دون إعطائهم المواطنة. وبهذا المعنى، فتحت المبررات القانونية أبواب الضم. بالنسبة للاندماج الأوروبي فوق-القومي يمكن مشاهدة حالة شبيهة من الازدواجية. فالحالة المحافظة تستند إلى المواد ١١٦ و٢٠ للجدال في أن الدولة-الأمة ما تزال هي التجسيد الديمقراطي لإرادة الشعب؛ والحالة الليبرالية تصوت لصالح برلمان أوروبي يقدم أساساً قانونياً أفضل للقانون الأوروبي من مجرد التعاون بين الحكومات. وينعكس هذا التوتر في الأحكام المتنوعة لدى المحكمة الدستورية الألمانية، وبشكل خاص حكمها حول ماستريخت (ميلرغراف ورايشل ١٩٩٨: ٢٦٥-٧٨).

مثلما أجرينا مقارنة مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، سنفعل في ألمانيا بالنسبة للأدوات الرئيسية لاندماج المهاجرين في المجتمع، لا القانون فحسب وإنما تطبيق القانون من قبل الموظفين الحكوميين والمحامين والقضاة بالانسجام مع الحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور. ويمكن توصيف نمط الاندماج المدعوم بهذه العملية بأنه قانوني. وهذا يعني أن القانون والدستور يفسَّران بطريقة تعميمية حسب مبدأ الحقوق المتساوية أمام القانون، وهكذا يمنح المهاجرون على نحو واسع حقوقاً متساوية بالمقارنة مع حقوق المواطنين، لكنهم لا يصلون إلى حالة المواطنة. وتقود هذه العملية من تعميم الخبراء القضائي إلى اندماج على الورق لكنه يفتقد التجسيد والدعم من عموم المجتمع غير المدركين لمتطلبات صنع القرار القضائي المتسق. والنتيجة هي فجوة بين قبول الخبراء للمهاجرين ورفض العامة لهم. ويتخوف الناس العاديون من أن المهاجرين قد منحوا حقوقاً أكثر مما ينبغي (فيست ١٩٩٥: ١٨٩ - ٩٢). وما دعَّم وجهة نظر العموم هذه فهمٌ الأمة على أنها جماعة عرقية- ثقافية – وهو ما كان أيضاً مبرراً دستورياً وقانونياً - وهكذا بقي المهاجرون في حالة معلقة. تلكم هي الحالة التي أثارت التناقض بين قبول الخبراء ورفض العامة. وقد يساعد قانون المواطنة الجديد في تجسير الهوة، لأن السكان الأصليين يصبحون معتادين أكثر فأكثر على العيش مع أناس في مناطق أوسع، تتجاوز للحدود القومية، وتربط المواطنين بغير المواطنين.

بالمقارنة مع مجتمعات أخرى تناولناها في هذه الدراسة، نلاحظ أن ألمانيا ليس لديها عملياً ترتيبات مؤسساتية خاصة لتصميم سياسات اندماج وتنفيذها. وهذا يعود، في جانب منه، إلى الإعلان الشهير بأن ألمانيا ليست بلداً للهجرة، وفي جانب آخر إلى تزايد الثقة بعمل المؤسسات القائمة في مجال القانون والإدارة ومنظمات الرفاه شبه الحكومية التي تقوم واقعياً بالاندماج (وزارة الداخلية ١٩٩٧، ١٩٩٨). ما يجري في بريطانيا من قبل الهيئة التمثيلية للمساواة العرقية على المستوى الوطني والمجلس التمثيلي للمساواة العرقية في المجتمعات المحلية هو في ألمانيا وظيفة هيئة الأجانب على المستوى الاتحادي والولايات والمدن المحلية

بالنسبة للرعاية الإدارية للأجانب (المجلس الاستشاري للأجانب في مدينة كولن١٩٩٩؛ الوكلاء ١٩٩٧، ٢٠٠٠a). إن هيئات الأجانب هي هيئات تمثيلية منتخبة، بعضها على مستوى الولاية، ولكن أغلبها على مستوى المدن المحلية. ويتوقع منها أن تعوض نقص تمثيل الأجانب في الهيئات البرلمانية، لكنها لم تنجح في لعب دور مؤثر لا بالنسبة للممثلين السياسيين الألمان ولا للسكان الأجانب. وتعكس الحصيلة المتدنية للتصويت هذا النقص في التأثير. إن مهمة دمج الأجانب من زاوية الرفاه تقع على عاتق ٦٠٠ مكتب استشاري يشغلها ٩٠٠ موظف اجتماعي (وزارة الداخلية ١٩٩٨: ٤٥؛ الوكلاء ٢٠٠٠b: ٦).

إن الشيء الوحيد الذي يمكن للهيئة أن تفعله حين ينقصها المال والتأثير هو لفت الانتباه إلى المشكلة. وبما أن شؤون الأجانب تندرج في شؤون الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات فهناك لجنة تنسيق السياسة نحو الأجانب تضم ممثلين عن المنظمات الاتحادية والولايات ومنظمات الرفاه شبه الحكومية لتنسيق السياسات. أما منظمات المهاجرين فهي تقريباً موجهة بشكل حصري إلى بلدانهم الأصلية وهو ما يعكس حقيقة أنها لا تلعب أي دور بمقابل الهيئات الإدارية الألمانية المسؤولة عن شؤون الأجانب. فبالنسبة للأتراك، بشكل خاص، أصبحت ألمانيا ميدانا تتصارع فيه المنظمات السياسية و/أو الدينية وتتنافس فيما بينها حول أمور تركية محلية (بينسفانغر وزيباهولغو ١٩٨٨؛ أوتسكان ١٩٨٩؛ غور ١٩٩٣). منذ منتصف الثمانينيات تم تأسيس مجالس استشارية للأجانب في البلديات التي تضم أعداداً كبيرة من الأجانب. لكن هذه المجالس ما تزال ضعيفة نسبياً لأنها تفتقد دعم الهيئات الحكومية ومجموعات المهاجرين. إن اندماج المهاجرين هو من اختصاص منظمات مهنية بهيئات إدارية وثلاث منظمات رفاه شبه حكومية كبيرة: جمعية صدقات الكنيسة الكاثوليكية التي ترعى المهاجرين الكاثوليك، جمعية عمل الشمامسة في الكنيسة البروتستانتية للبروتستانت، وجمعية العمل الخيري الاجتماعية الديمقراطية للمهاجرين المسلمين. ويمكن أن نرى هنا شبكة تعاونية-حكومية نموذجية للتعاون بين الحكومة ومنظمات الرفاه شبه الحكومية حسنة التأسيس، وهي تشكل اتحاداً للرفاه وتكبح المنافسة من قبل

المنظمات الأخرى، والنتيجة هي تقريباً عدم وجود حياة مشتركة يمكنها ربط السكان الأصليين مع المهاجرين خارج الاتحاد. وبسبب هذا النقص في الاندماج خارج البيروقراطية والقانون، هناك مطالبة إضافية بالبيروقراطية والقانون، وهذه حلقة مفرغة من بقرطة العلاقات الاجتماعية وقوننتها. في سياق هذا الوضع المؤسسي تركز سياسات الهجرة على التعليم والخدمة الاجتماعية من أجل الاندماج في سوق العمل، لكنها لا تعالج مسألة التوفيق بين الثقافة المحلية وثقافة المهاجرين (هايلبرونر b١٩٩٢؛ باده ١٩٩٤؛ سويسال ١٩٩٤: ٧٧- ٩، ١٠٧- ١١؛ جوبكي ١٩٩٩: ١٨٦- ٢٢٢؛ هيكمان ٢٠٠٠).

إن شبكة النشطاء المسؤولة عن تنظيم الاندماج تسيطر عليها الإدارات البيروقراطية ومنظمات الرفاه شبه الحكومية دون أي إشراك للجمعيات الطوعية المتجذرة في المجتمع المدني. ويضمن الالتزام الهام للموظفين بالقانون والدستور الاستيعاب الرسمي لأقليات المهاجرين التي ليس لها جذور قوية في المجتمع. إن القاعدة الدستورية الأساسية التي توجه هذه العملية هي الالتزام بالقانون، حيث يتم استيعاب المهاجرين أو استثناؤهم بموجب القانون لا بموجب المتطلبات العملية وتوفير الملاءمة. والمهنة المسؤولة عن ذلك هي القضاة في الوظائف الحكومية والمؤسسات القانونية والمحاكم. ووجهات نظرهم تتشكل حسب مبدأ التماشي مع القانون بغض النظر عن الظروف والنتيجة. إن فكرة القانونية الأساسية هي حكم القانون التي تتضمن المساواة أمام القانون، وتحت حكم القانون هذا ضمت ألمانيا مجموعة كبيرة نسبياً من المهاجرين عبر منحهم حقوقاً تتجاوز روابط التضامن للسكان الأصليين، وهكذا فما تزال هناك عملية تعلُّم نموذجية ومستمرة لحلحلة الروابط القومية لصالح إقامة علاقات عابرة للقومية.

الاندماج في أوروبا

تطور مفهوم تحوُّل الفكرة الألمانية عن الأمة والهوية الألمانية أكثر من خلال اندماج ألمانيا في الاتحاد الأوروبي. لكن هناك فجوة مربكة بين دعم القيادة السياسية الألمانية للاندماج الأوروبي وموقف السكان تجاه تلك العملية، حيث أنه يقارب المعدل،

أو حتى دونه، بالمقارنة مع دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهكذا فإن برنامج تعميق اندماج ألمانيا في الاتحاد الأوروبي يتطلب إعادة التواصل العام حول القضايا الأوروبية من قبل وسائل الإعلام الجماهيرية ومشاركة البرلمانات الوطنية في صنع القرار الأوروبي. كما يتطلب فيما بعد برامج تعليمية عبر إعطاء القضايا الأوروبية مجالاً أوسع في المناهج المدرسية وزيادة دورات اللغة وتبادل البرامج. وعندما تقوم الأمة الألمانية بتلك العملية، ستندمج والهوية الألمانية بشكل متزايد في اتحاد أوروبي يضم أمماً وهويات ويصبح أكثر تعددية وفردانية. وستفسح المواطنة والهوية القومية إلى حد ما المجال لهويات ما فوق - قومية وما دون - قومية أيضاً. وسيكون على الأفراد أن ينتهزوا الفرص المتزايدة أمامهم للاستقلالية ضمن هذا العدد المتزايد من الدوائر المتداخلة (سيميل ١٩٠٨/ ١٩٩٢: ٤٦٥- ٥١١).

هذه على كل حال عملية صراعية إلى حد ما، لأنها تغير بنية الاندماج الاجتماعي. فالاستيعاب الداخلي لدولة الرفاه الألمانية دُعمت أصلاً بتقييدها الخارجي. وقد اختُبر هذا النموذج أولاً بالتغيير في وضع العمال الضيوف من مقيمين مؤقتين إلى مقيمين دائمين، وتشميلهم في الحقوق الأساسية بما في ذلك معونات الرفاه، لأن الدستور يكفل الحقوق الأساسية لكل الأفراد الذين يعيشون على الأرض الألمانية، ولأن المحاكم المستقلة وضعت تلك الحقوق موضع التنفيذ. إن المنح الحر للجوء بموجب المادة ١٦ من الدستور قدماً مع تدفق العائدين للاستقرار من أوروبا الشرقية بعد انهيار النظام السوفييتي جعل من ألمانيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إحدى الدولتين اللتين تحتلان المرتبة الأولى في الهجرة أثناء تسعينيات القرن العشرين، على الرغم من أن الموقف القائل بأنها ليست بلداً للهجرة ما يزال منتشراً وتتبناه في الواقع غالبية المجتمع. هذا التناقض بين فكرة الأمة الصادّة للآخرين والواقع الذي يحتويهم إلى حد ما، فكرة الأمة المتجانسة عرقياً وثقافياً، والواقع المتنوع، قاد البلد إلى أزمة هوية كبيرة لم تتعاف منها إلا ببطء بعد تعديل المادة ١٦ والمقدار المتناقص من الهجرة بعد ١٩٩٣.

على كل حال، ما يزال هناك نزاع حول الاندماج الاجتماعي الذي لا يقتصر على التناقض بين فكرة الأمة المتجانسة والواقع المتعدد (بهر ١٩٩٨: ١٨٢- ٦٧).

ولكن ثمة وجهاً آخر للمسألة ألا وهو الضغط من أجل تغيير الاستيعاب القوي لدولة الرفاه لصالح الفرص التي تنتج لكل من الاندماج الأوروبي والسوق العالمي الحر، أي الناس الذين داخل حدود الأمة والذين خارجها. ونظراً لأن التوسع في الاندماج الخارجي يفتت الاندماج الداخلي ويضع حدوداً للتشارك في الرفاه الاجتماعي، بينما إقامة شبكات فردانية خارج حدود الأمم يقوي في الوقت ذاته النزاعات حول التضامن القومي المتناقص، لأن الأمة ممزقة بين الشراكة الأوروبية والعالمية من جهة، ورد الفعل القومي من جهة أخرى. لقد تصادمت دولة الرفاه القوية ورسوخها في التماسك القومي مع قيودها على الاندماج لأنها أصبحت عقبة أمام المزيد من الاندماج فوق - القومي. ويمكن مشاهدة النزاعات التي تصاحب عملية التحول هذه لا في ألمانيا فقط، بل في كل دول الرفاه الأوروبية التي تقوم على الإقصاء الخارجي. أما ألمانيا فليست سوى مثال من عدة أمثلة عن عملية التحول الجوهرية هذه. فالأمة لا تغير وجهها فقط بسبب المزيد من التنوع والمزيد من التداخل بين المواطنين وغير المواطنين نتيجة الهجرة، بل أيضاً بسبب تحولها من تشكيلات طبقية ثابتة إلى مجموعة متعددة من الأوضاع المتداخلة بلا إحكام.

على ضوء النموذج القانوني الألماني عن الاندماج، يجب أن يكون الدستور أساس الاندماج على المدى الطويل. إن القوى الهادفة إلى إقامة دستور كهذا ليست قوية في أي مكان آخر مثلما هي في ألمانيا، حيث أن الأحزاب جميعها مشمولة في الطيف السياسي. ولقد كان الاتحاد الفدرالي كنتيجة نهائية لعملية الاندماج المستمرة سياسة كل الحكومات والأحزاب الألمانية على الرغم من وجود خلافات بين الأحزاب وداخلها والحذر المتزايد في كل مكان في العقد الأخير (CDU ١٩٩٩؛ CSU ١٩٩٩؛ FDP ١٩٩٩؛ انظر ياختنفوخس وآخرين ١٩٩٨؛ ياختنفوخس ١٩٩٩).

تعطي بعض أطياف الرأي في ألمانيا تركيزاً أكبر للاتحاد الأوروبي بوصفه كياناً فوق الدول الأعضاء، بينما يركز آخرون على تمثيل دول الأمم في مؤسسات الاتحاد. وهذا الرأي الأخير، على سبيل المثال، يتطلب نموذجاً مؤلفاً من هيئتين برلمانيتين تمثل كلتاهما دول الأمم، كما روج له وزير الخارجية يوشكا فيشر في

خطاب حظي بالتهليل على نطاق واسع في أيار ٢٠٠٠. وثمة آمال معلقة على إطار قانوني إلى حد لا يمكن تخيله من وجهة النظر البريطانية والفرنسية. وتنبع هذه الآمال من الإيمان بقوة الدستور المدوّن، وتطبيقه من قبل خبراء قانونيين، مدعوماً بالتربية التي مضى بها الألمان قدماً في تطبيقهم المستمر للحقوق الممنوحة دستورياً في اتخاذ قرارات المحاكم وبشكل خاص في المحكمة الدستورية الاتحادية. ولا يمكن الإنكار أن محكمة العدل الأوروبية قد لعبت حتى الآن دوراً هاماً جداً في دعم الاندماج من خلال أحكامها، وخاصة ما يتعلق بإزالة القيود على حرية الحركة عبر الحدود للأشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال. ومع ذلك يمكن للاندماج الأوروبي، حسب هذا النموذج، أن يتخطى حدود دعم السكان كما أظهرتها استطلاعات المؤشر الأوروبي في أعقاب اتفاقيات ماستريخت عام ١٩٩١. وتعاني المقاربة الألمانية للاندماج الأوروبي من فجوة بين البناء القانوني والتعاون الفعلي. ولذلك، فهي مازالت تتأرجح بين دعم الخبراء ورفض الجمهور. كما أنها، فوق ذلك، لا تقدم شعوراً بالدعم التشاركي لأوروبا والاحترام المتبادل للتقاليد القانونية الوطنية، ذلك الاحترام الذي يمكن اكتسابه في عملية التفاوض اليومية والتعاون في عدة مشاريع صغيرة فردية. إن الفكرة الألمانية عن أوروبا هي فكرة عن اندماج متقدم جداً على الواقع، كما أنها ببساطة ستعزز المركزية بدون ضبط ديمقراطي. أما النموذج الأكثر واقعية فسيكون حكومات متعددة المستويات تتمتع بصلاحيات محدودة بالنسبة للاتحاد، وضبط للسلطة من خلال التحقيقات والتوازنات وحرية وصول أصحاب المصالح إلى مواقع صنع القرار بمساعدة المفوضية الأوروبية ولجانها المتعددة – وهذا هو التمثيل الوظيفي. إن ما انبثق حتى الآن هو حكومة في شبكات. كما أن شرعيتها القانونية لا تأتي من التمثيل بل من شخصيتها المفتوحة وتحكمها في نظام من الضمانات والتأثيرات المتوازنة (كوهلر- كوش ١٩٩٩، ٢٠٠٠).

يسيطر على الشبكة التي تربط ألمانيا بأوروبا خبراء يمثلون الحكومة والإدارة ومنظمات المصالح الكبيرة والاتحادات الواسعة لرجال العلم والمهندسين. إنها نوع من الروح التعاونية المنقولة إلى المستوى الأوروبي، لكنها تعاونية ذات

شرعية متناقصة وتحتاج إلى فتح الأبواب أمام تنوع أكبر في المصالح ووجهات نظر الخبراء. إن القواعد الدستورية الأساسية التي تؤطر هذه العملية هي الشرعية القانونية والتحسين الفني عبر تطبيق معارف خبراء مثبتة ولا خلاف عليها. فالمهنة المسيطرة هي مهنة القضاة، مشفوعة بعلماء طبيعة ومهندسين خبراء في مسائل وضع المعايير. أما مبادئ عقلانيتهم فهي التشريع المتماسك ووضع المعايير والموضوعية في العلم وفي حل المشاكل فنياً، بعيداً عن الجدل السياسي. وبهذه الطريقة فإن الآمال معلقة على عملية اندماج ذات طبيعة تقنية تماماً (ماجون ١٩٨٩، ١٩٩٤). يفترض بهذه الطريقة أن تنتج إطاراً قانونياً يدعم الاندماج القانوني لأوروبا. إن فكرة الشرعية القانونية في خلفية هذه الطريقة لاندماج أوروبا هي حكم القانون. ومن المتوقع أن يجسد القانون الحقوق المتساوية للمواطنين الأوروبيين في إطار متناسق لقانون أوروبي، بحيث يتقلص النزاع بين الحقوق والمصالح بشكل فعال.

من المفترض أن يتم حل النزاع عن طريق القانون بحيث أن تطبيق القانون سيقدم الحلول الفنية الموضوعية لأي خلاف محتمل. لكن عملية الاندماج الواقعية بعيدة جداً عن هذا النمط المثالي من حكم القانون. ونتيجة عملية التشريع الأوروبي الزائدة وتسريع الاندماج من خلال الاعتراف المتبادل بالمعايير التنظيمية والتطبيق غير العادل للقانون الأوروبي في الدول الأعضاء المختلفة، وكذلك نتيجة العملية التي ما تزال مستمرة من أجل ملاءمة القانون الأوروبي والقانون الوطني، فإن الاندماج الأوروبي سينتج مجموعة غير متناسقة من الأحكام التي تضع كثيراً من الصلاحية الاجتهادية بين يدي المحاكم. وهذا أقرب شبهاً بالممارسة التوفيقية البريطانية منها بالممارسة الألمانية في التطبيق المعياري لقانون صحيح بالعموم.

الفصل الخامس

تحول الهويات الجمعية والمواطنة:
نحو روابط وهوية مدنية أوروبية

ملاحظات تمهيدية

يتشكل النقاش السائد حالياً من خلال الإدراك المنتشر والمشترك بأننا نعيش الآن في دولة تعاني اضطرابات اجتماعية عميقة. ففي ظل شروط العولمة بدأت جميع مؤسسات دولة الأمة تقريباً تتداعى بعد أن كانت تمنحنا الأمان. وفي بحثنا الرامي إلى المساعدة في هذا الوضع نلتفت بأمل وقلق إلى الاتحاد الأوروبي. فهل يستطيع الاتحاد إعادة الوحدة الضائعة إلى حياتنا وربطنا بالعالم ككل؟ يمكنه أن يحقق ذلك فقط بقدر ما يستطيع أن يحدث تغييراً بنيوياً في هويتنا، وفي إحساسنا بالانتماء، وفي فكرتنا عن المواطنة التي تذهب أبعد من حدود إنشاء سوق أوروبية موحدة وأبعد من تحويل السلطة السياسية إلى مستوى الاتحاد.

تسير عملية الدمج الأوروبي بسرعة متزايدة من خلال توسيع السوق الموحدة وتحويل السلطة السياسية لصنع القرار باتجاه مستوى الاتحاد الأوروبي. وتتطلب العملية الآن، ضمن إجراءات متزايدة، إدخال المواطنين وتغيير هويتهم إلى هوية أكثر أوروبية. وذلك يعني بأن هؤلاء الأشخاص يحتاجون إلى أن يكونوا جاهزين كي يعتبروا أنفسهم ليسوا ألماناً أو فرنسيين أو بلجيكيين... الخ فحسب، بل كأوروبيين أيضاً، ويجب تمكينهم من الجمع بين كثير من الولاءات المتعددة

وبعيدة المدى بحيث تتلاءم مع بعضها بعضاً؛ كما ينبغي أن تكون هويتهم الوطنية على قدم المساواة مع الهوية الأوروبية. فبدون هذا التغيير في الهوية يكون المشروع الأوروبي مهدد بالفشل بسبب عدم رغبة المواطنين بالتعاون.

كيف يتحقق هذا النمط من التغيير البنيوي في الهوية؟ وما هي العوامل المحفزة له؟ وما هي العوامل المعيقة له؟ وهل العلاقة الجدلية التي تبرز هنا بين الحركة والحركة المضادة هي نفسها عموماً التي تفعل فعلها في سياق عملية التحديث؟ وما هي الظواهر المصاحبة التي تنشأ؟ ما هي الفرص والمخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذه العملية ؟ إن أسئلة كهذه هي التي يمكن أن تواجهنا اليوم؟

إن المطالبة بـ" هوية ثقافية" تتزايد هذه الأيام، كما تتنامى في أوقات الثورات العظيمة الحاجة إلى تحقيق الذات إلى أبعد الحدود: بمعنى، من هو الشخص، أو من تُراه يكون أو من يريد أن يكون. إن ذلك صحيح بالنسبة للأفراد والجماعات على حد سواء. فالأفراد يغيرون أو ينهون أو يبدؤون أو يوسعون العضوية. وما تنفك الجماعات الموحدة تعرف نفسها داخلياً وخارجياً. من هو الذي مازال منتمياً؟ من هو الذي ينضم؟ وهل الجماعة تستمر بالوجود؟ هل تتشظى إلى وحدات أصغر؟ هل ستصبح محتواة ضمن جماعات أكبر؟

نعني ب "هوية" الفرد تلك المواقف التي تشكل الجوهر العام لجميع الأفكار والتصرفات- وتلك هي الوحدة —التي تميز الفرد عن الأفراد الآخرين — وذلك هو الفرق. ويمكن أن تنسب الهوية إلى الشخص نفسه أو إلى أشخاص آخرين. ويمكن للطرفين أن يتلاقيا ويفترقا. وكلما ازداد انخراط الفرد في التفاعل الداخلي مع الآخرين، كلما كانت علاقاتهم معاً، في سياق ذلك، أكثر توازناً، وازدادت بالتالي فرص التقارب بين السمات المشتركة لخصائص الهوية. ويمكن اعتبار هوية الفرد ملموسة أو مجردة، إلى هذا الحد أو ذاك، بقدر ما تتيح من مساحة للتغيير في التفكير والسلوك. ويمكن أن تبقى ثابتة لفترة طويلة، كما يمكن أن تتغير بشكل سريع جداً بحيث تكون الحدود التي تصل إليها هي أبعد من تلك التي يصبح بها التغيير المستمر الصفة الوحيدة الباقية للهوية.

إن "الهوية الجمعية"، تخص جوهر المواقف التي تتمتع بها جماعة بشكل عام من حيث طريقة التفكير والسلوك، والتي تميزها عن الجماعات الأخرى، ويمكن اكتساب المواقف داخلياً من فرد أو عدة أفراد أو جميع الأفراد، وخارجياً من فرد أو عدة أفراد أو جميع أفراد جماعة أخرى. وما ذكر حول تقارب هذه الصفات المميزة وتباينها يصح تماماً على هوية الفرد. فالناس يكيفون أنفسهم وفقاً لمستوى التفاعلات وتوازنها.

إذن، نستطيع أن نتحدث عن "الهوية الأوروبية" إذا أمكننا تحديد المواقف العامة التي لها تأثير قوي على أفكار وتصرفات هؤلاء الأشخاص الذين نعتبرهم أوروبيين. ولكن ليس من السهل بمكان تحديد ذلك. من هو الأوروبي؟ هل يعتبر جميع المقيمين في القارة الأوروبية أوروبيين، بغض النظر عن أصلهم، وعندئذ ألا يشمل ذلك المهاجرين أيضاً؟ هل يقصد بالمقيمين أولئك الذين عاشوا في أوروبا لعدة أجيال؟ (وكم عددها)؟ أو هل هم أولئك الذين تلقوا تربية أوروبية بغض النظر عن مكان عيشهم الحالي؟ ولكن ما هي التربية الأوروبية؟ هل هي التربية في ظل ثقافة بلد أوروبي أم في ظل ثقافة أوروبية أبعد من حدود الثقافات الوطنية؟ ما هي المواقف العامة للفرنسي أو البريطاني أو الايطالي أو البرتغالي أو الألماني أو البلجيكي التي تسمح لنا بتعريف الهوية الأوروبية؟ ما هي النتيجة التي ستصل إليها محاولة التعريف هذه إذا أدخلنا التشيك أو البولونيين أو الهنغاريين أو الأوكرانيين أو الروس؟ هل يوجد حالياً هوية أوروبية لو أجاب عدد كاف من الأشخاص بنعم عن السؤال البسيط المطروح للاستطلاع حسب مؤشر المسح الأوروبي؟

هل يمكن أن تكون الإجابة على هذا السؤال حول "الهوية الأوروبية" أسهل إذا حددنا السؤال وركزنا على الهوية "الثقافية"؟ وهل نكون عند ذلك مبتعدين عن منحى مواضيع البحث؟ في هذه الحالة هل يمكن أن نحدد أنفسنا بالثقافة فقط كأسلوب فهم، مثلاً، للمسيحية وعصر التنوير، بوصفهما تراثاً ثقافياً أوروبياً يسهم في خلق هوية مشتركة ضمن البلدان الأوروبية، ولكن هنالك أيضاً دول غير أوروبية قادرة على المشاركة في هذا التراث إلى هذا الحد أو ذاك؟ وهكذا فان

الهوية الأوروبية هي مفهوم مجرد لم يعد مقتصراً بشكل كامل وقاطع على أوروبا، فقد امتد تأثيره على قارات بكاملها خارج أوروبا، وخاصة أمريكا.

من خلال هذه الصعوبات التي تحول دوننا والتوصل إلى اتفاق حول "الهوية الأوروبية" أو "الهوية الثقافية الأوروبية" يمكننا أن نتبين بأننا قد لا ننجح لو حاولنا إضفاء معنى جوهري على المفهوم. إن محاولة كهذه لن تكون أكثر من قطعة في أحجية القطع المخرمة في مملكة التعريف المستمر للهوية التي تحتل مكانها في السياق الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، نستطيع أن نحاول، بشكل أكثر سهولة ودقة، دراسة هذه السياقات الاجتماعية التي تلعب دوراً في تعريف "الهوية (الثقافية) الأوروبية". وهكذا نطرح السؤال التالي: كيف تظهر هوية كهذه وتتغير؟ وكيف تتفاعل مع الوجود المستمر لهويات أخرى؟ وما الخاصية التي تتخذها؟

إضافة إلى ذلك، يمكننا أن نجيب بشكل أسهل عن السؤال حول الهوية الثقافية الأوروبية، إذا اقتصرنا على السؤال: إلى أي حد، ووفقاً لأي تغييرات اجتماعية، وبأي شكل، وبأي سياقات، وفي ظل أية ظروف، وبأية تبعات يبني الناس في أوروبا هوية أوروبية بالمعنى الذي يعتبرون فيه أنفسهم أوروبيين خارج حدود هويتهم وعضويتهم القومية، ومن جراء ذلك، مستعدين لتحديد هويتهم الأصلية. فعلى المستوى الفردي إنها عملية تشكيل مطردة للهوية، والتي تتخذ شكلها بصورة جدلية وحيوية ومعقدة. وما تهدف إليه الأقسام التالية هو توضيح تعقيد هذه العمليات وعلاقاتها الجدلية وحركتها الداخلية. ولسوف نتناول المظاهر التالية كلاً على انفراد:

- التمايز عن الخارج والأسفل والأعلى
- التجانس الداخلي
- الاحتواء: التمايز بين المركز والأطراف
- جدل كسب هوية وخسارة هوية
- تنامي الهوية
- التحول من هوية أصلية إلى هوية وسيطة
- التحول من هوية وسيطة إلى هوية واقعية

تتشكل الهوية الثقافية الأوروبية في سياق عولمي من خلال المنافسة، والتبادل الاقتصادي، مع الولايات المتحدة واليابان في مركز النظام العالمي وبالتبادل الاقتصادي مع دول العالم الثالث في المحيط الخارجي. وفي الوقت نفسه بدأت حركات مضادة تنشأ من الأسفل، وقد تولتها اتجاهات قومية وإقليمية في الهويات الثقافية. وفي الأعلى، يمتد رواد التحديث إلى أبعد من أوروبا ليشكلوا حركة مضادة للعولمة. أما الهوية الثقافية فأصبحت أكثر تعقيداً وأكثر توتراً على حد سواء؛ كما أنها عرضة للتغيير السريع والتقلبات الاقتصادية والظرفية. وباتت موضوعاً للنزاعات من أجل التعريف والتحديد، وبالتالي فهي هشة إلى حد بعيد (هاس ١٩٦٤، ١٩٦٨؛ غراسيا ١٩٩٣؛ هولر وريختر ١٩٩٤؛ تسيترهولم ١٩٩٤؛ ديلانتي ١٩٩٥، دوف وآخرون ١٩٩٥؛ هوفمان ١٩٩٥؛ بريسون ١٩٩٥؛ نيومان ١٩٩٦؛ ديفز وسويش ١٩٩٧؛ جودت ١٩٩٧؛ هابرماس ١٩٩٨؛ فينر ١٩٩٧؛ مورافشيك ١٩٩٨؛ شنايدر ١٩٩٨؛ روزاموند ١٩٩٩).

تشكل الهوية عبر التمايز

الفرضية الأولى: تتشكل الهوية الأوروبية عبر التمايز عن الخارج والأسفل والأعلى.

تتشكل الهوية المشتركة لجماعة ما أولاً من خلال الفرص التي تسمح بالتمايز عن الجماعات الأخرى (سيميل ١٩٠٨/ ٩٢: ٢٤٩- ٦٨). ويمكن لهذه الفرص أن تتدرج من الفهم الصرف للتمايزات، مروراً بالمنافسة الاقتصادية والمنازعات التجارية والمعارك القانونية، وصولاً إلى الصراع المسلح (غيدنز ١٩٨٥). فهل أحدث النظام العالمي الجديد تغييراً في هذا الصدد بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بـ "نعم" على نحو قاطع.

التمايز عن الخارج

لقد أدى الصراع بين الشرق والغرب إلى تقسيم العالم إلى كتلتين كبيرتين، امتدت حدودهما عبر أوروبا مروراً بقسم كبير من العالم الثالث. فبالنسبة

للأوروبيين الغربيين كان الانتماء للتحالف الغربي المعلم البارز لهويتهم الجماعية بعد انتمائهم القومي. وينسحب الأمر نفسه على الأوروبيين الشرقيين في ما يتعلق بانتمائهم إلى التحالف الشرقي. وفي أعقاب الثورة الكبرى عام ١٩٨٩ شهد الوضع تغيراً مفاجئاً جداً (تسيبيل ١٩٩٣؛ شتهرمر ١٩٩٣؛ بريدو وجيغر ١٩٩٤؛ بورنشير ١٩٩٤). فقد تحطمت الكتلة الشرقية، واحتفلت الهويات القومية بإحيائها من جديد بعد عقود من التعرض للقمع. كما سارت عملية التحرر من الهيمنة السوفييتية عموماً جنباً إلى جنب مع التحرر من السيطرة الروسية، يرافقه إحياء في الهويات القومية. إن "حق تقرير المصير للشعب" يوفر الأساس التشريعي للروح القومية الجديدة. ولأن الهيمنة السوفيتية كانت في معظمها روسية، كان لامناص من أن يتخذ التحرر وجهة قومية. وبناء عليه استخدمت النخب السياسية والعسكرية إحياء الهوية القومية على نحو استراتيجي، كما استُخدم الأصل العرقي بوصفه أساساً لتعريف العضوية القومية. علاوة على ذلك، لم يبرز الصراع فقط بين القوميات الروسية وغير الروسية وإنما أيضاً بين القوميات غير الروسية نفسها، وكان ذلك، إلى حد ما، نتيجة إحياء العضوية القومية المحددة على أساس عرقي. وفي منطقة البلقان تركز الصراع الرئيسي بين الصرب، ذوي الهيمنة المدعومة من النظام الشيوعي، والقوميات الأخرى. وكان لابد للنزاع الدائر في البوسنة والهرسك أن يدوم وقتاً أطول من جراء وجود خليط عرقي يكاد أن يكون عصياً على التفكيك. والأمر نفسه يصح على الوضع في كوسوفو (كابلر ١٩٩٢؛ مومسن ١٩٩٢؛ رويتر ١٩٩٢؛ فاولنباخ وتيمرمان ١٩٩٣؛ فانديش ١٩٩٣؛ نولت وآخرون ١٩٩٤؛ كاليك ١٩٩٥؛ هاتشيكجان ١٩٩٥؛ سيفان ١٩٩٥؛ هاتشيكجان وفايلمان ١٩٩٥).

ثمة توجُّه جديد نحو أوروبا يرافق النزوع القومي الجديد في الشرق. فقد أثير التراث الأوروبي المشترك بوصفه أساساً للهوية المشتركة مع الأوروبيين الغربيين. كما أن الانضمام إلى الناتو جاء التماساً للضمانة العسكرية، خصوصاً في مواجهة الروس. في حين أن طلب الدخول إلى الاتحاد الأوروبي يصب في مصلحة النهوض الاقتصادي والاستقرار السياسي للمؤسسات الديمقراطية

الوليدة (ديبي وآخرون ١٩٩١؛ دينشتبير ١٩٩١؛ هافل ١٩٩١؛ ميشنيك ١٩٩٢؛ ميير ١٩٩٢؛ فيتيغ ١٩٩٢؛ فايدنفيلد ١٩٩٥).

وهكذا فإن أمام الأوروبيين الغربيين مهاماً جديدة من شأنها أن توجه اهتمامهم نحو أوروبا كلها أكثر قليلاً مما كان عليه الحال قبل عام ١٩٨٩. ولذلك فإن أوروبا الغربية واقعة تحت ضغط أوروبا الشرقية في ما يتعلق بتطوير هوية أوروبية جمعية. ولكن من غير الممكن أن يكرس الأوروبيون الغربيون أنفسهم لأوروبا بكاملها بالسرعة التي يبتغيها الأوروبيون الشرقيون، وذلك تحديداً لأنهم أولاً مهتمون بأنفسهم وبالأطلسي ككل، وثانياً لأنهم يتخوفون من العبء الهائل الذي تقتضيه عملية إعادة البناء في الشرق (ميريت ١٩٩١؛ بيندر ١٩٩١؛ إهرارت ١٩٩٢؛ فيلفنز ١٩٩٥).

ولكن هناك أيضاً في أوروبا الغربية بداية إضعاف للهوية الغربية القديمة وتعزيز للهوية الأوروبية. والآن مع زوال العدو في الشرق، يصبح من السهل أكثر أن تطفو على السطح خلافات داخلية في الغرب وسرعان ما تغدو أرضية للنزاع. فالمشكلات التي شغلت أوروبا قاطبة قبل عام ١٩٨٩ كانت ذات طبيعة أمنية أساساً، وتدار كلية بمساعدة حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما قوة الحماية. واليوم فإن المشاكل التي تنخرط فيها أوروبا بكاملها تعتبر أكثر تعقيداً، كما أن الآمال المتعلقة بإدارة هذه المشكلات معقودة على الاتحاد الأوروبي أكثر من الناتو (ويستون ١٩٩١؛ فريليش ١٩٩٢؛ لابينز ١٩٩٢؛ وولف ١٩٩٢؛ توشهوف ١٩٩٢). إن تحليل وتقييم الأحاديث ذات الصلة، التي طرحت للنقاش العام قبل سنة ١٩٨٩ وما بعدها، من شأنهما بالتأكيد أن يثبتا صحة هذه الفرضية بسهولة. ولا بد من ربط ذلك بحقيقة أنه من بين المشكلات المعقدة تحتل المشكلات الاقتصادية مركز الصدارة على حساب المشاكل الأمنية، وأن الاتحاد الأوروبي قد أصبح منذ ذلك الحين واحداً من عمالقة الاقتصاد الثلاثة الأكبر إلى جانب الولايات المتحدة واليابان (لاكور ١٩٩٢). وقد تشكل مركز ثلاثي الأقطاب في رحم النظام العالمي الجديد المحدد اقتصادياً. أما البلدان الصاعدة في جنوب شرق آسيا والبلدان الطموحة في أوروبا الشرقية فتشكل معاً مجموعة شبه

محيطية حول هذا المركز، بينما تشكل البلدانُ النامية الأطراف. إن تمايزات الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة، تحظى باهتمام أكبر من ذي قبل بحكم التحول من سياسة ذات توجه أمني إلى أخرى ذات منحى اقتصادي. ففي حين كانت أوروبا الغربية مضطرة للاعتماد على الولايات المتحدة إبان إتباعها السياسة الأمنية، أصبحت تتمتع بهامش من التمايزات أكبر بكثير لدى تبنيها السياسة الاقتصادية. وفي الواقع يعلن كلا الطرفين عن إيمانه باقتصاد السوق والتجارة الحرة. ومهما يكن من أمر، فإن التطور الملموس للتجارة العالمية ينطوي على أسباب عديدة لتأجيج الصراع بدءاً من السياسة الزراعية وصولاً إلى الرحلات الجوية. علاوة على ذلك فإن الصراع الأساسي ينشأ من تفضيل الجانب الأمريكي لتجارة حرة أوسع. وعلى الرغم من هذا التباين الفردي، يكافح كلا الطرفين مستخدماً إستراتيجية ذات حدين: حماية الصناعة المحلية من الدخلاء وإفساح المجال أمام فتح الأسواق الأجنبية (رود ١٩٩٠ : ميستون ١٩٩١).

ما من شك في أن هذه الصراعات حول السياسة الاقتصادية لا سبيل لها إلا أن توحد الطرفين داخلياً بنفس القوة التي يتحد فيها الحلفاء في الغرب والشرق حين يرغمون على خوض مواجهة عسكرية. فوحدة الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، غالباً ما تكون عرضة للإضعاف بحكم المصالح الخاصة لكل دولة عضو فيه؛ ومع ذلك فإن الظرف العالمي الجديد يطرح مسوغات أكثر من ذي قبل للتعبير عن أي مصلحة عامة اقتصادية وسياسية للاتحاد الأوروبي تتعارض مع الولايات المتحدة. وبالتالي، نجد في السياسة اليومية ونقاشاتها العامة عدداً متزايداً من القضايا ومن بينها عضوية الاتحاد الأوروبي التي تقحمنا في صراع مع الولايات المتحدة. وغالباً ما تنشأ جدالات مريرة ومفاوضات مطولة من جراء تعاظم القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. ويتجلى انعكاس هذا التطور على هوية الأفراد في أن الألمان والفرنسيين والايطاليين وسواهم غالباً ما يعتبرون أنفسهم أوروبيي الاتحاد الأوروبي تماماً كما يراهم الأمريكيون. وثمة تطور مماثل، ولو أنه مختلف إلى حد ما من حيث التفاصيل، يمكن رؤيته في ما يتعلق باليابانيين. فالتغير هنا ليس انتقالاً من قوة حماية إلى منافس اقتصادي في السوق العالمي،

وإنما من شريك بارز في الحقل التجاري إلى قوة اقتصادية يمكن اعتبارها مثار تهديد لموقع الآخر وازدهاره. وقد حمل هذا التطور معه نزاعات على قوانين التجارة أكثر سخونة وتوتراً. وبما أن حل هذه النزاعات قد أحيل أكثر فأكثر من المستوى القومي إلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد نتج عن ذلك، داخلياً وخارجياً، المزيد من تعزيز هوية الألمان والانكليز والبرتغاليين وسواهم باعتبارهم أوروبيي الاتحاد الأوروبي (زايتس ١٩٩٢).

لقد وضع النظام العالمي الجديد الدور القيادي لأوروبا قاطبة في كنف الاتحاد الأوروبي. كما أن القوة الاقتصادية المتمركزة في الاتحاد الأوروبي تقع على قدم المساواة مع تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. فالانتقال من سياسة ذات توجه أمني إلى أخرى ذات توجه اقتصادي دفع الاتحاد الأوروبي إلى المقدمة بوصفه اتحاداً. وتتطلب المنافسة الاقتصادية على الأسواق مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان شريكاً تجارياً عابراً للقوميات، وهو الشرط الذي لم يحققه سوى الاتحاد الأوروبي. وهكذا يتشكل في أوروبا تيار تحتي يدفع البلدان الأوروبية كلها، شاءت أم أبت، إلى اللحاق بمركب الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي احتل موقعاً مهيمناً يمكّنه من تقرير ما يحدث في أوروبا بشكل حاسم، كما أنه يشكل مركز الهوية الثقافية الأوروبية. وإذا ما دار النقاش حول الهوية الثقافية الأوروبية، فما يجب التحدث عنه بدقة إلى حد متزايد هو هوية الاتحاد الأوروبي. فسياسته في إنشاء سوق أوروبية واحدة يقود إلى علاقات داخلية متطورة وعابرة للقوميات على صعيد التقسيم الاقتصادي للعمل وتبادل السلع والمواصلات ووسائل الاتصال والقرارات السياسية. إن زيادة تكثيف التجارة يصب في المركز الذي تطوقه مجموعة المناطق المحيطية وشبه المحيطية. وهذا التكثيف، إضافة إلى تطوير هيمنة المركز، يسهمان في إعادة بناء الهوية على المدى الطويل. فكل شخص ينظر إلى المركز بوصفه نموذجاً للحياة السعيدة. واليوم، مع الطرائق الحالية لتقدير الكميات، من المؤكد أن المركز المعزز اقتصادياً لا ينطوي فقط على أعلى مستوى من الرفاه الاقتصادي، بل أيضاً على أرفع كثافة ثقافية، ممثلة في عدد من المتاحف والمسارح والمكتبات والمؤسسات التعليمية، وإلى جانبها ثمة

مستوى عال من المساعدات الاجتماعية، ومن النوعية البيئية التي يعود فيها الفضل إلى التخفيض الدائم والمكلف للانبعاثات الضارة، بحيث أن التلوث بحد ذاته قد يعجز عن تعتيم الصورة البراقة للمركز. أما بخصوص الجانب الأمني، فإن المحيط ليس أفضل حالاً، لأن ازدهار الآخرين في الأطراف يُرى دون منحهم، في الوقت نفسه، إمكانية التمتع بالأمن إلى الحد الأقصى، وهكذا فإن ظروف فقدان الأمن، على وجه الخصوص ـ بحسب إحصاء حوادث المرور والإجرام ـ بدأت تظهر بشكل واضح، حيث تعتبر التطورات في ألمانيا الشرقية مثالاً على ذلك.

على هذا الأساس، فإن نمط الحياة الذي تأسس على نحو ناجح في المركز يعتبر الهوية الثقافية المميزة عموماً لأوروبا مرغوبة بدرجة متعاظمة. وقد شرع البولونيون والتشيك والسلوفاك والهنغار في انتهاج طريقهم نحو هوية قومية مع حملتهم التحررية عام ١٩٨٩ وأنتجوا أيضاً قومية جديدة؛ ولكنهم بعيدون جداً عن الحاجة إلى الاحتفاظ على نحو مميز بنمط حياة قومي خاص بهم. فجميعهم يبذلون قصارى جهدهم للاقتداء بالاتحاد الأوروبي، وهناك ضغط قوي وغير عادي لخلق معيار للهوية الثقافية الأوروبية. إن بريق هوية المركز يطغى على هويات المحيط الآخذة في التراجع من جراء إضعاف أسس استمرارها في الحياة (بليزو ١٩٩٧).

التمايز من الأسفل

إن تشكيل الهوية الأوروبية الذي تحقق على يد الاتحاد الأوروبي لم يكن فقط حصيلة التمايز عن الخارج، بل التمايز عن الأسفل أيضاً. فالفرص المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي، كي يحسن صورته بالارتباط مع صورة البلدان الأعضاء كل على حدة، تتزايد مع اتساع السوق الموحدة والملاءمة التشريعية الضرورية التي ترافقه؛ وهذا لا يحدث في ميدان الاقتصاد فحسب، بل أيضاً في الحقول الأخرى ذات الصلة كالبيئة والمواصلات والبحوث والتكنولوجيا والاتصالات. وفي هذا المجال تتولى المفوضية الأوروبية دوراً مميزاً تم تحقيقه بدرجة متعاظمة تحت قيادة جاك ديلور. ويمكن لحظ هذا التطور من خلال دور المفوضية في اشتراع القوانين وإدخال إجراءات شرعية يمكن اتخاذها في حق أي دولة عضو تخل في

تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي. كما ازداد المجموع السنوي للتوجيهات والنواظم والقرارات التي تبناها مجلس الوزراء بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ من ٢٧١ إلى ٩٠٧، في حين أن عدد الإجراءات القانونية المتخذة في حق الدول الأعضاء كل على انفراد، بسبب إخفاقها في تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي، ارتفعت في الفترة نفسها من ٢٥٦ إلى ٩٦٠ (المفوضية الأوروبية ١٩٩٢؛ سنايدر ١٩٩٢: ٢٩). وهذا يصح تماماً على جلسات مجلس الوزراء التي ارتفع عددها الإجمالي من ٢١٨٢ عام ١٩٦٠ إلى ٧٢٥٤ عام ١٩٧٥ وإلى ٩٨٩٤ في عام ١٩٩٠. وقد ازداد عدد الأيام المخصصة لجلسات المجلس من ٤٤ عام ١٩٦٠ إلى ٦٧.٥ عام ١٩٧٥ وإلى ١٢٨ عام ١٩٩٠. كما ارتفع عدد اللجان في مرحلة إنجاز التشريعات من ١٠ عام ١٩٦٠ إلى ٩١ عام ١٩٧٥ وإلى ١٧٦ عام ١٩٩٠ (فيسيلز ١٩٩٧: ٥١). وفي المناقشات العامة للبلدان الأعضاء خلال هذه الفترة غالباً ما اعتُبر الاتحاد الأوروبي صاحب القرار والهدف الضمني للتطلعات؛ ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض سلطته مراراً وتكراراً في النزاعات المتعلقة بالسياسة الزراعية، وكذلك بسبب القرارات الهامة المعلنة من محكمة العدل الأوروبية الخاصة بقوانين الغذاء - مثلاً ما يتعلق بمكونات البيرة والنقانق وأنواع المعكرونة.

إن المرسوم الأوروبي الأحادي لعام ١٩٨٦ والسوق الموحدة في نهاية عام ١٩٩٢ ومعاهدة ماستريخت ١٩٩١ والاتحاد النقدي عام ١٩٩٩ قد سرعت جميعها في وتيرة اندماج الاتحاد الأوروبي وأدت إلى زيادة حضور الاتحاد الأوروبي في الحياة اليومية لمواطنيه. ويمكن رؤية ذلك في نتائج استطلاع مؤشر التغييرات في الرأي العام الأوروبي المتعلق بالسؤال عن أهمية الاتحاد الأوروبي لبلد الشخص المستفتى. ففي عام ١٩٧٥ أعطى ٧٧% من مواطني الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً أو مهماً جداً للاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل بلدانهم. وقد ارتفع ذلك الرقم إلى ٨٥% بحلول عام ١٩٩١؛ ولكن في أعقاب المناظرات حول ماستريخت عام ١٩٩٢ انخفض ثانية إلى ٨٠% (المفوضية الأوروبية b١٩٩٤: ١٧٩-٨٠). وعلى الرغم من التراجع الذي شهدته هذه الأرقام وأرقام أخرى منذ ماستريخت (المفوضية الأوروبية b١٩٩٢: ٢٤؛ a١٩٩٣: ٦؛ b١٩٩٣: ٦٦؛ a١٩٩٤: ٨)، إلا أن ذلك لم يغير

من الحضور المتنامي للاتحاد الأوروبي لدى مواطني البلدان الأعضاء كل على حدة. مهما يكن من أمر، فقد منحوا الاتحاد الأوروبي، وليس بلدانهم الخاصة، السلطة اللازمة لحل المشكلات، وذلك بأكثرية ضئيلة ١٠ من أصل ١٨ مجالاً سياسياً عام ١٩٩٢، و١٢ من أصل ١٨ في ربيع ١٩٩٩ (المفوضية الأوروبية ١٩٩٢b: A54؛ ١٩٩٩: ٥٤).

لقد تسبب نقل السلطة إلى الاتحاد الأوروبي في تصاعد وتيرة النزاع داخله، كما حدث مثلاً بين المفوضية الأوروبية والبلدان الأعضاء منفردة؛ ولكن ذلك لم يؤد إلى إعاقة تطور هوية الاتحاد الأوروبي. وهذه النزاعات تسهم مباشرة في تصوير الاتحاد الأوروبي على أنه كينونة مستقلة تتطلب الولاء. وما دام حل النزاعات بين الاتحاد الأوروبي وأي دولة عضو فيه يتم بشكل ثنائي، يمكن للبلدان الأخرى الأعضاء أن تميل إلى جانب الاتحاد الأوروبي؛ وبهذه الطريقة تتعزز الهوية الاتحادية للجميع. وقد ينجم عن نزاعات كهذه انتكاسة في هوية الاتحاد الأوروبي فقط عندما تتخذ جميع الدول الأعضاء معاً موقفاً معارضاً وتؤيد بعضها بعضاً في هذا الموقف. مع ذلك، يبقى النزاع الثنائي المحدود معززاً لهوية الاتحاد الأوروبي. في المحصلة، كلما أصبحت المفوضية أكثر فاعلية - في تولي دورها في الإجراءات القانونية على سبيل المثال - كلما ازدادت مساهمتها في تطوير الهوية الأوروبية.

بناء على هذا التصور يمكننا الاستنتاج بأن التطور المتزامن لكلا الهويتين الأوروبية والقومية ينطوي بأي حال على تعارض بين الطرفين، بالأحرى هو حصيلة عمليتين متضافرتين. ومن الطبيعي أن يكون هناك طرفان لكل صراع؛ فمثلما تستمد هوية الاتحاد الأوروبي قوتها من، وتنمو عبر، الصراع مع الدول المستقلة من الأسفل، فإن هذه الصراعات بالذات تعزز وعي الدول المستقلة لهويتها القومية. على سبيل المثال، ثمة نواظم ألمانية خاصة تتعلق بنقاء البيرة الألمانية، ولكن الكثير من الألمان لم يتوصلوا إلى تمييز ذلك إلا نتيجة الصراع مع الاتحاد الأوروبي بصدد تلك النواظم، ومن خلال إدراك ذلك، تحول اهتمامهم إلى الحفاظ على هويتهم القومية في سياق اندماجهم في الاتحاد الأوروبي. إن بناء

هوية الاتحاد الأوروبي وانبعاث الهويات القومية. من خلال تكثيف الصراع وإحياء الروح القومية - يعزز كلا الطرفين وبصورة متبادلة ضمن هذا المناخ من حل الصراع: لأنهما في علاقة جدلية مع بعضهما بعضاً.

التمايز من الأعلى

لقد غدت "العولمة" كلمة السر في النقاشات العامة. فالرسالة التي تقوم بإبلاغها هي أن المشكلات الكبيرة للحاضر والمستقبل لها طبيعة عالمية، وأنها تتطلب جهوداً عالمية متناسقة. فتدفق السلع والأموال والمواصلات والاتصالات والانبعاثات الضارة تصل إلى كافة أنحاء الكرة الأرضية، وتخلق حاجة متنامية وملحة للبحث عن نواظم على المستوى العالمي، لكن الإجراء الواجب اتخاذه حتى الآن هو بناء المؤسسات العالمية الضرورية للوفاء بهذا الغرض. إن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (وهي المنظمة التابعة للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة) كلها أصبحت أكثر أهمية وأكثر فاعلية أيضاً بالارتباط مع عولمة الأسواق التي تسير بخطى متسارعة تفوق التصور، ومترافقة مع خطوات، إنما أبطأ، في بناء المؤسسات (بورتر ١٩٨٩؛ ألبرو وكينغ ١٩٩٠؛ غرانهام ١٩٩٠؛ فالرشتاين ١٩٩١؛ روبرتسون ١٩٩٢؛ كيهنه ١٩٩٣).

إن الدول القومية، من حيث الأساس، هي التي تعمل على مستوى الكرة الأرضية، ولكن الاتحاد الأوروبي أيضاً يكتسب بدوره أهمية هنا بوصفه وحدة عابرة للحدود القومية، لأن القوى العظمى القديمة: بريطانيا العظمى وفرنسا، وصاحبة النفوذ الاقتصادي، ألمانيا، ومعظم الدول الأوروبية الأصغر، تعتبر جميعها أضعف من أن تستطيع إنجاز أي شيء في السياسة العالمية. ولأن الدول المستقلة تطمح إلى أقوى تمثيل ممكن في السياسة العالمية الجديدة، فهي مضطرة أن تسمح للاتحاد الأوروبي بتمثيل مصالحها، على الرغم من أن بريطانيا العظمى وفرنسا لا تريدان حتى الآن التخلي عن دورهما الخاص كلاعبين عالميين مستقلين. على أية حال، ما يسفر عنه هذا التطور هو تزايد الحديث عن الاتحاد الأوروبي بوصفه لاعباً عالمياً وممثلاً لمصالح الدول الأعضاء فيه. وبالتالي، فإن هذه الدول ومواطنيها يعتبرون

أنفسهم أوروبيين من زاوية اهتمامهم بالسياسة الدولية في القضايا ذات الطبيعة العالمية؛ ومن خلال المنظمات العالمية للمجتمع الدولي، التي ذكرت أعلاه، يُنظر إلى الأوروبيين بحدود معينة على أنهم وحدة جماعية ذات مصالح مشتركة وهوية خاصة. وهكذا، في المفاوضات الدولية المتعلقة بالصراعات والمشكلات العالمية، تتعزز صورة الهوية الأوروبية سواء لجهة الإدراك من الخارج أم من المنظور الداخلي. كما أن المنظمات العالمية والدول الأفراد تحدد أوروبا بوصفها وحدة جماعية ذات مصالح خاصة وهوية خاصة. إن عولمة الحياة الحديثة تعنيًا للدخول في المجتمع الدولي - ليس بصورة مباشرة، بل من خلال المضي بهويتنا نحو الأوْرَبة المتزايدة كمرحلة بين الدول القومية والمجتمع الدولي. فمن جهة أولى، تعمل الهوية الأوروبية على جمع الهويات القومية معاً وتشكلها في صيغة عملية ضمن السياسات العالمية. من جهة أخرى، تقوم الهوية الأوروبية باحتواء عدد كبير من المشكلات العالمية التي لا يكون لها حينئذ تأثير مباشر على البلدان المستقلة، إلا بعد إخضاعها للتخفيف والمعالجة من قبل الاتحاد الأوروبي. وبهذا المعنى فإن العولمة والأوْرَبة تعززان إحداهما الأخرى على نحو متبادل. فالعولمة، من جهة، تفرض على الهويات القومية الاندماج في الهوية الأوروبية، وأوْرَبة الهويات، من جهة أخرى، توفر للاتحاد الأوروبي دوراً أكثر فعالية كلاعب عولمي صاعد.

تشكل الهوية عبر التجانس الداخلي

إن تشكيل الهوية الجماعية ليس عملية تمييز فحسب ولكنها أيضاً عملية إبطال للفروقات عن طريق التجانس الداخلي. وهناك سلسلة من العمليات المتضمنة التي سيتم التعامل معها بشكل إفرادي.

الفرضية الثانية: تتشكل الهوية الأوروبية عن طريق التجانس الداخلي، وبشكل أكثر دقة من خلال ما يلي:

- *التبادل الاقتصادي*: تجانس مستوى المعيشة.

- *التمركز السياسي*: تجانس القانون.

- *منظمات عابرة للحدود: تجانس التضامن.*

- *تواصل عابر للحدود: تجانس الثقافة.*

- *الفردانية: تجانس الهوية.*

التبادل الاقتصادي: تجانس مستوى المعيشة

إن التوسع المطرد للسوق الأحادية هو المسؤول بالدرجة الأولى عن التدفق المتنامي، العابر للحدود، للسلع والخدمات ورأس المال والناس. وهذا يؤدي إلى الميل نحو تجانس الاستهلاك. فلو أدركنا الدرجة التي أصبح فيها الاستهلاك "نمط حياة" السلوك اليومي للفرد، لسهل علينا معرفة قوة التجانس للسوق الأحادية. فثمة ميل لاستهلاك السلع نفسها في كل أنحاء أوروبا لأن المنتجات الأكثر قدرة على المنافسة تفرض نفسها في السوق الأحادية. إن التسارع في تنامي الاقتصاد الناجم عن توسيع السوق الأوروبية الأحادية حمل معه "عاملاً مسرعاً" في الارتفاع العام لمستوى المعيشة إلى المستوى الأوروبي (بيك ١٩٨٦: ١٢١- ٦٠). فالمناطق لا تحيا بنفسها ولنفسها، لكنها تصنَّف بأنها متقدمة أو نامية إلى هذا الحد أو ذاك، في حين أنه لأمر مفروغ منه أن تتقدم المناطق النامية أكثر فأكثر لتصبح تقريباً مكافئة لتلك المتطورة. ويساعد في هذا الوضع السياسات الإقليمية والبنيوية، حيث يواجَه تكافؤ كهذا بمقاومة قوى التخلف المتشددة. مهما يكن من أمر، فإن النهج المعمم للسياسة الأوروبية هو الذي يجعل هذا التكافؤ ممكن الحدوث. إن تجانس أنماط الحياة يسير بالتالي قدماً نحو الأمام، بفضل ارتفاع مستوى المعيشة المادي وتنامي الاستهلاك إلى مستوى أكثر المناطق تقدماً. وإلى جانب وصول مختلف المناطق إلى هذا المستوى المتماثل من المعيشة والاستهلاك، أصبحت الشروط الخارجية للحياة متشابهة، أضف إلى ذلك المواقف الداخلية والأفكار وأهداف الحياة وقيمها. وقد تحققت هذه النقلة في طول أوروبا وعرضها، على الرغم من أنها لم تكن بالوتيرة التي تكيفت فيها ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية، حيث تم بوضوح تقليص التمايزات الكبيرة نسبياً إلى أخرى صغيرة في غضون عشر سنوات انتقالية فقط. على أية حال،

يمكن اعتبار ذلك حالة نموذجية بالنسبة للعملية الأوروبية الخاصة بتسوية التمايزات (مويلمان ١٩٩٥).

ما ذُكِر أعلاه لا يعني القول إن الهوية الأوروبية لن تمضي أبعد من حدود النزعة المادية الصرفة للاستهلاك المترف. فالنمو الاقتصادي، الذي تكتنفه المساعدات البنيوية والمناطقية الهادفة، مطلوب بوصفه القوة المحركة لعملية تجانس الهويات مع بعضها بعضاً، إلا أنه ليس القوة الفاعلة الوحيدة. فمن الطبيعي أن يعتبر، بحكم القيود المفروضة على المنافسة العالمية، العامل الوحيد الأقوى بلا منازع للتلاقي بين الهويات. وبالترافق مع النمو الاقتصادي والاستهلاك المترف، هنالك أيضاً فرص متزايدة أمام قطاع أوسع من السكان لتقاسم النتاج السياسي والاجتماعي والثقافي للتقدم. كما يتزايد باطراد عدد الناس المؤهلين لتلقي التعليم، والإسهام الفعال في السياسة، والاستفادة من خدمات التضامن التي يقدمها الآخرون، والمشاركة في الأنشطة الثقافية. حتى أن ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية أصبحت مثالاً للحداثة الأوروبية. كما أن الارتفاع الشامل في مستوى المعيشة يُعنى بتوفير المتطلبات المادية الأساسية. وفي الخطاب العام يؤكد المثقفون باستمرار على مطلب صون الحقوق. وبالتالي لا بد من أن نتوقع تعزيزاً للهوية الثقافية الأوروبية في سياق نمط الاستهلاك المترف، المرتبط بفهم واسع ودؤوب للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية. في الوقت نفسه، هنالك مساحة آخذة في التقلص لإمكانية المحافظة على التقاليد الثقافية الناشئة تاريخياً. وهكذا يمكننا اليوم أن نلاحظ، على سبيل المثال، خروج أيرلندا المذهل من عهود الفقر، ولكن أيضاً مع اختفاء هويتها الثقافية، إلى أيرلندا التي تتعايش فيها أصوات النهضة الضاجة بالفرح مع تلك النادبة على زوال التقاليد (كونيش ١٩٩٧).

التمركز السياسي: تجانس القانون

تلقت عملية الأَوْرَبة لهويتنا دعماً إضافياً من خلال نقل سلطة صنع القرار السياسي إلى مستوى الاتحاد الأوروبي وما صاحبها من وضع معايير للنظام

القانوني. وينظر المواطنون بمزيد من الاهتمام إلى بروكسل التي ينقل عنها الكثير من الأخبار حول القرارات المتخذة هناك. إن الدوائر القومية معنية إلى حد بعيد بالعمل وفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي؛ ومن الطبيعي أن لا تجري هذه العملية بصورة سلسة (فيلدنمان). فالتمركز السياسي المرافق وتطوير هرمية للتكنوقراط الأوروبي والافتقار إلى المراقبة الديمقراطية سوف توفر الفرصة لمعارضة مديدة ضد نقل السلطات الإضافية إلى بروكسل. ولسوف تتلكأ الإدارات والحكومات القومية وتماطل في تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي في سياق سعيها إلى وضع أنظمتها القانونية القومية المنسجمة مع تلك العائدة للاتحاد الأوروبي. ولكن بفضل المنافسة الدولية القائمة، كان للتطور باتجاه الملاءمة القانونية أن يكتسب هذه الدينامية المتأصلة التي لا يمكن كبحها إلا بدفع غرامة مالية هائلة (فيلدنمان ١٩٩١؛ بولر وسكوت ١٩٩٤؛ ماركس وآخرون ١٩٩٦؛ رومتش وفيسيلز ١٩٩٦؛ ساندهولتس وستون سويت ١٩٩٨؛ بيترسون ٢٠٠٠؛ بيترسون وبومبرغ ١٩٩٩).

منظمات عابرة للحدود: تجانس التضامن.

هناك عدد متزايد من المنظمات الجديدة الناشطة على الصعيد العالمي تشكل شبكات عابرة للحدود، وتخلق بالتالي علاقات متخطية للقومية. وقد أصبح بعض هذه المنظمات - خاصة الخضر (أنصار البيئة) والعفو الدولية - كينونات متعددة القوميات وبمقدورها أن تحشد الدعم العالمي لحملاتها (براند ١٩٨٥؛ بريسكورن ١٩٨٨). ولقد أسهم التزايد الهائل في عدد المنظمات العابرة للحدود خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات بشكل ملحوظ في تحول الولاءات والانتماءات من الإطار القومي إلى المستوى الأوروبي والدولي. كما ترافق ذلك مع استعداد متعاظم لتقييد الهوية القومية لصالح تبني هوية ما فوق قومية. وبالتالي فإن عدداً من الناس أكبر من ذي قبل لا يعتبرون أنفسهم فقط ألماناً أو فرنسيين أو إيطاليين وهلم جرا، بل وأوروبيين أيضاً، أو حتى أعضاء في المجتمع الدولي كانتماء أبعد. فإذا كان التجانس مع الهوية الأوروبية محدوداً، فمرد ذلك هو الانطلاق من وجهة نظر قومية، بدرجة متناقصة فقط، والانطلاق من منظور

عالمي، ولكن بدرجة متزايدة. ولما كان التجانس مع الهوية الأوروبية على طول الخط مجال اهتمام المواطن الميسور والمزدهر، كان رواد الحداثة قد تجاوزوا أوروبا ملتفتين إلى العالم ككل ومشكلاته.

إن عملية تفكك الروابط القديمة وما يصاحبها من انحلال للمجتمع القديم تتيح الفرص الضرورية للاندماج على المستوى الأوروبي ومعها تنامي الشعور بالهوية الأوروبية لدى المواطن الفرد. ولأن الالتزامات القديمة بالولاء تتعرض للتفكك، يصبح من السهولة بمكان إنجاز منظومة من الالتزامات بالولاء لأوروبا وتشكيل هوية أوروبية. وبقدر ما تجعلنا أوروبا معتمدين عليها، بقدر ما تتقلص الروابط القومية. فانحلال المجتمعات القومية هو مقدمة ضرورية وفي الوقت نفسه نتيجة للتحول في الولاءات والانتماءات إلى المستوى الأوروبي، ولاحقاً إلى المستوى العالمي (بولي وتوماس ١٩٩٩؛ هويمر وآخرون ١٩٩٩).

تواصل عابر للحدود: تجانس الثقافة

في الغالب الأعم يعتبر التواصل عابراً للحدود القومية أيضاً. وبدءاً من المستوى الشخصي وصولاً إلى مستوى وسائل الإعلام، ثمة أمثلة عن التواصل العابر للحدود تطال الحوارات الشخصية التي تتم خلال اللقاءات بين المدن الأوروبية الأخوات، وتدفق السواح، وبرامج التبادل الطلابي، والمشاريع الاقتصادية المشتركة، والعمل المشترك على تطوير التكنولوجيا، والتعاون في المجال البحثي والمؤتمرات العلمية والإنتاج السينمائي والتلفزيوني العابر للحدود.

من الصعب بالتأكيد أن تنشأ بوتقة انصهار ثقافي من لغات أوروبية عديدة ومختلفة؛ ذلك لأن اللغة تبقى حاضنة التقاليد الثقافية الخاصة وأنماط التفكير والمواقف ووجهات النظر. ولسوف تبقى اللغة عنصراً مميزاً لمواقف الناس وتصرفاتهم. ولكن قوة الاستمرارية والتمايز هذه تلقى معارضة لا تقل قوة من قبل تيارات التنميط الثقافي المنبثقة أولاً عن استخدام اللغة الانكليزية، بوصفها وسيلة تواصل عابرة للحدود، ومن ثم عن تسرب المصطلحات الانكليزية إلى اللغات المستقلة. إذ يكاد يصعب توصيف الوظائف المهنية في الاقتصاد دون

مساعدة المصطلحات الانكليزية. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، حيث أن جميع الوقائع الداخلية الأساسية في مجال الأعمال والاستراتيجيات المعنية بالخارج لا يمكن التعبير عنها تقريباً حتى اليوم إلا باللغة الانكليزية. ذلك أن الاهتمامات متعددة القوميات تحتاج إلى لغة معيارية، بينما ينبغي للأعمال الأبسط أن تستخدم المصطلحات الانكليزية لأسباب تتعلق بالوجاهة وإمكانية المقارنة. يضاف إلى ذلك أن اللغة الانكليزية قطعت شوطاً طويلاً منذ أن فرضت نفسها لغة العلم ووسائل الترفيه العامة - وبصورة أكمل على صعيد الغناء؛ فضلاً عن أن لغة الإعلان تغدو إنكليزية أكثر فأكثر.

يتزايد عدد متحدثي اللغة الانكليزية بين سكان الدول، كل على حدة. ولذلك فإن الاختلافات اللغوية تصبح باطراد أقل إعاقة للتواصل العابر للحدود والتقارب المتماثل بين الثقافات على اختلافها، وبالنتيجة التوصل إلى تنميط ثقافي واضح. فالأحداث الثقافية التي تشهدها ميلانو أو باريس أو لندن أو برلين أو كوبنهاغن أو امستردام آخذة في التشابه تدريجياً؛ حيث تقدم يومياً الحفلات الموسيقية نفسها، والإنتاج الموسيقي الراقص، والمسرحيات، والعروض الفنية الضخمة. وهذا التشابه المتزايد لا يقتصر على المدن الكبيرة، بل يتعداه إلى المدن والقرى في الأقاليم والأرياف التي تساهم بدورها في الجولات المهمة، وتمارس، ولو من منظورها الخاص، أنشطة ثقافية مماثلة لما للمدن الكبرى نظراً لتوفر أفضل وسائل النقل والمواصلات، (كايبل ١٩٨٧؛ هوفن وهال ١٩٨٩).

على الرغم من طريقة العرض هذه، فإن ما طرحناه يتجاوز أوروبا ليطال الثقافة العالمية أيضاً. فالاستهلاك له الريادة، ويتم تنظيمه على يد مؤسسات ناشطة عالمياً، من قبيل الـ GAP أو جمهورية الموز أو أورسي أو H&M لصناعة الأزياء، التي يمكن أن تطرح للبيع منتجات الماركة نفسها في كل أنحاء العالم. ونظراً للشفافية في سوق الاستهلاك العالمي يمكن للمرء أن يرى العلامة المميزة للبضاعة في أي مكان من الكرة الأرضية. والتسويق المنتشر عالمياً للمنتجات نفسها لا يشمل فقط الجينز أو الـ تي شرت أو مضارب التنس أو العطور، بل أيضاً الحفلات الموسيقية والإنتاج الموسيقي الراقص واللوحات الفنية والنحت والأدب.

يتطلب الترويج العالمي للمنتجات الثقافية إمدادات لوجستية مرافقة وتسويق ونفقات منتجات، وهي أعباء لا يستطيع تحملها سوى الشركات العملاقة. ويتركز الإنتاج الثقافي المنتشر على الصعيد العالمي أقل فأقل في أيدي حفنة من المؤسسات. وهذا ما يؤدي، من جهة، إلى تنميط ثقافي على المستوى العالمي وتقارب بين الثقافات وفهم متبادل، لأن الجميع يساهم في الثقافة نفسها ويتأثر بالأنماط نفسها. ومن جهة أخرى، يطرح كل ما يعارض التنميط العالمي للحياة الاستهلاكية ويلقيه في الكيانات الطرفية وغير المستقرة. على أية حال، إن ذلك لا يعني بالضرورة وضع حد للتنوع الثقافي، فالثقافة العالمية تواقة في الواقع إلى كل الأشياء التي لم تكتشف بعد، والتي يمكن استخدامها بمثابة مبتكرات تسويقية. كما أن الثقافة المحلية الغنية تشكل دوماً منهلاً لابد منه للثقافة العالمية. ومن الطبيعي أن التغير الأساسي في وظيفة الثقافة المحلية يسير بالترافق مع هذه العملية: إذ لم يعد بمقدور الثقافة المحلية أن تستمد دعمها من التقاليد الراسخة والمتجددة على طول الخط، بل تستمده من سفينة التمويل المالي لصناعة الثقافة وتركيزها على اعتصار المواد الثقافية الأولية وصبها في خدمة الإنتاج الثقافي الواسع (هوركهايمر وأدورنو ١٩٤٤/٦٩).

التجانس عبر الفردانية

تبدو 'الفردانية' كما لو أنها الكلمة الأساسية التي تلخص الهوية الأوروبية المشتركة في سوق أوروبية واحدة، مستمرة في تقدمها بخطى تتجاوز العلاقات القومية (سيميل ١٩٠٩/٩٢: ٤٥٦-٥١١، ٧٩١-٨١٦؛ دركهايم ١٩٦٤: ٢٨٢-٣٠٢؛ بك ١٩٨٦: ٢٠٥-١٩). فلو أن كل امرئ غدا شخصاً مستقلاً، لتمكن الناس أيضاً من التخلي عن هويتهم القومية ببساطة أكبر وشرعوا بتشكيل هويتهم الثقافية الأوروبية. وما يؤكد هذا الافتراض في الواقع هو حقيقة أن تغير الاتجاه نحو هوية أوروبية يتزايد مع تزايد الدخل والثقافة والمكانة المهنية. ففي خريف ١٩٩٨ جرى استطلاع للرأي، سئل فيه الناس كيف يتصورون أنفسهم في المستقبل المنظور، فكانت النتيجة في أوساط المدراء: ٦% يعتبرون أنفسهم أوروبيين فقط، و١١%

أوروبيين وقوميين، و٥٥% قوميين وأوروبيين، و٢٦% قوميين فقط؛ وفي أوساط العمال اليدويين: ٦، ٦، ٢٩، ٤٦% بالترتيب نفسه؛ وكانت في أوساط ذوي التحصيل العلمي الأرفع: ٥، ١١، ٥٤، ٢٧%؛ وفي أوساط ذوي التحصيل العلمي الأدنى: ٤، ٤، ٢٢، ٥٨%؛ وكانت بين جيل الشباب: ٥، ٧، ٥١، ٣٣%؛ بينما كانت في أوساط الأكبر سناً: ٥، ٥، ٢٥، ٥٤% (المفوضية الأوروبية ١٩٩٨ b: B٤٠). وفي ربيع ١٩٩٩ اعتبر ٦٥% من المدراء عضوية بلدهم في الاتحاد الأوروبي أمراً جيداً، ولكن ٤٢% فقط من العمال اليدويين اعتبروها كذلك؛ و٦٤% بين الأرفع تعليماً، و٤٠% بين الأدنى تعليماً؛ و٥١% بين جيل الشباب، و٤٤% بين الأكبر سناً؛ و٧١% بين الأعلى ثقافة، و٢٦% في أوساط الأدنى ثقافة (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: B27).

بالاستناد إلى هذه المعطيات يمكن الافتراض بأن الاستقلال الذاتي للأفراد يتغير مع تغير العوامل الديموغرافية الاجتماعية. فعندما يرتفع الدخل، تصبح حرية التصرف بالميزانية أكبر؛ ومع الارتقاء التعليمي ترتقي إمكانية التفكير؛ ومع الارتقاء في المرتبة المهنية تتعاظم السلطة والمسؤولية في صنع القرارات. وهذه العوامل تشكل جميع أوجه الاستقلال الذاتي. وبذلك فإن العلاقة المتبادلة بين علو المرتبة ونشوء الهوية الأوروبية تدلنا بأن الفردانية وتكوُّن الهوية الأوروبية مرتبطان بعضهما ببعض. فمن جهة، تعمل الفردانية على توفير الأرض الخصبة للأوْرَبة، في حين أن هذه الأخيرة تدفع الفردانية قدماً إلى الأمام (فورسا ١٩٩٢؛ المفوضية الأوروبية ١٩٩٢b: A20، A27؛ ١٩٩٩: B26-٩). كما أن تطور هوية جمعية إلى حدود أبعد مرهون دوماً بكسر سلسلة الخصوصية المميزة للمجموعة. وبالتالي لابد للناس من أن يتحرروا من الالتزام الحصري بمجموعتهم لكي ينفتحوا على مجموعات أخرى جديدة وعابرة للحدود؛ الأمر الذي يتطلب حكماً عملية نشر للنزعة الفردية. فالأفراد ينبغي أن يبلغ بهم الانعتاق من ولائهم إلى المجموعات الأصلية إلى حد يصبحون فيه راغبين في الانتماء إلى بشر آخرين بعيدين عن جماعتهم الأصلية. إن تنامي الاستقلال الذاتي، والضمان الاجتماعي الذي تؤمنه دولة الرفاه للفرد بمعزل عن أصله، وانفتاح الأسواق، جميعها تجعل عملية الفردانية هذه أمراً ممكناً. ولذلك فإنه من الخطأ أن نرى فقط انحلال العلاقات

الجماعية في هذا السياق؛ والأصح أنه شرط لازم لقبول الالتزامات الجديدة العابرة للحدود. ففي حالتنا هذه تعتبر فردانية المجتمعات القومية شرطاً لتطور الفكر الأوروبي والهوية الأوروبية. وما يبدو أنه أنانية من وجهة نظر الدول القومية أثبت أنه شرط لازم وضروري لتبديد الهوية الأوروبية من وجهة النظر الأوروبية. إن التضامن المرغوب قومياً مع الضعفاء في الدولة يمكن أن يكون في حد ذاته مضاداً للتضامن الأوروبي لأنه يحافظ على التضامن ضمن الدولة، في حين تكون الحاجة إليه أكثر إلحاحاً بكثير في مناطق أشد فقراً خارج الحدود. وينسحب ذلك على المستوى الأعلى، أي العلاقة بين التضامن الأوروبي والعالمي. ولكن من دون المرور بمرحلة وسيطة من التضامن الأوروبي، فإن مشكلات التضامن العالمية لا يمكن أن تُحل هي الأخرى، تماماً مثلما يجب أن تحل مشكلات التضامن القومية قبل المشكلات الأوروبية.

قد يستنتج من خلال هذه الأفكار بأننا نرسم صورة مشوهة عن الفردانية، إذا ما تم تفسيرها بمعنى العزلة فقط. فالفرد المتوحد، الضائع، المنعزل عن البشر، والأنانية المجردة من المبادئ الأخلاقية لدى مهنيين في "مجتمع لا ينجح فيه إلا الأقوى"، والنرجسية المغرقة في تحقيق الذات فقط، واللذة المحتدمة للمستهلك أو قلق البحث عن تجارب جديدة، تلك هي الصور السلبية الحالية المستخدمة لوصف الجانب المظلم لعملية الفردانية. إن هذه الصور ليست خاطئة تماماً، ولكنها أحادية الجانب، لأنها تحجب الوجه الآخر المتمثل في الانفتاح والروابط المتبادلة الأكثر شمولية للحياة الاجتماعية – أي أن الفردانية تعزز وبشكل دقيق تلك الروابط المتبادلة الواسعة، تماماً مثلما تتعزز بها، بالمقابل، خلال مباشرتها وفي سياق عملية التحفيز الذاتي التي تطورها وتقويها. إن دمج الفرد في تقسيم شامل للعمل من خلال علاقات التبادل وشبكات وسائل الاتصال يقلل من اعتماده أو اعتمادها على المجموعة الأصلية ويفتح مجالات جديدة من الحرية له أو لها. فالفرد لديه حرية خيار أكبر في شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال الدخول في علاقات تجعله أو تجعلها أكثر تصميماً وأقل عمقاً وأكثر تقييداً، وتصبح الشخصية ذات طبيعة عملية ومفيدة، كما أن التكاليف تؤخذ بالحسبان بشكل أكبر بكثير.

مع النزعة الفردانية عادة ما نجمع بين عمليات التفكيك وعدم الإلزام وتعميم الخيارات في الحياة (غروس ١٩٩٤). وهذه الصورة أيضاً تظهر جانباً واحداً من المسألة. أما الجانب الآخر فيحمل البنى الجديدة والالتزامات ومحدودية الخيارات. وعلامتها الفارقة هي أنها جميعاً ناتجة عن الروابط الواسعة: العلاقات الأوروبية والعالمية، والتزامات الولاء، والنواظم، والقيود على حرية التصرف.

تتسم ولادة الحداثة بدمج الفردانية بالتكوين الجديد للمجتمعات. وقد ترافق فتح الأسواق والاتصالات مع اتساع في تأسيس منظمات حرة ذات طبيعة أكثر تنوعاً، بدءاً من حلقات القراءة والفرق المسرحية والجمعيات المتحفية مروراً بالاتحادات الرياضية والمجموعات الغنائية والفرق الموسيقية وصولاً إلى الاتحادات التجارية والجمعيات العلمية والتقنية (أيدر ١٩٨٥). وكان المبدأ التنظيمي للانتماء إلى هذه المنظمات اختيارياً، والفرصة متاحة لأي كان للانضمام، بغض النظر عن أصله. فانحلال العلاقات التقليدية للطبقات الاجتماعية قد دُفع إلى الأمام ووفَّر، كنتيجة مباشرة، إمكانية تشكل منظمات جديدة. وهكذا فإنه من غير الممكن تصور الفردانية تماماً بدون التكوين الجديد للمجتمعات. ونستطيع أن نغامر بفرضية أن كل الاندفاعات الإضافية المتعلقة بالفردانية سوف تستمر بطريقة مشابهة، لأن كل فرد ينسحب أولا من مجموعته أو مجموعتها بمجرد الدخول في منظمات جديدة. وبدون هذه القوة النابذة للعلاقات الجديدة المتجاوزة للحدود، لن يتحرر الفرد من القوة الجاذبة لمجموعته أو مجموعتها الأصلية، وبالتالي لن ينعتق من تلك الالتزامات والبنى والقيود.

استناداً إلى وجهة النظر هذه، لا يمكن تصور الفردانية على الإطلاق بدون القوة المحررة للعلاقات الاجتماعية الجديدة. هناك أيضاً دليل تجريبي على ذلك: لو نظرنا إلى تطور الحداثة من منظور بعيد المدى، فإن هذا التطور لا يتميز بانتقال الأفراد وانضمامهم إلى جمعيات جديدة، بل، وبشكل مباشر، من خلال انضمامهم المتزايد. فقد ارتفع عدد الجمعيات المسجلة بشكل مطرد حتى اليوم ولم يتقلص. ويمكن أن نقول الشيء ذاته عن عضوية الأفراد في الجمعيات.

والاتجاه السائد هو أن عدد الجمعيات التي ينتمي إليها أي فرد لم ينخفض بل يتزايد باستمرار. كما يمكن إضافة عدد كبير من الجماعات المبادرة تحت عنوان جمعيات مسجلة.

دعونا نعاين مثالاً راهناً: ضمن مجتمع تسوده الذكورة، كان الحماس إلى حياة النوادي، مثل كل شيء في الماضي، مسألة ذكورية. أما الآن، فكلما مارست النساء حقوقهن في تحقيق الذات، كلما رغبن، لهذا السبب أو ذاك، بالالتحاق بجمعيات. إن تحررهن يسلب بعض ولائهن للعائلة، ولهذا تعتبر النساء، من وجهة نظر محافظة، سبباً أساسياً في إضعاف الحياة العائلية. وبالتالي يجري تحميلهن مسؤولية التفكك الذي حل بالعائلة. ومع ذلك فإن النساء المتحررات يتحركن قطعاً في دوائر اجتماعية كأفراد منعزلين - بالأصح إنهن يقمن بمساهمتهن الخاصة أكثر من ذي قبل بكثير في المنظمات الفعالة في الحياة الاجتماعية بما هو أبعد من حدود العائلة. إنهن يفعلن ذلك تحديداً عن طريق عضويتهن في جمعيات لم تكن متاحة لهن ببساطة عندما كن مقتصرات على البيت والموقد. فالتحرر المتزايد للنساء ليس مجرد عمل أشخاص يناضلون فرادى، بل هو ثمرة اندماجهم في جمعيات جديدة يستمدون منها القوة بالدرجة الأولى لانتزاع أنفسهن من السيطرة التقليدية للأسرة. وبذلك تصبح الالتزامات التقليدية للنساء أخف، كما تتغير بنية حياتهن الأسرية وتتوسع خياراتهن، ولكن ذلك لا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى الاستقلال ضمن حيز اجتماعي، حيث كل شيء قد يكون ممكناً ولا تعرف أي امرأة ما الذي ينبغي عليها أن تفعله. إن الخيارات ليست كثيرة إلى ذلك الحد على الإطلاق، وهي في الحقيقة ثلاثة خيارات تحديداً: (١)- تربية الأطفال، (٢)- العمل، (٣)- تربية الأطفال والعمل. إن اتخاذ القرار بين الخيارات الثلاثة يصبح أسهل من خلال تبني الخيار الثالث حيث يمكن الحصول على أفضل التوقعات، كما يمكن أيضاً تحقيق أعلى درجة من التوافق الاجتماعي. فالنساء اليوم يستطعن التخلص من العبء المضاعف لتربية الطفل والمهنة ولكن فقط على حساب الحرمان الاجتماعي، وبالتالي فإن جهودهن الإضافية في التحرر يجب أن تهدف وبشكل حتمي إلى توفير خدمات اجتماعية تخفف من أعبائهن: مراكز عناية يومية، رياض أطفال،

مدارس طوال اليوم، تنظيم مراكز لهو للأطفال. وبالطبع، فإن مشاركة الزوج في أعمال المنزل وتربية الأطفال تندرج في هذا الجدول. وما من شك في أن المجتمع يتحرك بهذا الاتجاه بغض النظر عن الزمن الذي يمكن أن يأخذه للاستجابة لهذه المطالب. ويبدو ذلك من خلال حقيقة وجود الكنائس والمنظمات والجمعيات الجديدة التي توسع نشاطاتها أيضاً باتجاهات يمكن بموجبها تطوير الطاقة المحررة للنساء، تماماً كما هو الحال في أي مكان آخر. وقد أصبحت الجمعيات متعددة وأكثر فعالية من ذي قبل، كما أثبتت بأننا نتحرك على أية حال باتجاه مجتمع متنافر الأجزاء بكل معنى الكلمة دون أية روابط اجتماعية (بيك غيرنشايم ١٩٨٨؛ماير وشولتز ١٩٨٩؛ ديزنغر ١٩٩١؛ شميرل ١٩٩٢).

في ضوء هذه الاعتبارات، يجب أن تخضع فرضية الفردانية، التي أصبحت شائعة، إلى مراجعة شاملة. ولسوء الحظ عندما يتم استخدام فرضية ما بشكل متكرر، فإنها غالباً ما تصبح مبتذلة إلى حد يصعب معه الاستفادة منها. ويبدو أن هذا ما حصل مع فرضية الفردانية. فبالنظر إلى نتيجتها المنطقية، قد يعني ذلك أننا يجب أن نعاني من اتساع خياراتنا بوصفنا أفراداً مشتتين تماماً، في حين أن المجتمع يعاني من نقص في العلاقات، وهكذا فإننا مهددون بانهيار الفرد وتفكك المجتمع. على أية حال، إن ذلك خارج القضية المطروحة، ومن يعاني فعلاً هي المنظمات التقليدية الكبيرة والكنائس والأحزاب السياسية التي تشتكي من التناقص في العضوية (كلاينرت ١٩٩٢؛ ويسندال ١٩٩٢). ومادام هؤلاء يعتبرون أنفسهم دعائم أساسية في المجتمع، ويشاركهم الآخرون هذا الفهم، فسيكون هناك حديث عن أعراض تفكك. ولكن من الممكن أن تكون هذه وجهة نظر خاطئة، وتخفي الحقيقة الكامنة وراء تطورات كهذه- البناء المتزامن لجمعيات جديدة نراها نصب أعيننا. ويمكن لهذه الجمعيات أن تتطور لأن المنظمات القائمة تفسح لها المجال؛ وفي غمرة اندفاعها للعضوية، تساهم في تخفيض أعداد المنتمين إلى المنظمات القديمة. ومهما يكن من أمر، فلا حاجة لإنجاز هذه الواقعة على أنها عملية بمحصلة صفرية. فالتطور يسير قدماً إلى الأمام كما في السابق، وباتجاه زيادة الرقم الإجمالي للجمعيات التي يشارك بها الفرد العادي. وكقاعدة، تؤكد

المعطيات الإحصائية انخفاض في عدد الأعضاء لدى الكنائس والنقابات والأحزاب السياسية وخسارة الناخبين الموالين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد أنه في الفترة الزمنية نفسها، نشأت جماعات دينية جديدة وجمعيات وأحزاب سياسية تمكنت بدورها من اكتساب أعضاء جدد. وبالإضافة إلى التغيير في العضوية، هناك تزايد في العضوية، مثلاً في حال عدم التخلي عن الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية، وكذلك عند المشاركة في الشعائر البوذية؛ وحينئذ فإن الخيارات تتسع، على الرغم من أن ذلك يفترض حتماً الدخول في علاقات اجتماعية (فايجة ١٩٩٢؛ زيبرتس ١٩٩٣).

أصبح عدد كبير من المجموعات المبادرة الجديدة نشطة في نفس الفترة الزمنية التي تقلصت فيها الكنائس والجمعيات والأحزاب السياسية المنشأة قديماً. إنها تنظم المساعدة للجوار، وتنشئ دوراً للحضانة، وتهتم بشؤون البيئة، وتناضل ضد تجارة السلاح ومن أجل حماية الحيوانات والإشراف على برامج المساعدة في التطوير، وتفعل ما بوسعها من أجل حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم. كما أن عدداً كبيراً من الناس يركزون اهتمامهم اليوم بشكل أقل على نشاطات الأحزاب السياسية والجمعيات والكنائس القائمة، وبشكل أكبر على المساهمة في النشاطات الخاصة بالجمعيات الجديدة. إن فقدان الاهتمام بالأحزاب السياسية والجمعيات والكنائس القديمة قد استوعبته الجمعيات الجديدة، حتى أنه تحول إلى زيادة في المشاركة. ولم يسبق أن كان هناك هذا العدد الكبير من المواطنين الناشطين في الجمعيات كما هم اليوم.

إذن فالحديث عن مجتمع مفكك، وعن فقدان الأنشطة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، هو موضوع خارج النقاش. وهي مواضيع مطروحة للنقاش العام الذي يبدو مخمّداً بفعل تدني العضوية في الجمعيات القديمة دون أن يسجل التنامي في الأخرى الجديدة. وبحسب دراسة تتعلق بميزانية الوقت قدمتها وزارة العائلة الألمانية الفدرالية من عام ١٩٩١/٩٢ فإن ١٢ مليون شخص تقريباً فوق عمر الـ١٢ سنة في ألمانيا الاتحادية قد أدوا خدمات تطوعية. كما تطوع ٢٠٪ تقريبا من الشعب في ألمانيا الغربية، أما في ألمانيا الشرقية فحوالي ٩٪ تقريبا.

وأظهر مسح جرى في عام ١٩٩٧ بأنه كان هناك ٣٩٪ في الغرب و٣٥٪ في الشرق قد أبلغو عن أعمال تطوعية؛ و٣٠ و٣٤٪على التوالي كانوا مهتمين بالأمر، و٣٠ و٣١٪ على التوالي لم يكونوا كذلك. (كليجز ١٩٩٨: ٣٥). وفي ألمانيا الغربية تضاعفت الأنشطة التطوعية أربع مرات منذ بداية الستينات. وبالارتباط مع هذا الأمر كان هناك زيادة ضخمة في عدد الجمعيات التي شهدت نشاطاً لدى المواطنين إضافة إلى تغير بنيوي في العمل الطوعي. إن العمل الطوعي الذي يقوم به المشاهير في الكنائس التقليدية والجمعيات، الذي تم تنفيذه انطلاقاً من الشعور بالالتزام، قد حل محله العمل الطوعي الذي يختاره الأشخاص لغرض تحقيق الذات. ففي حين أن الكنائس التقليدية والجمعيات تشكو من انخفاض عدد المنضمين إليها، كانت مجموعات المساعدة الذاتية تتزايد باستمرار. ويقدر العدد الحالي لمجموعات كهذه بما يتجاوز ٦٠٠٠٠ في ألمانيا (مجلس النواب الألماني ١٩٩٦: ١٠، ٣٢).

أياً يكن الأمر، يجب أن ندرك بأن نوعية العلاقات الاجتماعية قد تغيرت، حيث أن وحدات مكانية مثل الضواحي المجاورة والبلدية والمدينة والولاية والدولة فقدت أهميتها، في حين أصبحت الجمعيات بالمقابل أكثر أهمية. فالحياة الاجتماعية تفقد جوهرها وتتشظى إلى أجزاء مستقلة. وبالنتيجة أصبح من الصعوبة الوصول إلى اتفاقية مشتركة ملزمة حول كيف نرغب بأن نعيش.

تشكل الهوية عبر الاحتواء: التمايز والتفاعل بين المركز والمحيط

الفرضية الثالثة: تتشكل الهوية الأوروبية عبر الاحتواء كنتيجة للتمايز والتفاعل بين المركز والمحيط.

في سياق عملية الأوْربة والعولمة، تتغير العلاقة القائمة بين الهويات الثقافية القومية بالتغير البنيوي للهوية. إن الهويات الثقافية- التي نشأت، سابقاً على الأقل، بذاتها ولذاتها إلى حد بعيد، ، وأعادت إنتاج نفسها، وكان لها تقاليدها الخاصة التي تلجأ إليها- مشدودة الآن إلى، ومعتمدة على، علاقات التبادل الخارجية. كما أن تجاور ثقافات مستقلة ومتجددة ذاتياً يخضع إلى

استبدال متزايد بشبكة علاقات واسعة الانتشار يتم فيها إعادة إنتاج الثقافات وفقاً لقيمتها التبادلية. وبالتالي فإن ذلك يتوقف، إلى هذا الحد أو ذاك، على قابليتها للاستمرار في أو التكيف مع أو فرض حضورها في ميدان المنافسة الاقتصادية. وضمن هذه الشبكة الواسعة من العلاقات يشكل الفائزون في المنافسة الاقتصادية المركزَ الذي يحتشد حوله الفائزون الأقل حظاً في المناطق المحيطية وشبه المحيطية. فالتمايز والتفاعل المتبادل بين المركز والمحيط هما بنية النظام الجديد التي تحل محل تجاور ثقافات متعايشة بذاتها ولذاتها (هيشتر ١٩٧٥؛ شيلز ١٩٧٥؛ فالرشتاين ١٩٨٤؛ غارنهام ١٩٩٠؛ فالرشتاين ١٩٩١؛ روبرستون ١٩٩٢). والآن أصبح التعلم والفهم المتبادلان ممكنين، ولكنهما يُنجزان وفقاً لقانون المنافسة بغية التوصل لأفضل الحلول. وهذا يعني أن أفقر الحلول المطروحة للمشكلات ستتراجع لصالح الأفضل، وكل نجاح في حل مشكلة من شأنه أن يشكل رصيداً لنجاحات أخرى على طريق حل المشكلات. وما ذكرناه لا ينسحب على المنافسة الاقتصادية فحسب، بل على المنجزات الثقافية والنتاجات الفنية والبحث العلمي والنواظم الأخلاقية والقانونية والتعاليم الدينية أيضاً. ولا بد أن تتعزز هذه الأمور كلها في سياق المنافسة التي تقسم العالم إلى مناطق أكثر أو أقل نجاحاً. فضلاً عن ذلك، تصب النجاحات السابقة دائماً في المخزون الاحتياطي الرئيسي كي يتم استثمارها في نجاحات لاحقة. إن الفرق الناشئ بين المركز والمحيط ليس ثابتاً بصورة مطلقة، بل يتجدد ويتحدد بشكل دائم عن طريق المنافسة. على أية حال، يمكن للنجاحات القديمة أن تعوق التجديد أيضاً، كما وتخلق فرصاً أمام المجددين الطموحين في المحيط كي يشقوا طريقهم نحو المركز، في حين يكف أولئك الذين كانوا ناجحين في الماضي عن مواصلة الابتكار ويتنحون جانباً. إن بنية النظام تحافظ على سلامتها، ووحدها الأدوار هي التي تتغير جزئياً.

تعتبر المعايير الموحدة صالحة الآن في النظام؛ وبناء عليه فقد تطورت هوية ثقافية موحدة، ووضعت المعايير في المركز. كما يناضل المحيط للالتزام بها والتخلص من معاييره القديمة للحياة الكريمة الأدنى تنافسياً. فالنجاح في

المنافسة في عوالم الحياة المادية يحكم اليوم على نحو حاسم مسألة استمرار الهويات الثقافية ويفضي إلى تركيز الهوية الثقافية على نموذج موحد. ولسوف يكون أحادي الجانب في جعل الترابط الاقتصادي المتبادل بين المركز والمحيط والتطور غير المعوق للاقتصاد العالمي مسؤولَين عن اختبار عوالم الحياة المادية والهويات الثقافية وفقاً لاستمرار قدرتهما على النجاح في المنافسة. كما أن انتشار الخطاب الأخلاقي والقانوني له أيضاً تأثير مشابه، نظراً للمنافسة الحادة التي يباشرها عملياً في عوالم الحياة المادية، حيث استمرار وجودها يعتمد الآن على الاختبار في سياق خطاب غير محدود عملياً. إن عوالم الحياة المادية تلك، التي كان لها حتى الآن باع طويل مع خطاب كهذا، يمكن أن تمارس تفوقها، ولا يقوم الوافدون الجدد السذّج بأي شيء سوى تلقي الوصفة من سابقيهم واستخدامها من أجل النجاح. فهم يكادون لا يستطيعون خرق هذه الدونية لأن الثقافات المتطورة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في تطوير وصفتها، في الوقت الذي كان فيه الوافدون الجدد يتعلمون أصول الوصفة المعتمدة. وهذا يصح على التقدم الأخلاقي تماماً مثلما يصح على التطور الاقتصادي والعلمي.

تنظم النزعةُ الأخلاقية الكونية العالمَ على أساس العلاقة بين المركز والمحيط تماماً كما تفعل عولمة الأسواق. كما أن التفاوتات في كلتا الحالتين متشابهة تماماً هي الأخرى. وينقسم العالم ليس فقط إلى أغنياء وفقراء بالمعنى الاقتصادي، ولكن أيضاً إلى صح وخطأ من وجهة نظر أخلاقية. ذلك لأن عوالم الحياة المادية لم تعد قابلة للاستمرار بذاتها، بل مضطرة لمواجهة الحكم الأخلاقي للنظام بكامله، الذي يتخذ من المركز مقره بشكل طبيعي. ومن المؤكد هنا، كما هو الحال في الاقتصاد، أنه لا يمكن استبعاد سمو المرتبة أو انخفاضها على الرغم من وجود علاقة حميمة بين التغييرات الأخلاقية والاقتصادية في النظام التراتبي.

إن الموقع البارز الذي تبوأته اليابان بوصفها قوة اقتصادية، على سبيل المثال، أثار فضول الأمريكيين والأوروبيين ليس فقط حول المهارة التقنية لليابانيين ومفهوم الإنتاج والطرق الإدارية، بل أيضاً حول الأخلاق المتبعة في

نمط حياة اليابانيين ومبادئهم في العيش المشترك داخل المجتمع. وفي ما يتعلق بالجدل الدائر حالياً حول أية إجراءات ينبغي اتخاذها لمكافحة البطالة، شهدت سياسة الاستخدام الأمريكية إصلاحاً مذهلاً. فلطالما اعتُبر مبدأ التوظيف والطرد من العمل انعكاساً لقسوة اجتماعية غير معقولة، أما اليوم فإن المرونة الكبيرة التي تبرم وتلغى بواسطتها عقود الاستخدام في الولايات المتحدة تعتبر سبباً أساسياً لنجاح الدولة في توفير فرص العمل الجديدة والتقليل من البطالة بصورة مستمرة. وهكذا فقد اكتسب مبدأ التوظيف والطرد ميزة أخلاقية جديدة ما دام يساعد في مكافحة البطالة (هانك ١٩٩٥؛ كورجوفايت ١٩٩٦؛ لويس وبيتريللا ١٩٩٦).

نشر النزعة الأوروبية (الأوربة)، وإحياء النزعة القومية والنزعة الإقليمية، وتشر العولمة، بوصفها حركات متشابكة

إن عملية الأوْرَبة لا تسير بسلاسة وبشكل مباشر باتجاه هدف الهوية الأوروبية الموحدة. بل على العكس، إنها تثير من الأسفل حركات مضادة ذات نزعة قومية وإقليمية، إضافة إلى حركات مضادة للعولمة من الأعلى. فالتزايد المتوافق في انتشار العولمة والأوْرَبة والقومية والإقليمية هو سمة مميزة للحياة الراهنة، وتعبير عن التوتر الخاص الذي تتعرض له الحياة الاجتماعية حالياً.

النخب الرائدة في تكوين الهوية الأوروبية

الفرضية الرابعة: تتشكل الهوية الأوروبية من خلال نشاطات النخبة الداعية إلى (الأوْرَبة) التي يمثلها، على وجه الخصوص، الأطراف التالية:

- صفوة المدراء الصناعيين
- الخبراء (التكنوقراط الأوروبيون)
- الشخصيات السياسية البارزة
- المثقفون

وبالتالي تجنح إلى فقدان الصلة بالمواطنين.

إن التحول نحو أوروبا يحظى باهتمام دعاة التحديث الذين يستثمرون الفرص بغية تحقيق الربح المصاحب لهذا التحول. لكن ذلك لا يجب تفسيره بالمعنى الاقتصادي فحسب، بل أيضاً بما يتضمنه من فرص للتطوير بالمعنى العلمي – التقني والسياسي والثقافي. وهذا هو السبب الذي لا يجعلنا نعتبر

صفوة المدراء وحدها الحاملة لعملية الأوْرَبة، فهناك الخبراء والسياسيون والمثقفون أيضاً. وكلهم يشكلون شبكة من النخبة الأوروبية التي تسعى كي تكون مستقلة. وبسبب نقص الارتباط بين أعضاء الشبكة ومجتمعاتهم القومية، تنتج هذه الشبكة مخاوف من مستقبل غير مضمون لدى المواطنين الذين يرتبطون بمجتمعاتهم القومية. كما تنشأ المخاوف أيضاً كلما برز مظهر جديد من مظاهر الأوْرَبة وشغل بال العامة.

أوروبا الإدارة

ما من شك في أن فرص المبيعات في السوق الأوروبية الموحدة هي محط إغراء. كما أن إدارة أي مشروع لن تؤدي دورها ما لم تستخدم هذه الفرص وتضع نفسها على عتبة الحركة الفاعلة في الأوْرَبة. إن برنامج توسيع السوق الأوروبية الموحدة يجعل أوروبا بحد ذاتها في مقدمة الأولويات، ومن ثم أوروبا المشاريع حيث تحدد الإدارة العليا الأفكار السائدة. ففي النقاش حول الوضع الاقتصادي لألمانيا، وعلى ضوء الوضع التنافسي الجديد في أوروبا والعالم، نجحت الإدارة العليا في استئناف الهجوم مرة أخرى، بعد عقود من الدفاع، والإحاطة بمجمل الوضع (ريشارت ١٩٩٢؛ شتيهل ١٩٩٣). فأولئك الذين يريدون أن يلقوا إذناً صاغية يجب أن يؤيدوا مساهماتهم الحوارية بنظرية تحسين التنافس المسيطرة كلياً. إن النقابات، على سبيل المثال، لم يبق لها من شيء سوى الحد الأدنى من الإضراب عن العمل، مع ما يرافقه من مستوى عالٍ من السلام الاجتماعي بوصفه ميزة خاصة لهذا الموقع أو ذاك لامتداح المشاريع المزدهرة. ويصبح المهتمون بالبيئة مضطرين لخيانة الحماية البيئية كونها محرك التنمية الصناعية الجديدة مع ما تخلقه من فرص كبيرة للتصدير. أما مدراء المسارح فيجب أن لا يكلوا من بيع مسرحهم الجيد، الخاضع للوصاية والمموَّل مالياً بشكل حسن، بوصفه بنية ثقافية تحتية لرجال الأعمال المتنقلين وأصحاب العمل. وفي هذا السياق إن التوجه إلى أوروبا، ومن هناك إلى العالم، جعل صفوة المدراء يحتلون الصدارة في النقاش العام ما

دامت رفاهية المناطق والأمم بكاملها تعتمد على قراراتهم الخاصة بتحديد مكان مشروع ما. وفي سياق النقاش يتم تحديد الحالة وتُرسَم المخططات بحرص لاستراتيجيات التفاوض. فثمة صلاحية جديدة تكتسبها الإدارة العليا وتمارسها الآن في الخطاب العام بصفتها سلطة تحديد وتعريف. ففي ظل السوق العالمية المفتوحة، يمكن لأي مشروع في الواقع أن يختار حالياً المكان الذي يشاء، وبهذا المعنى على وجه الدقة فإن أي مكان يعتبر صالحاً في أي وقت. بمعنى آخر أصبحت الإدارة العليا قادرة حتماً ليس فقط على اختيار أي موقع لأي مشروع، بل من الممكن أن تنقل المشاريع إلى مواقع أخرى مادام ميزان الربح والخسارة مؤهلاً للمنافسة في السوق العالمية. وعند التوصل إلى قرار حول الموقع، ليس لدى الإدارة العليا ما تفعله سوى تطبيق قانون السوق.

على أية حال، في ضوء التطور الموصوف أعلاه، تصبح حماية دولة الرفاه، المحققة بصعوبة، بلا جدوى أكثر فأكثر نظراً لأن مجال السوق لم يعد يتلاقى مع مجال القوانين الاجتماعية. وهكذا تصبح الحماية الاجتماعية الجيدة خطراً يهدد الحفاظ على مكان العمل إلى حد أن هذه الحماية، في النهاية، تفقد أي قيمة مع زوال مكان العمل. ويجب هنا أيضاً أن نؤسس للتقليل التدريجي من أهمية نفوذ دولة الأمة وقوانينها. فالقوانين لم تعد تؤدي أي خدمة لأولئك الذين أُحدثت من أجلهم. إن السياسة الاجتماعية ذات النوايا الحسنة، والحقوق الاجتماعية المعدة بشكل صحيح، يمكن، في أحسن الأحوال، أن يكون لها نتائج عكسية على المجتمع لأنها تفاقم من عدم الأمان لدى رب العمل بدلاً من أن تنقصه.

أوروبا الخبراء

مهما يكن من أمر، فإن أوروبا ليست فقط في أيدي الشركات، كما أن الأوْرَبة لا تعني فقط نقل السلطة إلى مستوى الإدارة العليا؛ فهناك أيضاً الخبراء التقنيون والعلميون الذين يعملون، بوصفهم ممثلين عن الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والبيروقراطية الوزارية، على توافق القانون الأوروبي في كل خصوصية يمكن تصورها، بدءاً من القوانين المتعلقة بالمواد الغذائية، مروراً

بحماية المستهلك، وصولاً إلى القوانين التي تشمل وسائل الإعلام. ومن خلال أنشطتهم المنتظمة في بروكسل، ينظر هؤلاء الخبراء بالطبع إلى أوروبا باعتبارها موضوع هوية أكثر من أي شيء آخر. فهم يفكرون ويسلكون وفق أنماط أوروبية. وفي سياق ذلك، هم يمثلون بالطبع ما عهدته بلدانهم الأصلية من تقاليد في التفكير، وأسلوب في التنظيم واستراتيجيات في التفاوض؛ مع ذلك، وبحكم ممارسة مهامهم في بروكسل، تعلموا النظر إلى المشكلات وحلها من وجهة نظر أوروبية. إن أوروبا التي تعنيهم هي أوروبا معيارية تقنياً وقانونياً، حيث الأشياء كلها تسير بصورة متوافقة، وكل نقاط الخلاف الناجمة عن اختلاف أنظمة المعايرة تتم تسويتها، وبالتالي فإن النزعة الأوروبية لا يعترضها أي تنافر تقني أو قانوني. إن السياسة المتبعة القائمة على الاعتراف المتبادل بالمعايير التقنية المختلفة، هي ذاتها التي تفرض المعايرة في النهاية، لأنه في سوق نشطة كهذه، من شأن المنافسة بين القوانين الناظمة أن تلغي تلك القواعد التي تؤدي إلى تخفيض فرص المبيعات (جورج ١٩٩١؛ باخ ١٩٩٢؛ ف.سينغر وإيترلين ١٩٩٢؛ باخ ١٩٩٩؛ بيج ١٩٩٧).

إن أوروبا الخبراء لا تستسلم إلى العلنية؛ فهي تعمل وراء أبواب مغلقة لأسباب تتعلق بالتوجيه والاستشارة والتفاوض، كما أنها مشكَّلة أساساً من مادة تقنية وقانونية جافة. وقلما تجد نفسها مضطرة إلى لفت انتباه وسائل الإعلام. وفي أقصى الأحوال، يمكن لبعض القرارات الغريبة أن تثير بين حين وآخر عواصف سخط ضعيفة، لكنها غالباً ما تتراجع وسرعان ما يطويها النسيان. إن الجماهير الشعبية لا تعرف من هم أعضاء النخبة الأوروبية، وهؤلاء الأخيرون قلما يلعبون دوراً في النقاش العام، ولذلك فهم لا يستطيعون تمرير أي نموذج أوروبي إلى الجمهور. ويكاد نشاطهم أن يكون غير مناسب لصياغة نموذج مريح، حتى أن تأثيره منفر إلى حد ما، حسبما يجري توصيفه في النقاش العام. فالقادة السياسيون يستخدمون تعابير مناسبة لتقديم صورة سلبية عن البيروقراطية الأوروبية من خلال المقارنة بالتضاد مع أوروبا المواطنين والديمقراطية، ولكن دون أن يكونوا قادرين على ضمان أن تصبح هذه الأخيرة

بلورها حقيقة ملموسة. إن معايرة (تطبيق المعايير الموحدة على) حجم ودرجة تقوّس القثاء أو الخيار (cucumbers) غالباً ما يستشهد بها بوصفها دليلاً على تفاقم الهاجس الأوروبي بفكرة وضع النواظم، لديها مباشرة طرح فكرة أوروبا الأفضل التي يفترض أنها في منجى من لاعقلانية النواظم البيروقراطية. على الرغم من ذلك، لم يرد أي ذكر عن حقيقة أن توسع السوق الأوروبية الموحدة وتوحيد المعايير التقنية هما وجهان لعملة واحدة، وأن توحيد المعايير التقنية، في مناطق عدة، أمر لا غنى عنه لحماية المستهلك، بحيث أن النواظم تتسلل بشكل لا يمكن تجنبه، وتبدو كما لو أنها غريبة عندما ينظر إليها بصورة إفرادية. إن كل النوايا الحسنة المعنية فقط بخلق معايير منطقية يمكن أن تكون في الواقع واعدة جداً، ولكن ذلك لا يغير من حقيقة أن حجم القوانين يتزايد مع وفرة المنتجات، ونتيجة لذلك يزداد أيضاً عدد القوانين الغريبة.

سوف تتسع أيضاً بيروقراطية التكنوقراط الأوروبية مع الحاجة المتنامية للتنظيم على مستوى أوروبي، وسيتم اشتراع المزيد من القوانين. إن إعداد هذه القوانين يحتاج إلى موافقة نخبة الخبراء الأوروبيين التي لا يمكن للمواطن العادي أن يحظى بالإسهام فيها إلا بصعوبة شديدة؛ وذلك ببساطة لأن القنوات الرسمية ليست في المتناول. في الوقت نفسه، من شأن هذا التطور أن يقمع الحاجة الضاغطة للمواطن في قول رأيه السياسي المؤثر في صنع القرار. وبالتالي، فإن إبعاد نخبة الخبراء التقنيين ذات التوجه الأوروبي عن المواطن العادي ذي التوجه المحلي نوعاً ما أمر لا يمكن تجنبه عملياً. وهذا يفترض أيضاً إبعاد المواطن العادي عن القانون الأوروبي، وبسبب الافتقار إلى المشاركة الديمقراطية، لا يمكن الآن جعل التسويغ القانوني قابلاً للفهم بسهولة لدى المواطن. وهكذا فإن غياب المشاركة الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي قد أصبح موضوعاً هاماً. يفتقر لأية استراتيجيات واعدة حقاً للتصدي لتفككه الذي بدأ بالظهور. بالفعل، يتزايد الميل نحو التخلي عن الأفكار الشرعية والديمقراطية التقليدية، المتأثرة بدولة الأمة (ليبسيوس ١٩٩١؛ رايف ١٩٩٢؛ فيلاند ١٩٩٢).

أوروبا القيادة السياسية العليا

تحولت الإدارات العليا للشركات والخبراء التقنيين إلى أوروبا بحكم متطلبات السوق الأوروبية الموحدة والمنافسة على المستوى العالمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب الحاجة إلى النواظم التي شرع بها جدول عمل السوق الأوروبية الموحدة. فأوروبا، بوصفها مشروع توحيد، هي منذ البداية شأن سياسي على أية حال؛ وبشكل أدق، هي شأن قادة سياسيين أفراد جعلوا وظيفة التوحيد إحدى مهامهم. إن تعاون قادة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا، الذي بدأ بفرق أديناور- شومان وأديناور- ديغول، وصولاً إلى فريق كول- ميتران، قد لعب دوراً كبيراً. (حاليا لا شيء يمكن أن يقال عن الفريق الحالي لشرودر- شيراك). أما أوروبا السياسات الكبرى فهي أوروبا لقاءات القمة والمآدب ورجال الدولة المحنكين. مع ذلك، فإن أحداثاً كهذه تعطي الفكرة دفعة قوية يمكن استخدامها في العمل الدؤوب والمتروي لجولات الخبراء المذكورة آنفاً والتي لا حصر لها.

لقد وضع الساسة الكبار، عن طريق نفوذهم وسلطتهم، مسألة توحيد أوروبا على سكتها السليمة، ففرضوا الأمر وبنوه بطريقة لم تكن قابلة للتحقق لو لم تترافق مع التقدم شوطاً كبيراً نحو استعداد المواطنين أنفسهم. كان بناء أوروبا على طول الخط عملاً يوازن بين أهداف سياسية واسعة النطاق ورغبة الشعوب القومية بقبول النتائج. وبالتالي، فإن ذلك يعتمد على الزعماء الحكوميين الذين وُضعوا في مركز السلطة بشكل مستقر نسبياً، وخصوصاً في فرنسا وألمانيا، حيث يعملون مثل مولدات الكهرباء. إن ذلك يعني أن القادة الحكوميين يستثمرون قدراً كبيراً من الرصيد السياسي في المشروع الأوروبي بدون دفع فوري للفوائد، أي دون أن يكونوا قادرين على ضمان ظروف حياة أفضل. فليس هناك ما ينبغي انتقاده في البرنامج المتفق عليه لبناء السوق الموحدة في ماستريخت ١٩٩١ وتحقيق الاتحاد النقدي في عام ١٩٩٩. فمن جهة، استجر البرنامج مقاومة، ومن جهة أخرى مارس ضغطاً لا يستهان به في سبيل توحيد متزايد، وتسوية للخلافات بين الدول، وإحراز النجاح، بحيث أن

دفع عملية التوحيد بهذا الاتجاه أو ذاك يتوقف على الإخفاق أو النجاح في التحقيق الفعلي لجميع الأهداف ضمن الإطار الزمني المحدد.

منذ الشروع بعولمة شروط المنافسة، كان لمشكلات البيئة والمشكلات الاجتماعية أن تضع حداً لحقبة سيادة دولة الأمة، لكن عملية التوحيد الأوروبي ظلت مستمرة على أية حال، ولم يكن لدى السياسة من خيار سوى بذل ما بوسعها خدمةً لعملية التوحيد هذه. فلا بد للسياسة من أن تضع نفسها على عتبة التحديث إن هي أرادت ألاّ يسحقها في طريقه. في النتيجة، تنأى السياسة بنفسها إلى درجة ما عن الجمهور المحلي الذي يقوض دعمها. كما أنها ملزمة بإخراج المواطنين بعيداً عن ظروف حياتهم المعتادة، وتوجيههم إلى التعايش ضمن مجتمع أوروبي وفي سياق منافسة عالمية. لكن السياسة تقع أيضاً في معضلة: فعلى المستوى العابر للقوميات يسهر تحرير الأسواق بخطى متقدمة جداً على القوانين الاجتماعية والبيئية، في حين أن أنظمة الضمان الاجتماعي والبرامج البيئية تفقد فاعليتها على المستويات القومية. مع ذلك فإن السياسات تقاس من خلال التعامل مع هذه المشاكل وتعاني من أزمة متزايدة في نقص الدعم ونقص الإنجاز. إن بناء السوق الأوروبية الموحدة قد برز للعيان تحت ضغط المنافسة العالمية؛ مع ذلك فإن هذا البناء يجرد الحكومات القومية من سيادتها التي تحتاجها لحل مشكلاتها.

إذا أخفقت الحكومات القومية في الشروع بحملات اجتماعية وبيئية لبلوغ المستويين الأوروبي والعالمي، فإنها ستتعرض إلى أزمات سياسية متزايدة بصورة أعمق داخل أوطانها الأصلية. مع ذلك، من الصعوبة بمكان إحراز النجاح في هذه الحملات على صعيد أوروبا كلها من خلال التدابير الحالية للضمان الاجتماعي والبيئي بالمستوى الذي وصلت إليه أغلب الدول المتقدمة. وبالتالي لا بد للسياسة من أن تختبر بجدية مسألة ما إذا كانت معنية بتقليص ضغط المنافسة المتسع أوروبياً وعالمياً بحيث يمكن لأسعار النقل الملائمة بيئياً أن تلغي الخلل في البنية الحالية للسعر. إن برنامجاً كهذا من شأنه أن يمنح الأسواق المحلية والإقليمية فرصاً جديدة ويبقي نزعة عدم استقرار العولمة

تحت السيطرة. لكنه، من جهة أخرى، سيصطدم بعملية الدمج العابرة للقوميات ويتسبب بصراعات حول من يتوجب عليه دفع ثمن الفرص الفائتة للنمو الاقتصادي مهما كان حجمها.

أوروبا المثقفين

بعد أوروبا المدراء والخبراء والصفوة السياسية، هل هنالك أيضاً أوروبا المثقفين التي ترفد البناء الاقتصادي- التقني والسياسي بالهوية الثقافية؟ من المؤكد أن المثقفين كثيراً ما جعلوا من 'أوروبا' موضوعاً لأفكارهم (مورين ١٩٨٧؛ باتوكا ١٩٩١؛ كيرني ١٩٩٢؛ ديلانتي ١٩٩٥). فإذا ما تأمل المرء في مدى إسهام المثقفين في قضايا البرنامج الأوروبي للتنمية، لا بد أن تكون إجابته عن هذا السؤال ب 'لا'. في الواقع تتم مناقشة الحالة المستقبلية لأوروبا من زاوية العلوم السياسية، ولكن فيما بعد تعود لتصبح خطاباً متعلقاً بالقضايا التقنية وذات الخصوصية العالية. أما النقاشات المهمة للمثقفين فتتجاوز حتى الآن موضوع أوروبا، لسبب أساسي وهو أن أوروبا تمثل وحدة حصرية، بينما يشعر المثقفون بمسؤوليتهم تجاه وحدة عالمية. ولذلك فقد ظل العمل على التوحيد ضعيفاً إلى حد بعيد لدى الشخصية المفكرة، مقابل مواصلة البحث عن التربة الخصبة لتوسيع السوق الأوروبية الموحدة والتناغم القانوني وانتشار المؤسسات.

على الرغم من ذلك، لا يمكن التوكيد بشكل جازم أن التوحيد الأوروبي يفتقر إلى الأفكار؛ فمن دون الأفكار لم يكن مقدراً للمشروع أن يمضي قدماً بهذا الشكل الواقعي. والأهم من ذلك، الفكرة الحاملة للمشروع، وهي الارتقاء بالرفاه المادي عبر السوق المشتركة، وكذلك فكرة الاستغناء عن القومية لصالح التعاون المتجاوز للقوميات (فايسكيرشن ١٩٩٢؛ ديلور ١٩٩٢؛ أرنولد ١٩٩٥). وقد أصبحت هاتان الفكرتان متضافرتين إلى حد كبير. فضمن حدود الاتحاد الأوروبي شهد الرفاه المادي والفهم المتبادل تحسناً مستمراً، بحيث أن كل قطاع سكاني لقومية ما، متطور فعلياً، يدرج عضويته القومية في إطار الهوية الأوروبية؛ كما تزايدت الرغبة في أن يعتبر المرء نفسه أوروبياً. ومن المؤكد أيضاً أن ذلك يُعزى إلى حقيقة

أن مهندسي الاتحاد الأوروبي نجحوا في رفد برنامجهم بفكرة تجاوزت حدود الفهم الذرائعي التي كان لها الفضل في تمكين المواطن من تحديد هويته.

يبدو أن الخطوة التطورية التي تتطلب جهوداً جديدة من أجل شرعنة المشروع الأوروبي قد تحققت. فالمواطنون يواجهون تغييرات حادة لا تبدو في نظرهم إيجابية دوماً. فهم مضطرون الآن لتقاسم حقوقهم مع أوروبيين آخرين ممن هم ليسوا مجرد شارين مفيدين يبتاعون منتجاتهم، بل أيضاً منافسين لهم في فرص العمل والأسواق على حد سواء. وبهذه الطريقة ينقسم المجتمع بصورة متزايدة إلى مجموعة من الرابحين ومجموعة من الخاسرين من جراء عملية التحديث. وبحكم الحجم الهائل للدين العام للدولة والعبء الباهظ المترتب على دافعي الضرائب، فإن الموجودات المالية المخصصة لتغطية المساعدات الضرورية للخاسرين بالتحديث آخذة بالتناقص. كما أن الضغط باتجاه المنافسة يزداد حدة من خلال السوق الأوروبية الموحدة المتزامنة مع لبرلة السوق العالمية. ويفضي هذا الضغط إلى أزمة اجتماعية قد يصل مداها إلى أبعاد يصعب تخيلها حتى الآن. ويعاني صناع القرار من شلل له أوجه عديدة في ظرف هم أحوج فيه إلى رفع وتيرة العمل. فعلى الصعيد الأوروبي والعالمي تتعرض الدول القومية إلى فقدان سيادتها الضرورية، وعلى الصعيد القومي تتناقص مصادر التمويل اللازمة. أما دولة الرفاه فقد وصلت إلى نقطة لم تعد معها قادرة على تمويل نفسها في وقت تضطر فيه لاتخاذ إجراءات رفاه جديدة. وهكذا فإن دولة الأمة تراكم مشكلات اجتماعية وتفتقر أيضاً للوسيلة المالية والسيادة اللازمتين لحل تلك المشكلات. وفي النتيجة، تؤدي هذه المشكلات الاجتماعية إلى زج المجتمعات القومية في امتحان حاسم.

النزعة القومية الجديدة

الفرضية الخامسة: تتشكل الهوية الأوروبية في سياق العلاقة المتوترة مع الحركة القومية الجديدة المضادة.

في سياق الحالة المبينة أعلاه، من شأن تصعيد التوتر الاجتماعي بين الرابحين من عملية التحديث والخاسرين أن يولِّد حركات قومية مضادة إلى الحد

الذي يبدو معه، من وجهة نظر أوروبا المأمولة، مستحيلاً استمرار التعايش بسلام ما بين التحديث وهذه الحركات. فهناك طبقة ذات ذهنية أوروبية وعولمية متطرفة وطبقة ذات اتجاه قومي متطرف، وكلتاهما تتمترس في معارضة الأخرى. واستناداً إلى مؤشر المسح الأوروبي الذي شمل البلدان الأعضاء الأصلاء الإثني عشر في الاتحاد الأوروبي في خريف ١٩٩٤ كان المعدل الوسطي ٦٣% من السكان اعتبروا أنفسهم في الطريق إلى هوية أوروبية، ٧% من هؤلاء اعتبروا هويتهم أوروبية على وجه الحصر، و١٠% اعتبروها أوروبية أكثر مما هي قومية، و٤٦% اعتبروها قومية أكثر منها أوروبية، و٤% رفضوا التعليق. وفي الفترة ذاتها قال ٤٣% إن عدداً كبيراً جداً من الأجانب يعيشون في بلدانهم. ونجد على مقياس رهاب الأجانب وكرههم، المتراوح بين الشديد جداً والضعيف جداً، بالنسبة للمعدل الوسطي للاتحاد الأوروبي أن ٢١% صُنفوا أن لديهم رهاب شديد جداً، و٢٧,٥% لديهم رهاب شديد، و٢٨% لديهم رهاب ضعيف، و٢٤% لديهم رهاب ضعيف جداً. وقد تفاقم رهاب الأجانب في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقريباً منذ بداية التسعينيات، بما في ذلك البلدان ذات العراقة بقوانين المواطنة المنفتحة، مثل فرنسا. فهناك ما يربو على ٥٥% اعتبروا مؤخراً أن ثمة عدداً كبيراً جداً من الأجانب يعيشون في بلدهم، في حين أن ٤٠%، أي دون المعدل الوسطي، من الألمان يعيشون هذا الشعور في بلدهم (المفوضية الأوروبية a١٩٩٥: ٦٩-٧٠، B50، ٥٤). هنا، ينبغي علينا بالتأكيد الاعتراف بأن رهاب الأجانب المذكور موجه بصورة حصرية تقريباً نحو الأجانب القادمين من خارج البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا بد لنا أيضاً من أن نأخذ بعين الاعتبار أن مواقف كهذه تبرهن على وجود تقلبات اقتصادية. فقد بلغت موجة رهاب الأجانب ذروتها في عام ١٩٩٢ عندما حظي موضوع الهجرة بالاهتمام الأكبر لدى وسائل الإعلام. ففي ربيع ١٩٩٢، كان ٥٩% من مواطني الاتحاد الأوروبي يعتقدون أن هناك عدداً كبيراً جداً من الأجانب يعيشون في بلدانهم، أما في ألمانيا فكانت النسبة ٥٥%: لكن اللافت للنظر بصورة خاصة هو تراجع هذه النسبة إلى ٤٠% في خريف ١٩٩٤ (المفوضية الأوروبية a١٩٩٢: A41، ٤٢: a١٩٩٥: ٦٩-٧٠، B50، ٥٤).

يكرس رواد التحديث أنفسهم لأوروبا والعالم، كما أنهم يعملون على الاندماج الاجتماعي في المجتمع الأوروبي الحديث، بل يتجاوزون ذلك إلى المجتمع العالمي. وفي الوقت نفسه، ينأون بأنفسهم حتماً عن أولئك القابعين خلفاً، ممن يخوضون صراعهم، كردة فعل مضادة للتطور، من أجل الوحدة القومية التي حققت لهم حتى هذه اللحظة الازدهار والأمن. فالبعض يمضي قدماً وبسرعة نحو أوروبا ومنها إلى العالم، بينما يريد البعض الآخر الانكفاء إلى الأمة؛ وبذلك فإن النسيج الاجتماعي محفوف بخطر التمزق. إن الرغبة في تطوير هوية أوروبية، كما أريد لها حتى الآن، تتزايد باطراد مع المرتبة الاجتماعية ومستوى التحصيل العلمي. وفي الاتجاه المعاكس، يقترن تحديد الهوية بالانتماء القومي للمرء. ففي البلدان الاثنتي عشرة الأولى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت المعدلات الوسطية للناس الذين يشعرون بالفخر تجاه أوطانهم، على الشكل التالي: ٨٦% من المجموعة ذات المرتبة الاجتماعية الأدنى، و٧٩% من هؤلاء يُعتبرون من المستوى التعليمي الأدنى، ممن ذكروا أنهم فخورون إلى حد ما أو جداً ببلدانهم، حسب مؤشر المسح الأوروبي لخريف ١٩٩٤. مقابل ٦٤% فقط من مجموعة المرتبة الأعلى و٦٢% من ذوي التحصيل العلمي الأعلى أجابوا بالطريقة ذاتها. ومن بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم فخورين جداً بقوميتهم، هنالك ٥٤% يرون أنهم أعضاء في هذه القومية على وجه الحصر ضمن المستقبل القريب؛ ومن بين أولئك الذين لا ينتابهم أي شعور بالاعتزاز مهما كان نوعه، يوجد ١٧% فقط ممن يرون أنفسهم كذلك. بالمقابل، فإن ٢% فقط ممن يعتبرون أنفسهم فخورين جداً يميلون في المستقبل إلى الهوية الأوروبية حصراً؛ ومن بين أولئك الذين لا يشعرون بالفخر مطلقاً هناك ٢٤% لا يميلون إلى ذلك. إن هذه الأرقام تعبر عن التوترات الاجتماعية التي تصاحب عملية الأوْرَبة (المفوضية الأوروبية ١٩٩٥a: 51B، ٥٢).

لم تكن الأحزاب السياسية العريقة موفّقة في رأب الصدع الذي يخترق المجتمع، أو في تجسير الهوة الآخذة في الاتساع، وذلك من جراء الشلل الموصوف سابقاً، الذي تبتلي به الأحزاب المسؤولة سياسياً. وفي النتيجة، فإن الأحزاب

والحركات الشعبية اليمينية المتطرفة تستغل الحالة الجديدة، حيث انتعشت ودخلت المجالس البرلمانية خصوصاً في كل من النمسا وفرنسا وإيطاليا وبلغاريا والدانمرك والنرويج. وبافتقادها للمسؤولية السياسية وعدم إثبات النجاح، تشيع لدى المواطن غير الآمن أن العودة إلى التضامن القومي وترحيل الأجانب من شأنهما ضمان فرص العمل والازدهار والأمن. إن الخوف من الأجانب يولد كراهية الأجانب التي تتجلى مراراً وتكراراً في حملات رهاب الأجانب (غريس وآخرون ١٩٩٠؛ بيتز ١٩٩١؛ هايتمير ١٩٩٢؛ فايلمز ١٩٩٣؛ بيتز ١٩٩٤، ١٩٩٨).

يبدو أننا لا نستطيع تجنب جدل الأوْربة - إحياء الروح القومية لأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي يلي تفكيك التضامن وزواله على الصعيد القومي، ومن جهة أخرى يجد صناع القرار القوميين أيديهم مغلولة بسبب فقدان سيادتهم، والعجز المالي الذي لا يمكن تجنبه عملياً، وكذلك الافتقار للمتطلبات المالية والمؤسساتية التي ما يزال صناع القرار – في ما وراء الحدود القومية- يحتاجونها لحل المشكلات المستجدة.

النزعة الإقليمية الجديدة

الفرضية السادسة: تتشكل الهوية الأوروبية في سياق العلاقة المتوترة مع الحركة الإقليمية الجديدة المضادة.

يشكل الانبعاث الجديد للنزعة الإقليمية حتى الآن حركة مضادة أخرى في وجه عملية الأوْربة. كما أن الحركات الإقليمية تتعزز من جراء خسارة الدول القومية لسيادتها، وبسبب عمليات التحديث المشار إليها، التي تشهد في سياقها ميلاً قومياً إلى الانفكاك وزوالاً للتضامن، متخذة طريقها نحو أوروبا والعالم. وتكون الحركات الإقليمية قوية على نحو خاص حيثما أسهمت الفجوة بين الرابحين والخاسرين من التحديث في فصل مناطق بكاملها عن بعضها بعضاً. ويمكن ملاحظة ذلك في إيطاليا على سبيل المثال، حيث يرغب الشمال الإيطالي التحرر من العبء الذي يمثله الجنوب، وذلك بغية الاستفادة بشكل أكبر من الفرص الجديدة للسوق الأوروبية الموحدة. كما أن الاحتمالات الحسنة للتمفصل، بالنسبة للأقاليم

الأوروبية المشمولة في معاهدة ماستريخت، يمكن استخدامها بداهة على نحو أفضل من قبل الأقاليم التي تتمتع بكفاءة قوتها الاقتصادية وقيادتها السياسية، كي تصبح مباشرة محط اهتمام أولئك المعنيين في بروكسل، بطريقة متجاوزة لحدود التعاون الداخلي للدولة القومية. وفي المقابل، تشعر الأقاليم الضعيفة بأنها مهددة بفقدان دعم دولة الأمة، ولا تمتلك الضمانة بأن تكون الصناديق الأوروبية، الإقليمية والبنيوية، قادرة على تأمين الموارد الكافية لها. على أية حال، هنا تتفاقم مسؤولية الاتحاد الأوروبي، ولكنْ بغية الوفاء بهذه الاستحقاقات، لابد له فعلياً من زيادة الميزانية المخصصة للمساعدات البنيوية والإقليمية (فون أليمان وآخرون ١٩٩٠؛ شتورم ١٩٩٢؛ فاينآخت ١٩٩٥؛ هويغلن ١٩٩٧).

نزعة العولمة

الفرضية السابعة: تتشكل الهوية الأوروبية في سياق العلاقة المتوترة مع الحركة العولمية الجديدة المضادة.

في إطار التطور المنطقي للحركات المضادة لأوْربة هويتنا تندرج نزعة العولمة أيضاً، ولو بصورة أقل أهمية مما هو الحال لدى النزعتين القومية والإقليمية. ويعتبر الحداثويون الطليعةُ الثقافية الحاملة لهذه الحركة العولمية المضادة، حيث يحذرون من استمرار النزعة القومية في الاتحاد الأوروبي وينبهون إلى ضرورة الارتقاء إلى مستوى جديد عابر للقوميات، وبالتالي أكثر حضوراً وفعالية. وهنا يجدر بالمرء أن يحصر تفكيره بعبارة 'حصّنوا أوروبا'، وبموجات كراهية الأجانب الموجهة ضد المهاجرين القادمين من خارج البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يَعتبر جوهان غالتونغ (١٩٧٣)، من وجهة نظر نرويجية، الاتحادَ الأوروبي القوة المهيمنة الجديدة التي تطرح على جيرانها من الدول خيار الأمر الواقع: إما الانعزال جانباً، وإما الذوبان في الاتحاد بوصفها دولاً أعضاء مع ما يترتب على ذلك من فقدان لسيادتها القومية. إن فقدان بعض السيادة أمر قائم أصلاً، وهذا يعني أن تلك الدول لن يكون بوسعها أن تقرر لاحقاً كيف تريد أن تعيش أو

كيف تتجنب تأثير برنامج الاتحاد الأوروبي المتعلق بالخطوات الاقتصادية المتطورة. وإذا ما قرر بعض الجيران، كالنرويج وسويسرا مثلاً، الانضمام أو عدمه، فإن فرصهم المستقبلية مرهونة إلى حد بعيد بسياسة الاتحاد الأوروبي. إذن، يبدو من وجهة نظر غالتونغ أن فكرة أوروبا أوسع، وما يستوجبه ذلك من تعاون فضفاض بين دول ذات سيادة، يعتبر حلاً أفضل؛ لأنه قد يتصدى لمركزة القوة في مركز الاتحاد الأوروبي.

على أية حال، إن الاتحاد الأوروبي ليس قوة أوروبية مهيمنة فحسب، بل أيضاً قوة اقتصادية عالمية تنافس في السوق العالمية وتعقد الصفقات مع القوميات الأخرى، ومن الطبيعي أنه مضطر لانتهاز فرصه في هذه المنافسة لمصلحته الخاصة. ولكن قبل التفكير في حل مشكلات العالم المتعلقة بالفقر والاستنزاف الجائر للبيئة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يحل مشاكله الداخلية ويضمن ولاء مواطنيه من خلال النجاحات الاقتصادية والسياسية. أما بالنسبة لرواد التحديث، الذين يسعون إلى حل المشكلات العالمية، فيعتبرون التجانس مع أوروبا يشكل، في أحسن الأحوال، محطة في الطريق إلى الهوية العالمية. إلا أن المبالغة في إثقال كاهل أوروبا قد يفضي إلى جعلها عقبة في وجه التفكير والسلوك العالميين. ولهذا السبب يفضل الرواد الالتفات مباشرة إلى المنظمات العالمية، من مثل المدافعين عن البيئة ومنظمة العفو الدولية من أجل ادخار الوقت في الطريق إلى حل المشاكل العالمية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، تتطلب الهوية الأوروبية المزيد من الترسيخ أيضاً، من منظور عالمي، بغية إفساح المجال أمام تطور الهوية العالمية (كيهنه ١٩٩١، ١٩٩٣؛ بيرغ ١٩٩٤؛ برينه ١٩٩٥؛ شوغ ١٩٩٥؛ بولي وتوماس ١٩٩٩).

جدل كسب الهوية وخسارتها: تنامي الهوية

الفرضية الثامنة: تتشكل الهوية الأوروبية في سياق جدل كسب هوية وخسارة هوية، وفي حال النجاح، يقتضي ذلك ضمناً تنامي الهوية.

إن تحول سمات الهوية من مستوى قومي إلى مستوى أوروبي يفترض علاقة جدلية بين كسب هوية وخسارة هوية. فالحداثيون يبادرون مباشرة إلى

نقل الأحداث السياسية إلى مستوى أوروبي؛ وبهذه الطريقة يديرون عملية التغيير في الهوية. ولسوف يُدرج مواطنو الدول الأوروبية من الخارج ضمن العلامات المميزة للاتحاد الأوروبي، وضمن عمليات التجانس في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية، وضمن تجانس التضامن. ومن خلال هذه العمليات سوف يتعلمون أكثر فأكثر كيف يفكرون ويسلكون من منظور أوروبي، وكيف يعتبرون أنفسهم أوروبيين في علاقاتهم الداخلية مع الآخرين، وكيف يميزون أنفسهم عن الآخرين في العلاقات الخارجية بوصفهم أوروبيين، وأخيراً كيف يتمايز في ما بينهم الأوروبي عن الألماني أو الفرنسي. وفي الوقت نفسه تنشأ جماعة من الناس ممن يعتبرون أنفسهم أوروبيين قبل، أو على الأقل بعد، عضويتهم القومية. وقد بيَّن مؤشر المسح الأوروبي لخريف ١٩٩٨ أن نسبة ٤% من مواطني الاتحاد الأوروبي يعتبرون أنفسهم أوروبيين على وجه الحصر، و٧٥% يرون أنفسهم أوروبيين وألماناً وفرنسيين وبلجيكيين وهلم جرا، و٤٢% يعتبرون أنفسهم ألماناً وفرنسيين وبلجيكيين وهلم جرا وأوروبيين، و٤٢% يعتبرون أنفسهم فقط ألماناً وفرنسيين وبلجيكيين وهلم جرا، و٢% لم يقدموا جواباً (الموضية الأوروبية ١٩٩٨b: ٥٩).

مع بناء الهوية الأوروبية يفقد مواطنو الاتحاد الأوروبي قسماً لا بأس به من هويتهم القومية، وذلك يعني أن كسب هوية أوروبية يلي خسارة هوية قومية. هذا التغيير البنيوي في الهوية يفترض وجود صراعات في الوقت ذاته. فنسبة الـ ٥١% من المواطنين الأوروبيين الذين تحولوا في ربيع ١٩٩٧ إلى أوروبا لم يعد بوسعهم التسليم بالأمر دون تحقيق شرط يلائم مجموعتهم، على غرار الـ ٤٥% المتشبثين بهويتهم القومية. فالمجموعة الأولى تحدد ولاءها للـ ٤٥% في سياق الواجبات المدنية الموسعة. في المقابل، تتوقع مجموعة الـ ٤٥%، التي تعتبر قومية من حيث التفكير، ولاء غير محدود للأمة. إن الصراعات الخارجية بين المواطنين ذوي الاتجاهات المختلفة بشأن الولاء تتفاقم، في حين تتراكم الصراعات الداخلية للولاء لدى كل فرد على حدة بخصوص مسألة أي ولاء ينبغي أن يُمنح الأولوية في قضايا محددة.

تشكل الهوة القائمة في المجتمع بين أوروبيي النزعة وقوميي النزعة أحد أعراض تحول الهوية. وبالتالي، فإن تطور الهوية الأوروبية يتسبب على طول الخط في نشوء حركات مضادة تسعى لإحياء الهويات القومية. ولكن عملية انتقال الهوية من الإطار القومي إلى الإطار الأوروبي لا تتم بالضرورة بمحصلة صفرية من حيث الربح والخسارة. فقد أظهرت إحصاءات المؤشر الأوروبي لخريف عام ١٩٩٨ أن أغلبية ٥٠% فعلاً أشارت إلى هوية مزدوجة، أوروبية وقومية على حد سواء؛ وبفضل هذه الأغلبية تتحقق مهمة الدمج المميزة. فهي تعمل بمثابة حلقة وسيطة بين الـ ٤٢% الذين يعتبرون أنفسهم قوميين على صعيد الاتحاد الأوروبي وبين الـ ٤% ممن يعتبرون أنفسهم أوروبيين؛ وفي ألمانيا، بين الـ ٤٦% وال ٤% على التوالي (المفوضية الأوروبية b١٩٩٨: ٥٩). وينبغي القيام بهذا الدور نفسه من قبل الأغلبية العظمى التي تعتبر نفسها بالتأكيد غير فخورة جداً، بل إلى حد ما فخورة طبعاً، بقوميتها، ومع ذلك تعترف بهوية أوروبية مستقبلاً. وحول هذه النقطة بلغ المعدل الوسطي في الاتحاد الأوروبي ٦٦% في خريف ١٩٩٤: ٥٢% يعتبرون أنفسهم قوميين أولاً ثم أوروبيين، و٩% أوروبيين أولاً ثم قوميين، و٤% يعتقدون أنفسهم أوروبيين فقط. هذه الأغلبية يجب أن تتوسط ما بين الـ ٤٥% من مواطنيهم الذين يفكرون بطريقة قومية ويفخرون جداً بقوميتهم وبين الـ ٢٤% من أولئك الذين يفكرون بطريقة أوروبية حصراً دون أي اعتزاز بقوميتهم مطلقاً (المفوضية الأوروبية a١٩٩٥: ٥١B).

إن المواطنين في الوسط العام الواسع يطورون هوية أوروبية دون التخلي عن هويتهم القومية. وما من شك في أنهم لم يعودوا قادرين على تعزيز هويتهم القومية بالطريقة السابقة نفسها على وجه الحصر. فالهوية القومية سوف تكون مقيدة قياساً بالانتشار الذي تشهده الهوية الأوروبية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها ستستسلم أو تنقلص حتماً إلى الحد الذي تتنامى فيه الهوية الأوروبية. في الواقع إن نمواً في الهوية يحدث ها هنا. حيث أن أولئك

الذين يندفعون باتجاه أوروبا، ويتعلمون كيف يفكرون ويسلكون بطريقة أوروبية، يسهمون في نشر هويتهم. هذا يعني أن آفاق التفكير والممارسة سوف تتسع؛ ولسوف نتعلم كيف نوفق بين عدد من الولاءات أكبر من ذي قبل. كما يمكننا أن نهيئ وننسق وننجز المزيد من التوقعات. إن حريتنا على صعيد التفكير والفعل تتزايد؛ لكن الشيء المهم هنا هو استمرار الهوية في النمو، الأمر الذي نميزه تماماً عن المراحل الأولى في تطور المجتمع والفرد. فمصادر التفكير والممارسة تتسع على قدم المساواة مع تنامي الهوية، وهذه المصادر تجعلنا قادرين على إنجاز مهام أكبر، من قبيل مجاراة التشكيلة الواسعة من الهويات والواجبات المدنية.

تمكننا الاستفادة من البيانات الاختبارية لاستطلاعات المؤشر الأوروبي من توضيح ماهية العلاقة الموصوفة أعلاه. فالمسح الذي جرى في خريف عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، يبين لنا أن العلاقة بين رهاب الأجانب وكراهيتهم من جهة والتحول نحو أوروبا من جهة أخرى، كانت سلبية الطابع. فمن بين أولئك الذين لديهم رهاب شديد إزاء الأجانب، ٢٧% فقط علقوا آمالهم على الاتحاد الأوروبي الجديد وفقاً لمعاهدة ماستريخت، بينما فعل ذلك ٥٧% ممن لديهم الحد الأدنى من رهاب الأجانب (المفوضية الأوروبية ١٩٩٥a: ٧٠). إنني أعزو هذه النسبة الضئيلة في رهاب الأجانب إلى الإحساس المتزايد بالسيادة، المقترن بالقابلية للعيش مع عدد أكبر من الناس ذوي الأصول القومية المختلفة دون الشعور بأي تهديد للهوية الشخصية.

إن التوجه المستقبلي نحو أوروبا، الذي لا يفضي بالضرورة إلى الرفض الكامل لولاء المرء لمواطني بلده، يمكن توضيحه على النحو التالي: من بين العينات التي خضعت للمسح، نرى أن أولئك الذين عبروا إلى هذا الحد أو ذاك عن فخرهم القومي، عبروا كذلك عن آمال متماثلة في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي الجديد (المفوضية الأوروبية ١٩٩٥a: ٦٩). تبدو هذه النتيجة كما لو أنها تناقض المعطى القائل بأن النسبة الكبرى كانت

للتجانس مع أوروبا والصغرى للفخر بالقومية. ويمكن توضيح الفرق بين هاتين الصيغتين في أن التعبير عن الأمل في ما يخص الاتحاد الأوروبي الجديد هو تحول في الاتجاه نحو أوروبا لكنه أضعف من أن يعتبر المرء نفسه أوروبياً. فالصيغة الأولى هي أكثر انسجاماً مع الاعتزاز القومي من الثانية. ولكن من خلال الإفصاح عن الأمل في الاتحاد الأوروبي الجديد، يعني أن التحديد الأول للهوية القومية في السياق الأوروبي الأوسع تم التعبير عنه أيضاً؛ وهذا يعد خطوة باتجاه تنامي الهوية. ويمكننا الاستنتاج من هذه البيانات أن تطور الهوية الأوروبية يقوم على التسامح المتزايد، ويساهم في تعزيزه. إذن، فالتحول نحو أوروبا لا يفضي بالضرورة إلى نتيجة حتمية، ألا وهي تخلي المرء عن قوميته، أو رفضها بنفس الدرجة التي بلغها في تحوله نحو أوروبا. إن تنامي الهوية يوسع مجال الولاءات، ولكن ينبغي على صناع السياسة أن يستخدموا هذا المجال ويصوغوه بفعالية. فتنامي الهوية يعتبر عنصراً جوهرياً في تطور المجتمع الحديث. كما أن توسيع شبكة النشاطات المتضامنة مع بعضها بعضاً في سياق عملية العولمة يقوي من هذا التنامي في الهوية. وفي هذا الصدد يمكن لنا أن نضفي على نظرية الحضارة ل نوربرت إلياس (١٩٣٩/ ١٩٧٦) معنى أوضح. فقد استنتج إلياس من خلال أنماط التضامن المتبادلة المتطورة أن هناك تزايداً في الالتزام بكبح الانفعال وضبط النفس والتنظيم الذاتي. ذلك لأن الأشخاص الوحيدين المؤهلين للنجاح والاستمرار ضمن شبكات النشاط الواسعة هم أولئك الذين يتحكمون بانفعالاتهم ويتمتعون بالقدرة على تخطيط وتنظيم سلوكهم بعقلانية. إن هذا الافتراض، من وجهة نظري، ينطلق بصورة ضيقة جداً من السمات الشخصية للمرء. وبتتبع النظريات التي تتناول الشخصية الفردية بدءاً من دوركهايم (١٩٦٩) إلى ميد (١٩٣٤/ ١٩٦٢) وبارسونز (١٩٦٤) وبياجيت (١٩٧٧) وكوهلبرغ (١٩٦٩)، يمكن أن نميز في سياق تطور الهوية الحديثة للأفراد المستقلين ليس فقط مسألة تنامي القدرة على

التنظيم الذاتي، بل وتعميم الهوية أيضاً. كما ينبغي أن نضع في الصدارة تنامي المقدرة على تنسيق عدد متزايد من التوقعات والعلاقات الأكثر تنوعاً، إضافة إلى تطور القدرة على تكوين أحكام أخلاقية (غيدنز ١٩٩١).

في ضوء نظريات التأهيل الاجتماعي التي طرحها الكتاب المذكورون أعلاه، وفي سياق اتساع شبكة التضامنات المتبادلة، يمكن أن نميز فقط الدافع وراء تنامي الهوية. وهذا بدوره يتطلب الإلمام بالعملية التي يمكن للمرء من خلالها أن يطرح باستمرار فرصاً جديدة من أجل التعاون والتجانس على المستوى الأعلى اللاحق، أي التعايش مع الآخرين اجتماعياً. إن سيرورة الأوْربة التي تخضع لها هويتنا لا تتماشى بشكل حتمي مع امتداد السوق الأوروبية الموحدة. كما أن عملية الأوْربة تحتاج إلى شخصيات نموذجية ذات دور أوروبي، تسعى إلى العمل من أجل أوروبا بشكل مميز، ولديها القدرة على دفع مختلف الجماعات القومية إلى تبني هذه الفكرة. ولقد لعب رؤساء الحكومات، كل بمفرده، في الدول المستقلة هذا الدور بأشكال مختلفة، ولفترات زمنية مختلفة، على صعيد شعوبهم؛ بيد أنه ما يزال يفتقر إلى المأسسة والتعميم على المستوى الأوروبي العابر للقوميات. ومادام رئيس المفوضية يتم انتخابه من قبل رؤساء الحكومة ويعامَل أساساً بوصفه رئيساً إدارياً، فمن غير المحتمل بالنسبة للمواطنين أن يتماهوا مع ممثل للجماعة. ولعل انتخاب الرئيس من قبل البرلمان الأوروبي أو حتى من قبل الشعوب قد يساعد في هذا المنحى (ريف ١٩٩٢).

إن التجانس أوروبا هو عملية تعلم وخبرة يمكن إحرازها بخطوات صغيرة ومتعددة، وتتوقف على المزيد من برامج التبادل الطلابي والتعاون على مختلف أصعدة الحياة. ويعتبر التقسيم العالمي للعمل القوة المحركة هنا. بهذه الطريقة فقط، لا عن طريق فرض الأوْربة، يمكن لفكرة التجانس مع أوروبا، المتجذرة في أعماق المواطنين، أن ترى الحياة.

تنامي الهوية بوصفه عملية إنتاج مجتمعية:

مجددون ومصارف ومقاولون ومضاربون

الفرضية التاسعة: تتشكل الهوية الأوروبية بوصفها تنامٍ للهوية في سياق عملية مجتمعية لخلق القيم. وتتطلب هذه العملية المعونة من قبل المجددين والمصارف والمقاولين والمضاربين.

إن تنامي الهوية هو عملية إنتاجية تتخذ مساراً مماثلاً لمسار النمو الاقتصادي، ولا بد أن يعتمد على شروط مماثلة لشروطه. فهو يحتاج إلى الاستثمار في المشاريع الأوروبية والتمتع بروح المغامرة والتزايد الدائم في عدد المجددين والرغبة في ركوب المخاطر، حتى وإلى المضاربين الذين يريدون الاستثمار في مشروع ما تزال فرصه في النجاح غير متوقعة على نحو كامل. ولا يمكن للمشروع الأوروبي أن يتطور إلا إلى الحد الذي يستطيع فيه قادة الحكومة وصناع السياسة البارزون كسب ثقة ناخبيهم التي ينبغي استثمارها بشكل واسع في نشر المؤسسات الأوروبية وتطوير النشاطات العامة التي يمكن أن تستقطب المواطن العادي أيضاً (بارسونز ١٩٦٩: ٣٥٢- ٤٢٨؛ مينش ١٩٩٥: ١٥٩- ٧٧). وهكذا، فإن المشروع الأوروبي يشتمل على عدد كبير من النشاطات الهادفة إلى زيادة الانتشار من خلال المعاهدات الخاصة. وقد تنجح هذه النشاطات في زج المواطنين في ميدان العمل وليس مجرد الاكتفاء بالمراقبة. كما لا بد من الإقلاع بمشاريع جديدة مرة تلو الأخرى بغية تعبئة المواطنين. وثمة حاجة لتجنيد الكثير من رجالات السياسة الأفراد في الجامعات والمدارس ومجال الأعمال والوظائف الحكومية والبلديات، تماماً مثلما تقتضي الحاجة حمل أكبر عدد ممكن من المواطنين على المساهمة في التعاون (غيسن ١٩٨٣).

في زمن التغيرات السريعة، يحتاج المشروع الأوروبي أيضاً إلى مجددين دائمين في العديد من المشاريع الفردية الصغيرة. فكما هو الحال في العملية الاقتصادية للإنتاج، لا يمكننا توقع النجاح لكل مشروع. بالأصح، لابد للمنافسة بين المشاريع أن تؤدي إلى رفع وتيرة التعاون على المستوى الأوروبي بالكامل. فالانفتاح العالمي المتزايد، والتطور لدى طليعة المواطنين الراغبين بالانخراط في المشاريع العابرة للحدود، دون أن يكونوا قادرين مباشرة على تقييم حدود الربح حتى آخر بنس، كل ذلك من شأنه أن يوفر اليوم فرصاً لإعادة تنظيم التعايش المجتمعي بصورة لم يسبق لها مثيل. وهنا يلعب الشباب، بوصفهم مواطنين منفتحي الذهن، دور المضاربين الذين يستثمرون رأسمال دعمهم ليس في المشاريع التقليدية المعنية بالحفاظ على التضامن القومي- الكنائس الراسخة والأحزاب السياسية والجمعيات التطوعية- وإنما في مشاريع جديدة ما تزال احتمالات نجاحها غير مضمونة، ومعدّة كي تكون أوروبية وعالمية. إنهم يتمتعون بما يكفي من الاستقلالية تؤهلهم للاستثمار في مشاريع أكثر مخاطرة، ولكنها ذات طبيعة مبشرة بفائدة أكبر على أية حال.

إن رغبة منفتحي العقل في تقديم الدعم يمكن تفسيرها على أنها الرأسمال المغامر، المتاح للمشاريع السياسية المجددة وغير المضمونة التي تهدف إلى تحقيق المشروع الأوروبي. ومهما يكن من أمر، فإنه ينبغي للمشروع الأوروبي أن يدخل في منافسة مع عدد وافر من المشاريع المراد لها أن تكون عالمية وشاملة إلى حد ما، ومتجاوزة للحدود الأوروبية. أما مشكلات العالم الثالث والحفاظ على التوازن البيئي العالمي وفرض حقوق الإنسان فما تزال حاجتها إلى دعم المواطنين ذوي العقل المنفتح أكبر من حاجة المشروع الأوروبي، لأن التنبؤ بآلية حل هذه المشكلات ينطوي على صعوبة أكبر.

يعتمد تنامي الهوية على عملية خلق القيم التي من شأنها تنشيط الكنائس والأحزاب السياسية والجمعيات التطوعية والمؤسسات الخيرية والنوادي والجماعات المبادرة- أي ما يدعى المنظمات غير الربحية والمنظمات

غير الحكومية. وفي سياق هذه العملية تتضافر رغبة عدد كبير من المواطنين في التعاطف مع المنظمات، وبالتالي توفير الدعم لها. ويمكن أن يتجلى التعاطف مع منظمة ما من خلال رسم الاشتراك في العضوية أو التبرعات أو الموافقة على المنظمة أو المشاركة الفعالة في نشاطاتها. كما يمكن اعتبار الدعم المقدّم لأي منظمة أشبه بوديعة في مصرف، حيث تلعب كل منظمة دور المصرف الذي يتدبر أمر الوديعة بفائدة ائتمانية لصالح المودع ويحولها بمثابة قرض إلى مشروع أو أكثر من المشاريع الواعدة بربح أكبر. ومن هذه المشاريع على سبيل المثال، مشاريع التعاون الأوروبية للمدارس والجامعات ومراكز البحث والأعمال، والمشاريع الخاصة بالبيئة، والمساعدات التنموية، وفرض حقوق الإنسان. فالمنظمة المعنية تحول دعم الأفراد ورغبتهم إلى تعاطف مع مشروع مادي ملموس، ولذلك تنجح في (التوحيد الأوروبي أو إدارة المساعدات التنموية أو حماية البيئة أو فرض حقوق الإنسان) وتكسب دعماً أوسع في أوساط الناس، وبالتالي تحظى برغبتهم في الاضطلاع بهوية جديدة. إذن، تستفيد المنظمة الحاملة للمشروع من هذه الرغبة في التعاطف مع الآخرين تماماً كما يستفيد البنك من الفائدة التي تحوّل بدورها إلى المودعين. كما أن حجم الفائدة المستحقة للمودعين- الداعمين- تتحدد بمستوى فاعلية الدعم والرغبة في التعاطف مع المجموعة؛ هذه الفاعلية التي تزيد من عدد الناس المتعاطفين والنشطاء المؤيدين. مع نجاح هذه العملية، يحظى دعم المودعين ورغبتهم في التعاطف مع المجموعة بقيمة أكبر، ويتسع نطاق عملهم وفعاليتهم أيضاً. وفي النهاية، يتخذ تنامي الهوية مساراً يتزايد معه عدد الناس، أكثر من ذي قبل، ممن يتجهون إلى هوية أوروبية أو حتى عالمية. ولهذا السبب يتحول تفكير الناس وممارستهم تلقائياً إلى التكيف مع الهوية العامة والتنسيق من داخلها بصورة أكبر من السابق.

تتسع الهوية لتتجاوز الحدود التي كانت عليها سابقاً دون أن تفقد أصولها كلياً. ومن زاوية التصور النظري، تبقى الهويات الأصلية منطقياً في كنف الهوية

الجديدة الموسعة. ويلمس المواطنون الأفراد تنامي الهوية بالممارسة لأن استثمارهم البنكي يفضي بهم إلى مرحلة جديدة من تنسيق سلوكياتهم مع الآخرين. وهذا التنسيق في التعاون مع المستثمرين الجدد يؤدي بدوره إلى تنامي الهوية كونه يقود إلى المزيد من النجاحات في مجالات مسلكية أكثر تشعباً. وكل هوية توسع مداها بفعل تطورها الذاتي، ومن خلال التطور المتزامن لهويات الآخرين. إن حقول النشاطات الائتمانية لبنوك الهوية- الكنائس والجمعيات والنوادي، وعلى وجه الخصوص، المنظمات الدولية غير الحكومية- بوصفها مشاريع سياسية، تلعب دوراً أساسياً في عملية خلق القيم هذه، جنباً إلى جنب مع نشاطات المجددين وحاملي المشاريع المغامرة (بولي وتوماس ١٩٩٩).

على قاعدة عملية خلق القيم هذه، المؤدية إلى انتشار الهويات، يتعلم الناس الاحترام المتبادل لحقوقهم بوصفهم مواطنين في مجتمع سياسي، وبالمعنى الأوسع للكلمة، بوصفهم كائنات بشرية عموماً. إنهم يحرزون مسألة التشارك في الحقوق مع مواطنيهم ضمن الجماعة القومية، ومع غير القوميين من دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن دول خارج حدود الاتحاد، ومع أوروبيين ضمن الاتحاد، وأخيراً مع أناس من شتى أصقاع العالم بعيداً عن الاتحاد. وتخضع الحقوق إلى عملية تجريبية بحيث يمكن للناس أن يعتمدوا عليها في أيما وقت وضمن دوائر تفاعلية أوسع، متخطية بذلك حدود التضامن القومي إلى حد كبير. ويعمل هذا التشارك، بقدر ما ينتشر على الصعيد الأوروبي، ومن ثم على الصعيد العالمي، على تنسيق الاحترام والدعم المتبادلين في نطاق يتجاوز أشكال التضامن القومية البحتة، بمعزل عن المنبت الأصلي للشخص وروابطه الأساسية. إن حقوق المواطنة الأوروبية، في صيغتها التطورية الكاملة، من شأنها أن تتمم الاتحاد النقدي الأوروبي وحقوق الإنسان والانتشار العالمي للتجارة الحرة ونواظمها التي أقرتها منظمة التجارة العالمية. كما تستمد هذه الحقوق شخصيتها الاعتبارية من وسائل الاتصال السائدة، وبالكيفية التي تحظى بها العملة (بارسونز ١٩٦٩؛ مينش ١٩٩٥).

من هوية أصلية إلى هوية وسيطة:

تضخم وتدهور وتقلبات اقتصادية

الفرضية العاشرة: تتشكل الهوية الأوروبية بوصفها هوية وسيطة، تشتمل على مسارات اقتصادية صاعدة وهابطة وأزمات ناجمة عن موجات من التضخم والتدهور الاقتصادي.

تتخذ هوية البشر منحى تصاعدياً في تحررها من قيود الجماعات الأصلية في سياق الحركة الفعالة لتطور الهوية الموصوفة سابقاً؛ وما أن يجري تعميمها، حتى تكتسي طابعاً رمزياً على وجه الحصر. فالهوية العائلية تنشأ من الولادة وتحدد من ينتمي إلى مجموعة من الأقارب مرة وإلى الأبد. وعلى الرغم من أنها لا تسمح بأن تتفكك، فإنها تضع قيوداً بشأن الهويات المتحولة حديثاً. من جهة أخرى، يمكن للهوية المحلية أن تتغير مرات عدة خلال حياة المرء ربما تتشكل هوية مستقلة تماماً، وخالية من أي طابع محلي، وهذا ما بات شائعاً في عصرنا الراهن. وعلى المنوال نفسه، تفقد الهويات القومية ميزتها الحصرية في سياق عملية التحديث. فكلما مضت هذه العملية قدماً، كلما أصبحت الهوية مسألة خيار، وأصبح فحواها قابلاً للتحديد بأشكال مختلفة. وهكذا تتخذ الأفكار المتعلقة بالهوية طابعاً تعميمياً واسعاً إلى حد تغدو معه مجرد أصداف جوفاء يمكن ملؤها بتشكيلة كبيرة من المضامين. كما تصبح الهوية مفهوماً مجرداً يُترك شأن محتواه والإجابة عنه لكل فرد على حدة. وهذا يصح أيضاً على الهوية الشخصية والاجتماعية على حد سواء، إن أمكننا هنا الأخذ بعين الاعتبار التباين الذي طرحه كوفمان (١٩٦٣). فأنا، بصفتي ألمانياً في الوقت الحاضر، أتمتع ضمن هويتي الاجتماعية بدرجة من المرونة في تحديد تلك الهوية تفوق بكثير ما كان يمتلكه أسلافي. وينسحب ذلك

أيضاً على هويتي الشخصية، في كوني شخصاً أحمل وجهة نظري الذاتية عن نفسي في علاقتي مع الآخرين. كما أن هوية أناي الفردية- المفهوم الثالث لدى كوفمان- التي تشكل محور قدرتي على التعبير عن حالي، توفر لي المزيد من المرونة في تحديد تلك الهوية.

تتحرر الهوية من الناس والمجموعات وتصبح وسيلة رمزية معممة من شأنها إثبات الذات داخلياً والتواصل خارجياً. فمن ناحية أولى، تتحدد الهوية من خلال عمليتي التواصل وإثبات الذات، ومن ناحية ثانية تُستخدم الهوية المحددة كوسيلة في هاتين العمليتين. فإن أردت والآخرين أن يُعترف بنا على أننا أناس لهم هوياتهم الخاصة- أوروبيون متحولون مثلاً- عندئذ ينبغي علينا أن نتيح الفرص ونحددها كي نجعل الآخرين يدركون ما نحن عليه وما نريد أن نكون. وبالطريقة نفسها، أبيِّن للآخرين طبيعة التفكير والممارسة اللذين يمكن أن يتوقعوهما مني، وذلك من خلال توفير الفرصة للتنسيق بين الفكر والممارسة بأشكال مختلفة.

بقدر ما تستقل الهوية وتتحرر من أصلها القومي وتصبح مفهوماً مجرداً، بقدر ما تكتسي طابعاً محدداً لها بوصفها وسيلة تواصل. فهويتي العائلية تسري في دمي بثبات؛ أما هويتي كأوروبي فليست من شيء سوى أنها وعد بحل مشكلات ملموسة في ظروف محددة للتهيئة من أجل حمل الفكرة الأوروبية وتعزيزها، وأن أكون قادراً بالتالي على وضع هويتي الألمانية في سياق أوروبي أكبر. من يدري ما إذا كان لدي أصلاً الاطلاع والوسيلة الضروريين للقيام بذلك؟ فكلما ضعف انخراط هويتي في أعمال ملموسة، كلما طالت مسيرة التفكير؛ وبقدر ما تتزايد قدرة الناس على التأثير في نجاح سلوكي، بقدر ما يتعاظم الخطر من أن تصبح هويتي مجرد رمز لا قيمة له، ولا علاقة له بالواقع. وكلما تزايد استخدام الهوية بوصفها وسيلة تواصل، وبغرض متابعة التواصل فقط، دون أن تلتزم بإيضاح فحواها عبر الممارسة، كلما أمكن لاستئناف التعبير عن الهوية، مع ما يرافقه من مستحقات، أن يصبح أمراً غير ذي جدوى.

إننا ننتقل اليوم نحو عالم فيه من وسائل الاتصال ومستويات التواصل ما يشغل حيزاً بلغ من الاتساع إلى حد أن المسافة بين الأشكال الرمزية المتصورة وبين ترجمتها إلى سلوك فعلي تطول أكثر فأكثر (غيسن a۱۹۹۱). وهذا الأمر يصح أيضاً على مسألة التعبير عن الهوية، الذي يشهد تنامياً مطرداً، في حين أن الجانب المتعلق باستمرار الهوية نفسها ومنحها الصبغة الأمثل لا يسير دائماً بموازاة التطور الهائل لوسائل الاتصال. فبقدر ما يتباعد الجانبان عن بعضهما بعضاً، تضعف قيمة الهوية المعبَّر عنها. على أية حال، في مجتمع الاتصالات ذي الحركة الدائبة، لا تتعلق المسألة باستقرار الشروط، وإنما بالطابع المتحرك للعملية ككل. وبالتالي يمكننا التحدث عن تضخم الهوية عندما يكون تداول الأفكار بشأنها متعاظماً إلى حد كبير، ويكون نقل هذه الأفكار إلى السلوك العملي متخلفاً - أو، بشكل أكثر دقة، عند النقطة الزمنية (ز١) حين يشار إلى هوية أوروبية متبوعة بسلوك أوروبي ملموس بدرجة أقل مما هو عند النقطة الزمنية (ز٠)؛ أو، لنعبر بطريقة أخرى، عند النقطة الزمنية (ز١) حين يكون عدد البيانات العامة المعبرة عن إيمانها بأوروبا (من خلال إحصاء المقالات في الصحافة اليومية على سبيل المثال)، بالقياس إلى النقطة الزمنية (ز٠)، قد تزايد بصورة أكبر من حجم انتقال قانون الاتحاد الأوروبي إلى دول أعضاء مستقلة. ويمكننا بالفعل أن نلاحظ نمواً تضخمياً كهذا، في مسألة تشريعات الاتحاد الأوروبي المعترف بانتشارها الهائل، دون تنفيذها في الدول القومية المستقلة وفق المعدل المقترح. وقد أشير إلى هذا النمو في الإجراءات القانونية المتخذة ضد البلدان الأعضاء المستقلة. فمنذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩١ ارتفع عدد اللوائح التنظيمية والتشريعات والقرارات من ١١٧٢ إلى ٨١٩٨، وعدد الإجراءات القانونية المتخذة سنوياً من ٦٠ إلى ٩٦٠. كما ارتفعت نسبة الإجراءات القانونية بالقياس إلى مجموع اللوائح التنظيمية والتشريعات والقرارات من ٦،٢٩ إلى ١٢،١٧ (مينش b۱۹۹۳: ٢٣٤).

إن عملية التضخيم في التعبير عن الهوية تولد الارتياب، الذي قد يتسبب بدوره في الارتداد عن التواصل. وبذلك يصبح مفهوم الهوية مستهلكاً إلى حد كبير

ويخبو محتواه يومياً، وبالتالي يكاد يصعب استخدامه بهدف التواصل أو تنسيق السلوك. كما يتعطل التواصل ويؤدي إلى تراجع مصحوب بالانكماش. أما اليوم فيستخدم مفهوم الهوية بصورة أقل أيضاً، حتى أنه إذا ما وُضع في الاستخدام من جديد، فلسوف ينتج مردوداً أعلى من حيث التواصل والتنسيق. على أية حال، بسبب الاستخدام الأدنى لمفهوم الهوية، فقد تدنى التنسيق الكلي للسلوك إلى مستوى ضعيف جداً.

يمكننا تتبع السياق الذي تشكلت فيه ملامح الهوية الأوروبية على ضوء بيانات مؤشر المسح الأوروبي الذي أجري بين ربيع ١٩٨١ وربيع ١٩٩١، حيث يبين تزايداً في المعدل الوسطي من ٥٠ إلى ٧٢% من الإجابات بالإيجاب عن السؤال: هل تعتبر العضوية في الاتحاد الأوروبي أمراً جيداً للبلد المعني. وقد شهد هذا السياق تقدماً مطرداً حتى ربيع ١٩٨٨، حيث واجه هبوطاً لفترة قصيرة، ثم تصاعد مجدداً من ٦٦ إلى ٧٢% بين ربيع ١٩٩٠ وربيع ١٩٩١. وبالمقارنة مع الأصوات الإيجابية المؤيدة للعضوية فإن الرأي القائل بأن العضوية قد جلبت معها منافع للبلد المعني يظل أقل توكيداً وأكثر عرضة للتقلبات والتأرجحات العشوائية صعوداً وهبوطاً. كما أن نسبة الـ ٥٩% الذين اعتبروا العضوية مفيدة شارفت في ربيع ١٩٩٠ نسبة الـ ٦٥% التي صوتت إيجاباً لصالح العضوية. وقد حافظ عدد من يعتبرون العضوية 'مفيدة' على هذا المستوى حتى عام ١٩٩٠. بالمقابل، منذ ربيع ١٩٩٠ حتى ربيع ١٩٩١ تطورت نسبة المؤيدين لفكرة اعتبار العضوية في الاتحاد الأوروبي أمراً إيجابياً من ٦٥ إلى ٧٢%. وهنا يصبح التباين واضحاً، كما تأكد أن تعاطفاً تضخيمياً مع الاتحاد الأوروبي قد برز من هذه الزاوية - هذه الزيادة في التعاطف لم يرافقها إقرار بفوائد متزايدة. وقد بلغ هذا التطور ذروته في ربيع ١٩٩١، ليهبط منكمشاً على نحو حاد في خريف ١٩٩١. كما أن القبول بفكرة أن العضوية في الاتحاد الأوروبي تعد أمراً حسناً فقد انخفضت حتى ربيع ١٩٩٦ إلى ٤٩%، وبالتزامن معها، فقد انخفض إدراك الفوائد الناجمة عنها بين ربيع ١٩٩١ وخريف ١٩٩٣ من ٥٩ إلى ٤٤%. وفي ذلك الوقت

بالذات يبدو أن الميل التضخيمي قد توقف. أما البيانات التي تعتبر أن الاندماج الأوروبي أمر حسن وأنه مفيد للبلد المعني فقد استمرت على شكل موجات صغيرة وسجلت نسبة ٤٩ و٤٤% على التوالي في ربيع ١٩٩٩ (المفوضية الأوروبية ١٩٩٩: ٢٥، ٢٨).

بمساعدة هذه البيانات، يتبين أن التطور الملحوظ يعكس تسارعاً ذا زخم سياسي في عملية الاندماج التي رافقت القرار الأوروبي الواحد لعام ١٩٨٦ وإنجاز السوق الموحدة في اليوم الأخير من عام ١٩٩٢. وبشكل متزامن تم التعبير المذهل عن زيادة الاهتمام العام بالاتحاد الأوروبي من خلال الرغبة المتعاظمة لدى مواطني الاتحاد الأوروبي في أن يلعب البرلمان الأوروبي دوراً بارزاً أكبر: هذه الرغبة التي شهدت قفزة من ٤٤ إلى ٦٢% بين خريف عام ١٩٨٨ وربيع ١٩٩١. يمكن للمرء أن يفترض بأن تنامياً في التعبير عن الاتحاد الأوروبي يبرز هنا. وقد كان من شأنه أن يعزز ثانية التحول في الميل نحو الاتحاد الأوروبي: ولكننا نشهد هنا أيضاً، في خريف ١٩٩١، بداية تحول في هذا الميل أدى إلى هبوط في قيمة النسب: ٤٩% في ربيع ١٩٩٥، و٤١% في ربيع ١٩٩٩ (المفوضية الأوروبية b١٩٩٥: ٤٩B؛ ١٩٩٩: ٨٢).

كيف يمكننا تفسير هذا السياق في تحول الميل نحو الاتحاد الأوروبي؟ إنني أفسر الفكرة القائلة بأن العضوية في الاتحاد الأوروبي هي أمر جيد للبلد المعني على أنها تحول واضح في الميل نحو الاتحاد الأوروبي وتعبير عن الهوية الأوروبية. وبقدر ما تحظى هذه الفكرة بالاستحسان، بقدر ما تتشكل سمات الهوية الأوروبية عبر التداول. أما القول بأن البلد المعني قد تحصّل على فوائد من خلال عضويته في الاتحاد الأوروبي، فإنه يعبر عن المعادل المادي الملموس ذاتياً لمزايا الهوية الأوروبية. وإذا ما كفت مزايا الهوية الأوروبية عن تقديم الفوائد، يحدث التضخم، لأن مزايا الهوية تفقد قيمتها من زاوية الفوائد التي تحققها. فبمقدار ما يصبح هذان القطبان متنافرين، بمقدار ما نصل سريعاً إلى النقطة التي تتناقص عندها الرغبة في الاضطلاع بالمزايا الأوروبية، ويبدأ الميل نحو الانكماش. إن الانخفاض في مزايا الهوية

يترافق مع وعينا للتراجع المتفاقم حالياً في مستوى الفوائد. فالمشروع الأوروبي يوضع من جديد على سكة القوة الخلفية الدافعة حتى تكون الفوائد الجديدة مدركة في وعينا، الذي من شأنه أن يشحذ، مرة أخرى، الرغبة بالهوية، ويطلق العنان لاتجاه جديد صاعد.

منذ خريف ١٩٩٣ حتى خريف ١٩٩٤ برز ارتفاع في مستوى التماهي مع أوروبا، إلا أنه عاد لينخفض في عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك الحين أخذ يتأرجح حول المعدل الأدنى. ويصح الأمر نفسه على الاعتراف بحقوق الاقتراع محلياً بالنسبة للأجانب في الاتحاد الأوروبي. فقد حظيت حقوق الاقتراع باعتراف ٤٨% وحقوق الترشيح بـ ٣٨% في ربيع ١٩٩٣، بينما بلغت ٥٤ و٤٥% في خريف ١٩٩٥، وبلغت ٥٢ و٤٣% في خريف ١٩٩٧ (المفوضية الأوروبية b١٩٩٧: ٤٨). وهنا يمكن ملاحظة أن مزايا الهوية المتنامية نحو أوروبا تسير جنباً إلى جنب مع رغبة متزايدة في الاعتراف بحقوق متساوية للجميع، تجسدت في السلوك العملي. كما أن تطور مزايا الهوية الأوروبية الموجودة في التداول رافقه تطور في التعبير الجمعي عن الحقوق المتساوية. ومهما يكن من أمر، فإن الاعتراف الجمعي ما يزال متخلفاً بوضوح عن الهوية الأوروبية المفترضة. فبقدر ما يوضع تعهد المرء على محك التجربة، بقدر ما يتكشف عن خلوه من أي معنى، مفصحاً عن موجة تضخمية في هوية المرء، سرعان ما يبدأ معها ميل جديد إلى الانكماش حيث تتقلص فعلياً الرغبة في التماهي مع أوروبا ويتراجع معها التعبير الجمعي عن الحقوق المتساوية والاعتراف بها.

إن هذا التطور المتذبذب يجد ما يتممه في التقلب المتزامن للقيم المتعلقة بحقوق المواطنة الأوروبية. وفي ظل غياب الانتشار المتماثل للهويات والتضامنات سوف تصبح القيمة الفعلية لهذه الحقوق متخلفة عن المطالب الرمزية، وتنزلق إلى متاهة التضخيم. ولسوف يتمخض عن ذلك تدهور في الثقة بهذه السيرورة وانعطافة نحو متاهة الانكماش، مع ما يرافقها من هروب نحو علاقات ذات نزعة قومية بدائية مدعومة بحركات يمينية متطرفة (بيتز ١٩٩٤، ١٩٩٨).

من هوية وسيطة إلى هوية واقعية

الفرضية الحادية عشرة: تتحول الهوية الأوروبية إلى هوية واقعية بقدر ما يتواصل التعبير عن الهوية الأوروبية بمعزل عن السلوك العملي، وبقدر ما تفقد علاقتها به.

بالترافق مع الفورة الحالية المتوقعة في وسائل الاتصال، يخضع التواصل بشأن الهوية أيضاً إلى المزيد من العمليات الفعالة المصاحبة للتقلبات الاقتصادية صعوداً وهبوطاً، من قبيل مشكلات التضخم والانكماش والتدهور. ففي حين يجري إقحام كل شيء في مسألة التواصل، ثمة خطر من إمكانية فقدان جزء كبير في سياق هذه العملية، ولا يعود للظهور ثانية في السلوك الواقعي. إن تبادل الآراء بشأن الهوية يتمحور حول نفسه ويربط بين شكل ما من الإعلان عن الهوية وآخر دون إخضاع قيمتهما إلى الاختبار. إذن، فالمفاهيم الخاصة بالهوية توفر فقط إمكانية الربط بين الآراء السابقة واللاحقة. إنها تنتقل من عرض خطابي إلى آخر إلى أن تستنزف بشكل لم يعد معه أحد ليهتم بها. وما حدث لها في تلك الأثناء، وما سببته من سلوك فعلي، لا يمكن رؤيته - لأن المرء في صدد حضور العرض الخطابي التالي! وهكذا، فإن التقلبات الصاعدة والهابطة للتصريحات المتعلقة بالهوية تُطرح بمضامين تذهب أدراج الرياح. وبما أن الهوية تحظى باهتمام خطابي فقط، ولا تُعاش إلا بشق النفس، فإننا متجهون إلى مستوى من التجريد مماثل للتفاوض بشأن الأصول المالية. إن تطوراً اقتصادياً محدداً لا يكون محط مضاربة مباشرة من قبل 'الأصول المالية'، بل هو مرحلة مستقلة عليا من التقييم المجرد لعملية التطور في سوق الأوراق المالية. تتعلق اشتقاقات الهوية باستخدام المفاهيم الخاصة بالهوية، ليس بهدف تكوين فهم عن الذات أو الآخرين، أو اشتقاق سلوك مشترك منهم، بل بغية التنافس للارتقاء بفحوى هذه المفاهيم في سياق التواصل، وبنتيجة ذلك، توفير

فرص دائمة لحوارات أوسع. إن الإكراه على البقاء في دائرة الخطاب يجعله مستقلاً، ويؤدي إلى تواصل متمحور حول نفسه، ومواظب بالضرورة على مسار تطوري ثابت مهما يكن الثمن. وبذلك يغدو الحديث خلواً من أي قيمة، في حين تتزايد أهمية اللغو أياً كان نوعه: أي على غرار ما يحدث بشأن التطور الاقتصادي، حيث تعطى الأهمية الأكبر للسلعة المنتَجة والمستهلَكة، بغض النظر عمّا يُنتج ويُستهلك واقعياً. إن الخطاب يُطرَح من أجل الخطاب، وبهدف الحصول على فوائد خطابية، تماماً مثلما يكون الإنتاج من أجل الإنتاج وإحراز المكاسب المالية. ونقصد بالفوائد الخطابية أن التعبير الذي يطرحه المرء ينطلق من ذاته وإلى ذاته.

إن التضخم الهائل في دينامية التعبير عن الهوية ناجم عن السياق المشار إليه أعلاه. ولكي نحافظ على تواصل على صعيد التطور، هنالك حاجة إلى تجديد مستمر في نتاجات الهوية كي يبقي الاهتمام بالتواصل حياً. فإلى جانب الاشتداد المتعاظم في حدة المنافسة على سوق الاتصالات العالمي، ينجم عن هذا كله سباق شرس لإنتاج خطوط جديدة من المنتجات وبأسرع ما يمكن، حالما تبدأ مبيعات المنتجات القائمة بالكساد أو التراجع. ولأن المنافسة توفر خطوط إنتاج جديدة للسوق التجاري، فإن هذا الأخير مضطر للاستمرار في طرح منتجات جديدة. أما التقلبات الاقتصادية للهوية فلا بد أن تبقى حركتها ملازمة، على نحو متزايد، لدورات إنتاج أقصر. وينبغي على أوروبا، في سياق التنافس مع أهداف أخرى لتحقيق الهوية، أن تدعم خطابها بسلسلة متسارعة ومتزايدة من البرامج المطروحة مجدداً من أجل تعزيز الاتحاد وتعميمه. وفي غير ذلك، فإن رغبة المواطنين في التعاطف مع الاتحاد وتوفير الدعم له يمكن أن تتقلص وتذوب في عروض أخرى هادفة إلى تحقيق الهوية. وبهذه الطريقة يصبح الإعلان عن هوية أوروبية مهدداً أيضاً بفقدان الأساس الذي يقوم عليه، ويغدو مبالغاً به إلى حد الوقوع في شراك التضخم وربما في متاهة الانكماش- التضخم.

بقدر ما يصبح الإعلان عن الهوية الأوروبية مبالغاً به، بقدر ما ننتقل ليس فقط من هوية أصلية إلى هوية وسيطة، بل إلى هوية واقعية أيضاً، حيث يتلاشى كلياً الفرق بين الشعار والهدف، بين المظهر الخارجي والحقيقة، وننتقل ببساطة

إلى عالم مغلق تحيط به أطياف من المحاكاة الذاتية التافهة، التي تتمحور وتدور حول نفسها. ولكن، كي تتنامى الهوية، لا بد لها أن تتحرر من سياق العوالم المادية للحياة وتخضع للتجريد. وعندئذ تصبح مقومات بنائها أقل اعتماداً على تجارب الماضي وما حققته في سياق الممارسة؛ ويتاح لها أن تتشكل أكثر فأكثر من خواص متحولة ومجردة على يد الفرد والآخرين على حد سواء، ومن اشتقاقات الهوية التي استخلصتها وسائل الإعلام وتداولتها التقارير البحثية دون الاهتمام بغربلتها. فالناس لا يعرفون إلا أقل القليل عما يعنيه فعلياً الإعلان عن الإيمان بهوية؛ الأمر الذي يمكن أن يحدث إزاء الهوية الأوروبية في ظروف كهذه. وقد تحظى الهوية بتقدم صاعد ومثير، ولكن التعاون الأوروبي على صعيد السلوك الفعلي الناجم عن ذلك التقدم ربما يكون ضئيلاً. فبين الجولة الأولى والثانية من الاستعراضات الخطابية نشهد نتاجاً للهوية الأوروبية لا يعدو كونه محاكاة تافهة، تتجلى نتيجتها فقط في تكرار الفكرة نفسها في الجولة التالية، أو التخلي عنها، بسبب الافتقار إلى التجديد ليس إلا. وهكذا، نكاد أن لا نتوصل إلى نتائج في ما يتعلق بسلوك الحكومات والبيروقراطيات والجمعيات والمواطنين (بودريار ١٩٨١، ١٩٨٨).

إن الانزلاق في دوامة الخطاب الخالي من أي معنى حقيقي، وبالنتيجة الغوص في متاهة الانكماش - التضخم، يمثل الوجه السلبي لتطور يندفع قدماً، ويحمل معه بطبيعة الحال وجهاً إيجابياً: تنامي الهوية بوصفه ارتقاء بالقدرة على تنسيق المزيد من التطلعات والولاءات والأفعال المختلفة لدى الذات الفردية والآخرين. إن المشروع الأوروبي يمكن أن يحرز تقدماً شريطة توفر الرغبة الدائمة في الاندماج في أوروبا. وفي الوقت نفسه، يمكننا أن نتجنب التخبط العشوائي في متاهة الانكماش- التضخم، ونكف عن ذلك كلياً، إذا ما ترافق التنامي في الخصائص الأوروبية للهوية، وفي سياق خطاب شاف، مع سلوك عملي من قبيل الارتقاء بالمشاريع الأوروبية العابرة للحدود بحيث تغطي مجمل المستويات في المجتمع. إن الرغبة الأوروبية في ممارسة الفعل تتعزز من خلال هذه المشاريع بوصفها مكافئاً للخطاب الأوروبي. وفي هذه الطريقة وحدها يمكن لتنام حقيقي في الهوية أن يحدث، بدلاً من تكاثر المزاعم الخطابية عن الهوية الأوروبية التي تفتقر واقعياً لأي ترجمة عملية.

ملاحظات ختامية

في الوضع العالمي الراهن ثمة فرص مناسبة أمام فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا ودول أوروبية أخرى كي تواصل تقدمها في تطوير هوية أوروبية (ثقافية) مشتركة تتجاوز نطاق هوياتها القومية. كما أن مبررات صوغ هوية أوروبية تتزايد من الخارج، ومن الأسفل والأعلى على حد سواء. وعلى صعيد أوروبا كلها يتعاظم دور الاتحاد الأوروبي بطريقة يتعزز معها موقعه المهيمن.

إن ثقافة المركز في الاتحاد الأوروبي تتحول تدريجياً إلى نموذج للثقافة الأوروبية، وفي الوقت نفسه، تتقلص مكانة الثقافات الأوروبية في الأطراف، وتتلاشى معها جذور الفقر والأمانة للتقاليد والروح التسلطية والتركيز على الذات. كما تغدو ثقافة المركز رمزاً للثروة والانفتاح والديمقراطية والخلاص العالمي. على أية حال، إن تنامي الهوية الأوروبية لا يقتضي ضمناً تراجعاً متزامناً على مستوى تماسك الهوية القومية للفرد، وإنما يستلزم قيام الجانبين باتخاذ إجراءات تحتية متبادلة لتعزيز تسوية النزاعات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المستقلة. فالهوية الأوروبية تعبر عن نفسها بصورة تصاعدية نتيجة لسياق حركة العولمة، وتواظب على المساهمة في فرض نفسها. إن تقسيم العمل وحركة نقل البضائع وتقديم الخدمات ونقل المسافرين تخلق المزيد من العلاقات المتبادلة، العابرة للحدود، ضمن أوروبا. وتغدو ثقافة المركز أنموذجاً للهوية الثقافية على مستوى أوروبا بكاملها، بحيث يمكن لنور المركز أن يصيب الزوايا القصوى للأطراف. كما أن تقدم الفردانية يساعد إلى حد كبير على تحرير المواطنين من أشكال التضامن القومية الخاصة ودفعهم إلى تبني وجهة نظر أوروبية، وبالتالي، هوية أوروبية بالصيغة النسبية التي اعتاد رواد التحديث على طرحها من منظور عالمي. إن مسار الفردانية يصحبه تغير في التنظيم الاجتماعي،

ينأى بنفسه عن الشبكات القومية وينتمي إلى تلك الأوروبية والعالمية. وما يبدو للمنظمات الراسخة على أنه تفكك وتذرر، يتكشف، من خلال المشاهدة عن قرب، أنه تحول في بنية الاندماج الاجتماعي، أي أنه مستوى جديد أرقى في بنية الاندماج الاجتماعي. ويمكن دفع عملية تطوير الهوية الأوروبية إلى الأمام من خلال المزيد من نقل الصلاحيات لسلطة صنع القرار السياسي في بروكسل وعبر سياسة الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى التلاؤم القانوني. إن المواطنين يتطلعون أكثر فأكثر إلى بروكسل التي تحدث تغيراً مطرداً في الهوية بصرف النظر عن مقاومتهم له. وعلى المنوال نفسه، يجري ربط عدد متزايد من شبكات التواصل العابرة للحدود مع بعضها بعضاً. كما تبرز ثقافة استهلاكية موحدة دون أن تستثني الثقافة الراقية للموسيقا والمسرح والأدب، على الرغم من أن ثقافة الاستهلاك هذه سبق لها أن تخطت حدود أوروبا منذ زمن بعيد. لقد نشرت الثقافة العالمية طابعاً موحداً على صعيد الكرة الأرضية برمتها. أما الثقافات المحلية فتخضع إلى تحول ناتج عن التعميم العالمي لثقافة الاستهلاك، دون أن تُجتث من جذورها على أية حال. ومع ذلك، فهي تفقد كفاءتها الذاتية التقليدية، وتستمر بوصفها مادة خام للثقافة العالمية التي تتمتع بشهية نهمة للتجديد.

إن إصباغ الطابع الأوروبي على حياتنا يحمل معه تغييراً بنيوياً جوهرياً في علاقة المجتمعات الأوروبية بعضها مع بعض. أما التجاور بين العوالم المادية للحياة، التي تنتج عن التقاليد وتعيش بذاتها، فيتم استبداله بالاختلاف والتواصل بين المركز والأطراف. كما ويعتبر المركز المحدد الرئيسي لمعيار الكفاءة الاقتصادية والفعالية السياسية والأمن الاجتماعي والشرعية الثقافية، ويقرر النموذج اللاحق الذي ستتخذه الهوية الثقافية الأوروبية.

من الطبيعي ألاّ تتقدم عملية الأوْربة بصورة سلسة ودون معارضة. فمن جهة، تسيرها طبقات اجتماعية حاملة للتحديث وإدارة عليا وخبراء وساسة ومثقفون؛ ومن جهة أخرى، تؤدي إلى نشوء حركات قومية وإقليمية مضادة من الأسفل، وكذلك حركات عالمية مضادة من الأعلى.

إن تحول الهوية من المستوى القومي إلى المستوى العالمي، الذي يحدث في سياق الأوْربة، يتّبع جدل كسب هوية وخسارة هوية، ولكن دون أن تكون محصلة العملية صفراً. على الأصح، إن تنامي الهوية يسهُل إمكانية التعاون بين عدد أكبر من الهويات وعلى مستوى عالٍ من التجريد. كما يمكن أن يُفهم بوصفه عملية إنتاج مجتمعية تعتمد على خلق القيم والتحديث والمشروع السياسي والمضاربة والرأسمال المغامر.

وهكذا، فإن سيرورة تطور الهوية، كما وصفت أعلاه، تحرر بنية الهوية من الضمانات الوقائية الأصلية والقيود البدائية، وتحولها إلى بيئة للتواصل. وفي بيئة كهذه تنفتح الهوية على فرص جديدة لتوكيد الذات داخلياً والتواصل خارجياً. مع ذلك، تنطوي عمليات التواصل المجتمعي على درجة من الحساسية، وتفترض تقلبات اقتصادية مضطربة صعوداً وهبوطاً، وكذلك انكماشاً وتضخماً في مفهوم الهوية. وبالتالي، فإن الهوية الوسيطة مرشحة للوقوع في دوامة المتاهات التضخمية - الانكماشية.

تتولى الهوية الواقعية بكليتها عملية تطورها بوصفها حقيقة عيانية. وفي عالم الاتصالات الحديث تتشكل الهوية الأوروبية ضمن هذه العمليات الوسيطة مع ما توفره من فرص للتطور الفعال، وبالمقابل، ما تنطوي عليه من مخاطر الوقوع في المتاهات التضخمية - الانكماشية والانجراف إلى الواقعية بمعنى الركون إلى الكفاءة الذاتية العادية. وهنا تصبح الهوية أكثر تغيراً وتعقيداً وهشاشة، وحبلى بالتوترات. في النتيجة، إن الأوْربة التي تخضع لها هويتنا تواصل المنطق ذاته الذي وسم دائماً عملية التحديث: جدل مكاسب التحديث وخسائره.

الخاتمة

تحول أشكال التضامن والمواطنة من روابط قومية إلى روابط عابرة للقوميات

أوجدت الدولة الأمة، في أرقى أشكالها تطوراً، الاحتواء الداخلي على أساس الإقصاء الخارجي في المقام الأول، كما قال روجرز بروبيكر عن حق (١٩٩٢: ٢١- ٢٤). ففي عالم تتغير شخصيته بشكل خاص من خلال توسع التعاملات الاقتصادية، والاتفاقيات بين الدول، والتشريعات العابرة للقومية، والأنظمة العالمية، والاتصالات الدولية، والثقافة الشعبية العالمية، بالإضافة إلى تسويق الثقافات المحلية على مستوى العالم ورواج الثقافة الغربية التي تكرس حقوق الإنسان، والثروة الاقتصادية وحصة الفرد من الرفاه الاجتماعي، لم تعد الدولة الأمة هي الوحدة الوحيدة المهيمنة في الدمج الاجتماعي. فالأمة المتجسدة سياسياً في دولة الأمة والمواطنة المستندة إلى الانتماء للأمة لم تعد تلك التعابير التي لا يرقى إليها الشك في إطار التضامن. وفي سياق عملية الأوْرَبَة، ومن بعدها العولمة، تتوسع العلاقات الاجتماعية أكثر فأكثر لتتجاوز حدود دول الأمة وتتمايز داخلياً إلى تفاعلات أكثر انتقائية، ومحددة وظيفياً ومحدودة في الزمان والمكان. كما لم تعد التنظيمات الضخمة للنقابات، واتحادات أرباب العمل، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية والكنائس، ودولة الأمة بشكلها الحالي، هي الوحدات المركزية الناظمة للاندماج الاجتماعي. إن الفصل الدقيق بين أبناء الأمة والأجانب، بين المواطنين وغير المواطنين يفسح المجال أمام نطاقات متدرجة ومتداخلة ذات حدود واضحة تتراوح بين مقيمين مؤقتين ودائمين إلى مهاجرين حاصلين على الجنسية من ذوي المواطنة الواحدة أو المزدوجة. وغدا هؤلاء الأشخاص ثنائيي القومية أقل

خطراً من جهة تضارب الولاءات، لكن الفرصة أصبحت أكبر لتعزيز الاندماج ما فوق القومي. وسوف يزداد التعايش العالمي عبر الحدود القومية (خارجها)، ويتلاشى شيئاً فشيئاً داخلها. كما سيتحول نطاق التعاون العابر للقوميات إلى المركز، وينتقل نطاق التعاون القومي إلى الأطراف.

يعتبر تقسيم العمل القوة الرئيسية المحفزة لهذا التحول. فهو يتقدم داخل دولة الأمة وخارجها، لأنه الوسيلة الوحيدة الفعالة للتخفيف من المنافسة المتزايدة أبداً على الموارد الشحيحة نتيجة تلاشي المسافة بين البشر. وتدفع هذه الصيرورة بدورها من خلال ابتكار تكنولوجيات النقل والاتصال واستخدامها. وفي هذا العالم الذي تتضاءل فيه المسافات، يغدو الجميع في منافسة مع الجميع، ما يتركنا عرضة لاستراتيجيات الحفاظ على الحياة القائمة بشكلٍ أساسي على التخصص ودورات الانتاج وابتكار الخدمات بوتيرة متسارعة، بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من توسعٍ وازدياد في تقسيم العمل على مستوى العالم. ولم تعد دولة الأمة، من خلال ضمانها للدمج الاجتماعي بواسطة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنة، الوحدة الوحيدة للدمج الاجتماعي. فالناس يتوحدون خارجها ويتمايزون داخلها، كما أنهم على اختلاف قومياتهم يتشاطرون ثقافة الاستهلاك السائدة عالمياً، والمسؤولية العامة عن الحفاظ على الموارد الضرورية للحياة البشرية وتطبيق حقوق الإنسان على مستوى العالم. وتربط الأنظمة البيئية، ومنظومات حقوق الإنسان، إضافة إلى التقسيم العالمي للعمل، بين عددٍ متزايد من البشر خارج حدود الأمم. وفي الوقت نفسه تصبح القضايا ذات الصلة بتقسيم العمل، والحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان أكثر تمايزاً داخل هذه الأمم وتؤدي إلى تشتتٍ متنامٍ في المصالح، هذه المصالح التي لم يعد بمقدور المنظمات الكبيرة تمثيلها. ولم يعد الاحتواء الداخلي عبر الإقصاء الخارجي صالحاً أبداً، لأن الخارجي أصبح داخلياً. وقد أدى تقسيم العمل الخارجي، والمفاوضات البيئية، والمساعدات التنموية وتطبيق حقوق الإنسان إلى تحولاتٍ في بنية التضامن: بعيداً عن منظومة التضامن القومي باتجاه شبكة من روابط التضامن التخصصية والفردانية بين شبكاتٍ محددةٍ كما لم تكن كذلك من قبل.

وكان على رفاهية الأمة ككل، وبوصفها الوحدة الأساسية للتضامن، أن تخلي الطريق، إلى حد ما، للتنسيق بين مجموعةٍ أكبر من الحقوق والمصالح التي تتجاوز الرفاهية القومية، مثل حقوق الأمم بالتجارة العادلة، والاستفادة من الموارد الطبيعية ومن حصةٍ في الثروة المنتجة عالمياً. ويمضي الاندماج العابر للقوميات جنباً إلى جنب مع التحول في الدمج القومي المرتكز على المواطنة القوية. بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة تلاشي الاندماج القومي مع تنامي الاندماج ما فوق القومي، لكن الاندماج القومي سيغير طابعه. فالربط بين الإقصاء الخارجي والاحتواء الداخلي لم يعد موجوداً. ونحن ننتقل الآن إلى مزيد من الاحتواء الخارجي، بينما يغدو الاحتواء الداخلي أكثر تمايزاً وفردانيةً. وسوف تكون النتيجة مزيداً من التوازن بين الاحتواء الداخلي والخارجي لأن كليهما يتصف بالتمايز والفردانية.

إن القوة المحركة التي تكمن وراء هذا التغير هي توسع الأسواق وانفتاحها. وبما أن السوق لا يمكن أن تعمل إلا على أساس جملةٍ من القوانين المعترف بها بشكلٍ متبادل، بما يكفل تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية والحصة العادلة لكل شخص وفقاً لمساهمته الخاصة، فإن الأسواق تنمو بقدر ما تكون هذه القوانين أكثر رسوخاً. وهذا ما يفعله الاتحاد الأوروبي لإنشاء السوق الأوروبية الموحدة من خلال تحقيق التناغم بين القوانين، وما تقوم به منظمة التجارة العالمية من خلال توسيع اتفاقيات التجارة الحرة. ومن وجهة النظر التي تعتبر أن دولة الرفاه القومي هي المناخ الأفضل للاندماج الاجتماعي، فإن هذه الصيرورة ليست سوى تطبيق لمنطق السوق الرأسمالية، وهي تشكل خطراً على الاندماج الاجتماعي عموماً، أي انتصاراً لليبرالية الجديدة غير المقيدة. لكن ذلك ليس سوى جانب واحد من الحقيقة التي تتجاهل آثار الإقصاء الخارجي لاحتواء دولة الرفاه القومية والتحول الذي لا بد منه في الاندماج الاجتماعي في هذه الصيرورة. إن اكتمال توسع السوق عبر تنظيمها قانونياً مرتبط بضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الاتفاقيات والحصص العادلة للجميع كل حسب مساهمته. وقد كان تحول البرنامج البيئي للأمم المتحدة إلى منظمة لحماية البيئة، بالإضافة إلى تعزيز

الصفة الملزمة لاتفاقيات العمل الدولية، السبيل الملائم لهذا "التنظيم" القانوني للأسواق العالمية. إلا أن بنية قانونية من هذا النوع لن تنقل ببساطة منجزات دولة الرفاه القومية إلى المستوى الأوروبي وحتى العالمي، لأنه لم يعد هناك من سبيل للاحتواء الداخلي عبر الإقصاء الخارجي. وقد كان ضمان الرفاهية الراسخة في دولة الأمة ممكناً طالما أن سوق العمل فيها في منأى عن المنافسة الخارجية على حساب من لا يستطيع الوصول إليها. لكن هذا العزل لأسواق العمل لم يعد ممكناً البتة، ليس فقط بسبب الهجرة الفعلية لليد العاملة بقدر ما هو ناتج عن تسهيل الوصول إلى الأسواق عبر الانترنت وزيادة فرص الاستثمار الرأسمالي بطريقة أكثر ربحيةً. والعملية الأخيرة تؤمن للبعض فرصاً لم تكن متاحةً لهم من قبل، كما تجرد آخرين من امتيازهم الراسخ الذي يخولهم بأن يكونوا المستفيدين الوحيدين من الاستثمار الرأسمالي. وقد أصبحت المساهمة في النمو الاقتصادي شاملةً على مستوى العالم مع أنها لم تعد فرصةً بقدر ما هي نتيجة مضمونة، وتتوزع بالتالي داخل دولة الأمة وخارجها لكلٍ حسب انجازاته. ومع إتاحة الفرصة للأجانب لامتلاك حصةٍ منها، سيتم توزيع حصص أبناء الأمة بشكلٍ أقل تساوياً. وسيؤدي ذلك إلى تمايزٍ أوسع في الدخل. مهما يكن من أمر، فمع نمو الاقتصاد العالمي، يمكن لعملية التحول البطيئة أن تسمح لدول الرفاه، التي لا تزال تحتفظ بامتيازاتها، بالتقاط التباين في الدخل على مستوى أشد عموميةً، كي لا يدفع التفاوتُ الناشئُ الناسَ الأقل قدرة على المنافسة إلى الفقر. ومع ذلك فإن المنافسة المتزايدة في السوق العالمية تضغط بشدة على المداخيل الأقل تأهيلاً بشكلٍ خاص وتضع حدوداً ضيقةً على تقديم الدعم لهم.

بناء على ذلك، فإن المواطنة آخذة في تغيير سيمائها. ولأن المواطنة بمعناها المعاصر منتج من منتجات دولة الأمة ذات التضامن القومي الوطيد، فقد كانت قويةً وشاملة، وضمنت لكل مواطنٍ نصيباً كبيراً من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، حتى أن ٤٠% من المستوى المعيشي لكل فرد كان مضموناً بشكل جماعي حول المعدل بغض النظر عن مساهمة هذا الفرد في السوق (اسبن-اندرسون ١٩٩٠: ٥٢). وبتعابير دوركهايم (١٩٦٤)، مثلت دولة الرفاه علاقة

التضامن الميكانيكي في تقسيم العمل بأكثر أشكاله تطوراً. وأدى التقسيم اللاحق للعمل على مستوى العالم إلى مزيد من التضامن العضوي خارج دولة الأمة وداخلها، أي أن علاقات الالتزام والدعم المتبادل أصبحت أكثر تمايزاً وفردانية. كما غدت القوانين الناظمة للتعاملات الفردانية بعيدة المدى أكثر تجريداً وارتباطاً بالعدالة وتكافؤ الفرص. وأصبحت القيم المشتركة بين الجميع أكثر تجريداً أيضاً. وتم تطبيقها على أرض الواقع بفضل إجراءات التنسيق بين المصالح مكانياً، وبدرجة أقل بحكم المعايير المتناسقة والثابتة. وهذا ما دعاه دوركهايم بالوعي الجمعي المجرد والمعمم، والذي أتاح مزيداً من المجال للاستقلال الفردي والتحقق الذاتي. ومن وجهة نظر ماكس فيبر (١٩٢٢: ٣٠٢- ٤) مثّل هذا الوعي ابتعاداً عن التمييز بين الأخلاق القومية الداخلية والأخلاق الخارجية العالمية، وذلك باتجاه أخلاقٍ تحفظ التفاعل بين الداخل والخارج في الوقت ذاته. وتعني هذه العملية، من ناحية المواطنة، أننا نصل إلى تمييز بين مستويات المواطنة: المواطنة المحلية، ومواطنة الدولة، ومواطنة ما فوق الدولة (الأوروبية) والمواطنة العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة. وبالتالي لم تعد مواطنة دولة الأمة حصريةً بل أصبح لزاماً عليها التنسيق مع أشكال المواطنة المحلية، وما فوق الدولة، والعالمية. إذ ينبغي على المواطن الألماني مثلاً أن يتشاطر الخدمات الاجتماعية مع غير المواطنين من المقيمين في ألمانيا، إما لأن الدستور يضمن لهم التمتع بحقوق الإنسان الأساسية أو لأن مشاركتهم في سوق العمل تقتضي المساهمة في ما يرافقها من تنظيم اجتماعي. كما أن تجنيس المهاجرين يقتضي من السكان الأصليين مشاركة هؤلاء بالحقوق السياسية والاعتراف بحقوقهم الثقافية وبممارسة نمط حياتهم وشعائرهم الدينية الخاصة. ولا يتطلب ذلك كله تأسيس حقوق جماعية، بل تقييد الحقوق الفردية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الأفراد، في الوقت نفسه، على نيل الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالروابط السابقة، وممارسة شتى التقاليد الثقافية في حياتهم الخاصة. كما أن تعزيز الاستقلال الفردي يمضي جنباً إلى جنب مع التسامح مع مختلف الممارسات الثقافية (جوبكي ١٩٩٩: ١٧٥- ٦).

لكن تقاسم الحقوق مع المواطنين غير الأصليين، ومع نطاق بشري أوسع بكثير، يتخطى بأشواط حدود دولة الأمة. فالألمان على سبيل المثال، وبوصفهم مواطنين أوروبيين، عليهم مشاطرة المواطنين الأوروبيين الآخرين جميع الحريات في السوق الأوروبية الموحدة، وبوصفهم طرفاً في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فعليهم تقاسم هذه الحريات مع الجميع في السوق العالمية. ويصح الأمر نفسه على الأنظمة البيئية العالمية التي حددت الحقوق الخاصة بالتلوث البيئي. وبالتالي فإن المعنى الراسخ لحقوق المواطن في دولة الأمة لا يتحدد من قبل الدولة ومن خلال مشاركة ذلك المواطن في عملية صناعة القرار فحسب، بل بموجب المفاوضات ما فوق القومية والعالمية أيضاً. ومع تقدم هذه الصيرورة يزداد الحق بالحصول على المواطنة عموماً، والتي ينبغي مشاطرتها مع أناس بعيدين عن المجتمعات المحلية (هامر ١٩٩٠؛ كيمليكا ١٩٩٥؛ اومن ١٩٩٧؛ بومز ١٩٩٩؛ هولز ٢٠٠٠).

إن مسؤولية تعزيز هذا البعد التوسعي للحقوق تقع بشكلٍ خاص على عاتق المحاكم التي تشرِّع الحقوق المكفولة بالدساتير القومية والاتفاقيات العابرة للقوميات. كما أن المحاكم المستقلة ليست مضطرةً لأخذ موافقة الأكثريات أو مجموعات الضغط كما تفعل الحكومات، بل تتبع منطقاً صارماً يسعى إلى إلغاء الفروق والتمايزات في الحصول على الحقوق المعترف بها عموماً. وهذا هو السبب الذي يجعل المحاكم الألمانية تحكم لصالح حقوق المهاجرين، والسبب الذي يكمن وراء وقوف قوانين المحكمة الأوروبية ضد أي تقييد غير مبررٍ للوصول إلى السوق، بما في ذلك إمكانية التمتع بفوائد الرفاهية. لكن هذا التوسع في الحصول على حقوق المواطنة على المستويات المحلية والأوروبية والعالمية يضع قيوداً معينة على التعريف الجوهري لهذه الحقوق. ومن الواضح أنه ينبغي أن تصبح هذه الحقوق أكثر تجريداً وأن تضمن شروطاً معيشية متساوية بدرجة أقل من التحديد: على الأصح ينبغي ترك أمر تقريرها للأفراد بأنفسهم. إذ أن حاجة الفرد إلى الاحتواء تتحقق بشرط التمتع بحرية الوصول إلى السوق، وتكافؤ الفرص والعدالة. إلا أنه لا يمكن تلبية هذه الحاجة بضمانات ملموسة كما هو الحال في برنامج الرفاه في

دولة الأمة. ومن أجل تدبير كهذا، يجري تحسين علاقات التضامن، وتمايزها وإضفاء الطابع الفردي عليها. غير أن "العضوية ما بعد القومية"، كما طرحت لدى سويسال (١٩٩٤: ١٣٦-١٦٢)، ليست مجرد تتمة للمواطنة القومية، بل هي جزء من تحول أعمق تغدو معه القومية عبارة عن شبكة من روابط التضامن شديدة التعقيد، وتنفصل المواطنة جزئياً عن القومية وتتمايز إلى مستويات مختلفة من المحلية، والقومية، وما فوق القومية والعالمية (جاكوبسون ١٩٩٦).

بيد أن ذلك كله لا يعني أن دولة الأمة ستختفي، بل يشير إلى أن دورها سيتغير ويغدو مقتصراً على دور الوساطة بين العالمية وما فوق القومية، من جهة أولى، والمحلية من جهة ثانية. وفي الحقيقة تحتاج حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً إلى دساتير قومية قوية بالإضافة إلى محاكم محلية مستقلة لتشريعها بشكل ملموس، كما قال جويكي (١٩٩٩: ٢٦٠-٢٨٠). لكن الاتفاقيات الدولية وما فوق القومية هي الباعث على تزويد النظم القانونية والمحاكم بالصلاحيات اللازمة لتشريع حقوق الإنسان. كما أن تأسيس الإجراءات القانونية ما فوق القومية يعطي لهذه العملية زخماً خاصاً (محكمة العدل الأوروبية مثلاً).

إن تحول التضامن والمواطنة من القومية إلى ما فوق القومية يستلزم نزاعات جديدة حول مسائل تتعلق بتحديد من يمتلك الحق بالانتفاع من المواطنة، ومع من سيتم تقاسم هذه المنافع، وكيف سيجري تحديد حقوق المواطن على شتى المستويات، وكيف سيتم التعبير عنها بشكل ملموس. ووفقاً لمفهوم شومبيتر (١٩٥٠/١٩٩٣، ١٩١١/١٩٦٤)، فإن ما يجري ليس سوى عملية التدمير الخلاّق، ولا بد من التخلي عن الأنظمة البالية، وإنشاء أخرى جديدة. وعند هذه النقطة، تصبح الأمم التي أكملت اندماجها مقسمة إلى نخب تحديثية تتابع طريقها وتؤسس لروابط عابرة للقوميات، بينما تقوم بفصم عرى التضامن القومي، وإلى مجموعات تتبع طليعتها وتعلق آمالها على عملية التحول السلسة بأقل قدر ممكن من التغيير، ومجموعات أخرى لا تستطيع تحمل المنافسة المتزايدة لافتقارها إلى المؤهلات والمرونة والقدرة على التعلم، وتشكل المجموعات التي تخسر من التحديث خزان الدعم للحركات والأحزاب الشعبوية اليمينية المتنامية. وليس

هناك من سبيل لحل هذه المعضلة، أو تفاديها، وجُل ما يمكن فعله هو الحد من آثارها السلبية بواسطة السياسات الاجتماعية التي تبتعد عن الدعم الشامل للجميع باتجاه تمكين وتعزيز الأطراف الأكثر احتياجاً لهذا الدعم. لكن المؤسسات القديمة في دول الرفاه الأوروبية غير معدة لأداء هذه المهمة، لأنها ملتزمة باحتواء الطبقات الدنيا من السكان المحليين. إلا أن النقابات والكنائس ومؤسسات الرعاية الاجتماعية تعمل على تحقيق هذه الغاية. لكن من الصعب على هذه المؤسسات توسيع أنشطتها لصالح الدمج فوق القومي لجهة احتواء المهاجرين والوصول إلى ما وراء الحدود القومية على حد سواء. وبحكم عراقة هذه المؤسسات، فإنها تعمل على كبح قوى الدمج المعاصرة (المنظمات الإنسانية الجديدة) الأقدر على التكيف مع الوضع الجديد، نظراً لأنها، من جهة أولى، قوية بما يكفي لإبطاء صيرورة التجديد المؤسساتي، ومن جهة أخرى، لأن أزمة الدمج التي تواجهها دولة الأمة لدى انتقالها إلى الاندماج العابر للقومية، تتفاقم بفعل عطالة المؤسسات القائمة وقوى الاندماج.

وبالنتيجة، يمكن أن نقف موقفاً وسطاً بين تعبيرين متناقضين حول ردود الفعل القومية على التحديات العابرة للقومية، وندافع عن الخط الثالث الذي يُعنى بدرجة أكبر بالفروق الثقافية، وأثر الثقافة على الاندماج. وتحاجج ياسمين سويسال (١٩٩٤) بأن التقدم الذي أحرزه التوسع العالمي والمأسسة، الجزئية على الأقل، لدعوات حقوق الإنسان ومنظوماتها قد شكل ضغطاً على الحكومات القومية كي تمنح الحقوق، التي كانت سابقاً حكراً على المواطنين، إلى غير المواطنين أيضاً، ولو بدرجة محدودة. وأدى ذلك إلى نشوء العضوية "العابرة للقومية" كمؤشر على الأهمية المتزايدة للانتماء العابر للقوميات، وما يقابلها من تراجع في أهمية الانتماء القومي بالنسبة لحياة الفرد. ومن ناحية أخرى، فقد أطلق كريستيان جوبكي (١٩٩٩) جدلاً حول أن منح الحقوق لغير المواطنين لا يمكن تفسيره بالدعوات إلى حقوق الإنسان عالمياً، بل تستدعي تفسيراً من خلال مؤسسات دولة الأمة: فالدساتير والمحاكم القوية، كما هي موجودة في الولايات المتحدة وألمانيا، تساعد في توسيع حقوق غير المواطنين. وحيث تغيب هذه الشروط

المؤسساتية، تكون الفرصة ضئيلة جداً أمام هذا التوسع، كما في بريطانيا، وما القيود الأشد صرامة على الهجرة بقصد لمُّ شمل الأسر وعدم قبول اللاجئين إلا دليل على ذلك. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن منح حقوق المواطنين لغير المواطنين، بالإضافة إلى رفض هذا التوسيع، يثبت أن سيادة دولة الأمة لا زالت قائمة، وأن حقوق الأفراد، مواطنين وغير مواطنين، تعتمد على سيادة دولة الأمة. ولن تتأسس الحقوق الأوروبية فوق القومية بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا بانتقال السيادة إلى المستوى ما فوق القومي مع ما تتمتع به من سلطة قضائية، كما هي الحال الآن في الاتحاد الأوروبي، ولو جزئياً. وبالتالي فإن التغير في السياسات البريطانية لم يأت نتيجة للدعوات الخاصة بحقوق الإنسان فوق القومية، بل فقط بفعل أحكام محكمة العدل الأوروبية، بالرغم من المقاومة التي تواجهها، أو بمجرد اعتماد دستور يضمن حقوق الأفراد التي تفرضها المحاكم القوية والمستقلة. ويغالي كلا الجانبين في حججهما، على الرغم من توافر الموقفين على بعض الحقيقة. بيد أن كلا الجانبين يكمل بعضهما الآخر، من وجهة نظر أكثر اعتدالاً. ومع أن الخطاب وبناء المؤسسات ما فوق القومية يشجعان على توسيع حقوق المواطنين لتشمل غير المواطنين، إلا أن الحاجة ما تزال ملحة لخوض صراعات سياسية محلية وتشريع دساتير قومية مدعمة بمحاكم قوية لتحقيق هذا التوسيع.

يعتبر كلا الجانبين أحادياً وضيقاً في الرد على التساؤل حول ما إذا كانت الدعوات فوق القومية أم المؤسسات القومية هي المسؤولة عن توسيع حقوق المواطنين لتشمل غير المواطنين، وحول اعتبار ذلك انتقاصاً أو صيانة لسيادة دولة الأمة. وهما بذلك يحولان انتباهنا عن البناء الاقتصادي للاندماج ما فوق القومي من خلال التجارة الدولية، وهجرة اليد العاملة وتقسيم العمل. إن هذه الصيرورة ذات طبيعة تناقضية لأنها تزيد الفرص الاقتصادية من خلال اشتداد المنافسة وما ينتج عنها من تقسيم البشر بين نخب وعامة، بين رابحين وخاسرين. غير أن الشيء الذي لا يُعترف به كفاية هو التحول من تضامن قومي ميكانيكي إلى تضامن عضوي متعدد المستويات، ومن التجانس القومي إلى التمايز القومي وما فوق القومي، ومن الوعي الجمعي القوي والمحسوس إلى الوعي الضعيف والمجرد.

وهذا التحول يقتضي أن تصبح الحقوق، كالخدمة الاجتماعية مثلاً، أكثر تجريداً وأقل ملموسية بمضمونها من الناحية الجوهرية. إن توسيع الحقوق يمضي جنباً إلى جنب مع تجريدها، ويقترن المزيد من الإقصاء الخارجي مع القليل من الاحتواء الداخلي، ويترافق تمتين الروابط المدنية مع تمايزها وفردانيتها في الوقت نفسه. والتحدي الذي يواجه الصيرورة العابرة للقوميات لا يكمن في مجرد نقل الحقوق من المواطنين لتشمل غير المواطنين، بل في التحول الكلي للبنية التضامنية ومعنى الحقوق. وتكتسب هذه الأخيرة صفة وسائل الاتصال المعممة بحيث تمتد إلى ما وراء الروابط القومية، غير أنها تشهد أيضاً بين وقت وآخر حالات من المد والجزر. لذلك فالتغير في المفاهيم القومية، والهويات الجمعية ونماذج الاندماج أكبر مما افترضه روجرز بروباكر، الذي شدد على إعادة إحياء النظم القومية بفعل تحديات الهجرة (بروباكر ١٩٩٢: ١٥٩-١٦٤، ١٧٦-١٨٩). لكن ذلك ليس سوى وجه واحد من الحقيقة، أما الوجه الآخر فيتمثل في التغير من خلال عمليات التعديل/التكيف. إذ يقول بروباكر (١٩٩٢: ١٧٧) مبرراً أن: "*قانون الولادة* (*Ius soli*) في فرنسا لا يمكن تخيله في ألمانيا". ومع ذلك فقد غيرت فرنسا قانون المواطنة لديها عام ١٩٩٣، على الرغم من عطالة الأشكال النامية تاريخياً للمواطنة فيها، لتتحول باتجاه "قانون الولادة" المشروط بعيداً عن "قانون الولادة" غير المشروط، بينما تخلت ألمانيا عن "قانون الدم Isu sanguinis" الصارم لتتبنى "قانون الولادة" المشروط عام ١٩٩٩. لذلك فإن الفروق طفيفة بين ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا أيضاً، من الناحية القانونية. لكن لا تزال أشكال وممارسات الدمج، مع ما يرافقها من مشاكل ونزاعات خاصة، تختلف من دولة إلى أخرى.

مما لا شك فيه أن عملية التحول لا تلغي الفروق في أشكال الدمج القومية التي نمت تاريخياً في دول الأمة بالترافق مع تشكل مفاهيمها الأساسية عن الأمة والهوية الجمعية. وهنا لا بد أن نبين ردود الفعل المختلفة على تحديات الهجرة والدمج ما فوق القومي بفعل الضغوط الناجمة عن تكيف الأفكار الراسخة عن الأمة، والهويات الجمعية وأشكال الدمج مع الوضع الجديد. ففي ألمانيا، أدى المبدأ الثقافي العرقي للأمة وشكل الدمج القانوني إلى دمج العمال الوافدين عبر

منحهم الحقوق والتركيز على احتوائهم في إطار المجتمع ككل. ويشكل العدد الكبير من المواطنين غير الألمان في ألمانيا خصوصية ألمانية ترجع أسبابها إلى الفجوة المتنامية بين المفهوم الثقافي للأمة الثقافية – العرقية وبين الواقع الاقتصادي لسوق عمل كبير يتميز بتجاوزه للقوميات. وكما تثبت إصلاحات قانون المواطنة لعامي ١٩٩١ و١٩٩٩، فإن التفسير الأفضل لذلك هو باعتباره خطوة وسيطة نحو فهم أكثر انفتاحاً لمواطنة أكثر توافقاً مع التغاير الثقافي والعرقي. مع ذلك، فإن هذا التغير القانوني لا يلغي بشكل تلقائي الفكرة الراسخة تاريخياً عن الأمة والشكل القانوني للدمج، وما يرافق ذلك من إنتاج أشياء تبقى حبراً على ورق دون مرتكزات حقيقية في الحياة الاجتماعية، كما أن بعض عناصرها على الأقل ستبقى مستقبلاً موجودة لفترة طويلة من الزمن.

ما نشاهده في ألمانيا هو إستراتيجية خاصة لمجاراة الاندماج في سوق العمل العابر للقوميات من خلال تعديل شكل الدمج القانوني فيها في ظل شروط المفهوم الألماني الخاص الموروث تاريخياً عن الأمة وفي مواجهة الدعوات القومية وفوق القومية إلى المواطنة وحقوق الإنسان. وتعتبر ألمانيا المثال الأكثر تميزاً بالنسبة لسويسال (١٩٩٤)، ليس فقط بسبب انكشاف البلد على دعوات حقوق الإنسان فوق القومية، كما تؤكد سويسال، بل نظراً لتزامن جميع العوامل المعنية فيها. ولا بد من الاعتراف بأن الحل الألماني للمشكلة قد خلق توترات تستدعي عمليات أخرى من التعديل، وما يرافقها من تخفيض في عدد المواطنين غير الألمان الحاصلين على حقوق العضوية، ولكن دون مواطنة، وذلك من خلال منح المواطنة للجزء الأكبر منهم. أما الدول الأخرى، فقد تباينت ردود فعلها على الضغوط الناجمة عن الهجرة ودمج المهاجرين، إلا أنها اشتركت بشكل خاص في عدم منح الكثير من الحقوق لغير المواطنين لدى احتوائهم في المواطنة القومية. فالحلول التي طرحتها هذه الدول للمشكلة لم تكن معنية بزيادة عدد المواطنين من جنسيات أخرى وإدراجهم في العضوية "العابرة للقومية". وينبغي تفسير ما قامت به هذه الدول على أنه تكييف الأشكال الراسخة من القومية والدمج مع تحديات الهجرة والتغاير والاندماج فوق القومي أيضاً.

أما في بريطانيا، فكان ذلك يعني تكيف المهاجرين وعاداتهم مع الحياة البريطانية بهدف إقامة علاقات متجانسة بين الأعراق على أساس من المشاركة المتساوية ضمن إطار المجتمع الأهلي. ولا يمكن تفسير الميل إلى تقييد الهجرة في بريطانيا فقط بالافتقار إلى الدستور والمحاكم المستقلة التي تعزز حقوق المهاجرين في مواجهة سياسة الأكثرية "الشعبوية"، كما يؤكد جوبكي (١٩٩٩:١٢٤-١٢٧). وسواء كانت المحاكم ضعيفة أم لا، وهي قضية مثار جدل، فإن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو أن الدمج في بريطانيا يتطلب أكثر من الحق القانوني بالمفهوم الألماني، وهو يستدعي الاحتواء ضمن إطار المجتمع الأهلي عبر العمل اليومي للجان العلاقات العرقية والجمعيات التطوعية في المستوى المحلي. ومن المنطقي تماماً أن يكون هذه الشكل من الاندماج غير قابل للتطبيق بالشكل الصحيح وفقاً للطريقة الألمانية في الحق القانوني. ونظراً لفهمها العميق للدمج، فهي أقل قدرة فيما يتعلق بعدد المهاجرين الذين يمكن احتواؤهم. لذلك فإن الفرق بين ألمانيا وبريطانيا لا يتعلق كثيراً بحجم التقييد، بل يتحدد أساساً بالفرق بين أشكال الدمج المتبعة من حيث عمقها. حيث تعتمد بريطانيا الحقوق المكفولة دستورياً، لكن المنظومة القانونية، بالمفهوم الألماني، لا تسمح فقط بالمزيد من استمرار الهجرة من خلال لم شمل العائلات، بل أن هذه المنظومة الأكثر قانونية تضيّق المجال أمام التوفيق المرن بين القانون وعادات الأقليات.

أما في فرنسا، فقد اقتضى تعديل الفكرة الجمهورية عن الأمة ونموذج الدولة للدمج الاستيعابي، من أجل دمج المسلمين القادمين من المغرب، واحتوائهم ضمن إطار المواطنة بشرط الاستيعاب، رغم أن ذلك يتم دون روابط اجتماعية أهلية داعمة بين الأقليات والدولة، كما هو الحال في بريطانيا. وهكذا فإن فرنسا تنتظر الكثير من المهاجرين إليها، مع أنها لا توفر لهم الدعم الكافي لمساعدتهم على تحقيق هذه التوقعات. وتكون النتيجة نزاع شديد وجدل بين الرفض والعصيان. إن فرنسا تضم عدداً من المهاجرين ضمن إطار المواطنة أكبر من بريطانيا وألمانيا، لكنها تفرض عليهم ضغطاً أكبر فيما يتعلق بالاستيعاب؛ وبالتالي فإن النزاعات التي تحدث هنا هي أكثر تواتراً من الدولتين السابقتين. وعلى

الرغم من أن التكيف في بريطانيا، والدمج القلوني مع العزل الثقافي في ألمانيا، أقل سخاءً في منح الجنسية عنها في فرنسا من جهة، إلا أن هذه الاستراتيجيات من جهة أخرى أكثر قدرة على التكيف مع الاختلاف الثقافي.

أما المفهوم الأمريكي عن الأمة بوصفها اتحاد طوعي بين بشر من مختلف أصقاع الأرض واتحادهم في نمط الاندماج عبر السوق فقد أنتج علاقة مميزة بين الإقصاء الخارجي وضعف الاحتواء الداخلي، بحيث أن المشاركة الحقيقة في الحياة الاجتماعية مرهونة بتحقيق منجزات على صعيد المنافسة. ويعتبر ذلك سبباً في حدوث الكثير من الصراعات على الموارد النادرة في كل مجالات الحياة الاجتماعية. والحقيقة أن احتواء مجموعات المهاجرين قد حدث كصراع على الحصص، وهي حقيقة ترتبط بقوة بالمنطق الذي يحكم هذا النمط من الاندماج، لاسيما إذا أخذنا بالاعتبار أن معالجة أطر اللامساواة قد تمت دوماً من وجهة نظر الأكثرية البروتستانتية الأنغلوساكسونية البيضاء من المستوطنين الأوائل في مواجهة الأقليات الوافدة فيما بعد من مختلف بقاع العالم. وقد مهدت حركة الحقوق المدنية للسود الطريق لنوع من صنع المطالب أسهم في تحويل برنامج مناهضة التمييز، الذي يهدف إلى تشجيع الإنجاز الفردي، إلى منظومة من توزيع الحصص، لأنه ببساطة، من الصعب جداً تطبيق البرنامج بطريقة تحترم فيها دوماً الحالة الفردية.

نتيجة لهذا النمط من الدمج، يمكننا أن نرى السوق وقد احتوت فعلاً أعداداً غفيرة من المهاجرين على اختلاف مستويات نجاحهم. أي أن النمط شديد الفردانية من الدمج عبر السوق قد كان فعالاً جداً. والنقيض المكمل لهذا الاحتواء عبر الإنجاز في السوق، هو مستوى الرفاه الاجتماعي المضمون للجميع بشكل مستقل عن الإنجاز في السوق، والذي يعتبر متدنياً نسبياً بالمقارنة مع دول الرفاه الأوروبية. غير أن هذا الدمج الفاعل من خلال المنجزات في السوق قد ترافق مع صراعات على الحصص، روج لها ناشطو الأقليات الذين تصرفوا بموجب منطق النظام السياسي، أي من خلال الدفاع عن مصالح الزبائن. وهو ما شكل تنافساً بين الجماعات في السوق على نصيبها في السوق السياسية.

وبما أن السوق السياسية تقتضي التنافس على السلع الجماعية، فلا عجب أن تؤدي هذه الصراعات في ميدان تحديد النصيب من السلع الجماعية إلى تقاسم للحصص. وبما أن الإنجاز الفردي في السوق وإنجاز الجماعة في مجال السياسة يكمل أحدهما الآخر، فإن المجتمع الذي ينطوي على التغاير دون مزيد من الدمج السياسي، وما قبل السياسي، لا يستطيع خلق سلعة مشتركة تتجاوز حدود الجماعات التي أصبحت كبيرة جداً بفعل الهجرة المتواصلة. لذلك فقد عدلت الولايات المتحدة مفهومها عن الأمة ونمط الاندماج عبر السوق المتبع بما يتوافق مع الهجرة من خلال الاحتواء السخي للمهاجرين ضمن إطار المواطنة، مما أنتج مجتمعاً متمايزاً بشدة على الصعيد الداخلي بحسب المجموعة الطبقية والعرقية والإثنية. وبالنتيجة، صرف خطابُ العرق والإثنية الانتباه بعيداً عن الإشكالية الأكبر، وهي إنتاج طبقة دنيا، موجودة تحت خط الفقر وأبعد من حدود التمايزات العرقية و الإثنية.

ما أثبتناه بخصوص دمج المهاجرين ومجاراة التغاير يمكن أن يظهر أيضاً فيما يتعلق بالدمج ما فوق القومي (الأوروبي). فالمفاهيم المختلفة عن الأمة والأنماط المتباينة للدمج تنتج أنماطاً مختلفة من الدمج ما فوق القومي: أي أوروبا بوصفها مجتمع مدني مكوناً من وحدات اجتماعية تتقاسم سوقاً مشتركة، من منظور بريطانيا؛ أو أوروبا بوصفها اتحاد بين دول الأمة ذات السيادة أو بوصفها تجسيد لسيادة دولة الأمة على أعلى مستوى أوروبي بالاستناد إلى قيم مشتركة، من منظور فرنسا؛ وأوروبا باعتبارها اتحاداً فدرالياً ذا دستور يحدد بوضوح نطاق سلطات كل من التجمعات المحلية، والولايات الإقليمية، ودول الأمة والاتحاد ككل، من منظور ألمانيا. أما في حالة الولايات المتحدة، فقد توصلنا إلى رؤية لمجتمع السوق العالمي الذي يندمج من خلال التجارة وتقسيم العمل ويحتاج إلى ما هو أكثر بقليل من مؤسسات تشريعية، مثل منظمة التجارة العالمية. ومع تقدم العولمة، أصبح النموذج الأمريكي للدمج عبر السوق حقيقةً أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لدول الرفاه الأوروبية أيضاً. ويتميز النموذج الأمريكي في الدمج على المستوى العالمي في أنه يتطلب حداً من الاشتراطات أقل بكثير من نماذج الدمج

الأوروبية. وتكمن المشكلة بالنسبة لدول الرفاه القومية في أن الدمج عبر السوق على المستوى العالمي يمارس ضغوطاً من أجل التكيف لجهة المزيد من التمايز الداخلي استجابةً للدمج الخارجي على المستوى القومي. لذلك يجب التقريب بين أنماط الدمج القديمة والدمج عبر السوق، غير أن ذلك لن يقتصر أبداً على مجرد تبني النموذج الأمريكي، بل ينبغي تعديل الأنماط الموجودة تاريخياً لتتكيف مع الوضع الجديد بكل ما فيه من تعارضات جديدة تماماً وآثار غير مرغوب بها.

وعلى المستوى الأوروبي، تدخل الأنماط البريطانية والفرنسية والألمانية في تنافس مع بعضها بعضاً. ويمكن الافتراض أن أياً من الدول الثلاث لن يقبل بنموذج الدول الأخرى، أي أن الدمج الأوروبي سيواصل العمل بشكل تصاعدي كما في الماضي. ويسمح هذا الشكل لكل بلد بالبحث دوماً عن فرص جديدة لنقل مقومات مفهومه إلى المستوى الأوروبي، لذلك لن تكون هناك حالة نهائية للدمج الناجز. ويؤمن هذا الاستمرار في العملية مجالاً واسعاً لكل بلد لمتابعة تطبيق نموذجه الخاص في الدمج الأوروبي، ولاسيما نموذجه الخاص في الاندماج في أوروبا. فالنخبة البريطانية تتخيل أوروبا بصفتها شراكة بين الأمم، والدمج بوصفه عملية تعايش تحت مظلة من الاحترام المتبادل. أما النخبة الفرنسية فتنظر إلى أوروبا بوصفها منبراً لتشريع السيادة إما من خلال التعاون بين الدول ذات السيادة أو عبر وحدة جديدة ذات سيادة، وتنظر إلى الدمج بوصفه عملية نقل الحضارة الفرنسية ذات الطابع العالمي إلى المستوى الأوروبي ونقل استيعاب الأطراف إلى المركز. بينما تعتبر النخبة الألمانية أوروبا بأنها فدرالية مبنية نظرياً وتتمتع بتقسيم واضح لنطاق السلطات، وتعتبر الدمج عملية توحيد قانوني مع القانون الأوروبي بما يحقق كافة متطلبات الاتساق وفقاً لمبدأ الدولة التي تقوم بكل شيء من خلال القانون دولة القانون. وبالتالي لن يكون هناك دمج أوروبي موحد، بل تعدد في أنماط الدمج الأوروبية حسب نماذج الدمج المتبعة تاريخياً في الدولة العضو: النموذج البريطاني التكيفي والمجتمع المدني، الطريقة الفرنسية الاستيعابية والدولانية، والنموذج الألماني الفدرالي والقانوني، بالإضافة إلى النماذج الأخرى التي تم إيجادها في الدول الأعضاء الأخرى.

المحتويات

من أعمال المؤلف

- مشروع أوروبا
- الديمقراطية في الممارسة
- جدل التواصل
- القوى المحركة للعيش محلياً وعالمياً
- المغامرة السياسية
- نظرية علم الاجتماع
- المبادىء الأخلاقية للحداثة
- نظرية التبادل التجاري

الطبعة الأولى / ٢٠١٠
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٠

سعر النسخة ١٧٠ ل.س أو ما يعادلها